سياسة الأمن
لحكومة الهند في الخليج العربي
١٢٧٥-١٣٣٣هـ/١٨٥٨-١٩١٤م
«دراسة وثائقية»

تأليف
الدكتور عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم

الرياض
١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م

٢٦ - مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

سياسة الأمن

لحكومة الهند في الخليج العربي

تقديم

إن أمن الخليج من أهم القضايا التى استحوذت على الانتباه ، وشغلت الرأى العام العالمى ، شعوباً وحكومات ، وتأتى أهميةِ الخليج من كونه الشريان الحيوى الذى يمد معظم دول العالم بما تنبض به حياتها ، وارتفعت درجة الانفعالات أحيانا لبعض زعماء العالم ، كل يدلى بدلوه في موضوع أمن الخليج ، حسبما تمليه عليه مصلحة بلاده ورغباتها ، وشعر أصحاب الشأن في دول الخليج ، بخطورة تلك الانفعالات ، ففزعوا للتصدى لكل قول مريب ، فأمن الخليج من أخص خصائص أهله ، والحفاظ عليه من شأنهم ، وهو مسئوليتهم الأولى لا مسئولية الشرق أو الغرب ، فكان مجلس التعاون الخليجى ، الذى تلاقت فيه قلوب أصحاب القضية ، على جمع الصفوف ، وتوحيد الشمل ، والتصدى لصناع المشاكل في العالم ، الذين يصنعون ما يبرر تدخلهم في شئون الآخرين .. فأنى لأمن يصان في أرض دون أن يكون من صنع أهلهـا ورعايتهم .. وهيهات لأمن بيت يرخى ستار الأمن فيه غير صاحبه .... وكما قيل : أهل مكة أدرى بشعابها ..

وقضية الأمن في الخليج ليست بنت اليوم ، وإنما ظهرت منذ ثلاثة قرون تقريبا .. ومرت بمراحل متعددة ، وهذا كتاب يبين احدى مراحل الصراع التى مرت على تاريخ أمن الخليج .. ولا نود أن يعيد التاريخ نفسه في خليجنا ، ويدخل أبناؤه مرة أخرى في صراع مع الدول الكبرى .. إيراد تلك الدراسة هو للذكرى .. والذكرى تنفع المؤمنين .. والله هو الهادى إلى سواء السبيل ..

دارة الملك عبد العزيز

مقدمة

موضوع أمن الخليج العربى من الموضوعات التى تتردد حاليا بتواتر رتيب في الصحف والمجلات العربية والأجنبية ، وكثيرا ما نقلت الأولى عن الثانية ، وكثيرا ما عمدت الثانية في كتاباتها الى ترويج معنى بعينه تحاول تثبيته في أذهان أهل الخليج العربى والعرب بصفة خاصة ، والعالم بصفة عامة . ولا جديد في ذلك إذا علمنا أن استعمال وسائل الإعلام ظل طيلة عهد السيطرة البريطانية في الخليج العربى من أقوى وسائل تنفيذ سياستهم في الخليج وإعمالها . وقد ثبت وثائقيا أن السلطات البريطانية والهندية المسئولة عن سياسة الخليج كانت تدفع للصحف البريطانية بالأخبار الخاصة بالخليج العربي التى تريد لها صدى معينا في السياسة الدولية ، أما الأخبار التى يراد لها أن تحدث تأثيرا محليا فتبثها من اذاعة لندن واذاعتى القاهرة وبغداد حين كانت القاهرة وبغداد تحت السيطرة البريطانية .

رأينا في هذه الفترة ان نعالج موضوعا تاريخيا يخص أمن الخليج العربى فاخترنا أن ندرس أمن الخليج في ظل حكومة الهند البريطانية في الفترة ١٨٥٨ ــ ١٩١٤ م . كان أمن الخليج في هذه الفترة هو أحد الهموم الكبرى لحكومة الهند حتى عام ١٨٩٨ . أما الفترة التى اعقبت عام ١٨٩٨ واستمرت حتى نهاية الاستعمار البريطانى في عام ١٩٤٧ للهند فيمكن أن نطلق عليها فترة السلام البريطانى في الخليج الذى أصبح في هذه الفترة الأخيرة ــ بفضل التقنيات الحديثة وتقدم وسائل المواصلات ــ أكثر اتصالا ببريطانيا منه بالهند وحيث أدت المتغيرات المحلية والدولية الى أن تقوم بريطانيا

بالدور المؤثر الفعال في شئون الخليج العربي ، ولن تُسير شئون الخليج بوكالة حكومة الهند كما كان الحال سابقا . لم يبق لحكومة الهند بعد ١٨٩٨ الا أن تفيد برأى أو ترد على استشارة أو تقوم بالمسائل الروتينية في سياسة الخليج وإدارته ومتابعة تثبيت أهداف أمنها التي بدأتها قبل عام ١٨٩٨ وبصفة خاصة مسألة الاتجار بالسلاح في المنطقة التي تابعت هذه الدراسة ذيولها الممتدة . كما تابعت هذه الدراسة بايجاز ما يخص أهداف السياسة الأمنية للهند بعد عام ١٨٩٨ حتى عام ١٩١٤ .

تقع هذه الدراسة في سبعة فصول ناقشنا في الفصل الأول منها المجهودات البريطانية للحفاظ على أمن البحر في الخليج العربى وكفاح حكومة الهند البريطانية في سبيل الاحتفاظ بمياه الخليج تحت سيطرتها الكاملة عن طريق الإبحار الدائم حين حرمت ايكولوجية المنطقة وطبيعة انسانها سلطات الهند البريطانية من أن يكون لها قاعدة ثابتة فوق ثرى المنطقة . واستمرت هذه الدراسة تتابع جهود الهند وبريطانيا في البحث عن قاعدة في الخليج .

أما الفصل الثاني فيعنى بدراسة مكافحة تجارة الرقيق في المنطقة ويصل الى القول بأن استراتيجية الأمن للهند قد قضت بقطع الاتصال البحرى بين شقى سلطنة عمان في آسيا وأفريقيا حيث رأت حكومة الهند ضرورة بتر الجزء الأفريقى من تلك السلطنة لوقف المؤثرات الدولية التى بدأت تلف الساحل الشرقى من أفريقيا حتى لا تصل الى مسقط وتجد طريقها الى الخليج العربى وسياسته . وناقش الفصل الثالث تطور مسألة الاتجار في السلاح ومكانها في الاستراتيجية الأمنية لحكومة الهند والخطوات التى اتخذتها تلك

الحكومة لمكافحة تجارة السلاح وتتبعنا في ايجاز تلك الخطوات حتى انتهينا إلى انشاء مخزن للسلاح في مسقط في عام ١٩١٢ م .

عنى الفصل الرابع بدراسة علاقة حكومة الهند بالقوى المحلية في الفترة ١٨٥٨ — ١٨٧١ وناقش محاولات حكومة الهند في تسخير تلك العلاقة لخدمة هدفها الرئيسى ... أمن الهند ، وقد كانت سياسة هذه الفترة بمثابة مقدمات لما تبعها من سياسة ربط المنطقة الى الهند بالاتفاقات والتعهدات وهذا ما عالجناه في الفصلين السادس والسابع . أما الفصل الخامس فقد عنى بالتأثيرات التى أحدثها البخار والبرق في سياسة الهندوبريطانية .

ان موضوع أمن الخليج العربى هو من الموضوعات الحيوية للعالم أجمع بحسبان الخليج ثدي العالم الحر الذى يدر له طاقته ، وبحسبان الخليج المتراس الذى تحمل عن الوطن العربى مكافحة القرصنة الدولية وعاق بجهاده امتداد الاستعمار الغربىّ ، أما على المستوى الاقلمى فيحق لإنسان المنطقة ، بما يقدمه للعالم من أمن ، أن ينعم بالأمن ، وأن لا يكون أمن العالم على حساب أمنه . إن الأمن المبنى على حساب الاستراتيجيات العالمية سرعان ما يزول بزوال دواعيه أو باختلال موازين تلك الاستراتيجيات وتبقى حاجة المنطقة للأمن قائمة . ولهذا وجب على العاملين بدراسات الخليج من أهل الخليج العربى والعرب المخلصين أن يبحثوا مسألة الأمن في الخليج العربى بعيدا عن التأثيرات الايدولوجية شرقا وغربا وبعيدا عن غوغائية الدعاية ، وظلال الصالونات المترفة ..« أما الزبد فيذهب جفاء » .   صدق الله العظيم

عبد العزيز عبد الغنى حمدون

الرياض ١٤٠٢/٣/١ هـ

الفصل الأول

حراسة مياه الخليج العربي

- التطلع الفارسى للحراسة .
- نظام المراقبة عن طريق الإبحار الدائم .

حراسة مياه الخليج العربي

ما فتئت حكومة الهند ، المرة تلو الأخرى — تذكر الأمراء المحليين في الخليج العربى أنها قد صانت بسياستها اياهم السلم في المنطقة وأحدثت أمن البحار وحاولت ان توهمهم بأنها قد صانتهم من « الانقراض » على أيدى اعدائهم ، وحفظت عليهم ، بما حافظت عليه من تعهداتهم ، استقلالهم . صارت هذه الحجة الهندية هى سلاح الحكومة البريطانية تشهره في وجه القوى الأوربية فتصدها به عن الخليج العربى . ونستطيع أن نقول بأن السلطات الهند وبريطانية نفسها صدقت ، من كثرة ما رددت ، هذا الوهم وصار ذكره في المراسلات بين المصالح من الأمور التى لا تثير نقاشا ولا جدالا . ونستطيع أيضا أن نقـرر واثقين إن إجراءات الأمن المذكورة هذه لم تكن الا حلقة في سلسلة الدفاع عن الامبراطورية في الهند .

استطاعت بريطانيا حماية « السلـم البحرى » في الخليج العربى بحجة ضرب ما اسمته « بالقرصنة » العربية ومكافحة تجارة الرقيق والسلاح .

قضى هذا السلم البحرى ان تقوم سياسة الهند على الاستيلاء على مياه الخليج العربى وان تجعل الخليج قسمين : ساحل شرقى أنهت السيادة العربية عليه وأوكلت أمره الى فارس، وساحل غربى أوكلت أمره للأمراء والشيوخ العرب ، واستباحت البحر لنفسها كى تضرب هؤلاء الأمراء والشيوخ اذا تطلعوا لأراضيهم بشرق الخليج العربى ولكى تصد الفرس بالحجة أو القوة إذا لزم الأمر عن الساحل الغربي وجعلت نفسها الفيصل . وتحت دثار مكافحة الرق سلخت حكومة الهند زنجبار عن مسقط كى تقفل الخليج العربى في وجه كل تيارات النفوذ الاجنبى عدا الهندوبريطانى واستطاعت الهند البريطانية بحجة حفظ أمن الخليج ان تجرد أهله من

السلاح وقضت بذلك على الأمل الذى راودهم في مكافحة الوجود الانجليزى ، وبهذا كله — وعبر المراحل التى سنأتى على سردها — جعلت الهند البريطانية من الخليج العربى الحد الذى تنكسر عند بلوغه كل محاولات بلوغ الهند من لدن أى قوة أجنبية تأتيه برا أو بحرا .

وقع عبء حراسة مياه الخليج العربى في الفترة التى نعالجها (١٨٥٨/١٩١٤) على كاهل الاسطول الملكى البريطانى الذى استشرفت طلائع سفنه الخليج منذ عام ١٧٩٦ م حين طلبت رئاسة بومباى الى قائد اسطول الهند الشرقية ان يمنحها الحماية الاسطولية ضد ما أسمته بالقرصنة العربية . ومنذ ذلك التاريخ لم تنقطع السفن الملكية البريطانية عن زيارة المنطقة بين آونة وأخرى . هذا بالرغم من أن عبء حماية الشركة الانجليزية وتجارتها ومنجزاتها لم يكن في تلك الفترة بالضرورة من شأن الاسطول الملكى ، انما هو حق بحرية بومباى Bombay Marine التي تبلورت في سورات منذ عام ١٦١٣. تكونت في تلك الفترة بحرية بومباى كجهاز بحرى مسلح بهدف تقديم الحماية للسفن التجارية للشركة . وما أن انتقلت الشركة برئاستها من سورات الى بومباى حتى صار هذا الجهاز تابعا لتلك الرئاسة التي استمد اسمه منها . ولم يقتصر نشاط هذه البحرية الناشئة على الخليج العربى الذى كان أهله من أكثر المستميتين في الشرق في الدفاع عن مياههم لارتباطهم بها في سبيل كسب العيش . وقد أجبرت المقاومة الشركة الانجليزية كى تصدر منذ ١٦٧٥ قرارا يقضى بأن تكون كل سفنها التى تتاجر في الخليج العربى مسلحة وذلك بهدف إظهار القوة في هذا الذراع البحرى العنيد . وقد شهد عام ١٦٧٦ أول عمل عسكرى لبحرية بومباى في الخليج العربى وذلك حين قامت سورات في تلك السنة بارسال سفينتين من سفن هذه البحرية الى مياه الخليج بهدف حماية تجارتها هنالك ولفرض جباية متأخرات بندر عباس التى كان لهم فيها حق لقاء تحالفهم مع الفرس في مهاجمة البرتغاليين في هرمز ، وقد سعى الشاه الى انكار هذا الحق .

وطالبت الشركة السفينتين أن تفرضا على الشاه كذلك دفع نصف المصاريف المادية التي تكلفتها الشركة ماديا في ارسال هاتين السفينتين وانذاره بأنهم يعتبرون رفضه الانصياع لأمرهم عمل غير ودى . ولم تظهر نتيجة هذا العمل — كما يقول لوريمار — في سجلات الشركة (١) .

وفي عام ١٦٨٣ م صدر في لندن مرسوم ملكى يعطى للشركة الانجليزية الحق في تعيين الادميرالات البحريين ونوابهم والجنود والبحارة والحق في ترفيعهم وتنظيم الرتب لكل هؤلاء وتطورت بحرية بومباى بهذا القرار تطورا كبيرا حتى غدت في عام ١٧٥٩ بموجب معاهدة عقدتها الشركة مع الحاكم المغولى المغلوب على أمره ، المسئولة عن حماية الأمن البحرى للإمبراطورية المغولية وأضحى قائد هذه البحرية برتبة ادميرال الامبراطورية المغولية (٢) .

وفي حروب القرن الثامن عشر الأوربية التى انعكست على صفحة بحار الشرق قدمت بحرية بومباى جهدا كبيرا في سبيل اخراج الفرنسيين من البحار الهندية وساهمت هذه البحرية كذلك بجهد كبير في توصيل الفيالق العسكرية والاسطولية الى البحر الأحمر واطراف مصر لمواجهة غزو بونابرت (٣) .

أعادت هيئة المدراء في ١٧٩٨ تنظيم بحرية بومباى ، وحرمت على رجالها الاتجار الخاص وأجرت عليهم الرواتب ، وكونت للبحرية رئاسة مسئولة سميت هيئة البحرية Marine Board وتحددت واجبات الأسطول بموجب هذا التنظيم بحماية تجارة الشركة ، وضرب القرصنة في الساحل

---

(١) Lorimer, J.C; The Gazetter of the Persian Gulf, Vol. 1 Historical, Part 1; P. 59.

(٢) Kay, J.W; The Adminsteration of the East India Company A History of the Indian Progress, (London, 1853) P. 120

(٣) Hoskins, H.L; British Routes to India &London, 1928) P P. 183 - 185.

الهندى والبحار المجاورة ، وحمل بريد الشركة (٤) . وانيط بهذه البحرية كذلك أعمال المسح العلمى للسواحل الطويلة الممتدة التي تقع في دروب هذه البحرية. وكان عمل المسح العلمى هذا من الأعمال التي بدأتها بحرية بومباى منذ عام ١٧٧٢ حين قامت بدراسة علمية لسواحل الهند ولبعض اجزاء من السواحل والجزر الواقعة في المحيط الهندى والتى سيطرت عليها بحرية بومباى بعد هذا . أما في الخليج العربى فقد بدأ بواسطة هذه البحرية منذ ذلك التاريخ الباكر ، المسح في بعض سواحله وجزره .

ومع بداية القرن التاسع عشر تزايدت قوة بحرية بومباى واتسعت رقعة عملها وأعبائها. وفي عام ١٨٣٠ تغير اسم هذه البحرية الى الاسطول الهندى Indian Navy وصار واجب الاسطول الهندى الأول هو نقل البريد وحماية « الأمن » في الخليج العربى . وقد تولى أمن البحار الهندية الاسطول الملكى بصورة أنشط اذ لم يعد في مقدرة الاسطول الهندى السيطرة على كل هذه الرقعة المترامية ، الا الخليج العربى بقى لهذه البحرية لا تدخله سفن الاسطول الملكى الا حين تدعى لذلك . وقد أدى تطور السفن مع ادخال البخار وتبدل الأحوال السياسية في المنطقة الى أن يصدر مجلس المدراء لائحة جديدة في عام ١٨٣٨ خاصة بالأسطول الهندى حددت واجباته بنقل بريد الشركة والاشتراك في القتال ضد العدو وبنقل الجند والمعدات والذخائر وذلك في حالة الحرب فقط . كما أن على الاسطول الهندى حماية الأهداف القومية لبريطانيا وحماية أمن البحار من القرصنة (٥) .

وعندما تولت الحكومة البريطانية المسئولية الدستورية المباشرة عن الهند لم يعد لأسطول الهند مكان في المؤسسات الدستورية لبريطانيا وكان عليه ان

---

(٤) (I.O.) L/P & S/20/C 248 B; Precis on the Naval Arrangement in P.G; 1862 - 1905. Henceforth, P.N.A.P.G.

(٥) Hoskins, H.L; Op. cit; P. 193.

ينتهى . كتبت وزارة الهند الى حكومة بومباى في مارس عام ١٨٦٢ كي تصل بومباى الى اتفاق مع شركة بومباى التجارية للإبحار .B.S.N.C لحمل البريد من بومباى الى الخليج العربى . وتعاقدت حكومة بومباى مع الشركة المذكورة على بعض الرحلات المنتظمة للخليج نظير أجر سنوى . وتم في ٣٠ أبريل ١٨٦٣ الغاء الاسطول الهندى واحيلت سفنه الكبيرة الى الاسطول الملكى . ووافق وزير الدولة للهند ان تؤول حماية المصالح البريطانية في البحار الهندية وبصفة خاصة حفظ الأمن في الخليج العربى وملاحقة تجارة الرقيق على الساحل الشرقي لأفريقيا ، وحراسة المصالح البريطانية في البحر الأحمر الى سفن الاسطول الملكى (٦) وهنا بدأت المشكلة .

كانت حدود ادارة الاسطول الملكى لمحطة الهند الشرقية East India station شاسعة بعيدة الأطراف تضم في كثير من ارجائها بقاعاً يردى الأوربيين جوها . وكانت النداءات الصادرة للسفن الملكية من المحاط المختلفة على امتداد السواحل اكثر مما تستطيع السفن العاملة في المنطقة تلبيته . فالحاجة أكثر من طاقة سفن الاسطول التى لن تستطيع ان تشرف على هذه المناطق بكفاءة . واشتكت حكومة بومباى ووكلاؤها السياسيون الى حكومة الهند هذا العجز البين . أشارت حكومة الهند في يوليو ١٨٦٣ انه لا يعمل في المنطقة التي تقع في دائرة اهتمامها المباشر سوى اربع سفن هى بنتالون Pantaloon التى كانت تعمل في منطقة البحر الأحمر ولكنها غادرت المنطقة (حاليا) ، وبليـــاد Pleiad التى ترابط عند زنجبار ، والسفينتان كلايد Clyde والسيرهج روز Sir Hugh Roce الموجودتان ـــ بصفة مؤقتة في الخليج العربى. واشارت حكومة الهند من هذه الرسالة الى أن على الادميرالية ان تزيد في طاقاتها للعمل من أجل الدفاع ، عن البحار الهندية (٧) .

(٦) Lorimer, J.C; Op. cit; P.P. 247 - 248.

(٧) (I.O.) L/P & S/20/C 248 B, P.N.A.P.G.

أحدثت الادميرالية محطة اخرى في اوائل ١٨٦٤ لبحار الصين . وانزاح بهذا عبء بحار الصين عن محطة الهند الشرقية التى أدمجت مع محطة رأس الرجاء الصالح الاسطولية . وبهذا قل العبء على محطة الهند الشرقية للأسطول وان قل بالتالى عدد السفن العاملة فيها . ورد وزير الهند مشيرا الى رسالة يوليو ١٨٦٣ الصادرة من حكومة الهند . انه بموجب هذا التنظيم الجديد فقد صار ادميرال محطة الهند الشرقية الاسطولية ورئاسته بومباى في وضع يستطيع فيه ان يلبى كافة النداءات الواردة اليه من البحار الهندية ، أما اذا لم تلب السفن التى في حوزته تغطية متطلبات الدفاع عن المنطقة فعلى الادميرال المسئول ان يكتب الى الادميرالية ينبهها الى هذاالنقص. وظهرت مشكلة ان وجهات النظر لم تكن متطابقة بين حكومة الهند وبين ادميرال محطة الهند الشرقية الاسطولية في أغلب الاحايين .

وفي ٩ ديسمبر ١٨٦٤ أصدرت حكومة بومباى نشره استفسارية لوكلائها السياسيين ، تسألهم عن مدى تقديرهم لكفاءة الحراسة التى يقدمها الاسطول الملكى وهل يرغبون في أن تكون لهم سفن حربية خاصة بهم.وكان رد مقيم بوشهر بأن حكومة جلالته قد وضعت شاغل هذا المنصب (المقيم) في موضع المسئول عن معالجة الخلافات في الساحل العربى على الشريط الهامشى وفوق البحر ، الا أن المقيم غير متمكن حاليا من الوسائل التى تكفل له القيام بهذا العمل وذلك لعدم وجود سفينة حربية محلية مناسبة لتقوم بهذا العبء. وضرب المقيم مثلا على عدم صلاحية الاسطول الملكى لحراسة أمن الخليج بأنه في موسم الغوص للؤلؤ في الخليج العربى ، في الفترة من ابريل الى اكتوبر ، حيث تسود الخلافات العربية كل البحر فان الاسطول ممنوع بموجب أمر ثابت من أن يقترب من الخليج العربى وذلك لسوء الجو المهلك للصحة والمتلف للسفن (وان العرب سرعان ما سيتبينوا هذه الحقيقة وينتهزوا عدم قدرة المقيم على التصرف ويفعلوا ما يحلو لهم) وان الخليج سيتردى في حالة من الاضطراب يعيد سيرته الأولى .

واقترح المقيم بأن يكون له وتحت إمرته المباشرة سفينة تمكنه من تصريف أعبائه السياسية . وجاء رد الوكلاء في مسقط وزنجبار وعدن كرد مقيم بوشهر . وجمعت حكومة الهند كل نتائج الاستطلاعات وبعثت بها الى لندن وأضافت بأن الوهابيين وخططهم السياسى إزاء عمـان يقتضى العمل للتصديق للمقيم في بوشهر بسفينة خاصة ليؤدى بها واجباته . ولم تستجب حكومة لندن .

وفي ٢٤ فبراير ١٨٦٦ أثار فشل بعض العمليات التى قامت بها هاى- فلاير Highflyer (٨) في الساحل السعودى في الخليج تعليقات حكومة بومباى من أن هنالك قصوراً يعوق سفن الاسطول الملكى العاملة في الخليج يتمثل في عدم وجود قباطنه في الاسطول الملكى مدركين طبيعة المنطقة وطبيعة السياسة المحلية في الخليج العربى وعادات القبائل البحرية وطبيعة الابحار في هذا الذراع البحرى (٩) .

صار قصور السفن الحربية للأسطول الملكى عن رعاية الأهداف البريطانية والرعايا البريطانيين واضحا في عام ١٨٦٦ . فعند وفاة السيد ثوينى في ١٨٦٦ وما تبع ذلك من اضطراب في منطقة مسقط لم يجد الرعايا البريطانيون من المسيحيين بداً من الالتجاء للسفينة برنيقه Pernice وهى السفينة الحربية المسلحة الوحيدة التى كانت في تلك المنطقة . ولم تجد برنيقة تصرفا الا ان تبحر بعد ان يخيم الظلام حتى لا تلفت الانتباه. ولم يستقر « السلام » في المنطقة الا بعد وصول السفن كروماندل واوكتافيا Octavia وكلايد وهج روز (١٠) وكان هذا مناسبة طيبة للمقيم وحجة قوية كى

---

(٨) Same Precis

(٩) Kelly, J.B, Britain & the Persian Gulf 1795 - 1880, P. 648.

(١٠) Lorimer, J.G; Op. cit; P. 249.

يخاطب في نهاية مارس من نفس العام ، بومباى من انه بعدم وجود سفينة مسلحة بكفاءة عالية تكون تحت امرته المباشرة فلن يستقر أمن الخليج . واقترح المقيم في بوشهر ان تبنى سفينة لحكومة الهند في أحواض السفن البريطانية قيمنه بالابحار في المياه الساحلية الضحلة في الخليج العربى عليها جنود من الانجليز يعملون بعقود خدمة شبيهة بعقود جنود جيش الهند الذى هو تحت امرة حكومة الهند وليس كالأسطول الذى تحت إمرة الادميرالية في لندن ، ولم يستجب له(١١) .

التطلع الفارسى للحراسة :

أدركت الحكومة الفارسية في هذه الفترة القصور البريطانى في حماية أمن الخليج العربى ، ولما كان الفرس أسبق من العرب القاطنين على سواحل الخليج في ادراك معنى القومية . ولما كانوا يدركون الاصرار البريطانى على الحفاظ على القوة الفارسية لتقف خطا من خطوط المقاومة البرية في الطريق الى الهند طلبت الحكومة الفارسية الى حكومة لندن عن طريق الوزير البريطانى في طهران ان تتولى عبء حراسة الخليج العربى عنهم ، وطلبت ان يمدوها بسفن حربية صغيرة يقودها ضباط انجليز . أحالت لندن الطلب الى حكومة الهند فاعترضت عليه بشدة . وكان رأى حكومة الهند انه من الأنسب لفارس وللهند على السواء أن تبنى وحدة بحرية صغيرة للعمل في الخليج العربى ، « وان قوة كهذه ستحافظ على مصالح الشاه الحقيقية أكثر مما تحافظ عليها ، أى قوة اخرى تابعة له ، كما ستقوم هذه القوة بتثبيت الأمن المضطرب فوق مياه الخليج (العربى) منذ ان الغت الحكومة الاسطول الهندى » . ورأت حكومة الهند انه اذا سمحت الحكومة البريطانية لفارس كى تبتنى اسطولا «فهنالك الخطر في أن نفقد

(١١) (I. O.) Home Corres; 62, Sec. Gob; Memo. by Frere

الذريعة التى نتذرع بها ضد كافة الدول الأخرى من اننا نحمى أمن الخليج . اننا نعزو التعقيدات الواقعة الآن الى غياب قوة الاسطول الهندى (١٢) ، ولا سبيل الى تقويم الأمن وحراسة التجارة ما لم يكن للمقيم في بوشهر الوسائل التى تمكنه من الحفاظ على الهدنة البحرية الدائمة . ان هذا الأمر لأمر جلل في سياستنا في الخليج ، واننا لنأسف على الغاء الاسطول الهندى قبل استحداث قوة صغيرة تحمى مصالحنا في تلك المنطقة» وطالبت حكومة الهند بانشاء وحدة بحرية ضاربة تابعة للهند. وأحالت وزارة الهند الأمر الى وزارة الخارجية والادميرالية وكان كلاهما يعارض أى تغيير في الترتيبات القائمة وبصفة خاصة أمر استحداث قوة بحرية خاصة بالخليج العربى . وارجعت كلا الوزارتين صدى الحجج القديمة التى قادت الى الغاء الاسطول الهندى . وجاء في الرد الذى أرسل للهند ان الاسطول ليس كالجيش فهو يلتقى بسفن القوى الأخرى في أعالى البحار ولهذا يجب ان يعقد لواؤه الى حكومة لندن دون غيرها ، وذلك عن طريق الادميرال المسئول في المنطقة . وأضاف وزير الهند مقترحا على حكومة الهند ان تنظر فيما اذا قامت الادميرالية بتسمية عدد من القوارب الصغيرة تكون تابعة للادميرالية وتدار بشكل ما من قبل حكومة الهند فهل سيفى هذا بتحقيق غرضها ؟ (١٣) .

أما فيما يخص رأى الشاه في شراء قوارب حربية فقد ردت لندن بموافقة الهند ، على وزيرها في طهران بأن يحاول جهده في أن يثنى الشاه عن تلك الخطة التى أزمعها . أما اذا أصر الشاه فعليه ان يشير لحكومة طهران بأ ن حكومة لندن سوف ترسل من قبلها لخدمة طهران ضابطا بحريا انجليزيا لكى يوضح للحكومة الفارسية النفقات التي يستلزمها هذا العمل ، والخطوات

---

(١٢) (I. O.) Secret Letters & Enclos. From India, 3 Gol. to SSI, 4 Dec. 1868.

(١٣) (I. O.) L/P & S/20/C 248 B, Naval Arrangement on abolition of Indian Navy 1863 - 1871.

التي يجب اتباعها[١٤] . ورقد الأمر الى عام ١٨٦٩ حين قام أحد المناوئين من اسرة البوسعيد بالإغارة على بندر عباس التى كانت تحت حكم سلطان مسقط البو سعيدى أيضا . وقام الشاه بتجديد اتصاله بالوزير في طهران وألمح انه يمكن ان يشترى السفن التي يريدها من فرنسا اذا عجزت بريطانيا عن تقديمها له . وأشار الشاه إلى أنه يحاول ان يضم البحرين بتلك القوارب . وهنا تورط الشاه في المحظور الهندى . فهم حين ذوبوا السلطة العربية على الجانب الشرقي من الخليج وأترعوا بها الشاه لم يفعلوا ذلك من أجل فارس انما من أجل شق الخليج الى قسمين كما حددتها سياستهم لتجعل من مياه الخليج حدا استراتيجيا لأمبراطوريتهم في الهند ، ولن تسمح السلطات الهندية للشاه ان يبتلع البحرين . ومن هنا ايضا كان الاعتراض الهنـدى الحاد لوجود اسطول فارسى في الخليج العربى . وصار الاعتراض أكثر وجاهـة حـين ألمح الشاه الى أنه يمكن ان يشترى قواربه الحربية من فرنسا ويدخل في مياه الخليج قوة اوربية بشكل أو بآخر . ولهذا صدر قرار حكومة لندن من ان يحاول الوزير في طهران ان يثبط همة الشاه ، فاذا لم يستطع فله ان يعرض على الشاه سفينة حربية واحدة . ونسى الشاه الفكرة بعدئذ [١٥] .

نظام المراقبة عن طريق الإبحار الدائم :

لم تكن الأحوال الطبيعية في الخليج العربى تتيح للانجليز الاستعمار الدائم ، ولم تكن احوال الخليج الاقتصادية تحرِّض على هذا الأمر . ولذلك كان هم سلطات الهند البريطانية منذ أن إنسحبت الحامية البريطانية من قشم في الاسبوع الأول من يناير ١٨٢٣ ان تجعل سفنها في حالة إبحار دائم في

(١٤) Kelly, J.B; Op. cit; P. 704.

(١٥) (I. O.) L/P & S/20/C 248 B, P.N.A.P.G.

الخليج وعبرت هيئة المدراء عن ارتياحها للانتهاء من تلك القاعدة التي كانوا يشكون في حكمة وجودها . وبدأ منذ هذا التاريخ نظام المراقبة عن طريق الإبحار Watch and Cruise (١٦) واستحدثت فيلقا بحريا لحماية « أمن الخليج » . واستطاع الفستون أن يعين كمودور (قائدا) لفيلق الخليج في ١٨٢٣ . وصار هذا الكمودور يمارس كل صلاحيات الكمودور في الاسطول دون أن يكون له شرف حمل اللقب حتى أسبغه عليه أمر مجلس صادر عن الملك جورج الرابع في ١٨٢٨ (١٧) . وقد قامت خطة الإبحار الدائم التي نبتت جذورها منذ ١٨٢١ على قيام ثلاث سفن من اسطول الهند بمراقبة الساحل العربى عند رمس ورأس الخيمة والشارقة ودبي ، على ان توالى هذه السفن الإبحار على مقربة من الساحل وأن تقوم بزيارة هذه الموانىء باستمرار ، كما قضت الخطة بقيام سفينتين أخريين بالإبحار الدائم في الخط الملاحى الذى يربط بين مسقط والبصرة وذلك لحماية السفن في هذه المياه لحمل البريد . ونصت الخطة كذلك ان تقوم سفينة سادسة بربط الخليج العربى ببومباى وقد خدم هذا النظام المصالح البريطانية في الخليج العربى بنجاح وقامت السلطات الهندية باجراء التعديلات المتكررة اللازمة لنجاح هذا النظام واستمراريته (١٨) .

ارسلت حكومة الهند في ٤ ديسمبر ١٨٦٨ الى وزارة الهند تعزى كل الاضطرابات القائمة في الخليج العربى في الفترة الأخيرة للتخلى عن خطة الابحار الدائم . وعبرت حكومة الهند عن رأيها في استحالة ان يسود الخليج العربي أمن الا اذا وجد مقيمه في يده قوة يستطيع بها فرض السلم البحرى . « ان هذا الأمر حيوى لأهدافنا السياسية في الخليج لكف أيدى مسقط

---

(١٦) Kelly, J.B; Op. cit; P.P. 193 - 260.

(١٧) Ibid. P. 196.

(١٨) (I. O.) L/P & S/20/C 248 B, P.N.A.P.G.

وفارس عن بعضهما البعض او الشيوخ البحريين من أن يقاتلوا بعضهم » .
ولهذا قام وزير الهند منذ أغسطس ١٨٦٩ بتبنى نظام مماثل للنظام السابق في الابحار . واقترح الوزير على الادميرالية ان يدفع لحسابها مبلغا يصل الى ١٠ ٪ من دخل الهند على ان تقوم الادميرالية في مقابل هذا بتسمية ست سفن من الاسطول الملكى تكون قصرا على المياه الهندية ، وان تكون ثلاث من هذه السفن الست للاستخدام الدائم في الخليج العربى ، على ان تكون هذه السفن الثلاث تحت الادارة السياسية لحكومة الهند ، وان تكون الثلاث السفن الأخرى مرهونة بمتطلبات حكومة الهند وذلك بعد مراعاة الاولويات في المصالح الامبريالية . غير ان حساب القيمة المادية وما ينجم عنه من مشاكل حسابية بين وزارة الهند والادميرالية حدا بالادميرالية — بعد ان قبلت الفكرة — الى ان تقترح بأن تعطى ٧٠٫٠٠٠ جنيه سنويا مبلغا معلوما من دخل الهند نظير خدماتها هذه. وتمت الموافقة وعقد الاتفاق الذى ارسلت منه الأدميراليـة نسخة الى القائد في الهند الشرقية جاء منه : عليكم بأن تكونوا على اتصال دائم بالحاكم العام للهند ، وحكام رئاسات بومباى ومدراس . والقائد العام في البنغال ، وحاكمى موريشوس وسيلان ، وان تتعاون مع هؤلاء — دون اعتبار إلالما تفرضه الظروف — باخلاص عميق ... ان عليكم ان تستجيبوا فورا لكل طلب للدعم الاسطولىيطلب منك بشرط ان يكون في مقدورك ان تستجيب له ، مراعيا المتطلبات الأخرى لأعباء محطتكم هذه . واذا تعذر عليكم الاستجابة لطلبات هؤلاء يجب عليك ان توضح لهم الظروف التي عاقتك وذلك بالقدر الذى تسمح به الأوامر الصادرة لكم من الادميرالية ... يقع عليكم تخصيص ست سفن حربية لخدمة حكومة الهند ، ثلاث منها ترسل حالا للخليج العربي لتخدم هنالك خدمة شاملة . وستكون أعباء هذه السفن الثلاث هى الحفاظ على السلم البحرى في الخليج (العربى) ، ومنع شيوخ العرب على ساحله من تعويق التجارة والابحار .. ، ان هؤلاء الشيوخ

تعهدوا في فترة سابقة انهم لن يأخذوا خلافاتهم الى بحر الخليج [١٩] .. كذلك سيكون على هذه السفن الثلاث واجب منع هؤلاء الشيوخ من التعامل في تجارة الرقيق .. ان على هذه السفن ان ترجع الى بومباى عند الضرورة لاجراء الاصلاحات والاحترازات الصحية والأغراض الأخرى التى يتطلبها التشغيل وذلك وفقا للأوامر التى تصدرونها .. وفي المشاكل الفجائية التى تثور في منطقة الخليج العربي والتى يتطلب البت فيها عملا سريعا حاسما فعلى قادة هذه السفن الثلاث ان يضعوا خدماتهم تحت أمره المقيم في بوشهر ، أو السلطات المحلية الأخرى التى تحددها لكم حكومة الهند ، وذلك بهدف الحفاظ على الأمن في تلك الجهات . وبهدف تدعيم النفوذ البريطانى هنالك .. ان المقيم والسلطات الهندية المحلية الموجودة بالخليج العربى هم على معرفة بأهل المنطقة ولهم قدرة الحكم على نوع المعاملة التي يريدونها مع امراء المنطقة والموجودين بها ، وعلى ضباطكم العاملين بهذه السفن ان يراعوا عدم القيام بأى عمليات حربية في المنطقة الا بموافقة سلطات حكومة الهند المعنية ، وسيكون قادة السفن حين يقومون بأى عمل حربي لم يحقق نجاحا مسئولين عن حياة جنودهم . واذا تعارضت اوامر سلطات الهند مع أوامر الضابط الأعلى للادميرالية فعلى الضباط اتباع أوامر الادميرالية لأن القانون العام الذى يحكم ضباط الاسطول الذين يعملون على سفنه ينص بعدم القيام بأى عمل عدائى « هجومى » الا بموجب تعليمات من القائد الأعلى لرئاستهم . وهنا يبدو اننا نتجاوز هذا القانون فيما يخص الثلاث سفن المستخدمة في الخليج العربى» وقد وافق ديوك ارجيل على هذه التعليمات بصفة ابتدائية في ٢٦ اغسطس ١٨٦٩ . وبدأ هذا النظام يعمل في الخليج كما يتضح من قائمة التعليمات الصادرة من محطة الهند الشرقية للاسطول الملكى الى السفن العاملة بالخليج العربى في مايو ١٨٧١

---

(١٩) Same Precis.

والتي صيغت على نفس نمط المذكرة المرسلة من لندن [٢٠] . وعمل هذا النظام بكفاءة وان تعرض في كثير من الاحيان لمواقف قاسية نتيجة لعدم الاتفاق بين المقيم في الخليج العربي والقائد الاسطولى الأعلى لسفن الاسطول في الخليج . فالأخير ، برغم انه موجود ليساعد الأول ، الا انه لا يقع تحت رئاسته بحال . وقد دفع هذا بمقيمى الخليج العربى كى يطالبوا حكومة الهند بصورة متكررة بوجوب ان تكون هنالك على الأقل سفينه واحدة تحت تصرف المقيم كي لا يكون اعتماده في المراسلات الخاصة وتحركه رهنا بمشيئة سفن الاسطول الملكى في الخليج خاصة عندما يريد المقيم ان يبحر في دائرة نفوذه الاساسية في الاوقات التي يراها مناسبة . ولعل طلب المقيم روث في يناير ١٨٨١ هو من ابرز هذه الطلبات . دافع روث عن هذا الأمر حتى انه اقترح ان يمد المقيم بسفينه خاصة به حتى لو اقتضى الأمر ان تحسب هذه السفينة على قوة الخليج العربى المعتمدة التي يمكن ان تعمل بسفينتين فقط . ساندت حكومة الهند في رسالتها الى وزارة الهند في ٢٧ ما يو ١٨٨١ طلب مقيمها ، واتصلت وزارة الهند بالمقيم وقبلت المبدأ بعد لأى . وبدأت لندن في يناير ١٨٨٤ في تجهيز السفينة سفنكس وهى سفينة غير محاربة للعمل خصيصا في الخليج ، وجهزتها بمدافع صغيرة لغرض اطلاق التحية المدفعية ، كما جعلت بها مدافع للاشارات الضوئية . ولم تف سفنكس بغرض المقيم ، فجهزت لندن له السفينة لورنس التي أصبحت من طلائع سفن ما عرف بالخدمات الملكية البحرية للهند (R.I.M.S.) التي كان من واجباتها كما هو محدد طبقا للائحة الخدمة البحرية للهند لعام ١٨٨٤ — ان تقل القوات العسكرية وتعمل على مكافحة تجارة الرقيق ، وانقاذ السفن الجانحة والغارقة ، وتنظيم واعداد المنارات والفنارات . وتحدد بموجب هذا القانون مدى امتداد المياه الهندية وصارت تشمل اعالي البحار بين رأس

---

(٢٠) (I. O.) L/P & S/20/C 248 B, Instructions for the Guidence of Officers Commanding H. M. Ships in P.G.

الرجاء الصالح ومضايق مجلان [٢١] .

ولما كانت لورنس من طلائع سفن الخدمات الملكية البحرية للهند ، وهو جهاز غير محارب [٢٢] ، حظرت الادميرالية على لورنس التسليح وبعد فترة من المكاتبات الساخنة بين المقيم في بوشهر والهند ولندن سمحت الادميرالية للسفينة لورنس بأن تجهز بمدافع قتال بشرط ان تظل هذه المدافع في مخازن حكومة الهند ، وان لا يسمح باستعمالها الا اذا اقتضت الظروف معارك وافقت عليها لندن مسبقا. أما العمل الحربى « التأديبى » في الخليج فيظل ، كما قالت الادميرالية ، من حق سفن الاسطول وحدها دون غيرها ، عارض المقيم هذا الأمر ودعمته حكومة الهند ، كما ساندته وزارة الهند . ولم تفلح الجهود مع الادميرالية التي اصدرت حكما في ١٨٩٢ اعتبرته نهائيا وهو انه لا يجوز ان يكون للدولة أو مؤسساتها اي سفينة مسلحة الا اذا كانت تابعة للادميرالية وتعمل بأوامرها [٢٣] . واحتج المقيمون المختلفون بعدئذ لأن سفينة المقيّم يجب ان تزود بمدفعية لاظهار السطوة والقوة ، كما احتجوا بأن سفن الاسطول الثلاث ليست متواجدة دائما في الخليج خاصة في فصل الصيف ، ورفضت لندن كل هذه الحجج . كان كيرزن من أبرز نواب الملك في الهند الذين حاولوا دفع حكومة لندن لتسليح سفينة المقيم في الخليج العربى ، الا ان وزارة الهند ردت عليه في ٩ اكتوبر ١٩٠٣ بأن الادميرالية لا تقر تسليح لورنس الا اذا كانت الدولة في حالة حرب مع قوة اجنبية اخرى في المنطقة وهذا شرط غير متوفر. ومع اصرار كيرزن لتحقيق هذا الأمر أحالت حكومة لندن دراسته للمستشار القانونى للحكومة (L.A.) الذى افتى بأن جهاز الخدمة الملكية البحرية للهند هو

(٢١) (I. O.) L/P & S/20/C 248 B, Bushire Residency Steamers.

(٢٢) Kelly, J.B; Op. cit; P 564.

(٢٣) (I. O.) L/P & S/20/C 248 B, Question of Arming the Lowerence.

جهاز للنقل والبريد ، وهو جهاز غير محارب ، ولهذا فهو غير تابع للأسطول .وتذرع المقيم والنائب بمكافحة تهريب السلاح وما اليه من الأعمال الأخرى كى تسلح سفينة المقيم الا ان رأى لندن ظل ثابتا من أن « حراسة الأمن في الخليج ، مع علمنا بأنه ذو شخصية اعتبارية خاصة تتطلب عمل خبير ، الا ان هذا العمل يجب ان يظل تحت اشراف الضابط الأعلى لرئاسة الهند الشرقية ، خاصة وان عملا كمطاردة تجار السلاح مثلا قد يوقع السفينة المطاردة مع سفينة اخرى تحمل علما اجنبيا » . وبهذا صار أهم عمل للمقيم في الخليج العربي وهو حراسة أمن المياه في يد قائد (S.N.O.) لا يحركه المقيم الا اذا ارتضى هو الحركة بعد رصد نجاحها وفشلها . ولم يكن المقيم بمستطيع ان يحمل خلافه معه الى حكومة الهند لأن قائد سفن اسطول الخليج ، وان كان عليه ان يوائم نفسه تماما مع سلطات الهند ، الا انه تابع للادميرال في محطة الهند الشرقية المسئول لدى الادميرالية في لندن (٢٤) .

البحث عن قاعدة بحرية في الخليج العربي :

في ٢٨ اكتوبر ١٨١٩ اخطرت حكومة بومباى الميجور وليام جرانت كير قائد حملة الهند ضد الجهاد العربي في الخليج العربي بأنهم يرون ان « لا بد من احتلال الحكومة البريطانية لموقع وسط في الخليج العربي يكون ذو ميزة استراتيجية . « ان هذا أمرا لا غنى عنه اذا اردنا كبح « القرصنة » بطريقة دائمة . وأضافت المذكرة بأن الحاكم في مجلسه لا يرى مكانا أكثر مواءمة لهذا الغرض من منطقة « قشم » وانه لمن الثابت لدينا ان قشم هى تحت سيادة الامام (مسقط) بصفة كاملة ، فابدأ المفاوضات معه لتأسيس

(٢٤) (I. O.) L/P & S/20/C 248 B, New Arrangements for Employment of subsidized vessels for service in P.G; 1895 - 1903.

القاعدة » .. وعادت حكومة بومباى في رسالة اخرى مؤرخة في ١٥ ديسمبر ١٨١٩ تقول « نحن نتوقع معارضة من الحكومة الفارسية في تأسيس تلك القاعدة التي طلبناها آنفا » (٢٥) .

وفي أوائل عام ١٨٢٠ اخطرت الهند طمسون مسئول قيادة الحملة في رأس الخيمة ان يرحل الى قشم ويتخذها قاعدة له بعد أن يستأذن إمام مسقط في هذا الأمر . وأرسل طمسون المدعو الكابتن ميركيورى Mercury الى الامام في ١٥ مايو ١٨٢٠ لمفاوضته في الأمر ورجع المفاوض بالموافقة في ٢٩ مايو ١٨٢٠ ، بعد ان عقد مع الامام عقد ايجار ، كما حمل ميركيورى معه خطابا من الامام الى شيخ الجزيرة يأمره فيها بتقديم كافة المساعدات لقاعدة الحملة البريطانية . كما كتب الامام الى حكومة بومباى في هذا الصدد معلنا « أرجو أن لا تعتبروا هذه المناطق تابعة لى انما هى مناطق تابعة للشركة المعظمة فعاملوها بهذا الاعتبار » (٢٦) وقد يكون هذا نوع من المجاملة العربية اقتضته الاريحية العربية ، الا ان الانجليز اخذوا هذه العبارة مأخذ الجد . وكانت النتيجة ان انتفت — خاصة أمام الاصرار الفارسى — كل سيادة عربية لهذه الجزيرة حتى يومنا هذا .

احتجت فارس على تمركز حملة كير / طمسون في باسيدو على جزيرة قشم ، فارسلت حكومة الهند في ١٤ أغسطس ١٨٢١ الدكتور جيوكس Jukes للتحقق عما اذا كانت — قشم فارسية ام عربية . وهلك جيوكس في نوفمبر ١٨٢١ ولم يصل بعد الى نتيجة. واثبت تتبع التاريخ السيادى للجزيرة الذى اجراه البريطانيون بعدئذ أن قشم دخلت منذ ١٧٤٧ حتى ١٧٦٥ مع رصيفتها بندر عباس تحت السيادة القاسمية حتى اجلاهم شيخها العربي عبدالله وجعل من نفسه وكيلا لفارس على الجزيرة . واستمر عبدالله

---

(٢٥) (I. O.) L/P & S/18/428, Status of Bosidu, Memo of 18 Oct. 1933.

(٢٦) Same Memo.

ومن خلفه من شيوخ البنى معين يحكمون الجزيرة حتى ١٧٩٤ حين هزمهم امام مسقط ، ودخلت الجزيرة تحت سيادته . ولهذا طلب البريطانيون في ١٨٢٠ الى امام مسقط ان يؤجر لهم الجزيرة وعموما انتهى مؤقتا أمر قاعدة باسيدو في قشم حين بدأ نظام المراقبة من خلال الإبحار الدائم ، الا ان السلطات الانجلو هندية عادت لتحتل باسيدو مرة اخرى في ١٨٥٦ حين قامت حملة اوترام Ottram ضد فارس ، واستقروا بها هذه المرة وبنوا فيها مستشفى مؤقتا كما بنيت قاعدة اسطولية تأكدت فيها « حقوق » الانجليز بعد هذا . والى هذه الفترة كذلك يرجع التفكير في احتلال حنجام من قبل الانجلو هنود (٢٧) وقد اعترفت حكومة الهند في ١٨٦٨ بسيادة فارس على حنجام على أساس ان السيادة المسقطية عليها غير تامة لأن فارس ربما تعتبر حنجام من توابع بندر عباس المؤجرة لمسقط بالالتزام . هذا بالرغم من معرفة حكومة الهند ان عقد الالتزام الذي عقدته فارس في ٤ أغسطس ١٨٦٨ لبندر عباس وتوابعها لم يشمل حنجام .

وبعد انفصال زنجبار عن دولة عمان ولإحكام اغلاق منافذ الخليج العربي كما سنبين بعد هذا ، اقترح المقيم بيللى في ١٨٦٣ ان تقيم حكومة الهند قاعدة بحرية في رأس مسندم . ولم ترحب الحكومة في الهند بهذا الأمر ورأت بأن تكتفى بقواعدها في باسيدو وحنجام عند مدخل الخليج العربى ، ولا داعى لإستحداث قاعدة جديدة (٢٨) ولم تجد بعدئذ المحاولات المتكررة من المقيمين لانشاء قاعدة في رأس مسندم حتى كان عهد كيرزن في نيابة الملك بالهند . وقضت سياسة كيرزن المتشددة تجاه الخليج ان يتبنى هذا الاقتراح . كتب نائب الملك في الهند إلى (٢٩) وزارة الهند بتاريخ

---

(٢٧) (I. O.) L/P & S/12/3840, Proposal for establishment of a Naval base 20/10/34.

(٢٨) Same Memo.

(٢٩) (I. O.) L/P & S/18/166, Memo. Respecting British Interests in P.G. Feb., 12, 1980.

٢ مايو ١٩٠١ بأن انشاء ميناء على مدخل خور الفنستون في المنطقة الغربية من رأس مسندم سيخدم السياسة الهندية في الخليج العربي خدمة كبرى . ويضيف النائب انه بالرغم من ان هذا الموقع سيكون اكثر قصورا في كثير من مناحيه من باسيدو وحنجام لأنه يعانى من نقص الامدادات وشراسة مواطنى المنطقة ، الا ان نشر العلم البريطانى عند المدخل في منطقة مكلاب سيشير بوضوح الى النفوذ البريطانى وسيكون حرزا يمنع اى قوة اوربية من احتلال هذا المدخل الهام . ولم توافق لندن على هذه الخطة . واثارت وزارة الهند بدفع من حكومة الهند أمر احتلال منطقة في رأس (مسندم في اجتماع مصلحى بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٠٢) ولكنها لم تفلح . وطلبت حكومة الهند بموجب خطابها في ٢٣ اكتوبر ١٩٠٢ من وزارة الهند ان تخول الحكومة البريطانية للمقيم في الخليج العربي احتلال هذه المنطقة ، واقامة مبانى خاصة بالتلغراف في خور الفنستون ، وان يعين في المنطقة وكيل « وطنى » يستظل بالعلم البريطانى . وحولت وزارة الهند الأمر الى وزارة الخارجية التى علقت عليه وارسلته الى الادميرالية التى ردت بأن الخطة مثلى ، ولكن الاعتراض عليها قائم .

وبعد أن قام كيرزن برحلته في الخليج العربي كتب في ٢١ يناير ١٩٠٤ بعد التشاور مع القائد الأعلى لمحطة الهند الشرقية بضرورة وجوب ارساء قواعد للأسطول الملكى في الخليج العربى . ورأى كيرزن ان الخطة المثلى التى يجب اتباعها لمنع أى قوة اخرى من ان تثبت لنفسها في الخليج العربى تقضى باحتلال رأس مسندم ، وتثبيت سوارى للأعلام عند مداخل خور الفنستون ، وخور مالكولم ، وجزيرة التلغراف (الغنم) وخور القوى . واعترضت الادميرالية (نوفمبر ١٩٠٤) على هذا الأمر . رأت الادميرالية ان وجود سوارى للاعلام ، وأعلام عند هذه النقاط . في الساحل ، مع وجود وكيل « وطنى » بريطانى قد يثير اعتراض بعض القوى ويقود بعدئذ الى تفاقم الموقف. لم تر الادميرالية اعتراضا كبيرا على اقامة سوارى للاعلام

على الصخور المواجهة للساحل . ولما لم يقض في الخلاف Flage Staffs بين حكومة الهند ، ونائبها المتشدد وبين الادميرالية التي تنكر هذا الأمر لمغبة عواقبه أحيل الخلاف الى لجنة الدفاع عن الامبراطورية (C.I.D.) لترى رأيها فيه . وجاء رد اللجنة بموجب خطابها الى حكومة الهند بتاريخ ١٩ مايو ١٩٠٥ بأن وجود اعلام بريطانية قد يثير اعتراض بعض القوى بالاضافة الى انه لا يعطى بريطانيا اي حقوق خاصة الا اذا اتبع هذا العمل باسباغ حماية او قيام احتلال . واضافت اللجنة ان تأكيد الحماية المستترة حاليا بصورة اخرى فاضحة قد تثير غيرة القوى الأوربية الأخرى . وأوصت اللجنة انه لتثبيت النفوذ البريطاني يمكن اللجوء الى الطريقة البديلة التي اتبعت حديثا (١٩٠٣) وهى ان تعلن حكومة لندن انها لن تحتمل تدخل اي دولة اوربية اخرى في شئون الخليج العربي ، ولن تسمح لأى دولة بأن تمتلك اي ارض في الخليج ، وذلك على غرار ما أعلنه لانسدون مؤخرا . ولم تر لجنة الدفاع عن الامبراطورية ضيرا في ان تترك سوارى الاعلام التي تم تشيدها في جزيرة التلغراف (الغنم) وفي مكلاب كما هى دون ان تزال ما دام هذا الأمر لا يثير اعتراض السلطان (٣٠) .

وجاء في رسالة لحكومة الهند بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٠٧ بأن سارى العلم الموجود في جزيرة التلغراف يجب ان يبقى عليه العلم مرفوعا لما لهذا من أهمية خاصة في مواجهة اطماع الدول الأوربية وخاصة الخطر الالماني المتزايد . وأضافت رسالة الهند بأن هذا العلم لا تعرف اي قوة اوربية بوجوده في هذا الموقع بل ان إمام مسقط نفسه لا يعرف به . وأشارت حكومة الهند ان وجود هذا العلم لا يتعارض مع الاعلان الا نجلو فرنسى لعام ١٨٦٢ . وأشارت حكومة الهند كذلك الى ان سوارى الأعلام الأخرى التى أثارت بصورة متقطعة اعتراضات من وزارة الخارجية ومن الادميرالية قد ازيلت تماما منذ اكتوبر ١٩٠٥ .

---

(٣٠) Same Memo.

وفي ۱۹۰۷ ، اجتمعت لجنة مصلحية من ممثلي وزارة الخارجية والادميرالية ووزارة الهند للنظر في إمكان منع المانيا من ان يكون لها موقع في الخليج العربى ، ورأت اللجنة انها لا تشعر بالثقة من أن للحكومة البريطانية من الوسائل التي يمكن ان تمنع بها المانيا بصورة حاسمة من ان يكون لها موقع في الخليج العربى ، ذلك لأن المانيا تدعو لهذا الموقع على أساس تجارى ، ولكن الموقع سينقلب مع الزمن الى سياسى وسيتحول الى قاعدة استراتيجية ، ولهذا أوصت اللجنة ، بأن تقوى الحكومة البريطانية نفوذها في الخليج العربى وذلك باستثمار امتيازاتها في مدخل الخليج عند جزيرة مسندم وفي قشم وحنجام (٣١) . وقد وافقت الادميرالية البريطانية على توصية هذه اللجنة وانهت بموجب خطابها المؤرخ في نوفمبر ۱۹۰۷ الى حكومة الهند ان أمن الاسطول يقتضى بالضرورة ان يكون له موقع محدد عن مدخل الخليج العربى .

وفي ۲۱ يناير ۱۹۰۸ اقترحت وزارة الهند أن يوكل اليها أمر تشييد فنار على جزيرة مسندم او على احدى الجزر القريبة منها يمكن ان يتطور تدريجيا الى محطة اسطولية بريطانية كما يمكن اتباع نفس الخطوات في باسيدو ، وفي البحرين وفي جزر كبار بالقرب من الكويت . ان عملية وضع الفنارات وتحديد مسار السفن في الخليج العربى هى — كما جاء في مذكرة بتاريخ ۲۹ ابريل ۱۹۰۹ — جزء من مسألة كبرى وهى مسألة السياسة البريطانية في الخليج العربى وما جاوره (٣٢) . وتذهب المذكرة الى القول الى انه «يكفيناان نشير الى ان تقدم خط سكة حديد بغداد برلين والنشاطات التي تقوم بها تركيا في شط العرب ابرزت أهمية عملية الانارة وتحديد مسارات الابحار ودفعت بها الى المقدمة كمشكلة من المشكلات الملحة .» وتذهب

---

(٣١) Same Memo.

(٣٢) (I. O.) L/P & S/18/B. 187; Memo. On the Lighting and Bouoyage of the P.G; 29 Aug. 1919.

المذكرة الى القول «ان هذا الأمر قد غدا ملحا منذ اوائل ١٩٠٧ حين قدمت شركة هامبرج امريكان الالمانية طلبا تطلب فيه المساهمة في تطوير الخدمة الملاحية في الخليج العربى وانها تريد المساهمة في نفقات الانارة.» وقد بحثت حكومة الهند الأمر واحالته الى لندن وجاء الاعتقاد بأن هنالك دوافع سياسية وراء طلب هذه الشركة . ولما كانت عملية الانارة وتنظيمها تتبع شركة الهند البريطانية التجارية للابحار (B.I.S.N.) فقد رأت الحكومة البريطانية ان تأخذ على عاتقها هذا العمل حتى لا تدعى اى شركة غير بريطانية حقها في المساهمة فيه . وعقد اجتماع مصلحى في الادميرالية البريطانية بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٠٨ (ادميرالية ووزارتى الهند والخارجية) ووصلوا في تقريرهم الى تحبيذ ان تتولى الحكومة اتخاذ هذه الخطوة . كما أشارت اللجنة الى انه يجب انشاء الفنارات على مساحات كبيرة من ساحل مسقط وفي اجزاء متفرقة من الخليج العربى . وفي خطاب حكومة الهند بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٠٨ أشارت بأنها سترسل الى المنطقة من يدرس هذا الموضوع على الطبيعة ، ووافقت وزارة الهند على اقتراحها ، كما قامت لجنة متفرعة من لجنة الدفاع عن الامبراطورية (C.I.D.) بالتوصية في تقريرها الصادر في ٢٦ يناير ١٩٠٩ بأن يُرسل قائد فيلق الخليج الاسطولى ، وكذلك الموظف المسئول عن المسح في خدمة الهند البحرية ، والخبراء اللازمون ، كي ينظروا في تنفيذ القرار المصلحى . وتكونت اللجنة المشار اليها وانهت تقريرها في ٢٩ ابريل ١٩٠٩ وحددت أماكن المنارات . ووافقت وزارة الخزانة البريطانية على ان تتولى النفقات مناصفة مع حكومة الهند ، وبدأ التنفيذ على الفور . وكان من رأى القائد التركى في الخليج العربى (٢١ و ٢٨ يونيو ١٩١٠) انه سيطلب الى حكومته ان تتولى الانارة في الفاو ، ومداخل شط العرب . وقبل ان تبلور القسطنطينية مشروعها أعطت حكومة الهند تعليماتها للمقيم بالخليج لاقامة الفنارات في الأماكن المقترحة . وأشارت التعليمات الى انه حتى اذا أقامت تركيا فنارات او كان لها فنارات قديمة فان الفنارات البريطانية يجب ان تقام دون وضع

أدنى اعتبار لما وضعه الأتراك « على انه يجب ان لا تزال الفنارات التركية لانه ليس لدينا الحق في ازالتها » وفي ٢٩ يوليو ١٩١١ كتبت وزارة الخارجية البريطانية الى الحكومة التركية مذكرة جاء منها « ان الحكومة البريطانية تولت لمدة الخمسين عاما الأخيرة عملية الانارة والمسح العلمى على طول الخليج العربى وذلك من أجل اراحة الجميع . ولهذا فالحكومة البريطانية لا تفهم لماذا قامت الحكومة التركية مؤخرا بابتداع خط مغاير لما استقر الحال عليه لفترة طويلة .»ولكن بما انه تحدونا الرغبة في ان نجتاز هذه العقبة التى استحدثت اخيرا فاننا نقترح ، بدافع من روح الصداقة ، على الحكومة التركية ان تكون لجنة مصغرة للملاحة النهرية من ممثلين للأتراك والبريطانيين ، ومهندس يتم الاتفاق على هويته بين الجانبين . وستقوم هذه اللجنة المصغرة بتحسين الخدمات الملاحية في شط العرب واجراء المسح اللازم . أما فيما يخص باقى الخليج العربى فان الحكومة التركية ستعترف فيما يخصها بحق بريطانيا العظمى في ادارة الانارة وتولى المسح ، والارشاد . كما تعترف الحكومة التركية للحكومة البريطانية بأنها تتولى حراسة المياه ، وانها تقوم بكل خدمات الحجر الصحى » وتجدر الاشارة هنا الى ان أعمال الحجر الصحى كانت من الوسائل المستخدمة كذلك في تثبيت النفوذ البريطانى في الخليج العربى [٣٣] كما سنذكر فيما بعد .

وفي مذكرة قدمتها لجنة الدفاع عن الامبراطورية في ١٧ يناير ١٩١٣ ، عن الاستراتيجية البريطانية في الخليج العربى اشارت فيها الى رأى الادميرالية من أن اي عمليات حربية عند مدخل الخليج العربى يجب ان لا ترتكز على بندر عباس او أى مناطق اخرى من الساحل الفارسى ، انما على لسان ساحل مسندم ، والساحل العربى الا ان حكومة الهند التي لم تكن تريد ان تحصر نفسها عند ساحل مسندم فقط ، والتى لم تكن تحترم استقلال فارس بالقدر الذى تريده وزارة الخارجية البريطانية كتبت في

---

(٣٣) Same Memo.

ابريل ١٩١٣ الى لندن تقول ان هنالك اعتراضات في تركيز العمليات الحربية عند رأس مسندم اذ يرى قائد الخدمات البحرية للهند ان الجو عند مسندم ردىء ، والأمواج عارمة واللجوء اليه صعب في كثير من الاحيان (٣٤) . وعموما جاءت الحرب العالمية الأولى التى سيطرت خلالها في الخليج السلطات الهندوانجليزية . وخرج الخليج العربى من هذه الحرب بحيرة مغلقة للنفوذ البريطانى الذي ما لبثت بعض الدول ان تحدته فاثير موضوع وجوب وجود قاعدة بريطانية ،. وظهرت مسندم مرة اخرى كمكان أمثل للقاعدة المقترحة فبالرغم من كثرة مشاكل المنطقة المتمثلة في شدة القيظ ، وشراسة القبائل التي لا يربطها بسلطان مسقط ولاء كبير ، والمشاكل التي قد تثيرها فرنسا التى تدرك وضع مسقط في الاستراتيجية الانجلو هندية الا أن موقع هذا الجزء الاستراتيجى في الخليج العربى سيتيح الفرصة للهيمنة على مداخله ومخارجه كذلك لن تستطيع فارس ان تثير اى اعتراض ، بالإضافة الى ميزة اخرى متمثلة في عمق المياه في تلك المنطقة . وأشار المقيم في الخليج في فبراير ١٩٢٧ الى امكانية انشاء القاعدة المقترحة في خاساب التى سيمكن ان تكون « في حالات الضرورة الحربية نقطة وثوب على جوادر ومكران » . وأشار المقيم الى انه يمكن شراء خاساب من مسقط بمبلغ ربما لا يزيد عن ١٢٫٠٠٠ جنيه ويمكن للبريطانيين ان يجعلوا من خاساب « جبل طارق » على رأس الخليج العربي . واستمر الأخذ والرد وتقليب الأمور دون نتيجة تذكر حتى عام ١٩٣٤ حيث أجبر الضغط الفارسى المتلاحق للسيطرة على باسيدو (٣٥) وحنجام البريطانيين على التفكير في اخلائهما وتسليمهما الى ايران ، وتأسيس القاعدة البحرية البريطانية في البحرين « غير ان البحرين بموقعها بعيدة عن مخانق الخليج لن

---

(٣٤) (I. O.) L/P & S/12/3840, Proposal for the Establishment of a Naval Base.

(٣٥) (I. O.) L/P & S/12/2817/30/97, P.G. Intel. Report, Dec. 1934.

تفي بالغرض المطلوب ، وعلينا والحالة هذه ، ان نجعل لنا قاعدة متقدمة في خور القوى (رأس مسندم) . ويرى القائد الأعلى لسفن الاسطول في الخليج العربي ان تحول كل التسهيلات التي لنا حاليا في حنجام الى خور القوى وكذلك أكثر موظفى الاسطول . وان تكون البحرين هى مقر الموظفين الرئيسيين » . وكان تعليق وزارة الهند في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٤ « أن اللجنة الوزارية لشئون الشرق الأوسط قد وافقت في جلستها المنعقدة في يوم الخميس ٢٥ اكتوبر ١٩٣٤ على الجلاء عن باسيدو وحنجام بشرط ان نجد لهما بديلا مناسبا في الخليج يفى باغراض الادميرالية . وأحالت هذه اللجنة دراساتها الى الادميرالية ووزارتى الهند والخارجية للتذاكر في هذا الموضوع ودراسة امكانية انشاء القاعدة في خور القوى ، وما قد ينشأ من هذا من اشكالات مع فرنسا . وتم اجتماع بين هذه الوزارات المعنية في ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ وقرر الاجتماع انه لن تنشأ اي اشكالات مع فرنسا لو صيغت شروط انشاء القاعدة على نفس نمط شروط انشاء مخزن الفحم في مسقط . كما أوصى الاجتماع بأن لا تستشار الحكومة الفرنسية في هذا الأمر ابدا . وأوكل الاجتماع للادميرالية بدء العمل لجمع المعلومات اللازمة والاعداد للاستقرار هنالك كما أوكلت حكومة الهند ولمقيمها في الخليج تحري الوقت الأنسب لمفاتحة السلطان في هذا الشأن (٣٦) . وكان رأى المقيم الذى ارسله بتاريخ ٥ يناير ١٩٣٥ بأن الحصول على تصديق من السلطان بهذا الشأن هو أمر هين خاصة وان المقيم سيشير له بأن انشاء مخزن للفحم في خور القوى سيكون عملا من شأنه ان يقوى من قبضته الراجفة على تلك المنطقة التي سببت له الكثير من المشاكل في الماضى ،«وسنذكره بما حدث في خاساب من ثورة في عام ١٩٣٠ » . وفي تقرير بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٣٥ كتبه القائد الأعلى لمحطة الهند الشرقية الاسطولية جاء فيه(٣٧) انه زار الخليج وتشاور

(٣٦) (I. O.) L/P & S/12/3840, Ibid. Minute by Laithwaite, 29/12/34.

(٣٧) (I. O.) Same Series & File, The Commander in chief, East Indian at Bombay to Sec. Admirality, 28 Jun. 1935.

مع القائد الأعلى للاسطول في منطقة الخليج العربى واتفق رأيهما في ان تكون البحرين هى القاعدة الاساسية في الخليج العربى اذ تتوفر هنالك كافة الوسائل والتسهيلات الخاصة بالوقود والتخزين والتدريب ، كما ان بالبحرين محطة لاسلكية تنتظم الخليج وتفد اليها سفن شركة الهند البريطانية التجارية اسبوعيا في قدومها وايابهـا ، وكذلك لوجود خدمات جوية وما اليها من الأمور التى تجعل الاتصال بالسلطات السياسية في الخليج العربى سهلا ميسورا حيث يوجد بالبحرين وكيل سياسى ، «كما أن هنالك اقتراحا بتحويل المقيمية اليها » ، أما مسألة خور القوى فيرى التقرير انها مسألة معقدة . « فمن الناحية السياسية نجد هنا تعقيدات لا نجد في البحرين مثلها فمن ذلك مثلا اذا قلنا اننا نشيد مخزن فحم فستكون هنالك مشكلة نشر العلم البريطانى الضرورى للقاعدة ». ولهذا رئى أن لاتعطى منطقة خور القوى في حالات السلم شأنا كبيرا « على ان تطور في حالات الطوارىء بسرعة ، ما دام لنا فيها موقع قدم شأنها في ذلك شأن كل قواعدنا المتقدمة » . وبهذا تشاور المقيم في الخليج مع السلطان في مسقط واستصدر منه كتابا بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٣٥ جاء منه « (٣٨) بالنسبة لرغبتكم في اقامة بعض المبانى في جزيرة الغنم لخدمة الاسطول فقد فكرت في الأمر مليا ورأيت انه مراعاة لاعتبارات الصداقة التي تجمع بينى وبين الحكومة البريطانية ، فانه ليسرنى جدا ان أمنحكم الاذن لاستعمال المنطقة الشمالية من هذه الجزيرة . وبما أن هناك بعض الاغنام تعيش في هذه الجزيرة فانى لا استطيع ان أمنحكم الاذن باستغلال الجزيرة كلها حيث تعيش أغنام خاصة ببعض مواطنى ، وهى ليست أغناماً برية كما يشاع . ويزور مواطنو هذه الجزيرة بين حين وآخر ليتعهدوا أغنامهم بالرعاية . كما أمنح للأسطول البريطانى الحق في أن يبحر في كل هذه المنطقة ، ولكن لن يسمح للأسطول بتشييد مبانى غير التى

(٣٨) Same Series & File, Sultan of Oman to P.A; Muscat, Mar. 27, 1935. (I. O.)

اتفقنا عليها في الخطة . ولا يجوز للأسطول البريطانى ان يمنع المواطنين عن الوصول الى أغنامهم بالمنطقة ولا يحق لرجال الاسطول ان يقبضوا على الغنم . ويجب ان يكون لهؤلاء المواطنين حرية التجوال في الجزيرة الا في المناطق التى حددتها لكم . وقد جاء في قولكم انكم لن ترفعوا علما في المنطقة الا انه يطيب لى ان استفسر عن عدد الأشخاص الذين سيقيمون في هذه الجزيرة وهل سيكون بحوزتهم عتاد حربى ام لا » . وبهذا الاتفاق الفريد حصل الاسطول البريطانى على حق اقامة « قاعدة » حربية متقدمة وحفظ صاحب مسقط حق مواطنيه في رعاية اغنامهم ! أما في البحرين فلم يكن النفوذ البريطانى يحتاج الى الدثار الذى تدثره في مسقط ليبلغ به غايته ، فقد كان النفوذ البريطانى كبيرا هنالك . وحصلت سلطات الهند السياسية في الخليج العربى على الاذن دون كبير عناء . وبهذا تم اخلاء حنجام وقشم في ٥ ابريل ١٩٣٥ وسلمتا ايران ، وفي لندن صدر بهذه المناسبة في ٢٠ ابريل ١٩٣٥ عدد من أخبار لندن المصورة Illustrated London News (٣٩) وبه صورة لحاكم البحرين الشيخ محمد بن عيسى وتعريف بالحياة البحرانية .

وفي ١٩٣٩ وكاجراء من اجراءات الحرب قررت الادميرالية انه يجب ان يكون هنالك مركز تجمع للسفن في خليج مصيرة وقاعدة لسكنى ضباط الاسطول على الساحل وذلك لضمان الميزة الاستراتيجية للخليج العربى وقت الحرب لأنه اذا حدث أن تعرضت سفن الاسطول البريطانى لأى خطر في المحيط الهندى والبحر الأحمر فان استعمال طريق الخليج العربى والطريق البحرى من خلاله هو أمر حيوى وهام . : وقد قبل سلطان مسقط حين عرض عليه الأمر بتواجد قطع الاسطول في خليج مصيرة ورفض السلطان اقامة الضباط على الساحل (٤٠) .

---

(٣٩) (I. O.) Same Series & File, Copy of Ilustrated London News, 20 Apr. 1935.

(٤٠) (I. O.) L/P & S/12/3937/30/196, P.A; Muscat, Repeated SS), N.D.

تطورت بعدئذ قاعدة البحرين ومحاط الساحل العمانى الأسطولية تطورا كبيرا الا أن هذا التطور فوق انه يخرج عن النطاق الزمنى لهذه الدراسة لا يستقيم معها اصلا فما نراه في الخليج العربى حتى الحرب العالمية الثانية هو بحيرة راكدة خلف حدود الهند حتى اذا تحركت فيها المياه تداركت السلطات الهندوبريطانية الرياح قبل ان تلج بابها وحولتها بعيدا عن حدودها . أما التطور الذى حدث بعد هذا فلم يقصد به تقوية هذا الحزام الأمنى للهند انما قصد به الخليج العربى في ذاته اذ انفلتت الهند من القبضة البريطانية وصارت رمال الخليج بما تدر من طاقة هى الهدف . وباختلاف الهدف اختلفت الوسائل والأساليب .

يبقى علينا ان نقرر بأن الحجة البريطانية التى تتكرر في ملفات وزارة الهند دائما من ان السلطات الهندوبريطانية قد حمت أهل الخليج العربى من الانقراض على أيدى أعدائهم بما بذلت من المحافظة على الأمن فوق مياه الخليج هى مجرد ذريعة صدقوها هم أنفسهم من كثرة ما رددوها ، فالخليج العربى بذاته لم يكن — في فترتنا هذه — يمثل الا نطاقا حراما حول الهند [٤١] درة التاج البريطانى ولعلنا في تتبعنا لمكافحة تجارة الرقيق فوق مياه الخليج العربى وعلى مشارفه نستطيع ان نستجلى هذه الحقيقة بصورة أمثل . واذا كانت ذريعة محاربة القرصنة قد أوجبت وجود سفن حربية بريطانية وقواعد بريطانية وشق الخليج العربى الى قسمين متمايزين بينهما وجود انجليزي أذاب كل أثر للسيادة العربية على الساحل الشرقى للخليج فان محاربة تجارة الرقيق كانت تهدف اساسا لقفل الخليج من جنوبه وحجزه عن النفوذ الأجنبى المتزايد على الساحل الأفريقى .

---

(٤١) (I. O.) L/P & S/12/3846, No. 30/13, Kuwait; P.A. Kuwait; 28 Feb. 1939.

الفصل الثانى

مكافحة تجارة الرقيق

فى الاستراتيجية الهندوبريطانية

- النشاط الدولى للسيد سعيد فى زنجبار.
- الوساطة الهندية بعد وفاة سعيد.
- مكافحة تجارة الرقيق فى المسارات الوهمية.
- تشديد الرقابة البحرية.

مكافحة تجارة الرقيق
في الاستراتيجية الهندوبريطانية

حقيقتان يجب ان نقر بهما قبل الخوض في وضع تجارة الرقيق في الاستراتيجية الهندوبريطانية . أولى هاتين الحقيقتين ان النظرة الانسانية لم تكن هى المحرض لحكومة الهند في عهديها تحت الشركة والتاج لالغاء تجارة الرقيق . وقد أقرت حكومة الهند بهذه الحقيقة أكثر من مرة حين أشارت مرارا الى أن موضوع مكافحة الرقيق هو موضوع امبريالي يخرج عن دائرة اختصاصها . لم تقم حكومة الهند لالغاء تجارة الرقيق في المنطقة بل سعت الى حصرها وفق خطوط وهمية مرسومة تسلكها السفن العربية حتى يسهل حصرها واعتراضها وتفتيشها ، لما في ذلك من مردودات امنية داخل حزام الأمن الهندى او على أطرافه . والحقيقة الثانية التي يجب اثباتها ان حكومة الهند في كلا عهديها تحت الشركة والتاج لم تبغ توسعا في الأرض ولا امتدادا بريا خارج حدود الهند ، بل انها نظرت الى سيلان ذاتها باعتبارها ابنا سفاحا للهند . ولعله من الجدير بالاشارة انه حين تمكنت لندن بمؤازرة كلكتا من نقاط على ساحل البحر الأحمر وفي طرفه الجنوبى بصفة خاصة حين نزلت قواتها الى عدن في ١ سبتمبر ١٧٩٩ ، ورحب بهم سلطان عدن المدعو احمد بن عبد الكريم ، قدمت هذه الحملة عدن لقمة سائغة لحكومة الهند . ورفضت حكومة بومباى قبول هذه الهدية . وأيدتها الحكومة العليا في كلكتا (١) وثبت رأى الحكومتين على الرفض حين انجلى الخطر الفرنسى عن مصر ولم تقبل حكومة الهند بعدئذ بحكم عدن الا مضطرة تحت ضغط النابليونيه الجديدة التي مثلها محمد على . أما مسقط وان كانت خارج

(١) Eric, Marco, Yamen and the Western World Since 1571 (London, 1968) P.P. 17 - 18.

الحدود البرية للهند الا انها لم تكن خارج اطار أمنها.كان على حكومة الهند ان تتحكم في مسقط لانها تحكم مداخل الخليج العربى وذلك كى لا تلجه قوة اجنبية اخرى . وقد ظهرت هذه القوى الأخرى في الامتداد الأفريقى للجسد العمانى وكان يمكن ان يسرى نفوذها ويستشرى أمرها في هذا الجسد حتى يبلغ مسقط ويقبض برقبة الخليج ثم يجد طريقة الى باطنه وتنهار السياسة الأمنية للهند من أساسها . ولذلك كان لا بد من بتر هذا الطرف الأفريقى .

كانت البحار الهندية مطمحا لتجارة الولايات المتحدة الأمريكية،عرف الامريكان مسالك هذه المنطقة وبلغوا كلكتا عن طريق المريشوس منذ ١٧٩٦ كما وصلت السفن الأمريكية الى المخا في الساحل العربى منذ ١٧٩٨ وازداد النفوذ التجارى لأمريكا في المخا حتى انهم حاولوا في ١٨٠٤ اقامة مستودع Factory [٢] كما وجدت السفن الأمريكية طريقها الى الخليج العربى منذ ١٨٠٣ حين ارسل مقيم البصرة الى حكومة الهند يسأل عن الاسلوب الذى يمكن ان يتخذه حيال السفن الأمريكية الوافدة الى الخليج العربى وهل من الحكمة مصادرتها ؟ وجاء رأى روبرت بيرسى سميث Smith المحامى العام لحكومة كلكتا ، الذى اثبته في خطاب له بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٨٠٣ والذى احالته سلطات الهند للمقيم في البصرة ، ان اتجار سفن الولايات المتحدة الأمريكية لا يشكل خرقا لامتيازات الشركة ، فموانىء الخليج العربى ليست جزءا من أرض بريطانية ووكيل البصرة ليس الا وكيلا تجاريا لدولة اجنبية في أرض دولة اخرى ذات سيادة . وأضاف الخطاب بأن مصادرة هذه السفن لا تتم من الناحية القانونية الا في الموانىء البريطانية وبواسطة الاسطول الملكى ، أما الناحية السياسية فمتروكه لحصافة الحاكم العام في مجلسه [٣] .

(٢) Ibid. P. 23.

(٣) (I. O.) L/P & S/20/C. 248 A; Line of Conduct Persued by P.R. Basrah with Regard to American Vessels - 1803.

وعموما فإن حروب الجهاد العربية لم تتح الفرصة امام البريطانيين او غيرهم من القوى الوافدة لتثبيت ارجحيتها على البحر حيث نجد في هذه الفترة بعض السفن الأمريكية وقد اعتلاها العرب واحرقوها كما نجد ديفيد ستون المقيم في مسقط يتعقب هذه الفئة المجاهدة في ١٨٠٦ بالسفينتين مورنجتون وتيرناتى Ternate ولم يصب منهم خبرا (٤) . غير ان السلطات الهندوبريطانية استطاعت بعد هذه الفترة ان تضرب حركة الجهاد العربى بمجموعة من الحملات والغارات الاسطولية ، وتوثقها بمجموعة من الاتفاقات . ورثت حكومة الهند في عام ١٨٥٨ هذا الوضع وكان عليها ان تحافظ عليه وان تزيد في صلابة الاسباب .

النشاط الدولى للسيد سعيد في زنجبار :

تغلغل الفرنسيون في ارض السيد سعيد في زنجبار (*) ونشطوا منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر على امتداد الساحل الأفريقى التابع لسيادته وحين خرج السيد سعيد الى مسقط تبعه همرتون الى هنالك كى يمنع وقوعه تحت التأثير الأجنبى . وبالرغم من هذا وقع سعيد مع الفرنسيين اتفاقا للتجارة والصداقة في ١٧ نوفمبر ١٨٤٤ توثق في ٤ فبراير ١٨٤٦ . وقد جهدت السلطات الانجلو هندية في إجتثاث الخطر الفرنسى في تلك المناطق — كما سنرى — لكى لا يبلغ مسقط ويتمكن منها . أما النفوذ الأمريكى فقد ولج زنجبار منذ ١٢ مارس ١٨٢٦ في ركاب آن Anne (٥) اولى

---

(٤) Eric, Marco, Op. cit; P. 25.

(*) منذ ١٧٧٧ رسم احد تجار الرقيق الفرنسيين خطة للاستيلاء على كلوة وذلك لاستعمالها كقاعدة للاتجار بالرقيق الا ان العلاقات الحسنة مع احمد بن سعيد حالت فيما يبدو دون تحقيق هذه الغاية : راجع :
Skeet, Ian, Muscat and Oman, the End of an Era, (London, 1974) P. 41.

(٥) Eric, Marco, Op. cit; P. 26.

السفن الأمريكية التى زارت تلك السواحل . وفد المدعو ادموند روبرتس Roberts زنجبار على ظهر سفينة امريكية في ١٠ يونية ١٨٢٧ ووجد ان على تجار السفن الأمريكية ان يبيعوا بضاعتهم ، بعد دفع رسوم الجمارك والموانيء ، لوكلاء السلطان فقط ، في حين ان السفن الانجليزية كان لها حرية البيع لمن تشاء بعد دفع رسوم أقل في مجملها من الرسوم التى تدفعها غيرها من السفن [٦] ولعله من المفيد ان نشير الى انه في الفترة من مارس ١٨٢٠ الى يونيو ١٨٢٧ وصلت الى موانىء السيد سعيد الأفريقية اكثر من ٢٦ سفينة امريكية وهو عدد لم تبلغه السفن الهندوبريطانية . ولذلك ما أن أعلن روبرتس عزمه على مقاطعة موانىء السيد سعيد حتى سعى السيد سعيد اليه يدعوه الى عقد اتفاق عمانى أمريكى يكون بموجبه للأمريكان حقوقا مساوية للانجليز ، كما يكون من حق الولايات المتحدة الأمريكية ان ترسل لها قنصلا الى زنجبار [٧] وقد توافق هذا التاريخ مع بداية اتجاه السيد سعيد للاقامة شبه الدائمة في شق مملكته الأفريقى بعد ان ضايقته السلطات السياسية للهند في الخليج .

اتجه السيد سعيد الى توثيق علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية فأرسل في عام ١٨٣١ خطابا مع قباطنة احد السفن الأمريكية يدعو الشعب الأمريكى الى الاتجار في موانئه الا ان ملاك السفينة استصوبوا عدم نشر الخطاب حرصا على مصلحتهم الذاتية . وفي ٢٧ يناير ١٨٣٢ ارسلت الحكومة الأمريكية المدعو روبرتس مرة اخرى للنظر في الوسائل التي يمكن ان تزيد بها الولايات المتحدة الأمريكية من تجارتها في البحار الهندية. ورأت الحكومة الأمريكية ان تكون البعثة سرية حتى لا يعرف الانجليز خبرها

---

(٦) Grey, J; History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856. (London, 1962) P. 197.

(٧) Skeet, Ian, Op. cit; P. 46.

ويعرقلوا اتمامها . ولهذا ذهب روبرتس الى تلك المناطق متنكرا في وظيفة كاتب لقبطان السفينة بياكوك Peacock .[٨] وصلت بياكوك الى مسقط في يوم ١٨ سبتمبر ١٨٣٣ وفي ٢١ سبتمبر وقع مع السلطان اتفاقا للتجارة والصداقة . وكان للأمريكان القدح المعلى في تجارة زنجبار في هذه السنة حيث كانت نسبة السفن التجارية الأمريكية الى البريطانية نسبة ٩ : ٤ ولم تكن لسواهما تجارة تذكر[٩] .

ضمت الاتفاقية العمانية الأمريكية ٩ نصوص أهمها ضمان السيد سعيد لحق التجار الامريكيين بيعا وشراء كالقوى الأخرى سواء بسواء ، وجعل التعامل بين البائع والمشترى حرا لا يخضع لقيد الا ما يناسب البائع والمشترى . كما وافقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على قصر بيع الذخيرة والبارود في الشق الأفريقي للمملكة على الحكومة دون سواها . أما فيما تبقى من موانىء السلطنة فلها ان تبيع البارود لمن يشاء الشراء . وجدير بالذكر ان السيد سعيد نص على هذا الشرط لمشاكله مع المزروعى في ممبسا كما أعطت المعاهدة للولايات المتحدة الأمريكية حق تعيين القناصل ونصت على حق الامريكان في الاقامة ، وحق القضاء الشامل للقناصل بالنسبة للقضايا الخاصة بالرعايا الأمريكيين . وقد وثق الاتفاق وتم تبادله في مسقط في ٣٠ سبتمبر ١٨٣٥ . وبهذا تم تعيين أول قنصل أمريكي في مسقط[١٠] وفي ١٨ مارس ١٨٣٦ جرى في احتفال رسمى مراسم الاحتفال بأول قنصل امريكي هنالك . جاء في أول تقارير القنصل الأمريكي في زنجبار ان السيد سعيد مسلم ملتزم لا يكتفى باباحة الحرية الدينية لكل الجماعات ولكنه يحميها ، وانه كثيرا ما ناقش السيد سعيد في أمر الاسلام ، وعجب من

---

(٨) Grey, J; Op. cit; P. 197.

(٩) Lyne, R.N; Zanzibar in Contemporary Times (London, 1908) P. 33.

(١٠) (I. O.) L/P & S/18/B. 175, Arms Traffic in P.G.

انه ، مع تدينه غير متعصب [١١] وقد دعت هذه السماحة الدينية القنصل الأمريكى وترز Waters كى يدعو قومه للتبشير بالمسيحية وسط هذه الجماعة ، وبدأ بتوزيع الانجيل ولم يجد اعتراضا ولا مقاومة .

زادت التجارة الأمريكية بعد الاتفاق الأمريكى العمانى زيادة دفعت بالسيد سعيد كى يرسل في نهاية ١٨٣٩ باحدى سفنه الى نيويورك وقد حملت بكل بضائع الخليج العربى وشرق افريقيا ، وقد وصلت السفينة السلطانى الى نيويورك في ٢ مايو ١٨٤٠ « وتجمهر رعاع الأمريكيين كى ينظروا العرب ، ويشبعوا غريــزة حب الاستطلاع ، وصاروا يقتحمون عليهم خلواتهم ويجرونهم من ذقونهم » . وعلى أى حال فقد اتمت السفينة السلطانى رحلتها بنجاح وغادرت نيويورك محملة بالبضائع الأمريكية في ٢٨ سبتمبر ١٨٤٠ [١٢] .

ولم تكن سلطات الهند تنظر الى النشاط الأمريكى المتزايد في سلطنة سعيد بارتياح ، خاصة وان زنجبار لم تكن واقعة في نطاق الهند الأمنى ، ولم تكن زنجبار بالتالى تابعة في علاقاتها لحكومة الهند كما هو الحال في مسقط . كانت وزارة الخارجية البريطانية تتولى تسيير الشئون مع الشق الأفريقى لمملكة السيد سعيد في حين كانت حكومة الهند مسئولة عن الشق العربي في مسقط [١٣] ، وسبب هذا الازدواج لحكومة الهند ارتباكا فزجت حكومة الهند بنفسها في سياسة زنجبار بعد ان صار صاحب مسقط منذ الأربعينات دائم الاقامة بها . تبع همرتون السلطان في ٤ مايو ١٨٤١ ليقيم معه في زنجبار كما اسلفنا القول. راع همرتون حجم التبادل التجارى بين زنجبار والولايات المتحدة الأمريكية . كما أشار همرتون الى ان ملتزم الجمارك الهندى متعاون

---

(١١) Grey, J; Op. cit; P. 202.

(١٢) Ibid. P. 213.

(١٣) Skeet, Ian, Op. cit; P. 47.

جدا مع السفن الأمريكية وربابنتها وغير متعاون مع السفن الهندوبريطانية . واسترعى انتباه همرتون وجود رسمين على جانبى كرسى الامام في القاعة الرئيسية التي يعقد فيها « الدربارات » وكان موضوعها الصراعات البحرية الانجليزية الأمريكية حيث ظهرت في الرسم السفن الأمريكية مرفوعة الاعلام وسفن الاسطول البريطانى منكسرة منكسة الاعلام (١٤) . وادرك همرتون ان سعيدا ومن والاه من العرب شديدو التأثر بالعصبة الأمريكية حتى انهم يعتقدون ان الاتفاق التجارى الذى عقدوه مع هنيل في عام ١٨٣٩ لا يرقى الى مستوى الاتفاقيتين المعقودتين مع الحكومتين الأمريكية والفرنسية وأشار القنصل الى ان السيد سعيد أخطر الهنود الذين يتمتعون بالرعوية البريطانية من خلال الشركة بأنهم يجب ان ينفضوا الحماية البريطانية ويدخلوا في حمايته . ولما فاتحه همرتون في هذا الأمر أجاب بأن الرعية الانجليزية اذا استمرت لعدد من السنين تقطن ارضا غير انجليزية فيجب ان تعتبر نفسها من رعايا تلك الدولة . انكر همرتون هذا وقال انه يجافي القانون فجادله السيد سعيد بما يعرف من نصوص القوانين الأمريكية . ولم يجد همرتون حرجا من ان يعلن ان هؤلاء هم رعايا شركة الهند الشرقية وليسوا رعايا الملك . وأسرّ السلطان هذه الحقيقة وصار يشير الى همرتون بأنه مندوب شركة وليس مبعوث حكومة حتى أضطر همرتون ان يعلم ، « دعنى ابلغكم بما لم أبلغكم به سلفا من ان مصالح التاج والشركة ليست مصالح منفصلة انما هى مصلحة واحدة ، ولا اختلاف بينهما البته ، ولا يمكن وضع حد بينهما » .. ولم يقبل منه سعيد هذا الرأى حتى انه في ٢١ ديسمبر ١٨٤١ جادل همرتون حين قدم الأخير له خطاب بومباى الخاص بوقف تجارة الرقيق متسائلا : ما شأن الشركات بهذه الأمور ؟ ورد همرتون بأن حكومة الشركة هى وجه الحكومة الملكية في الهند (١٥) .

(١٤) Grey, J; Op. cit; P. 205.

(١٥) Ibid. P.P. 207 - 213.

لم يفد وجود همرتون في زنجبار في بادىء أمره كثيرا في كسر حدة النفوذ الأجنبى في زنجبار حتى لا يبلغ الخليج العربى الا انه استطاع منذ ١٨٤٥ ان يستقطب السيد سعيد سياسيا. كتب (١٦) همرتون في ١٥ ابريل ١٨٤٥ بأن سعيداً « وضع يد ابنه في يدى وأوصاه بالرجوع إلى اذا الم به المشاكل ، وان لا يقوم بتصريف اى أمر الا بعد الرجوع الي واستشارتي . وقام الأعرابيان بعد هذا وقبلا يدى * ، وقالا بانهما مقتنعان بانه بفضل الله ، وقوة الملكة فيكتوريا ، فان الأمور ستسير بنا سيرا حسنا » وبالرغم من هذا تفيد تقارير همرتون السابقة واللاحقة الى تقدم التجارة الأمريكية وازدهارها في المنطقة . جاء في تقرير لهمرتون (١٧) في ١٨٤٨ بأن النسيج الأمريكي كثر استعماله في السواحل الأفريقية الممتدة من الحبشة حتى موزامبيق ، كما أنه غزا سواحل الجزيرة العربية وبدأ ينفذ الى قلبها . واستمر التفوق التجارى لأمريكا في المنطقة حتى وفاة السيد سعيد . ولم يشهد كل عهد سعيد اقامة شركة انجليزية او هندية واحدة في زنجبار التي كان بها ثمان شركات ثلاث منها امريكية ، واثنتان فرنسية ، وثلاث لهمبرج (١٨) .

توفي سعيد في ١٩ اكتوبر ١٨٥٦ على ظهر سفينته فيكتوريا بالقرب من جزر سيشيل عن عمر ناهز الخامسة والستين عاما. خلف سعيد ١٥ ابنا و٢٦ بنتا وكان لا بد من خلاف بين ابنائه على وراثة العرش . كان ماجد يحكم في زنجبار نيابة عن أبيه الذى ابعدته مشاكل مسقط لفترة عن الجزيرة ، وكان ثويني يحكم في مسقط . وحين توفى سعيد في عرض البحر كان هذا هو الوضع القائم في ملكه العربى والأفريقى وكان برغش مع جثمان أبيه

---

(١٦) Crafton, R.H; The Old Constate of Zanzibar (London, 1935) P. 23.

(*) ربما كان في هذا مبالغة فقد عرف سعيد بتدينه ولا يعقل ان يقبل يد اوربى مهما اضطرته الظروف .

(١٧) Grey, J, Op. cit; P. 196.

(١٨) Lyne, R.N; Op. cit; P. 36.

على ظهر السفينة . رتب برغش أمره على اعتقال ماجد الذى سيأتى للقاء أبيه الذى لم يعرف بالطبع عن وفاته . وبلغت فيكتوريا زنجبار بعد اسبوع من وفاة سعيد وكان البحر هائجا فلم يتمكن ماجد من الوصول إلى سفينة والده فرجع الى الساحل . وهنا انتاب ماجد حالة من حالات الصرع التى كانت تنتابه فنقلوه الى كوخ قضى فيه الليل وفي الصباح ادرك نبأ وفاة أبيه فأسرع الى القلعة التي كان قائدها قد رفض تسليمها الى برغش (١٩) .

أرسل ثوينى بعد ان عرف بوفاة أبيه سفارة الى ماجد في زنجبار برئاسة ابن عمه محمد بن سالم . وتمخضت السفارة على ان يدفع ماجد لثوينى ...ر.٤ كراون ، سنويا وان يظل ماجد حاكما على زنجبار . وتوقف ماجد عن دعم ثوينى منذ السنة الأولى بحجة ان ثوينى لم ينفذ وعده بدفع ٠٠٠ر١٠ كراون من المبلغ التركى في صحار. وتبلور الوضع عن ماجد في زنجبار يسانده تركى في صحار ، وثوينى في مسقط يسانده برغش في زنجبار وبهذا الخلاف الاسرى وجد القنصل البريطانى كوة ينفذ منها خاصة وان النفوذ البريطانى كان قد تمكن في عهد سعيد ولم تعد ادارة الأمور وفق هوى البريطانيين صعبة على قنصلها .. يرى ليين (٢٠) صوابا بأن مصالح بريطانيا في المنطقة كانت أكبر من استطاعتها اغماض عينيها على نزاع اميرين يعكران صفو مسارتها الى الهند. كان برغش يكره الأوربيين « ولم يزرنى ولامره واحدة » كما قال ركبى القنصل البريطانى. لهذا كان على ركبى ابعاد برغش عن زنجبار لصالح ماجد . وفي ١٧ مارس ١٨٥٩ كتب الوكيل السياسى في زنجبار الى حكومة الهند ، «ارجو ان افيد الحاكم في مجلسه بأنى قد عرفت من مخابرات السفينة الأمريكية تايدال سليب Tidal Slip التى وصلت الى هنا يوم ١٣ الجارى بأن السيد ثوينى سلطان مسقط يبغى

---

(١٩) <u>Ibid</u>. P.P. 45 - 47.

(٢٠) <u>Ibid</u>. P.P. 51 - 52.

التحرك من ذلك الميناء . » وقد تحركت فعلا بعض سفنه في يوم الجمعة ١٣ فبراير لمهاجمة زنجبار والأملاك الأفريقية للسيد ماجد ، وشكا الوكيل السياسى في زنجبار من ان ابن يوسف الوكيل « الوطنى » في مسقط لم ينبئه بذلك اذ كان عليه ان ينتهز فرصة قيام هذه السفينة ليخطر وكيل زنجبار (٢١) .

ارسل ركبى لاستدعاء السفن البريطانية الحربية . واخذت السفن تتقاطر على ساحل زنجبار فوصلت آسي Assay ، لورا Lyra كلايف ، برشيان Persian تباعا . وما ان وصلت اول داو مسقطية الى زنجبار في ٢٤ مارس ١٨٥٩ حتى قامت السفن البريطانية بردها ، كما اعترضت السفينة بنجاب حملة ثوينى التى بدأت تحركها وادركتها عند رأس الحد فارجعتها . وكتب ثوينى بعد رجوعه الى مسقط الى المقيم في الخليج العربى يقول :انه نفذ هذا الأمر كى يظهر صداقته للحكومة البريطانية التى ستتولى رد الحق الى نصابه . ووصل رد المقيم الى ثوينى عن ان خلافاته مع اخيه ستسوى بواسطة اللورد كانج حاكم الهند العام .

لم تكن السلطات الفرنسية في المنطقة سريعة في تحركها . فحين وصلت السفينتان استافت Estefette وكوردلير Cordelierre التى كان عليها دى لانجل De Langle آمر الاسطول الفرنسى على الساحل الشرقى لأفريقيا ، الى زنجبار وجد نفسه امام « حدث انتهى * » فقد اعترضت السفن الهندية ثوينى سلفا وقبل وصولهـا اتصل دى لانجل بما جد واخبره ان برغش تحت الحماية الفرنسية ويجب عليه ان يحسن معاملته ، كما اخطره بأن الفرنسيين حريصون ان لا يروا للعلم الانجليزى سيادة في زنجبار ، وان لا

(٢١) (I. O.) R/15/1/163, P.A. Zanzibar dated 17 Mar. 1859.

(*) (fait accompli).

يكون للبريطانيين الحق في التدخل في شئون مسقط وان مشكلته مع أخيه هى مشكلة داخلية عليه أن يعالجها في هذا المضمار (٢٢) .

انتهز ركبى فرصة العشاء على كورد لير بدعوة من دى لانجل ، واقنع ركبى الآمر الفرنسى أمام القنصل الأمريكى بأن برغش معاد للأوربيين على اطلاقهم ، وانه رجل لا يعتمد عليه . واقنع ركبى القائد دى لانجل كذلك بأن على جميع القناصل الأجانب في زنجبار ان لا يتدخلوا في مسألة وراثة العرش فتلك مسألة داخلية بحته ، وسيساعد حاكم الهند العام كلا الطرفين في الوصول الى اتفاق حتى تأمن المنطقة شر الاضطراب. اقتنع دى لانجل بهذا ، كما اقتنع القنصل الأمريكى الذى كان يبغى استتباب الأمن لأن حجم تجارته في زنجبار كان يصل في هذه السنة الى ١٠٨٩٠ طنا من مجمل التجارة الأجنبية الوافدة الى زنجبار التي كانت في مجملها ٢٣٣٤٠ طنا ليس للمصالح الانجلو هندية فيها سوى ٤٩٣ طنا فقط وليس للفرنسيين فيها الا ٣٠٦٦ طنا (٢٣) .

اندلعت الاضطرابات في زنجبار في ١٦ اكتوبر ١٨٥٩ وقتل في غضونها احد ابناء الرعايا البريطانيين وجرح آخر . وفي ١٤ اكتوبر قام ركبى يساعده باركلى قائد السفينة لينكس Lynx التى وصلت تواً إلى مياه زنجبار بتهديد ماجد طالبين اليه ان يحسم الأمور حتى يسود الأمن وتحفظ ارواح الرعايا البريطانيين . وطلب ماجد مساعدة ركبى وضباط السفينتين آس ولينكس لحفظ السلام . وبعد يومين من حصار برغش استسلم الأخير لفرقة جنود الأسطول البريطانى ، وترك ماجد برغش لركبى ليقضى في أمره . أقام ركبى دربارا في يوم ١٩ اكتوبر ووقع برغش على أمر مكتوب

---

(٢٢) Coupland, R; The Exploitation of East Africa 1856 - 1890, The Slave Trade and the Scramble, 2 nd ed. (London, 1968) P.P. 20 - 21.

(٢٣) Lyne, R.N; Op. cit; P. 35.

بعد ان أقسم على القرآن بأنه لن يحيد عن اتباع نصيحة البريطانيين. (٢٤) وقد شهد هذا اليوم انكسار بطل عربى كان يقف ضد أخيه الذى كان « يرغب في اعطاء هذه الأرض ، للانجليز وقد قال بهذا علنا ليس في مناسبة واحدة او اثنتين انما أعلنها مرارا وتكرارا أما نحن فليس لدينا الرغبة في ان نتخلى عن أرضنا للانجليز لا بل ولا للفرنسيين ، ولا للأمريكان ، أو أى قوة اخرى . واذا اراد الآخرون شراء هذه الأرض فثمنها هو دمنا نبذله رخيصا ، وهو الحرب حتى نهلك دون هذه الأرض » (٢٥) وسيق برغش الى بومباى منفيا .

الوساطة الهندية :

كان على السلطات في الهند ان تقوم بالوساطة وفق مصالحها التى تقتضى وقف تجارة الرقيق لسد سيل الاهتمام الاجنبى من زنجبار الى مسقط ، وضرب « القرصنة » لتدمير ما تبقى من سفن عربية تربط الساحلين العربى والأفريقى ، وضمان أمن البحار بمعنى ان لا يبقى في مسارات الهند قوة سوى قوتها . كان أمر فصل مسقط زنجبار امرا مقررا قضى فيه مسبقا لأنه يفى بهذه الأغراض مجتمعه. غير ان أشد ما كان يزعج السلطات الهندية ان هذا الانفصال سيفت في عضد مسقط مما سيزيد في تبعات حكومة الهند في الخليج العربى . وكان الرأى ان مصادر زنجبار يجب ان تغذى مسقط حتى لا يطغى عليها المد السعودي الذى يمكن ان يجتاح جسر الحزام الأمنى للهند وبهذا يضطرب الأمن في الخليج . ولهذا توصلت الهند الى ان الفصل الجزئى للسلطنة واجب ، والدعم لمسقط من زنجبار هو أمر لازم . وكان هذا هو الاطار الذى رسم للجنة الوساطة للتحرك فيه .

(٢٤) Coupland, R; Expliotation of East Africa ... P. 25.

(٢٥) جاء هذا في رسالة برغش للقنصل الفرنسي في زنجبار . راجع : Lyne, R.N; Op. cit; P.P. 52 - 53.

استشارت الهند في فبراير ١٨٥٩ القنصل ركبى في الأمر وكان رأيه ان يفصل شقا المملكة تنفيذاً لما جاء في وصية السيد سعيد (٢٦) ، وأن لا تدفع زنجبار من ريعها شيئا لمسقط بل يجب العمل على قطع كل الوشائج والصلات لأن ماجداً سيكون اسلس قيادا لو خلصت له زنجبار ، وأن الفرنسيين يساندون ثوينى فاذا نجح في نوع من السيطرة على زنجبار فان هذا سيخدم الغايات الخاصة للفرنسيين .

وكان رأى الحاكم العام للهند الصادر في يوليو ١٨٥٩ انه نظرا لما جرى من احداث بين ثوينى وماجد بعد ان عرض وساطته وقبلوها فانه لا يريد ان يتوسط في أمر أظهر الاميران منذ البداية عدم تقيدهما به الا انه يرى بأنه ليس لثوينى اى حق في السيادة على زنجبار اكثر مما لماجد ، وان على الطرفين المتنازعين ان يقرا بهذه الحقيقة . ويتحتم على ماجد في هذه الحالة ان يدفع الى ثوينى مبلغا سنويـــابشرط ان لا ينظر الى هذا المبلغ بأنه جراية سنوية من حكومة تابعة لحكومة أعلى ، انما على أساس انه هديـــة غير مشروطة تنفيذا لتعهد سابق كان ماجد قد قطعه على نفسه. أما اذا رفض الطرفان هذه التوصية فعلى حكومة الهند ان تفرضها وتلزم بها كلا الأميرين واعترض ماجد « بأن من يكون نصيبه العظـم فلن يستطيع قضمه ، ومن يعط اللحم فقد أصاب الشبع ، مالى وأنا الاكبر أجد حظى عظما بينما يصيب أخى الأصغر اللحم » وتساءل ماجد عن جدوى الوساطة حيث قضى الأمر بما افتى به الحاكم العام ، الا انه قبل بعدئذ ان يلتزم برأى لجنة التحكيم (٢٧) .

وفي ١ مارس ١٨٦٠ عينت حكومة الهند لجنة بوساطة كوجـلان

---

(٢٦) (P.R.O.) F.O. 84/540, Said to Abrrdeen, 23 July 1844.

(٢٧) (I. O.) Enclosure to Bombay Sec. Letters, 141 Anderson to Beadon, 1 Sept. 1890.

Coghlan المقيم في عدن يساعده بيرسى بيدجر Badger والدكتور ولش Walsh للنظر في هذه المسألة. ولم يفهم كوجلان لماذا انيط به هذا العمل بعد ان رأى الحاكم العام بأن ماجد هو الحاكم القانونى والفعلى de facto, de jure وحكم بأن تدفع زنجبار مبلغا معينا لمسقط . وسأل كوجلان هل اتخذ الحاكم العام قرارا بشأن ما سيصيب اسرة البوسعيد في عمان حين يتضاءل نفوذهم . وهل ستضمن الهند الممتلكات العربية لثوينى ؟ (٢٨) .

ورد حاكم بومباى الى كوجلان طالبا منه ان يبدأ وساطته في الحال وان يصدر حكمه في المسألة برمتها بعد ان ينظر في أمثل السبل لضبط الخلاف. وكان رأى حاكم بومباى ان ضبط الخلاف سيكون ممكنا « اذا اجرينا العدل » بين المتخاصمين وذلك بالأخذ في الاعتبار « التقاليد العربية في الوراثة وما تملى به المصلحة العامة » . وأفادت الرسالة المقيم كوجلان بأن يفاوض في مسقط وفي زنجبار ثم يصدر حكمه عدلا خليطا بالمصلحة العامة.. « ارجو ان تحسب هذه الامور حسابا دقيقا واضعا في ذهنك سيادة الأمن ، واستقرار السلام ، وتحقيق ما يخدم مصالحنا العادلة في عمان وشرق افريقيا » (٢٩) .

وبدأت اللجنة زيارتها بمسقط في ١٢ يونيو ١٨٦٠ وبعد التفاوض والتداول رأى كوجلان ان قضية ثوينى في ادعاء السيادة على زنجبار عادلة ، وأن سعيدا لم ينو ان يقسم ممتلكاته ، فالتقسيم السابق لوفاته هو عمل ادارى بحت لا شأن للسيادة فيه فالسيادة هى للحاكم القوى الذى يخلف السلطان في الدولة الأم . وكان من رأى بدجر بعد دراسة لتاريخ

---

(٢٨) (I. O.) Enclosure to Bombay Sec. Letters, 145 "Proceeding Connected with the Commission appointed by the Govt. to Investigate and report on the Disputes between the rulers of Muscat & Zanzibar."

(٢٩) (I. O.) Enclosures to Bombay Sec. Letters, 143, Anderson to Coghlan, 29 May. 1860.

خلافة الحكم في عمان بأن حاكم عمان لا يسمى خليفته قط . اذ أن اختيار السلطان الجديد « الامام » خاضع لرضاء شيوخ القبائل الرئيسية .

زار كوجلان بومباى ، ثم رجع الى زنجبار في سبتمر ١٨٦٠ وفاوض ماجد ولم يقره على ارائه . ووصلت اللجنة بعد النقاش إلى ان « المصلحة العامة » تقتضى التقسيم رغم ان العدل لا يقره ،. فالمصلحة العامة تشير الى ان انفصال مسقط عن زنجبار سيؤدى الى ازدهار كلا « الدولتين » لأن اتحادهما في دولة واحدة يصبح فيه رأى ركبى بأنه « غير طبيعى » ومضر بمصالح الطرفين ، وذلك لسوء النظام والادارة في الدول العربية حيث يعتمد كل شيء في الدولة على الحاكم الفرد . وأشار التقرير ان شطر زنجبار عن مسقط سيكون ضربة قاصمة لتجارة الرقيق . وبما ان التحقق من أمثل السبل لضرب تجارة الرقيق هى من أهداف سفارته فان كوجلان يقر شطر المملكة ، وعليه فانه يقترح التالي (٣٠) :

— ان يقر ماجد في الاستقلال والسيادة على زنجبار وتوابعها ، وان لا يكون لمسقط ولقبائل عمان بعد هذا أى رأى في مسألة وراثة العرش في زنجبار .

— ان يدفع السيد ماجد للسيد ثوينى مبلغ ٤٠٫٠٠٠ ريال ماريا تريزا وذلك كمقابل عادل على تخلى السيد ثوينى عن حقه في السيادة على زنجبار ، وان يستمر حاكم زنجبار في دفع هذا المبلغ سنويا من فوائض زنجبار الى حاكم مسقط وان لا ينقطع دفع هذا المبلغ مع تغير الحكام في المنطقتين الا اذا حاول حاكم مسقط ان يودى بسيادة زنجبار .

— في حالة ان تحاول مسقط الهجوم على زنجبار ، أو أن تمتنع زنجبار من

(٣٠) (I. O.) Enclosures to Bombay Sec. Letters, 145, Muscat - Zanzibar Commission Proceedings, 4 Dec. 1860.

أداء المنحة الى مسقط فعلى الجانب المتضرر ان يجهر بشكواه الى حكومة الهند قبل ان يشهر السلاح .

وشمل التقرير توصيات اخرى مثل ، ان يجرى عقد اتفاقات الرقيق مع كل دولة على حدة ، وان يعين وكيل سياسى بريطانى حاذق في مسقط ، وان يطلق سراح السيد برغش ليعود الى زنجبار تحت رقابة الوكيل السياسى البريطانى .

أحال كوجلان تقريره الى بومباى فقبلته دون تحفظ واحالته الى كاننج ، حاكم عام الهند ، واصدر كاننج في ١٢ أبريل ١٨٦١ موافقته وارسل بذلك الى ثوينى الخطاب التالى(٣١) « من الأمير كيننك نائب عن سعادة ملكة الانكليز في الهند ووالى ولاتها الى جانب الاحشم الافخم جناب السيد ثوينى بن سلطان المحترم سلطان مسقط حرسكم الله ووقاكم وحفظكم الله وحماكم .

أما بعد فلا يخفى على جنابكم ايها المحب الصديق الاكرم أن غاية الشفقة المودة تختص بالاختلافات المغمة التى حدثت بين جنابكم وجناب اخيكم السلطان ماجد سلطان زنجبار والتى لأجل اصلاحها قد اعلنتم بقبول ما يحكم به بينكما نائب سعادة ملكة الانكليز في الهند ووالى ولاتها فانى نظرا للصداقة والمحبة الجارية من قديم الزمان ما بين دولة سعادة ملكة الانكليز ودولة عمان وزنجبار ونظرا لرغبتى في امتناع الشر ما بين الأخوان قد ارتضيت ان اكون مفصلا حكما بينكما ثم لكى اكتسب علما كاملا بجميع الامور التى دخل فيها الخلاف بين الطرفين قد اوعزت الى حكومة بومباي بارسال مباشر الى مسقط وزنجبار حتى يبحث عنها بحثا ضروريا فالحكومة

(٣١) المعاهدات والمقاولات الجارية فيما بين الدولة البهية القيصرية الانكليس وسلاطين مسقط وعمان . (B. M.) Printed Book/S/58/20. 1 - 6.

المذكورة قد اختارت لهذا الأمر الامير آلاى كغلان الضابط المشهور صاحب فطنة ومعرفة وانصاف تثق به دولة الهند لما عنده من تلك الفضائل فالامير آلاى كغلان المشار اليه قد عرض لى بحثا كاملا صريحا في جميع المواد التى دخل فيها الاختلاف ما بين جنابكم وجناب اخيكم ثم انى قد تأملت في تلك المواد تأملا مدققا فتفصيلى الدعوة هذه يشمل على ثلاثة أبواب وهى كما ستأتى :

أولا : أن جناب السيد ماجد سيكون سلطانا على زنجبار وما يختص بها من البلدان في افريقيا التى كانت تحت سلطنة جناب السيد سعيد المرحوم .

ثانيا : ان سلطان زنجبار سيدفع الى سلطان مسقط بطريق المساعدة في كل سنة اربعين الف ريال .

ثالثا : ان جناب السيد ماجد سيدفع الى جنابكم تأخير المساعدة المذكورة لسنتين فقط أى ثمانين الف ريال .

فهو عندى يقين ان الابواب هذه مرتبة على العدالة لا ينتج منها كسر اعتبار الطرفين البته من حيث ان جنابكم قد قبلتمونى بقبول الرضا والذمة ان اكون حكما مفصلا بينكما فعليكم الان بقبول هذه الابواب طوعا وديانة وان تجرو بانجازها بدون تمهل فهذا مطلوب منكم لا محالة وهذا. واما دفع الاربعين الف ريال في كل سنة من زنجبار الى مسقط سيلتزمون به خلفا كما هو وهو ترتيب قاطع مستقيم يوفى به سلطان مسقط لتركه جميع ما ادعى به على زنجبار ويتساوى به الميراث الذى ورثتم كل منكما من ابيكما المرحوم جناب السيد سعيد المكرم عند دولة الانكليز ثم ان من الان وصاعدا الميراثان المذكوران أى سلطنة مسقط وسلطنة زنجبار سيكون كل منهما منفصلا عن الاخر قايما بذاته والسلام .

حرر بكلكته في ٢ شهر ابريل ١٨٦١ مسيحيه الموافقة ٢٠ شهر رمضان

١٢٧٧ هـ بامضاء نائب عن سعادة ملكة الانكليز ووالى ولاتها كيننك » .

قبل ثوينى بهذا العرض وكتب الى كانبخ بقبوله (٣٢) . جاء في خطاب ثوينى ما نصه « بسم الله تعالى حضرة جناب الأكمل الاشيم الأمير كانينك المعظم أفضل السلام الوافر وأكمل الثنا الفاخر يهديان بالعز والتمكين لجناب سامى المناقب والالقاب عمده الاعاظم الانجاب وزبدة الافاخم الاطياب شمس سماء المجد والمفاخر وبدر فلك العز والمآثر وارث الرياسة والسياسة كابرا عن كابر الأجل الاشيم الأكمل المومى اليه حرس الله تعالى شمس ذاته وحمانير صفاته ولا زال في مجد واقبال وعز واجلال ما تعاقبت الايام بالليال ثم الواجب لتحرير ذريعة المحبة والخلاص ونميقة المودة والاختصاص اولا التفحص والسؤال عن صحته احوالكم البهية واوقاتكم السنية اللّتان هما الأمل من عالم الازل وثانيا في أبرك الساعات وأشرف الاوقات قد تشرف محبكم الحقيقى بزيارت كتابكم الشريف الحاوى لكتابكم البهى اللطيف فحصل لنا غايت السرور والفرح بقدومه وما ذكرتم به الجميع قد ارتسم في الخاطر لا سيما عن ما امضاه جنابكم المعظم فيما بيننا والأخ السيد ماجد فقد رضيت بذالك وحصل لمحبكم الحقيقى كمال الانفعال والخجالة بسبب انى ما أقدر اكافى تعبكم الذى تعبتوه واحسانكم الذى فعلتوه في هذه المدة على هذا الأمر المراد شكر الله سعيكم وكثر الله خيركم لا زلتم لنا ذخرا دائما ونسئل الله الكريم ما دام الحياة تكون صداقتنا واخلاصنا لدولة المعظمة كل يوم في ازدياد مع محبتكم العالية ونظركم الشريف ونرجو من حضرتكم أن لا ترفعوها من محبكم الحقيقى وبحول الله تعالى ما دام الأخ ماجد في قيد الحيات نرجوا الله ان لا يلاحظ منا الا الوجوه الحسنة والمساعى الجميلة واثباتنا على ما أمضاه حضرتكم المعظم هذا ومهما بدا لحضرتكم من اللوازم فمحبكم الحقيقى

---

(٣٢) Ibid.

يتشرف بانجاحه بمجرد الأعلام من حضرتكم ودمتم في أجمل الاجلال وأكمل الاحوال والسلام خير ختام حرر في ٣ شهر ذى القعدة من محبكم الحقيقى الواثق بالله المنان عبده ثوينى بن سعيد بن سلطان » .

وهكذا تم فصل مسقط وزنجبار وصارت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق وملاحقة السفن بعد هذا التاريخ حجة لتعميق الانفصال .

مكافحة تجارة الرقيق في المياه الاقليمية لمسقط :

لن نخوض في اتفاقات واجراءات البريطانيين في ضرب تجارة الرقيق في الشق الافريقى لعمان الذي خرج عن دراستنا بعد انفصاله ، انما نريد ان ننظر في أثر هذه المكافحة البريطانية الجادة لتلك التجارة ونتحقق مما اوردنا من أن مكافحة تجارة الرقيق هى الذريعة التي اتخذت لقطع الخليج العربى عن زنجبار ولحمايته من المؤثرات الأجنبية ؛ الفرنسية والأمريكية والالمانية وغيرها . يرى القنصل الأمريكى في زنجبار أن ما يقوم به الأسطول البريطانى من ضرب لتجارة الرقيق ربما يؤدى الى وقف تجارة زنجبار على اطلاقها ، وان وقف هذه التجارة يمكن ان يكون أمرا تدريجيا اذا كان هذا هو هدفهم « وقد طلب Webb القنصل الأمريكى في ١٨٦٨ من حكومته ان ترسل له سفينة حربية لحماية المصالح الامريكية من نتائج السياسة البريطانية القاسية (٣٣) . وأضاف القنصل الأمريكى ان الانجليز لا يريدون تجارة الرقيق «لانها ستسبب تخلخلا سكانيا لا يخدم أهدافهم في المنطقة وان هذا هو السبب من وراء سياستهم هذه » .

كانت سفن الاسطول الملكى البريطانى تلاحق كل سفينة عربية على الساحل الشرقي لأفريقيا او في مياه المحيط الهندى وتأسرها لأن أغلب بحارة

(٣٣) Bennett, Norman, R. "Americans in Zanzibar 1865 - 1915 "in East African History, Boston Univ; (Boston, 1963) P. 32.

هذه السفن كانوا من الرقيق . كما كانت الحكومة البريطانية قبل ١٨٧٠ تدفع المكافآت لكل سفينة من الاسطول الملكى تقبض على سفينة رقيق ، ولهذا كان الضباط يقبضون على كل سفينة عربية لنيل المكافأة . كما اشترطت الحكومة البريطانية تحقيقا للعدالة ان يقبض الضباط البريطانيون هذه الجائزة بعد تقديم السفن المقبوض عليها الى محاكم الادميرالية للجوائز Prize Courts التى كانت مقرها عدن او مدينة رأس الرجاء (الكاب) . وكان على سفن الاسطول ان تجر سفن الرقيق للمحاكمة في احدى هاتين القاعدتين الا اذا كانت غير صالحة للإبحار فيجوز تدميرها . يقول الكاتب نورمان (٣٤) «ان كل سفن العرب هى في نظر الضباط غير صالحة للابحار ، ولذلك فهى خاضعة للتدمير ، أما اذا اقتيدت إحداها الى احدى هذه المحاكم فان جهل العرب باللغة الانجليزية وبالقوانين الانجليزية يجعل كل سفنهم مجرمة » ويقول القنصل الأمريكى وب بأنه في سنة ١٨٦٨/١٨٦٩ دمر الاسطول البريطانى كثيرا من السفن العربية يدفعهم الى هذا العمل الحماس او الجوائز المالية ، وان هنالك اكثر من سبعين سفينة عربية قد دمرت خلال هذه السنة وأحرقت دون ان يرتكب اكثرها أى جرم . وشكا وب من أن هذه الأعمال ستؤدى بالتجارة المشروعة للولايات المتحدة الأمريكية . وفي عام ١٨٧٠ اعترفت الخارجية البريطانية بأن الاسلوب الذى يتبعه ضباط البحرية ضد تجارة الرقيق في الساحل الشرقى لأفريقيا هو من الأمور التى لا يمكن تبريرها وان أيا من الدول الأوربية لن تحتمل وضعا كهذا لو طبق عليها لمدة شهر واحد ، وشددت على ضرورة تقديم السفن المشتبه فيها للمحاكم . فقامت الادميرالية بعد هذا بانشاء محكمة اسطولية في زنجبار (٣٥) . غير ان قيام هذه المحكمة لم يفد العرب منه شيئا فجهلهم باللغة والقوانين الانجليزية لا يزال

---

(٣٤) Ibid. P. 33.

(٣٥) (P.R.O.) F.O 84/1307, Note by W. Wylde.

قائما . ولهذا فقد تحطمت جل سفن العرب وما عادت الأخرى تغامر بالإبحار خوفا من قرصنة الاسطول البريطانى . ووصل الانجليز الى قطع الشريان العربى الأفريقى بتلك الحجة .

وبالرغم من اننا لا نريد ان نطيل في أمر تجارة الرقيق العربية [٣٦] في الساحل الشرقى لأفريقيا الا انه تجدر الاشارة الى ان الحكومة البريطانية قامت باقناع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ذات المصالح المتزايدة في تجارة زنجبار بأن تتعاون معها لضرب تجارة الرقيق . وأرسلت الولايات المتحدة السفينة الحربية يانتك Yantic الى زنجبار في يناير ١٨٧٣ . وكان من رأى وب القنصل الأمريكى في زنجبار ان بريطانيا فيما يعتقد « تستخدم حكومتنا في مشكلة تجارة الرقيق التي تثيرها كمخلب قط لتحقيق غاياتها الخاصة . ان ما تصبو اليه بريطانيا هو ان نخدمها ونقدم لها « أبو فروة Chest nuts بعد أن تلتقطه من النار بأصابعنا » وشكت حكومة لندن لواشنطن عدم تعاون قنصلها في زنجبار في شأن تجارة الرقيق ، الا أن الحكومة الامريكية باتت تشك في ان لبريطانيا أهدافاً اخرى في ملاحقة السفن العربية غير وقف تجارة الرقيق وساندت سلوك قنصلها ، واجبرت لندن على سحب شكواها ضد القنصل والاعتذار عنها .

مكافحة تجارة الرقيق في المسارات الوهمية :

تعهد سعيد بن سلطان منذ أول يناير ١٨٤٧ (٥ محرم ١٢٦٣) بوقف تصدير الرقيق من ممتلكاته الأفريقية ثم تحددت ، بموجب تعهدات مختلفة ، مسارات السفن العربية في المنطقة بين زنجبار ومسقط . ولم تعد في تلك المسارات سفن تذكر حيث ان ما تصيبه السفن العربية من تدمير عند

---

(٣٦) لمعلومات اوفى راجع : عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم ، بريطانيا وامارات الساحل العماني ، دراسة في العلاقات التعاهدية ص.ص ٢٣١ - ٢٥١ .

الساحل الشرقى لأفريقيا أوقف حتى السفن التى تعمل في التجارة المشروعة ولم يعد يسلك هذه المسارات او يتجاوزها الا المغامرون العاملون بصفة رئيسية في تجارة الرقيق . وقد قل عدد هؤلاء حتى كاد ان ينتهى حين عقدت المعاهدة التالية مع (٣٧) السيد تركى بن سعيد « ان سعادة ملكة بريطانيا العظمى المتحدة وايرلندا وحضرة السيد تركى بن سعيد سلطان مسقط إذ كانا راغبين باجراء العهودنامات التي قد تعهد بها حضرة السلطان وسلفاه لإبطال تجارة الرقيق اجراء كاملا وقد اتفقنا على عقد هذا العهدنامة لهذه الغاية التي ستكون جارية حاكمة على الطرفين وعلى وراثهما وخلفاهما فسعادة ملكة بريتانيا العظمى المتحدة وايرلاندا قد وكلت لذلك من طرفها السار هنرى بارتل ادورد فرير الحايز نشان الرتبة ثانية من النشان المفتخر المسمى نشان البات ونشان الرتبة الأولى من النشان المرتفع المسمى نشان كوكب الهند والمذكور بعد ما أعلم سلطان مسقط بوكالته وكمالة مأمورية فسلطان مسقط المشار اليه السيد تركى بن سعيد باشر الأمر بنفسه فاتفقا على وعقد هذه البنود الاتية :

بند أول : يصير قطع وابطال دخول الرقيق من السواحل أو جزاير افريقيا أو غيرها الى ممالك مسقط سوى كان بقصد الانتقال من احدى الجهات الى الأخرى بممالك حضرة السلطان المومى اليه أو بقصد التصدير الى البلدان الغريبة وكل سفينة التى من هذا التاريخ المذكور تشتغل في نقل او تصدير الرقيق تكون عارضة للقبض عليها وللمحاكمة بمعرفة ضباط المراكب وغيرهم من المأمورين أو الوكلاء وفي مجالس الاحكام اتباعا لما تشير به سعادة الملكة لهذا المقصد وكل أحد من الرقيق بعد هذا يدخل الممالك السلطان المومى اليه والبلدان الذى تتعلق عليه هو معتوق .

---

(٣٧) المعاهدات والمقاولات الجارية فيا بين دولة البهية القيصرية الانكليس وسلاطين مسقط وعمان . (B.M.) Printed Book/S/58/20. 1 - 6.

بند ثاني : حضرة السلطان المومى اليه يتعهد بأن جميع الاسواق العمومية التى داخل مملكته لبيع وشراء الرقيق تغلق وتبطل بالكلية .

بند ثالث : حضرة السلطان المشار اليه يتعهد بأن على قدر طاقته يحامى عن جميع الرقيق المعتوقين ويعاقب بقصاص شديد كل من يقصد الأذي لهم في الاسر ثانيا .

بند رابع : سعادة ملكة بريتانيا تتعهد بمنع اعالى المالك الهندية الذين تحت حماية الانكليز عن تملك الرقيق من تاريخ سيعين فيما بعد وفي غضون ذلك عن اقتناء أى رقيق من جديد .

بند خامس : هذه العهدنامة يصير تأييدها من الملكة المعظمى وسترسل الى مسقط بأسرع ما يمكن .

وللاعتماد على ذالك السار هنري بارتل ادوارد فرير من طرف سعادة ملكة بريتانيا العظمى المتحدة وايرلاند وحضرة السيد تركى بن سعيد سلطان مسقط بنفسه قد وضعنا امضانا واختامنا على هذه العهدنامة المنعقدة في مسقط في اليوم الرابع عشر من شهر ابريل سنة الف وثمانمائة وثلاثة وسبعين .

ولا تكاد الوثائق تذكر بعد هذا خبر سفن تجرى بين مسقط وزنجبار إذ بدأت ملاحقة حادة من سفن الحرب البريطانية لسفن العرب على إطلاقها (٣٨) أما السفن التي تخاطر بالعمل في تجارة الرقيق فقد تقلص عددها حتى كادأن ينتهى.ولا تكاد الوثائق تذكر إلا خبر سفينة أو اثنتين يقبضون عليهما كل سنة وترسل الى محكمة الادميرالية التي اقيمت في مسقط . وقد قرر مايلز الوكيل السياسى البريطانى في مسقط في اكتوبر ١٨٧٥ ان توريد

(٣٨) Bennett, Norman, R; Op. cit; P. 38.

الرقيق من شرق افريقيا قد غدا أمرا ضئيلا جدا اذا لم تثبت استخباراته وصول اكثر من ٤٠ عبدا الى عمان.وأشار وكيل مسقط ان مواطنى صور لا يزالون يعملون ، بقدر ما يستطيعون ، في تجارة الرقيق . كما أشار مايلز في تقريره بأن هنالك سفينتين من ساحل « القرصنة » تتجر في الرقيق تحت اعلام فرنسية وذلك حتى يجنبان القبض والتفتيش في السفن الحربية البريطانية . وأضاف التقرير ان « داو » تحمل العلم البريطانى قد انزلت ١٥ عبدا في مطره وهربت ، ولم تكن هنالك سفينة للأسطول في خليج عمان لتعقبها . أما سفن الرقيق فهنالك داو تركيه جاءت من جدة قاصدة البصرة او الكويت وعليها ٥٠ عبدا حبشيا من الجوارى والخصيان . وربما كان هنالك سفينة او سفينتين اخريتين كما يقول التقرير (٣٩) . وضعت القوات الاسطولية البريطانية بتوجيه من حكومة الهند السفينتين دافنى Daphne ورايفلمان Rifieman تحت قيادة الكابتن فوت Foot آمر فيلق الخليج كى تراقبا ساحل عمان وذلك في الفترة من مارس الى يونيو ١٨٧٥ ، ولم تجد السفينتان شيئا تصطاده (*) وبهذا تبينت سلطات الهند ان تجارة الرقيق لم تعد شيئا يحتاج الى تعقب. وأشار مايلز في هذه الفترة ان العرب ادركوا ان استعمال العلمين التركى والفرنسى يسبغان على سفنهم الحماية ويحرمان السفن البريطانية من « حقوق » التفتيش التى تمارسه. وأشار مايلز الى انه ليس هنالك صعوبة في الحصول على تصاريح الحماية هذه من المستوطنات الفرنسية في المحيط الهندي او من الموانىء التركية للبحر الأحمر . ورجح مايلز ان تجارة الرقيق ستنشط من جديد تحت هذين العلمين .

---

(٣٩) (I. O.) d/P & S/20/C. 246, Antislave trade Opposition in the P.G. & Gulf of Oman 1874 - 1908.

(*) في تقرير لركبي في ١٨٦٢ جاء فيه ان السفينتين لورا وصيدون Sidon قد اسرتا سفينة عربية تحمل رقيقا انظر :
Russel Mrs; E.E.B. (ed.) General Rigby and Slave Trade (London, 1935) P. 184.

وحدث في ديسمبر ١٨٧٩ ان جلب بعض التجار ثلاثة أطفال من حيدر أباد ليبيعوهم في سوق صور . وسمع أحد « البنيان » الهنود بالخبر فاحتجز التجار وأبلغ السلطات . وكنتيجة لطلب الوكيل السياسى في مسقط استدعى السلطان هؤلاء التجار وأودعهم السجن في مسقط . وجاء الأمر من المقيم الى الوكيل بأن يشكر للسلطان ما فعل ويخطره ان فعله هذا سيبلغ مسامع النائب في الهند . كما أبلغ الوكيل التاجر الهندي الناخوذه الذى اخبره بأمر الأطفال شكر المقيم وطلب ان يظل التجار في الحبس وأن يرسل الأطفال الى مدير البوليس في بومباى (٤٠) .

وفي ساحل أفريقيا الشرقى تابع الاسطول الملكى البريطانى مطاردته للسفن العربية . وكانت مهمة السفينة لندن منذ ١٨٧٣ هى حصار هذه التجارة ، وملاحقة السفن المتجهة الى خليج عمان والخليج العربى بصفة خاصة . وقد استبعدت هذه السفينة في عام ١٨٨٣ حين احست السلطات الهندية باكتمال اغلاق الحلقة عند مدخل الخليج العربى ، ولم تعد هنالك سفن عربية تربط بين المنطقتين . وربما أدى إبعاد هذه السفينة الى انتعاش تجارة الرقيق مرة اخرى ، فقد جاء في تقرير مايلز في مايو من عام ١٨٨٤ انه أحس بأن هنالك بعض محاولات لإعادة التجارة الى قديم عهدها . ولهذا جعلت السلطات الهندية السيد تركى يصدر في يونيو ١٨٨٤ امرا تحذيريا للمواطنين لكى لا يخرقوا القوانين الصادرة بتحريم هذه التجارة ، كما أصدر تركى أمرا آخر في اكتوبر من نفس العام حين جاءت المعلومات بأن بعض شحنات الرقيق قد وصلت الى ساحل الباطنة . وأرسل تركى خطابات الى شيوخ الساحل «المهادن» يطلب اليهم العمل ويخولهم القبض على كل رقيق تأتى بهم سفن مسقط الى الموانىء التابعة لهم ، او يأتى به الرعايا المسقطيون ، كما خولهم أمر عقاب هؤلاء .

---

(٤٠) (I. O.) L/P & S/20/C. 246; Anti Slave Trade Operations From 1874 to 1883.

وفي اكتوبر ١٨٨٤ قرر وكيل المقيمية « الوطني » في الشارقة ان هنالك شحنة رقيق قوامها ٥٤ عبدا انزلت في دبى . وأضاف الوكيل ان شيخ دبى وافق على بيع هؤلاء رغم اعتراض الوكيل الوطنى . وأخطر المقيم الوكيل الوطنى بأن يطلب الى شيخ دبى ان يسلمه كل العبيد الوافدين حديثا من افريقيا ، كما ارسل المقيم خطابات الى شيخ دبى وكل الشيوخ « المتصالحين » يذكرهم فيها بتعهداتهم لدى الحكومة البريطانية ، ويطلب اليهم تسليم كل الرقيق الذى وفد ديارهم حديثا . واستتبع هذا قيام روبرتسون Robertson المساعد الأول للمقيم الى الساحل العربى على السفينة دراجون Dragoon المتابعة للأسطول . ولم يستطع الشيوخ بالطبع رد العبيد ، وغرموا سبعين دولارا عن كل رأس من العبيد فشلوا في استرداده[٤١] .

وفي هذا العام أيضا قامت السفينة فيلوميل Philomel بالقبض على داوين عربيين كانا يحملان رقيقا . وقد أودع سلطان مسقط أصحاب هذه السفن السجن وشكرت حكومة الهند السلطان تركى على ما قام به .

وفي ٢٣ يناير ١٨٨٥ كتب روث مقيم الخليج الى الادارة الخارجية بحكومة الهند يقول انه من الأنسب منع تجارة الرقيق عند منبعها في الساحل الأفريقى ، وانه مهما كان الجهد الذى تبذله سفن الاسطول الملكى في المنطقة العربية قبل وبعد مداخل الخليج العربى ، فانها لن تصيب حظا كبيرا من السفن العاملة في تجارة الرقيق . ووجه المقيم الى اعادة الاهتمام بحراسة الساحل الأفريقى لأنه عندما استشار مايلـــز الوكيل في مسقط أشار «بأنسفينة حربية واحدة عند سواحل زنجبار تؤازرها بعض القوارب الحربية يمكن ان تثبت حاليا ، كما اثبتت في الماضى ، نجاحا كبيرا .»وأشار المقيم الى ان مايلز يرى ان هذا النظام أثبت كفاءة فائقة في الماضى حتى قل عدد

---

(٤١) (I. O.) L/P & S/20/C. 246; Revival of Slave Traffic in 1884.

الرقيق المجلوبين وكادت التجارة ان تنقطع . وأضاف المقيم ان ذلك النظام أثبت فعاليته ، كما انه اكثر « انسانية » حيث لا يغادر الرقيق الساحل الى مسافة بعيدة حتى يردوا مرة اخرى . ويستطرد المقيم بأنه فيما يخص دائرة نفوذه فانه يرى بأن تجوب سفينة حربية منطقة رأس الحد وان يكون وجود تلك السفينة بصورة أكبر الى جنوب ذلك الرأس ، وسفينة اخرى لتبحر في المنطقة الممتدة من رأس الحد الى رأس مسندم . واستحسن المقيم في بوشهر وجود سفينة ثالثة عند مدخل الخليج العربى تصل في ابحارها حتى ساحل الباطنة . ارفق المقيم مع رسالته هذا التقرير (٤٢) الذى تلقاه من مايلز في ١٨ يناير ١٨٨٥ . وكان أبرز ما جاء في تلك الرسالة ان السفن العربية العاملة في تجارة الرقيق لن تستطيع ان تقوم في السنة بأكثر من رحلة واحدة ذهابا وإيابا . «تقوم هذه السفن من الساحل العربى حاملة تجارة مشروعة في فترة هبوب الرياح الجنوبية الشرقية من نوفمبر الى فبراير . وتبقى هذه السفن في زنجبار تنتظر تغير اتجاه الرياح الموسمية ثم تبحر بشحنتها من الرقيق مع هبوب الرياح التى تدفعها في طريق العودة من زنجبار في الفترة من ابريل حتى نهاية يونيو حيث تكون السفن العربية كلها قد غادرت الساحل الأفريقى . وتستغرق الرحلة من زنجبار الى صور من ١٦ الى ٢٥ يوما اذ يفصلها عن بعضها البعض نحوا من ٢٫٥٠٠ ميلا» ، وأشارت هذه الرسالة الى ان الموانىء الاساسية للرقيق على الساحل العربى هى المكلا وشحر وسيحوت والأشخره وصور وكل ساحل الباطنة من بركه الى ميرور ثم الساحل العمانى فقطر والكويت . يضاف الى هذا امتداد الساحل الفارسى حيث توفد اليه بعض تجارة الرقيق . وأضاف مايلز ان مراقبة هذه الرقعة المترامية من السواحل بصورة دقيقة فاحصه لا يستطيعها الا اسطول كبير من السفن . ولما لم يكن هذا ممكنا فانه يبدو من الاجدى في رأيه حصار هذه التجارة عند الساحل الأفريقى بسفينة واحدة وعدد من الزوارق الحربية كما

---

(٤٢) (I. O.) L/P & S/20/C. 246; P.A. Muscat to P.R; 18 Jan. 1885.

كانت تفعل الباخرة لندن . وجاء في رسالة مايلز انه في هذه السنة وفد الى الخليج ما يقارب الخمسمائة عبدا (٤٣) .

تشديد الرقابة البحرية :

وفي رسالة من كيرك الوكيل السياسى لحكومة الهند / القنصل العام في زنجبار (٤٤) بتاريخ ١٦ يناير ١٨٨٥ يقول فيها بأن المجاعة التى حلت بالساحل الأفريقى اجبرت أهله على بيع أطفالهم وجيرانهم باثمان قد تصل الى عدة قبضات من الشعير ، وان سعر رأس الرقيق لا يزيد عن ٦ شلنات ، وانه نظرا لظروف المجاعة فليس من السهل وقف هذه التجارة خاصة وان الاشاعات قد طارت في الساحل العربى « بأننا لم نعد ننتهج سياسة متشددة تجاه تجارة الرقيق وذلك نتيجة لما نعانى من مشاكل كبيرة في السودان » . وتوقع كيرك ان تنتعش تجارة الرقيق في هذه السنة . ولهذا قامت حكومة الهند في ١٨ ابريل ١٨٨٥ بتخويل المقيم في الخليج العربى سلطة التراسل بصورة مباشرة مع كيرك على ان يرسل بنسخة من مراسلاته الى الادارة الخارجية لحكومة الهند وذلك لتسهيل اجراءات المكافحة كما ثبتت حكومة الهند بعض سفنها في فترة الرياح الموسمية في هذه السنة في منطقة رأس الحد ، وفي تقرير لآمر سفن الخليج المرابط عند رأس الحد كتبه الضابط داونج Dowing (٤٥) في ١١ نوفمبر ١٨٨٥ جاء منه بأنه لم تفد من افريقيا طيلة هذه الفترة سوى أربع سفن عربية فقط . وجاء من رأى داونج ان على سلطات زنجبار من أجل حظر أمثل لتجارة الرقيق ان تبرق للمقيم في

(٤٣) Same Letter.

(٤٤) (I. O.) L/P & S/20/C. 246; H.M. Agent and Consul Gen. Zanzibar to, Sec. GoI &F. Dept.) 3, Mar.

(٤٥) (I. O.) L/P & S/20/C. 246; From S.N.O.P.G. to P.R. Osprey at Bassra 11 Nov. 1885.

الخليج العربى بتحرك سفن تجارة الرقيق ، واسم الداو وقبطانها ، حتى يسهل مراقبة هذه السفن والقبض عليها حتى اذا أفلتت في رحلتها تلك من الاسطول البريطانى الحارس . وأشار داونج بأنه بعد ان قضى عامين يقوم بالمراقبة في هذه المنطقة يمكن ان ينصح بما أصاب من خبرة بأن تقوم السلطات الهندية في الخليج العربى بفرض سلطة السلطان على صور ، وان هذا العمل لن يكلف سوى الدعم المعنوى. ويضيف آمر اسطول الخليج بأن صور بموقعها الاستراتيجى ، صارت مكانا يتقاطر اليه تجار الرقيق خاصة وانها تقع في اتجاه الريح ولأن بها عددا من الداوات وبها وفرة في المياه العذبة تجعل بعض السفن الأخرى تقف عندها للتزود . واختتم داوننج بأنه «انقضت سنون دون ان تتدخل سفن الاسطول الملكى في هذا الميناء ودون ان تظهر فيه اى ضغط » واحيل خطاب داوننج الى مايلز الذى علق عليه في خطاب له بتاريخ ٧ ديسمبر (٤٦) ١٨٨٥ مشيرا الى خطل رأى داوننج بتدعيم سلطة السلطان على صور لأنه بالرغم من « يسرنى ان تدعم سلطة السلطان في ذلك الميناء الا ان تدخلنا في هذا الأمر ليس من السياسة والكياسة في شيء » .وأشار مايلز ان التجار يفدون إلى ذلك الميناء لأن الاسطول لا يضايقه حاليا ، فاذا ذهبت اليه السفن الملكية انزاحت التجارة الى غيره ، « ان اغلاق احدى منافذ جحر الأرنب لن يقضى على الارانب كلها . واستطيع ان اذكر مائة مكان يمكن ان تقع في اتجاه الريح وتكون فيها المياه العذبة». وخلص مايلز الى ان فرض سلطة السلطان على صور لن تجدى والأجدى عنده ان تقاوم هذه التجارة عند المنبع كما كان الحال سابقا . وأشار مايلز الى ان«ساحل المنبع الذى تجب مراقبته لا يتجاوز ٤٢٠ ميلا جغرافيا في حين ان الساحل المستورد يربو على ١٢٠٠ ميلا هذا عدا امتداده على ساحل الخليج العربى » . ولقد ذكرت لكم مرارا أن حاكم زنجبار يستطيع ان يضرب هذه التجارة لو شاء ، فهو حاكم فرد

---

(٤٦) (I. O.) Same Vol; P.A. Muscat to P.R; 7 Dec. 1885.

ولا يستطيع أحد أن ينازع قراراته « أن عدد العرب الصرحاء Despotic غير المهجنين في زنجبار يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ شخص ، فاذا راقبهم سلطان زنجبار مراقبة جادة فيمكن ان تنتهى هذه التجارة ، أما الموقف في عمان مختلف لأن المنطقة تعمرها قبائل محاربة تمرست منذ ازمان سحيقة على حكم نفسها ، ولن تقبل من سلطة السلطان الا ما ترتضيه . وليس حال سلطان مسقط كحال أخيه في زنجبار الذى يحكم القبائل الأفريقية التى من طبعها الطاعة » . واستخف مايلز برأى داوننج من ان يبرق كيرك الى المقيم في الخليج العربى بتحرك الداوات التى تعمل بتجارة الرقيق . « اذ ان كيرك لو عرف بهذه السفن فلماذا لا يتدخل ضدها بدلا من أن يبرق عنها ؟ ! » وشكك مايلز فيما ذكر من أن عدد السفن التى وصلت المنطقة كانت ٤ داوات فقط ، وأشار الى أن الرقابة قد أخطأت البعض (٤٧) .

استمرت الرقابة على مسارات السفن العربية في المواسم التالية وربما وصل عدد السفن الاسطولية العاملة بأمر من حكومة الهند في الموسم الواحد الى اربع من سفنها . وكانت أبرز سفن الاسطول العاملة في هذا الشأن هى رنـديـر Reindeer وودلـوك Woodlock ، وكـنـجـز فـايتر Kingsfifhter ، وسفنكس . وكانت هذه السفن دائبة التعرض للسفن العربية ولكنها لم تجد بها الرقيق الا نادرا .

وقد وصلت في ١٨٨٨ بعض اعداد من الرقيق الى الساحل العربى وادركت السلطات السياسية للهند في الخليج بعضا من هذه الاعداد في ام القوين . كما قبض في هذه السنة على أحد « ناخوده » السفن العربية في الشارقة بتهمة محاولة تهريب جاريتين الى الساحل الفارسى .

لم تمكن فارس السلطات الهندية في الخليج العربى من السيطرة الفعلية

---

(٤٧) Same Letter.

على زمام تجارة الرقيق [٤٨] وان خضعت للضغط باصدار اعلانات ضد هذه التجارة. أفادت التقارير ان بعض العبيد قد وصلوا في سبتمبر ١٨٨٨ الى لنجة من صور وحاولت حكومة الهند ولندن ومن ورائها ارجاع الرقيق ومعاقبة الجناة من التجار ولكنهم لم يفلحوا . وأصدرت الحكومة الفارسية بضغط من الحكومة البريطانية في مارس ١٨٩٠ أمرا بأن كل تجار الرقيق سيقعون تحت طائلة القانون ، ووجهت ملتزمى الجمارك على الساحل الفارسى ان يحيلوا هذه القضايا الى السلطات المسئولة .

أما البحرين فقد خفت فيها تجارة الرقيق جدا ولا نجد في سجلات هذه الفترة سوى تبليغ من السلطات السياسية بها في اكتوبر ١٨٨٩ يقول بوصول ٨ عبيد و ٧ جوارى في معيه الحجيج ، وأرسل المقيم في الخليج العربى السفينة لورنس لجلبهم وتم تحريرهم في بوشهر . وهكذا استمر الاتجار في الساحلين الشرقي والغربي من الخليج العربى في الفترة ١٨٩٠/١٨٩١ متقطعا ، وارسل المقيم في هذه السنة الى شيوخ ساحل الجهاد العربى يذكرهم بتعهداتهم ، كما ارسل بخطابات مماثلة الى شيوخ قبائل ساحل الباطنة . أما في مسقط ومياهها فقد استمر تدخل السلطان في أمر محاربة هذه التجارة ، وتم في هذه الفترة تحرير عدد من الرقيق وفدوا الى أرضه في فترات متقطعة كما اصدر حاكم بوشهر استجابة لرغبة المقيم أمرا في هذه السنة يؤكد فيه عدم استمرار الاتجار في الرقيق .

وفي زنجبار[٤٩] أصدر السلطان في ١٥ ذى الحجة ١٣١٧ (اول اغسطس ١٨٩٠) أمرا لكل رعاياه الذين تجب عليهم الطاعة .«نؤكد

---

(٤٨) صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي (القاهرة ، ١٩٦٥) ص.ص ١٧٠ - ١٧٦ .

(٤٩) **L/P & S/20/C. 246; Anti Slave Operations 1888 - 1891 - Decree Issued by Sultan of Zanzibar. (I. O.)**

بموجب هذا كل الأوامر والقوانين التى صدرت عنا وعن أسلافنا بخصوص الاتجار في الرقيق وبهذا نعلن ان كل هذه القوانين ـــ ما نفذ منها وما لم ينفذ ـــ هى ملزمة لنا ولرعايانا . ومراعاة لهذه الأحكام نصدر أمرنا بما يأتى» : وكان أبرز ما جاء تحت ما يأتى أن السلطان قصر الرق على الرقيق الذين يمتلكهم الأفراد وقت صدور هذا القانون على ان يظلوا في حوزة المالك ومنع الأمر بيع الرقيق بعد هذا التاريخ او التعامل فيه بأى صورة من الصور . وأجاز الأمر وراثه الرقيق بواسطة أبناء المتوفى إن كان له ورثة شرعيين وتحرير الرقيق اذا لم يكن له ورثة . وجاء في الأمر أيضا ان من يسىء الى عبد من عبيده سيقع تحت طائلة القانون اذ أصبح بموجب هذا الأمر للرقيق الحق في رفع الدعوى للقضاء . وأضاف الأمر ، « ان أى فرد من رعايانا يتجر بالرقيق من اى نوع سيكون عرضه بموجب هذا القانون للعقاب الرادع وذلك بالنفى ومصادرة الرقيق ، كما أن اى شركة تتعامل في تجارة الرقيق ستكون عرضة للمصادرة » وهنا ثار تساؤل عند الجهات السياسية في حكومة الهند لماذا لا يرغم سلطان مسقط على اصدار أمر مماثل ؟ وعكف المختصون على دراسة هذا التساؤل وكان الرأى الذى وصلت اليه السلطات الهندية (٥٠) هو ان حاكم زنجبار هو حاكم ذو سيادة يحكم دولة محمية Protected محدودة المساحة في الجزيرة وعلى السواحل وهى في متناول جند السلطان ، كما أن طبيعة ارض السلطان الساحلية تجعلها في متناول الدولة الحامية ، وأن سلطان مسقط يختلف أمره عن سلطان زنجبـــار . فحاكم مسقط لا يزيد عن كونه شيخ شيوخ . فاذا أصدر السلطان أمرا كهذا فهو غير قادر على ارغام الشيوخ على قبوله ، ولن يزيد حيز تنفيذه عن مسقط او مطرح. وأشارت الدراسة الى ان الاتفاق الذى احدثه فريرى في ١٨٧٣ لا ينفذه السلطان في مسقط انما القناصل البريطانيون، وان العبيد الهاربين من سادتهم بالمدن المختلفة في الساحل

---

(٥٠) (I. O.) Same Vol. P.R. to SS), 11 Feb. 1891.

والداخل يعتصمون بالقنصلية البريطانية حتى يتم تحريرهم، وأن القنصل هو الذى يقوم بتحرير الرقيق ولم يعترض السلطان على هذا الاجراء الا انه لم يحاول التعاون بأكثر من انه يغض الطرف ، عما يجرى بل ان السلطان ، كما يفيد التقرير متعاطف مع تجار الرقيق. لا يتصدى السلطان لشحنات الرقيق حتى لو عرف بوصولها الا انه لا يعترض حين تقوم السفن البريطانية بالمطاردة والأسر وذلك خوفا من القوة البريطانية . وتضيف الدراسة ان أغلب الرقيق الوارد الى السلطنة يساق الى المناطق الداخلية حيث لا قوة للسلطان ولا طول للسلطات الهندية . وخلصت الدراسة الى « ان صدور أمر كهذا لن يأتى الا بنتيجة عكسية لانه سيزيد من صعوبات السلطان بما يتسبب في احداثه من موجة غضب وربما تكلفه عرشه وحرمانه وعائلته من الوضع المتمتع به الآن . وحتى لو نادى السلطان بعض القبائل لحمايته من الأخرى فربما انقلبت عليه هذه القبائل المستعان بها لتضع سلطانا آخر في مكانه » (٥١) « واذا أردنا تنفيذ أمر كهذا علينا التزام الصبر حتى يظهر سلطان آخر من نوع مختلف عن سلاطين مسقط الحاليين او حتى اعلان الحماية على عمان ثم تقوم بمظاهرة عسكرية في كل المناطق التى نريد ضمها لحكمها كممتلكات بريطانية » . وقد ارسلت هذه الدراسة الى المقيم الكولونيل روث الذى أقرها تماما . ثم قامت حكومة الهند بعد هذا بارسال الدراسة ورأى المقيم فيها الى وزارة الهند بموجب خطابها المؤرخ في ٩ فبراير ١٨٩١ والذي جاء منه أن اعلانا كإعلان زنجبار لن يصدر عن حكومة مسقط حيث لا يستطيع السلطان ان يقوم بخطوة كهذه الا بالمساعدة والدعم من الهند . وقد وافق وزير الهند على ما جاء بالخطاب ورد برسالة في ١٧ ابريل ١٨٩١ يطلب الى حكومة الهند أن « تنظر في اسلوب تمنع بموجبه كل السفن العربية على اطلاقها (اذا كانت تحمل رقيقا او لا تحمل) من ان تبحر الى الساحل الشرقى لافريقيا لفترة يمكن ان تحدد

---

(٥١) (I. O.) Same Vol; SS) to GoI, 17 Ap. 1891.

بصورة ابتدائية لمدة سنتين على ان تقوم مركباتنا الحربية بتدمير كل مركب عماني يوجد على مسافة معينة من الساحل ويمكن للوكيل السياسى البريطانى ان يعتما. التصاريح التي يمكن ان يصدرها السلطان لبعض السفن الكبيرة التي يجوز لها أن تحمل المسافرين فقط » ولم توافق حكومة الهند على هذه التوصية لأن هذا الاجراء ربما كان صعب التنفيذ « بله مستحيل » وتساءلت حكومة الهند في خطابها بتاريخ ١٦ يونيو ١٨٩١ عن السند القانونى الذى يمكننا من هذا الاجراء دون أن يعترض عليه البعض من القوى الأخرى ! (٥٢) .

شهدت الفترة ١٨٩٤/١٨٩٢ بعض شحنات للرقيق في أوقات متفرقة . وكان المقيم طالبوت مجتهدا بصورة خاصة في ملاحقة السفن التى تزور ساحل الجهاد البحرى وذلك بالسفينتين كاساك Cassáck ولورنس . وقد أجبر طالبوت شيخ رأس الخيمة على دفع ٧٠ دولارا عن كل رأس رقيق سمع المقيم انها وصلت الى خورفكان . كما طلب المقيم من شيخ الحمرية ان يدفع ٣٥٠ دولارا عن ٥ من الرقيق عرف انهم نزلوا بالمنطقة إلا ان الشيخ لاذ بالهرب . وأرسل طالبوت الى وكيل مسقط كى يستحث السلطات على جهاد تجار الرقيق الذين تكاثروا في ساحل الباطنة الا ان السلطان نفى وصول رقيق الى هنالك وقال ان الأمر لا يتعدى كونه مجرد شائعات.ورد طالبوت الى الوكيل طالبا منه أن يصدر السلطان اعلانا يؤكد فيه ما تعهد به في عام ١٨٧٣ . وقد اجرى المقيم غرامات اخرى على شيخ دبى ، وشيخ رأس الخيمة ، وذلك في ديسمبر ١٨٩٤ .

وفي ١٨٩٥ تزايدت تجارة الرقيق ، كما جاء في التقارير البريطانية ، ولهذا قام المقيم على لورنس تصحبه المدمرة لابونج للتحقق مما أشيع من

---

(٥٢) (I. O.) Same Vol; GoI to SS), 16 Jun. 1891.

وصول فوج من الرقيق الى ابو ظبى . ولما أدرك المقيم أبو ظبى تثبت من الشائعات وعرف ان بعض هؤلاء الرقيق قد سبقوا الى قطر . ولم ينكر الشيخ الأمر بل أكده وقال ان تجارة الرقيق قائمة في هذا الساحل تحت سمع الوكيل « الوطنى » وبصره وان وكيل الشارقة يربح من هذا الأمر مالا وفيرا . وقد أخذ المقيم معه بعض الرقيق من أبو ظبى الى بوشهر حيث تم تحريرهم . كما حكم بغرامة قدرها ٢١٠٠ دولار على شيخ أبو ظبى . وأرسل المقيم بتحذيرات مشددة الى شيوخ الساحل الآخرين (٥٣) .

استمرت المطاردة البريطانية لشحنات الرقيق المتضائلة التى تأتى في أوقات متباعدة . ولم تثبت التقارير اعدادا من الرقيق تقتضى كل هذه الملاحقة وكان لتجار الرقيق أساليبهم فدونهم سواحل البحر الأحمر ورمال الجزيرة. وكانت السلطات الهندوبريطانية تدرك هذا جيدا . غير أن هدفهم الأول لم يكن ضرب تجارة الرقيق كما قلنا سابقا انما سلخ زنجبار عن مسقط وقفل الخليج من جنوبه . وكان النفوذ الفرنسى الذى قام في زنجبار يلاحق سلطات الهند في مسقط والخليج العربى ، ونفذ اليهم في هذه المرة عن طريق ما عرف بمسألة العلم الفرنسى (٥٤) .

(I. O.) Same Vol; Importation of Slaves on the Arab & Batineh Coasts. (٥٣)

(٥٤) عن مسألة العلم الفرنسى : راجع عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم : السلام البريطانى في الخليج العربي ١٨٩٩/١٩٤٧ . ص.ص ٤٧/٥٦ .

الفصل الثالث
تجارة السلاح
فى الاستراتيجية الأمنية للهند

- إعلان مسقط فى ١٣ يناير ١٨٩٨م.
- البحرين والكويت .
- تطور تجارة السلاح ١٩٠٤-١٩١٠م.
- مخزن السلاح فى مسقط .

تجارة السلاح في الاستراتيجية الأمنية للهند

في فترة حرب الأفغان ۱۸۷۹/۱۸۸۰ استرعت كميات السلاح الوافدة الى الخليج العربى انتباه حكومة الهند ولهذا أصدرت اوامرها الى حكومة بومباى بأن تراعى حظر ترخيص استيراد كميات كبيرة من السلاح الى الموانىء الواقعة في الخليج العربى ، وان تراقب أمر وصول السلاح الى ساحل كراتشى بجزم وعزم (١) .

إعلان مسقط في ١٣ يناير ١٨٩٨ :

كان هنالك في هذه الفترة شركتان فارسيتان تعملان بتجارة السلاح . ولما كان الشاه يريد استتباب الأمن في مناطق فارس المختلفة . ولما كانت حكومة الهند عن طريق حكومة لندن تدفع بالشاه لمحاربة هذه التجارة كى لا يصل السلاح الى حدودها الشمالية الغربية اصدر شاه فارس في ١٨٨١ أمرا يحرم دخول السلاح والذخيرة الى فارس الا بإذن خاص من الحكومة الفارسية . كما قضى الأمر بجواز مصادرة كل من يملك سلاحا في فارس. (٢) وبهذا الحظر الفارسى وبالحظر الذى فرضته السفن الأوربية منذ ١٨٩٠ على الساحل الشرقى لأفريقيا تنفيذا لمقررات مؤتمر برلين بعدم وصول السلاح الى أفريقيا انحازت هذه التجارة من المنطقتين الى مسقط ، وأصبحت مسقط من أكبر اسواق السلاح في الشرق الأوسط . ولم تجد

---

(١) (I. O.) L/P & S/18/B. 175; Arms traffic in P.G. by the Pol. dept; I.O; 10 Jun. 1910, Hanceforth, AT; 10 Jun. 1910.

(٢) Lorimer, J.G. Op. cit; P. 316.

السلطات البريطانية مشكلة في ان تجعل حاكم مسقط يصدر اعلانا في ٣ مارس ١٨٩١ يحرم بموجبه استيراد وتوريد الأسلحة والذخيرة في جوادر على ساحل مكران (٣) التى كانت تتبعه ولكنه لم يمنعه في مسقط خشية ان تثور القبائل ويسوء الأمن. وباعلان صاحب مسقط هذا أصبح الساحل الممتد من رأس الخليج العربى حتى الحدود البريطانية في الهند محظور فيه، بموجب القوانين، تداول الاسلحة والذخيرة (٤) .

وفي مايو ١٨٩١ أبرقت الحكومة الفارسية الى حاكم بوشهر تلفت نظره الى أن هنالك تجار متجولون من البريطانيين يأتون بالأسلحة الى طهران من بوشهر ، وأن على حاكم بوشهر ان يصادر كل أسلحة او ذخيرة يقع عليها ، وأن يراعى بحزم قانون منع استيراد السلاح والذخيرة . وفي عام ١٨٩٣ قامت السلطات الفارسية في بوشهر بمصادرة ١٧ طردا من الذخيرة كانت مرسلة الى مسقط وقد انزلت عن طريق الترانزيت (اعادة الشحن) في بوشهر . واحتج الفرس بأنهم يفعلون هذا تداركا لشكوى الأتراك من أن الذخيرة تصل الى مناطقهم عبر الأرض الفارسية . كما قامت سلطات بوشهر في ١٨٩٥ بمصادرة عدة طرود من الأسلحة والذخيرة التي كانت في طريقها الى مسقط وانزلتها السفينة البريطانية زولو **Zulu** عن طريق الخطأ في بوشهر . وقامت الحكومة الفارسية في يناير ١٨٩٧ بتعيين موظف في بوشهر مهمته مراقبة منع الاتجار في السلاح. غير ان البعثة البريطانية في طهران كتبت الى سالسبرى في ١٥ ابريل ١٨٩٧ تقول انه برغم وجود أوامر الحظر ، ووجود موظف معين خصيصا لمتابعة اجراءات الحظر ، الا ان الاتجار في البنادق يتزايد ، وان أغلب هذه البنادق هى بريطانية الصنع .

كان أبرز العاملين في تجارة السلاح في بوشهر في هذه الفترة هم شركة

---

(٣) Aitchison, A. Collection of Treaties, Engagements and Sands Relating to **India & Neighbouring Countries, Vol. XI P. 279.**

(٤) **(I.O.) L/P & S/18/B. 175; A.T;** 10 Jun. 1910.

مالكولم اخوان بوشهر Messrs A & J. Malcolm of Bushire وشركة اخرى فارسية ارمنية وهى شركة فرانسيس وتايمز وشركاهم Messrs Francis Times & Co. التى كانت تحت الحماية البريطانية ، وكان المفروض على هذه الشركات ان تعمل تحت نظام الرقابة (٥) .

وفي ٣ مارس ١٨٩٧ طلبت سلطات الهند البريطانية في الخليج العربى الى سلطان مسقط ان يزيد في ضريبة السلاح والذخيرة الداخلة الى مسقط من ٥ ٪ الى ٧ $\frac{١}{٢}$ ٪ . وكانت هذه السلطات تبغى التدرج في منع السلاح في مسقط خاصة وان مسقط لها اتفاقيتان مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تقتضيان بتثبيت الضريبة عند ٥ ٪ دون زيادة .قامت لندن بالاتصال بباريس وواشنطن وعبرت الأخيرة عن ترحيبها بشرط ان تقوم حكومة السلطان بفرض هذه الضريبة على كل الدول التى لها معها اتفاقات والتى تتاجر معها وذلك دون تمييز بين دولة واخرى . ولم تستجب باريس للاقتراح واصرت على ان لا يكون هنالك اى تجاوز لاتفاق ١٨٤٤ . ولهذا اسقط الاقتراح مؤقتا (٦) .

وبعد فترة وجيزة ونتيجة للضغط المتزايد على السلطان قام السلطان برفع هذه الضريبة الى ٦ ٪ ، ولم تعارض لندن بالطبع او واشنطن ، ولم تهتم باريس بهذه الزيادة الطفيفة (٧) .

شهد عام ١٨٩٧ ثورات قبلية في الحدود الشمالية الغربية للهند البريطانية ، وكان رأى الحكومة ان كثيراً من الأسلحة التى استعملها الثوار قد أتت المنطقة من درب الخليج العربى . ولهذا اثيرت بشدة مرة اخرى مسألة مكافحة السلاح في الخليج العربى حيث كتب المقيم معبرا عن انزعاجه من

---

(٥) Same Memo.

(٦) Same Memo.

(٧) Same Memo.

انه حتى اذا تركوا الهند جانبا. وان تسليح القبائل على جانبى الخليج العربى بكميات من الأسلحة المتكاثرة فيه خطر كبير على المنطقة وعلى أرواح البريطانيين أنفسهم (٨) . وأقرت حكومة لندن لحكومة كلكتا العمل بصورة نشطة لدفع الحكومة الفارسية لسن اجراءات اكثر كفاءة لمحاربة تجارة السلاح . وقد وافقت الحكومة الفارسية تحت الضغط الذى كانت تمارسه الحكومة البريطانية على ان تقوم سفن الاسطول الملكى بتفتيش كل السفن الفارسية التي تتجر في الخليج العربى وذلك بهدف مصادرة الأسلحة والذخيرة على ان تؤول الكميات المصادرة التي تؤخذ من هذه السفن الى الحكومة الفارسية (٩). كما ارسلت الحكومة الفارسية بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٨٩٧ الى الحكومة البريطانية رسالة جاء فيها ان الحكومة الفارسية تضم صوتها الى صوت الحكومة البريطانية في مناشدة « امام » مسقط بأن يتعهد بأن لا يسمح بالاتجار في السلاح بين مسقط والمناطق التابعة لها الى فارس او الهندوستان ، وان تقوم السفن الحربية البريطانية بمصادرة الأسلحة في المياه الإقليميه لفارس ومسقط . وقد وافق سلطان (١٠) مسقط بالطبع على هذا وصدر في ١٣ يناير البيان التالي « اعلان من فيصل بن تركى سلطان مسقط والعمان .. ليعلم الواقف على هذا من رعايانا ان من حيث دولة الانكليس ودولة العجم دفعنا لنا ان تلك الدولتين مطلبهما منع دخول الآلات الحربية الى الهند وبلدان الهند وان السبب للظن أن كثيرا من الآلات الحربية تجلب من مسقط وتوخد الى الطرفين المذكورين فقد تصممنا ان نتفق بهما

---

(٨) **Bush, B.C; <u>Britain and the Persian Gulf 1894 - 1919,</u> P. 272.**

(٩) (P.R.O.) F.O. 371 - 3790; British Legation, Tehran, Oct. 19, 1929 to F.O.

(١٠) **Hertslet's Commercial Treaties: A Collection of Treaties & conventions bet. B. & foreign Powers, & of the Lows, Decrees, orders in Council (London, 1895 - 1925) XXV, P.P. 947 - 948.**
للنص العربي : المعاهدات والمقاولات الجارية بين الانكليس وعمان .
(B. M.) IS/58/20. 1 - 6.

ونساعدهما بمهما أمكن لنا لمنع هذه التجارة التى هى الآلة الحربية بين مسقط والهند وبلاد العجم فلذلك نحذر ان كل الآلات الحربية المرسولة الى تلك الطرفين يقع عليهما الضبط والذين يشتغلون بتلك التجارة تكون عليه العقوبة لان دخول الآلات المذكورة الى الهند وبلاد العجم هو ممنوع من تلك الدولتين ولذلك السبب هو مخالف للقواعد وفيما بعد لن يكون بيرقنا المسقطى حافظا للسفن الحاملة الآلات المذكورة في ممالكنا الى الهند وبلاد العجم كيلا يخفى — جرا في ١١ شعبان المعظم مطابق في ١٣ جنورى ١٨٩٨ » .

أصدر سلطان مسقط اعلانا آخر يخول بموجبه للسفن البريطانية والفارسية حق تفتيش السفن التى تحمل علم مسقط او فارس أو بريطانيا وذلك في نطاق المياه الاقليمية لمسقط كما خول هذا الاعلان حق التفتيش لهذه السفن التى تحمل العلم المسقطى في المياه الهندية والفارسية ، وحق مصادرة السلاح والذخيرة التى توجد في السفن المتوجهة الى الموانىء الهندية او الفارسية . وقد ارسل السلطان هذا الاعلان للمقيم في الخليج العربى في ١٣ يناير ١٨٩٨ . كما صدرت في يونيو ١٨٩٨ أوامر الى كل الرعايا البريطانيين في مسقط بتسليم كافة اسلحتهم .الى القنصل البريطانى في مسقط (١١) .

ربما كان من الأجدى ان نثبت بعض الملاحظات في هذا الصدد :

أولا : ان حق التفتيش الذى خوله السلطان للسفن الفارسية والبريطانية اقتصر فقط على السفن المسقطية والبريطانية والفارسية .

ثانيا : لم يمنع السلطان استيراد السلاح والذخيرة الى مسقط .

---

(١١) **(I. O.) L/P & S/18/B. 175; A.T; 10 Jun. 1910.**

ثالثا : توريد السلاح من مسقط أمر مشروع الا الى الهند وفارس اذ لم يستطع السلطان أن يتجاوز هذه الحدود لأنه مرتبط بالاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية (١٢) لعام ١٨٣٣ . ومع فرنسا لعام ١٨٤٤ (١٣) ومع هولنده لعام ١٨٧٧. بالنسبة لاتفاق السلطان مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد نص ذلك الاتفاق صراحة على الاتجار في ذخيرة الحرب من بارود وقذائف ، والأسلحة المختلفة في كل موانيء السلطان عدا زنجبار . أما الاتفاق الفرنسى ، وأن كان لم يحدد نوعية البضائع الواردة الى مسقط ، فقد نص صراحة شأنه في ذلك شأن الاتفاقية الأمريكية والانجليزية (١٨٩١) على ان لا تزيد نسبة الرسوم الجمركية في موانيء السلطان على ٥ ٪ . أما الاعلان التجارى مع هولنده فقد جاء فيه أن السلطان سيمنحها معاملة الدولة الأولى بالتفضيل ، وبهذا تعتبر اتفاقيتها شاملة لكل الشروط التفضيلية التى للقوى الأخرى . وبهذا لم يمكن للسلطات الهندية في الخليج العربى ان تضغط على السلطان في الاتجاه الذى تريده خاصة وان لندن قد ارتبطت أمام باريس باعلان ١٨٦٢ .

البحرين والكويت :

أما البحرين فالأمر فيها أيسر بكثير اذ انها خلو من التعقيدات الدولية التى لفت مسقط . فما ان اتصل المقيم في الخليج العربى بشيخ البحرين في ٣٠ ابريل ١٨٩٨ حتى أصدر شيخ البحرين في نفس اليوم اعلانا يحظر فيه تجارة السلاح (١٤) وكان أهم ما جاء في اعلان الحظر :

---

(١٢) راجع الاتفاق في : —

Herewitz, J.C; <u>The Middle East and North Africa in World Politics,</u> Vol. 1, Doc. 75. P.P. 255 - 256.

(١٣) <u>Ibid.</u> Doc. 93, P.P. 287 - 289.

(١٤) (I. O.) <u>L/P (S/18/B. 175;</u> A.T; 10 June, 1910.

أولا : منع استيراد وتوريد الأسلحة والذخيرة الى ومن البحرين منعا قاطعا ومصادرة كل الأسلحة التى تصدر من أو تورد الى البحرين في المستقبل ، على أن تؤول هذه الأسلحة المصادرة لشيخ البحرين .

ثانيا : خول الشيخ للسفن الحربية البريطانية والفارسية حق تفتيش السفن التى تحمل الاعلام البريطانية والفارسية والبحرانية في المياه الاقليمية للبحرين ، وكذلك حق تفتيش السفن البحرانية في المياه الهندية والفارسية ، ومصادرة السلاح والذخيرة التى قد توجد بتلك السفن والتى كانت تقصد الموانىء الهندية ، والفارسية ، والبحرانية .

ونشطت سفن الاسطول الملكى البريطانى في الخليج في ضرب تجارة السلاح واسرت السفينة لابونج السفينة التجارية بلوشتستان بالقرب من مياه مسقط الاقليمية وصادرت سلاحها المرسل الى فرانيس وتايمز وشركاهم . ورفعت هذه الشركة دعوى ضد شركة تأمين البحار المحدودة (S.I.C.) كى تدفع لها التعويض الا أن الشركة رفضت بدعوى انها حين أمنت لم تعرف بأن الحكومة الفارسية قد منعت استيراد السلاح ، وان عملية نقل السلاح قد باتت من الأمور غير المشروعة .

أصدر الشاه في ١ يناير ١٩٠٠ أمرا جديدا يؤكد فيه حظر تجارة السلاح وتمكنت السلطات الفارسية من أسر السفينة البريطانية حتحور في نوفمبر ١٩٠٠ ، وهذا مما دعا الحكومة البريطانية بتكليف القسم القانونى التابع للبلاط باصدار أمر تأسيسى Order - in - Council يصير بموجبه للقانون الفارسى النفاذ على الرعايا البريطانيين في المسائل الخاصة بالاتجار في الأسلحة والذخيرة [١٥] .

---

(١٥) Same Memo.
Bush B.C; Op. cit; P. 275.
(I. O.) L/P & S/18/B. 175; A.T; 10 June 1910.

وفي ٢٤ مايو ١٩٠٠ اتصلت سلطات الهند السياسية في الخليج العربى بشيخ الكويت بهدف منع تجارة السلاح والذخيرة . وصدر في اليوم نفسه إعلان من الشيخ جاء منه : —

أولا : تحريم استيراد السلاح والذخيرة الى الكويت وتوابعها وكذلك توريدها ، وأن كل الأسلحة المصدرة الى او المستوردة من الكويت هى عرضة للمصادرة .

ثانيا : خول الشيخ للسفن الحربية البريطانية والفارسية حق تفتيش السفن التى تحمل الأعلام البريطانية والفارسية والكويتية وذلك في المياه الاقليمية للكويت . كما خول الشيخ للسفن الحربية البريطانية والفارسية تفتيش السفن الكويتية في المياه الهندية والفارسية ، وان تصادر كل الأسلحة والذخيرة التى يراد بها الموانىء الهندية أو الفارسية أو الكويتية .

ونظرا لظروف الكويت الخاصة بموقعها من السيادة التركية فقد رؤى عدم نشر اتفاق الكويت وعدم جواز احتجاز السفن الكويتية او مصادرة السلاح الموجود فوقها الا باذن سابق من حكومة لندن . وبالرغم من هذا فقد استمرت في ١٩٠١ تجارة السلاح في الخليج العربى نشطه خاصة في مسقط حيث كانت الأسلحة التى غنمها الانجليز من الثوار في الحدود الشمالية الغربية للهند تحمل العلامة التجارية للمصدرين من مسقط . ولهذا كان لا بد من تشديد القبضة على مسقط والساحل العمانى بأكمله (١٦) . وفي نوفمبر ١٩٠٢ ادخلت السلطات السياسية لحكومة الهند في الخليج العربى كل شيوخ ساحل الجهاد في اتفاقات منعوا بها استيراد وتصدير السلاح الى ومن مناطقهم وأصدروا اعلانا بجواز ضبط هذه التجارة

(١٦) Bush, B.C; Op. cit; P. 275.

ومصادرتها وبهذا انتظم الخليج كله عقد من التعهدات والاعلانات المانعة لم تخرج منه الا قطر وذلك لوضعها المتأرجح من الدولة العثمانية . طلبت الهند في رسالتها بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٠٣ الى لندن الوصول الى تفاهم مع القسطنطينية حول تفتيش السفن رافعة العلم التركى وذلك لاحكام حصار تجارة السلاح في الخليج العربى ، وفي حالة تعذر اذن التفتيش فعلى لندن ان تحصل على اعلان من الباب العالى يحظر بموجبه السلاح في المناطق التابعة له الا باذن منه. ولما اتصلت لندن بالقسطنطينية رد السفير اوكتنور بأن هنالك قانونا صدر سلفا من الباب العالى يحرم استيراد الذخيرة وكل سلاح الحرب الى تركيا ، وقد ارسلت الحكومة التركية صورة من هذا القانون للسفارة البريطانية منذ فبراير ١٨٦٢ ، كما أصدر الباب العالى في ١٤ اكتوبر ١٨٩٣ « تنظيما » يساند القانون السابق . أما بالنسبة لحقوق التفتيش فلا ترى تركيا مانعا بشرط ان يكون لها حق مماثل . ولهذا اسقطت لندن بحث هذه المسألة مع القسطنطينية (١٧) .

وعلى العموم فقد قل (١٨) التعامل في تجارة السلاح في عام ١٩٠٢/١٩٠٣ وتعزى سلطات الخليج الهندوبريطانية هذا الى ندرة المال عند القبائل الفارسية نتيجة لظروف الجفاف في تلك السنة ، كما قلت في هذه السنة الأسلحة المستوردة من لندن بمقدار ٤٠ ٪ بينما زادت الأسلحة المستوردة من مرسيليا بنسبة ٣٠ ٪ مما يعنى — كما قال المقيم — « بأن هذه التجارة ستنتقل الى الذين لا نستطيع ان نوجههم » .

تطور تجارة السلاح ١٩٠٤ — ١٩١٠ :

وفي مارس ١٩٠٤ إقترحت حكومة الهند مد الاعلان المسقطى الصادر

---

(١٧) (I. O.) L/P & S/18/B. 175; A.T; 10 June 1910.

(١٨) (I. O.) Curson Mss; Adminsteration Report by P.R. & P.A. Muscat 1902 - 1903.

في عام ١٨٩٨ بشأن تجارة السلاح ليشمل حظر السفن المسقطية من الاتجار بالسلاح مع الموانىء التركية ومناطق شيخ البحرين ، والكويت ، وساحل عمان ، كما هو الحال بالنسبة لسواحل فارس والهند . ولم ينفذ هذا الاقتراح بعد دراسته بواسطة الجهات السياسية المسئولة في الخليج العربى وذلك لوضع الكويت من السيادة التركية ، وكذلك لأن الكويت هى المصدر الرئيسى للسلاح الذى يصل الى ابن سعود . وكان من رأى لندن في خطابها بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٠٤ بأن لا يحظر السلاح عن ابن سعود المناوىء لإبن رشيد الذى تسانده تركيا .

وفي عام ١٩٠٧ شهدت مياه مسقط تزايدا في تجارة السلاح لم يكن من الممكن قمعه إلا بواسطة فرنسا التى ازداد توريدها للسلاح هنالك . وكان أهم تاجر للسلاح في مسقط هو جويجير Goguger الفرنسى الذى أسس تجارته في مسقط منذ مارس ١٨٩٩ ، وتعمل سفنه تحت العلم الفرنسى مما جعل السلطات الهندوبريطانية تعجز عن مقاومته وتحيل الأمر لحكومة لندن . كتب الوكيل جراى في مارس ١٩٠٧ أن بسوق مسقط أكثر من مائة افغانى قدموا لشراء السلاح (١٩) . كما لم يتقيد شيخ الكويت بما نصت عليه تعليمات تعهده حيث تجد رسالة من نوكس « الوكيل في الكويت في مايو ١٩٠٦ يشكو فيها نوكس من أن اعلان حظر تجارة السلاح في الكويت لا يساوى قيمة الورق الذى كتب عليه . كما أثبتت التقارير الادارية للكويت في اكتوبر ١٩٠٧ انه قد دخلت الى الكويت في خلال اسبوع واحد اكثر من ٦٠٠٠ بندقية . كما اثبتت التحريات الهندية أن الشيخ مبارك ارسل في اكتوبر ١٩٠٨ إلى صديقة الشيخ خزعل كمية من الذخيرة على يخته الخاص وذلك على دفعتين (٢٠) .

---

(١٩) Bush, B.C; Op. cit; P. 277.

(٢٠) (I. O.) L/P & S/18/B. 175; A.T; 10 June 1910.

وفي اكتوبر ١٩٠٥ شكا شيخ البحرين من أن الحظر المفروض على السلاح قد أضر بجماركه ، وان العرب الآخرين يتجرون في السلاح بينما تحظر السلطات الهندية عليه الإتجار بالسلاح . وردت السلطات الهندية في مايو ١٩٠٦ على شيخ البحرين بأنه قد سبق له ان حظر على نفسه بمحض ارادته الاتجار في السلاح ، وان عليه ان يفهم ان الحكومة البريطانية لن تفكر على الاطلاق في تعديل او تخفيف اتفاق عقدته معه ، كما اخطروه ان شيخ الكويت وشيوخ ساحل الجهاد العربى قد منعوا من الاتجار في السلاح . ويبدو ان شيخ البحرين قد خفف من القيود إذ جاء في رسالة للمقيم في ديسمبر ١٩٠٦ من أن تجارة السلاح قد انتعشت في البحرين وان اثنين من اصدقاء الشيخ يعملان بهذه التجارة ، ويشير شيرول [٢١] الى ان تجارة السلاح في الحدود الشمالية الغربية للهند قد بدأت تنشط منذ عام ١٩٠٥ .

وفي عامى١٩٠٦/١٩٠٧ شدد الاسطول حصاره على تجارة السلاح في مياه الخليج العربى وفي اطرافه فلم يصب نجاحا كبيرا . وفي نوفمبر ١٩٠٧ كونت حكومة الهند قوات خاصة من الهجانه « راكبى الجمال » كى تسيطر على الساحل بين الجاسك وخلبار .

انتهز النائب في الهند فرصة انعقاد مؤتمر منع السلاح المنعقد في بروكسل في عام ١٩٠٨ فأبرق الى لندن في ٢فبراير يسأل ان كان من الحكمة أن يدخلوا فرنسا في محاربة تجارة السلاح انتهازا لهذه الفرصة وأشار النائب الى انه يمكن وقف تجارة السلاح بالقطع التام عن مسقط.نتيجة للاتفاق العالمي على ان يعرضوا على السلطان تعويض ما سيخسره من مبلغ جمارك هذه التجارة ، وان يعين ضابط جمارك بريطانى لحكومة مسقط يقع عليه عبء التوثق من عدم وصول اى اسلحة الى مسقط [٢٢] وأبرقت الهند مرة اخرى

(٢١) Chirol, Valentine, Fifty Years in a Changing World (London, 1927) P. 170.

(٢٢) (I. O.) L/P & S/18/175, A.T. 10 June, 1910.

لوزارة الهند في ١٣ فبراير ١٩٠٨ بتقدير منحة للسلطان قدرها ٥٧٦٠ روبية سنويا . ولم يصل مؤتمر بروكسل الذى بدأ سلسلة اجتماعاته في ١٨ ابريل ١٩٠٨ الى أى شئ خاص بمسقط .

أشارت حكومة الهند في رسالتها بتاريخ (٢٣) ٤ سبتمبر ١٩٠٩ انه بعد فشل المساعى مع فرنسا للوصول الى اتفاق في أمر تجارة السلاح فإنه يتوجب التفكير في اسلوب عملى للتخلص من شرور تجارة السلاح « التى نحسها في حدودنا بطريقة مزعجة في غضون السنتين الماضيتين وتفيد معلوماتنا الى أن هنالك بعض شحنات وصلت الى مسقط من قطع غيار المدافع » . وأشارت حكومة الهند انه يتحتم عليهم مواجهة هذا الوضع الخطير بسد المسالك التى تفد منها البنادق الحديثة المتزايدة يوما إثر آخر والتى قادت الى تعقيدات خطيرة في الوضع العسكرى والسياسى في افغانستان . وفى الحدود الشمالية الغربية للهند البريطانية . « ان هذه الاسلحة ستزيد من مصاعبنا لو اقتضت الظروف ان نتدخل في افغانستان لضرب أى ثورة بها او لإسكات حاكمها اذا جاهرنا بالعداء . وأشد ما نخشى ان تصل هذه الأسلحة الى أيدى الثوار بالهند. وتضيف المذكرة بأن الوضع خطير جدا يدعونا الى العمل الحاسم السريع . «ونرى ان الحصار الناجح سيوقف هذه التجارة عند مسقط فتجارة السلاح هنالك يقوم بها في الغالب الأعم الفقراء الذين يجرون هذه التجارة بأموال يستدينوها . فاذا ضربوا مرة لن يحتملوا اخرى».وافقت وزارة الخارجية والادميرالية البريطانية على فرض الحصار البحرى حول مسقط . وقبض على بعض السفن التى تحمل السلاح . وكانت تعليمات وزارة الهند في ١١ يناير ١٩١٠ ان لا يثار أمر هذا الحصار ليكون مجالا للنقاش مع الحكومة الفارسية . كما أمرت بعدم اتباع نص المعاهدات المعقودة مع فارس ومسقط بشأن تسليمها السلاح المصادر

---

(٢٣) (I. O.) L/P & S/10/113, Arms traffic Blockade in P.G. from vic to ssi, 4 Sept. 1909.

خاصة وانهما لم يطالبا بأعمال هذا النص ، «وعلى حكومة الهند ان تنظر في كل حالة على حدة فموضوع الحصار مكلف ماديا . والسلاح المصادر قد يدفع بعض التكاليف [٢٤] » .

أبرقت حكومة الهند في ٤ فبراير ١٩١٠ بأن تجار السلاح قد بدأوا ينقلون نشاطهم من مسقط الى الكويت [٢٥] . واقترح المقيم في الخليج ان تعلن حكومة الهند اتفاقها السرى مع شيخ الكويت بشأن السلاح ، وان يقوم سلطان مسقط بادراج المراكب الكويتية في اعلانه. وقد وافقت لندن على هذا الرأى في ١٧ فبراير ١٩١٠ ، وأخطر شيخ الكويت بما تم في ٢٠ فبراير ١٩١٠ . وفي خطاب للمقيم في ٢ مارس قال فيه بأن الشيخ أبلغه بأنه سيحافظ على تعهده ونفى ما تردد عن قيام بعض الكويتيين بتجارة السلاح وزاد بأن تعهد بمعاقبة كل ناخوده كويتى لا يتقيد بهذه التعليمات . وفي خطاب للمقيم في ٦ مارس جاء ان الشيخ عيسى أبرق وكيله في مسقط ليحذر كل ناخوده للسفن البحرانية من حمل اي نوع من الأسلحة على مراكبهم ، «ومن يفعل فان مركبه ستصادر ولن اقبل اى عذر كان». كما أبلغ المقيم حكومة الهند انه قام بتجديد تحذيراته لشيوخ الساحل العمانى [٢٦] .

لم تكن السفن البريطانية تعترض السفن التركية تنفيذا للتحذير الصادر لهم من حكومة الهند في ١٧ فبراير ١٩١٠ ، غير ان قائد الاسطول المحاصر سأل حكومة الهند في شأن الداوات التى تتبع قطر وتنشر العلم التركى ، وردت عليه حكومة الهند في ٩ مارس ١٩١٠ بأن الأمر السابق يسرى على المراكب التابعة لأراضى تركيه معترف بها الا انه يمكن ان يقبض على الداوات التابعة لقطر والتى تحمل العلم التركى على ان لا يقوم بتدمير السلاح

---

(٢٤) (I. O.) L/P & S/10/113, Draft of tel. form ssi to vic; Jan. 11, 1910.

(٢٥) (I. O.) L/P & S/18/B. 175, A.T; 10 June, 1910.

(٢٦) Same Memo.

والذخيرة التى توجد عليها الا بموجب أمر خاص من حكومة الهند وأحيلت أوامر حكومة الهند هذه لوزارة الخارجية فحكمت في ١٤ ابريل ١٩١٠ بشرعيتها ، ووجوب العمل بها لأنهم لا يعترفون بالسيادة التركية على قطر « على ان يكون اعتراض السفن حاملة العلم التركى على مسئولية الضباط قادة السفن » حتى لا يستوقف هؤلاء سفينة تركية اصيلة . واستمر الحصار على السلاح من قبل الاسطول البريطانى وقد شدد قادة السفن البريطانية الحصار في خريف هذه السنة فكانوا يحرقون كل الداوات التي تعمل بالإتجار في السلاح بعد مصادرة السلاح أو تدميره (٢٧) . كما لاحق هؤلاء الضباط التجارة في موانىء ساحل الجهاد البحرى ، وفي المياه الإقليمية في تلك المنطقة . واثير تساؤل حول تعهد الشيوخ في ساحل عمان لأنه لم ينص صراحة على أن من حق سفن الاسطول البريطانى تفتيش مياههم الاقليمية . ورد المقيم كوكس على هذا التساؤل بأنه بالرغم من ان التعهد المشار اليه لم ينص صراحة على هذا الأمر الا ان الشيوخ لم يعترضوا على هذا الاجراء الذى مارسته سفن الاسطول البريطانى سلفا ومرارا . وأضافت حكومة الهند الى هذا ان المياه الإقليمية للمحميات Protectorates هى في حكم المياه الاقليمية للقوة الحامية ، ولم تقبل حكومة لندن تفسير حكومة الهند ، الا انها لم تعترض على ما جرت عليه العادة .

مخزن السلاح في مسقط :

لم تنجح المفاوضات التى اجريت مع فرنسا في ١٩١٠/١٩١١ ولهذا رأت حكومة الهند الأخذ باقتراح المقيم كوكس بضرب تجارة السلاح محليا وذلك بعد تعويض سلطان مسقط . وعلى سلطان مسقط أن يصدر

---

(٢٧) (I. O.) P & S/18/B. 196, Arms Traffic in P.G; Pol. dept 20 feb. 1913.

تصاريح ادارية تعطى لكل سفينة تابعة لموانيه قبل ابحارها ، وأن يكون اصدار هذه التصاريح تحت أيدى بريطانية ، وعلى السفن التابعة للسلطان ان تقدم هذه التصاريح لسفن الاسطول والا فللسفن البريطانية حق احتجازها حتى في المياه الاقليمية لمسقط. ودرست الخارجية البريطانية المشروع ولم تر فيه ضيرا .

تعدل هذا الاقتراح الى تشييد مخزن سلاح في مسقط يكون تحت مسئولية موظفين للسلطان (٢٨) ، أو لجنة مكونة من ممثلين للسلطان معروفين بالتعاون مع الوكيل البريطاني ، أو مع أى بريطانى مناسب ينتدب خصيصا للقيام بهذا العمل . وأن يخضع اسلوب البيع الداخلى والخارجى من المخزن لنظام متكامل ، وان توضع علامة على كل الأسلحة المباعة ، كما تخضع كل الأسلحة المصدرة بحرا للتسجيل ، وأن يثبت هذا في تصاريح الميناء كما قضى المشروع بأن يوجه السلطان الى حقيقة ان المخزن المقترح سيقلل من دخله ، وأن الحكومة البريطانية ستعوضه بمبلغ (٠٠٠ر٥ - ٤٠٠٠ روبيه) في السنة . وقضى هذا النظام بأن للسلطان حقا اداريا للتعامل مع الأسلحة الموجودة في مسقط وله الحق في أن يأمر بجمع كل ما في منطقته من سلاح كى يوضع في مخزن السلاح ، ولأصحاب السلاح ان يبيعوه بموجب التنظيمات التى يصدرها السلطان بالتوافق مع نظام المخزن . أما اذا تعذر هذا الأمر فيمكن شراء كل كميات السلاح الموجودة في مسقط واحالتها للمخزن . كما أشار هذا الاقتراح الى أن كل كميات ترد من الذخيرة والسلاح بعدئذ تحت أعلام اخرى يكون للسلطان الحق بموجب هذا الأمر التنظيمى ان يجعلها باسم أصحابها في المخزن ، وتصرف وفقا لنظام المخزن . وأبرقت حكومة الهند في ١٠ يوليو ١٩١١ بالموافقة على الخطة (٢٩) .

---

(٢٨) Same Memo.

(٢٩) (I. O.) L/P & S/18. B. 182, Arms Traffic in P.G; 15 Feb. 1911.

وفي ١٠ اكتوبر ١٩١١ أبرق كوكس بأنه سيبدأ مفاوضة السلطان في هذا الأمر وطلب ان يعطى كامل الصلاحيات لتهديد السلطان «إذا لم يستجب لما تفرضه عليه بروح الصداقة» وأعطت حكومة الهند لمقيمها في الخليج العربى هذا الحق بشرط ان يكون حاسما في استعماله حتى لا يعطى الفرصة للسلطان كي يلتفت الى فرنسا او تركيا . وحين قام كوكس الى مسقط عبر السلطان عن حرصه بالاحتفاظ بالصلات الحميمة مع الحكومة البريطانية وانه على استعداد كامل للحظر العام للسلاح حتى ضد الفرنسيين بشرط ان تدعمه الحكومة البريطانية لتحمل تبعات المسألة ، أو أن يتولوا معالجة الموضوع برمته مع الحكومة الفرنسية ، وأشار السلطان الى انه مستعد لتبني الخطة البريطانية بحذافيرها شريطة ان يضمن له البريطانيون مسألة الحكومة الفرنسية (٣٠) . أما بالنسبة للتعويض فقد طلب السلطان مبلغا من الروبيات (*) كتعويض سنوى وأيضا ٨٠ر٠٠٠ دولار كتعويض للخسائر المباشرة وغير المباشرة عن السنتين اللتين انقضيا من الحصار وأشار المقيم الى تسهيل أمر المخزن إعلاميـا وذلك بأن تنشر رويتر عن قيام عمليات تنظيم تجارة السلاح في مسقط ، وذلك لمعرفة رد فعل الفرنسيين الذين سيثيرون الأمر مع السلطان وكان رأى حكومة الهند انه من الانسب ان يقوم السلطان بصفة مباشرة لينهى الى الفرنسيين بانه يريد تنظيم تجارة السلاح وذلك بانشاء مخزن لهذا الغرض ، وان يطلب السلطان الى الفرنسيين التعاون معه في هذا الشأن ، فالموضوع لا يعدو كونه عملية تنظيم داخلية في ادارته وهذا من حقه بصفة كاملة .

---

(٣٠) Bush, B.C. Op. cit; P. 293.

(*) اعطى السلطان ١٠٠ر٠٠٠ روبية سنويا نظير تشييد المخزن ولما توفي فيصل وافقت حكومة الهند على ان تدفعها بصفة شخصية لابنه تيمور شريطه موافقته على اتفاق ١٨٩١ وان يسير في سياسة ابيه في شأن منع الاتجار بالسلاح راجع : جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ (القاهرة ، ١٩٧٣) ص ٣٥ .

وعبر وزير الهند عن رغبته في ان تؤول مسئولية مخزن السلاح الى بريطانيا بصفة كاملة . ورد كوكس بأنه قد حاول هذا مع السلطان سلفا ولم يوفق . وردت حكومة الهند لوزير الهند بأن كوكس سيرى اتمام الأمر على الوجه الأكمل وذلك بأن يتولى الأمر شخص مسئول للسلطان ولكنه سيكون مسئولا بطريقة ما للوكيل . وفي ١ مارس ١٩١٢ وصل كوكس الى مسقط بهدف اقناع السلطان برأى وزير الهند إلا ان السلطان رفض رفضا باتا ان يجعل اى بريطانى مسئولا عن مخزن السلاح المقترح ، ولا حتى بفترة وجيزة . ووعد السلطان كوكس بأنه سيختار من معيته فردا بعد التشاور مع كوكس للقيام بهذا العمل ، أما اذا تعذر وجود الشخص المناسب فيمكن ان يتفق الطرفان على موظف يأتى من الهند ، وسيقدم السلطان اسمه لحكومة الهند لأخذ موافقتها على تعيينه [٣١] .

وفي تقرير [٣٢] وضعه القائد العام للاسطول في الهند الشرقية الى حكومة الهند بتاريخ ١٨ مارس ١٩١٢ جاء فيه ان أهم هدف لهم في هذا الوقت هو محاربة تجارة السلاح في سواحل مكران وبلوشستان ، وانهم قد قاوموا التجارة في هذه المناطق بحسم وعزم الا انه من الثابت لديهم انه لا زالت هنالك كميات من الأسلحة والذخيرة تفد الى المنطقة عن طريق مسقط . وان هذه الأسلحة والذخيرة تنقل بطريق أو بآخر الى الساحل المهادن ، وشبه جزيرة قطر ، والكويت ، وبعض مناطق من جنوب فارس — وأضاف التقرير ان هذه الأسلحة تسبب في فارس اضطرابات . الا انه يثق تماما ان هذه الأسلحة لا تصل الى افغانستان ، وهذا هو بيت القصيد في استراتيجيته . وأضاف التقرير بأن القائد قد زار مناطق متفرقة من الجنوب الفارسى ووجد فيها الرجال مسلحين بأحدث البنادق . وقد

---

(٣١) (I. O.) L/P & S/18/B. 196; Arms Traffic in P.G; 20 feb. 1913.

(٣٢) (I. O.) L/P & S/4/P. 1461 - 1585/1912, Rear admiral N.C. in chief to S9 Goi (Marine dept.) 18 mar. 1912 (Confidential).

سمع القائد بأنه توجد بالمنطقة بنادق اوتوماتيكية من أحدث طراز. وأشار التقرير الى ان الأماكن الرئيسية التى تصل منها البنادق والسلاح عموما الى الساحل الفارسى هى منطقة الساحل العمانى وشبه جزيرة قطر. ورجح التقرير ان هذه الأسلحة تفد الى هذه المناطق عن طريق البر بعد ان تصل صحار بحرا. وأشار التقرير كذلك الى ان شيخ دبى قد وقع في اغسطس ١٩١١ على كمية من الأسلحة. وبدأ بعد هذا يلاحق هذه التجارة التى ما عادت تنقل من مينائه في الساحل العمانى. ويشير التقرير الى ان تجارة السلاح لا زالت تسلك ظهر الساحل العمانى حيث يدفن التجار الأسلحة في الرمال ويقصدون بها من مرحلة تلو اخرى في المناطق غير المطروقة حتى يخلصوا بها الى منطقة غير مأهولة في الساحل. وهناك تصير الأسلحة الى القوارب الصغيرة التى تبحر في الضحضاحات على امتداد الساحل حتى تصبح في محاذاة المنطقة من الساحل الفارسى التى يريدون حمل السلاح اليها فيعبرون في غفلة من سفن الحصار. وجاء في التقرير ان لتجار السلاح قوارب تعمل في مراقبة تحركات سفن الحصار البريطانية (٣٣). وأشار التقرير كذلك الى انه بعد ان جاهد أمام مسقط هذه التجارة مؤخرا في أرضه أصبح الساحل العمانى موئلا لها برغم ملاحقة شيخ دبى، وبرغم ان شيوخ هذا الساحل قد وقعوا التعهدات ضد هذه التجارة. وتنبأ قائد سفن الحصار البريطانية بأنهم سيرون في المستقبل هذه التجارة في الساحل العمانى وقد نظمت تنظيما دقيقا. ورأى هذا الرجل بانه لا يعتقد بأن كثيرا من هذه الأسلحة التى ترد الى الساحل العمانى ستبلغ الحدود الشمالية الغربية للهند او أفغانستان * ولكن يجب مجابهتها حتى لا

---

(٣٣) Same Memo.

(*) عن مكافحة هذه التجارة في الأرض الفارسية والافغانية راجع : جاد محمد طه ، تجارة الأسلحة فى عرب اسيا ١٩١٠ - ١٩١٣ ، فارس - افغانستان - الخليج العربي « مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية » مجلد ١٧ سنة ١٩٧٠ .

يستفحل أمرها . وأنهى هذا القائد بأنه يراقب الساحل الفارسي مراقبة فاحصة خاصة في المنطقة من قشم الى رأس المصطاف التى سيستمر عمل سفنه فيها حتى نهاية ابريل ثم تنتقل فجأة الى ساحل التنجستان لتبقى فيها لمدة ستة أسابيع اخرى .

سعى سلطان مسقط ، بدفع هندو بريطانى ، الى تحريم تجارة الاسلحة في أرضه فأصدر في ٢٢ مايو ١٩١٢ الاعلان الخاص بانشاء مخزن للأسلحة واللوائح المنظمة له . كما أصدر السلطان بتخطيط هندوبريطانى أمرا محليا جاء منه (٣٤) « بما اننا ندرك ان هنالك أسلحة وذخيرة كثيرة مودعة بشكل عفوى في المبانى العامة المتفرقة على امتداد مدينتنا مسقط . وبما أن هذا يعرض أمن المدينة للخطر ، من جراء ما ينشأ من أى هجوم تقوم به العصابات او اللصوص ، او من اشتعال الحرائق ، نحن السيد فيصل بن تركى (C.I.E.) سلطان مسقط وعمان ، يدفعنا هذا الخطر الماثل لاجراء ينقذ عاصمتنا من الخطر المحدق بها في هذا الشأن ، صممنا على اصلاح هذا الخلل بما تقضيه المصلحة العامة ، وشئون الادارة المحلية ، وعليه فقد قررنا : انشاء وتأسيس مكتب خاص بالجمارك يتبعه مخزن لتخزين السلاح والذخيرة بشكل يضمن تلافى الخطر وان يبدأ العمل بنظام مخزن السلاح « بيت السلاح » اعتبارا من ١ سبتمبر ١٩١٢ على النحو التالي : —

— ان ترد كل الأسلحة وقطع غيارها والذخيرة الى ادارة هذا المخزن الذى سنسمى له مشرفا .

— على كل تجار السلاح ان يجلبوا كل ما تبقى لهم من سلاح وذخيرة الى المخزن المذكور وذلك في الموعد المحدد (١ سبتمبر ١٩١٢) وكل تاجر سلاح لا يتعاون في هذا الصدد سيكون عرضه للعقوبات الرادعة ،

---

(٣٤) (I. O.) L/P & S/18/B. 196; Arms Traffic in P.G; 20 feb. 1913.

بالاضافة الى أن الحكومة ستصادر كل الشحنات الواردة بإسمه مستقبلا حتى يساير هذه التنظيمات برمتها .

— لا يجوز سحب اى أسلحة من المخزن المذكور الا بعد ان تؤدى عنها كل رسوم الجمارك المستحقة الدفع إلى مشرف الجمـــارك، كما ان تنظيم سحب الأسلحة من المخزن سيكون بمقتضى تصاريح صرف خاصة يعدها المشرف على الجمارك وأوقع عليها برسمي شخصيا .

— ان تصاريح الصرف الخاصة لن تعطى للتجار البائعين إنما للمشترين او وكلائهم وعلى هؤلاء ان يبرزوا ما يثبت عند المساءلة ، الدليل الكافى عن كميات هذه الأسلحة ، وعددها والوجهة التى يحملون اليها السلاح والذخيرة وما اليها .

— كل الأسلحة التى تخرج من المخزن سيوضع عليها علامة مميزة ، كما ستحمـل عددا تتابعيا بين دورها في الخروج من المخزن .

— ستصدر قوانين خاصة لتمكين تجار السلاح من ان يكون لديهم عينات للعرض .

واعترض القنصل الفرنسى دون جدوى . وأنشىء المخزن واختار السلطان له السيد قاسم وهو هندى (باكستانى) عمل في مصلحة البريد والتلغراف في حكومة الهند . كما عمل قاسم مشرفا للبريد والبرق في ممبسا (٣٥) . وقد وافقت حكومة الهند على اختيار قاسم وأصبح من موظفى السلطان يدفع له راتبه بعد ان يستخلصه السلطان من حكومة الهند . وبهذا حسم الأمر وان استمرت المراقبة الدقيقة من جانب السلطات السياسية لحكومة الهند في الخليج . ولم يبق من الخارج منطقة لم تقيدها الاتفاقات إلا

---

(٣٥) Same Memo.

قطر التى جاء دورها في الثالث من نوفمبر ١٩١٦ المطابق السادس في محرم ١٣٣٥ فيما عرف باتفاق الدخول في سلك المشايخ المحبين « جاء في هذا التعهد لكل من يراه من حيث انه قد صار معلوما لدينا بأن تجارة الأسلحة ممنوعة في الهند الانجليزى وبلاد العجم والكويت والبحرين وساحل المتصالح لهذا أنا الذى امضائى ادناه يعنى الشيخ عبدالله بن جاسم بن ثانى شيخ قطر قد عزمت على ان أبذل كمال جهدى في مساعدة الدولة البهية القيصرية الانجليزية لدفع هذه التجارة الغير جايزة فالآن أصرح بأن جلب الأسلحة والفشق وجميع المواد الحربية الى حدودنا والخروج منها الى أى أماكن اخرى قد صار ممنوعا قطعية من تاريخ هذا الاعلان فيكون كل الأسلحة والفشق والمجلوبة الى حدود قطر والصادرة منها معرضة للأخذ والضبط كيلا يخفى ... » (٣٦) .

وبعد الحرب العالمية الأولى ووقوع الخليج العربى بكامله تحت النفوذ البريطانى لم تعد تجارة السلاح محسوسة جدا غير ان الحصار عليها كان جادا . جاء في (٣٧) تقرير بتاريخ ١٠ مارس ١٩١٧ (في فترة الحرب) ان لجنة الدفاع عن الامبراطورية قد بحثت موضوع حظر تجارة السلاح واوصت بتكثيف العمل على محاربة الإتجار فيه حتى لا يصل الى العناصر الوطنية في آسيا وأفريقيا . وأشارت لجنة الدفاع عن الإمبراطورية على الحكومة البريطانية بأن تقوم بالإتصال بالحكومة الفرنسية، تعمل على ازالة القيود التى فرضها اعلان ١٨٦٢ على حرية العمل البريطانى في مسقط ويبدو ان تجارة السلاح ما عادت مؤثرة في عام ١٩٢٠ حيث نجد ان حكومة الهند قد قررت في فبراير ١٩٢٠ تخفيض منحة السلاح التى تدفع الى سلطان مسقط بمقدار ٩٠ ٪ بحيث صارت قيمتها ٥٫٠٠٠ روبيه كل

---

(٣٦) (I. O.) Treaties and Agreements bet. B. Govt. and Certain Arab. Rulers (Calcutta, 1925) P. 8.

(٣٧) (I. O.) L/P & S/18/D. 224, Cid Report (Sub Committe) 10 Mar. 1917.

ستة أشهر (٣٨) وتشير التقارير (٣٩) البريطانية لعام ١٩٢٥ ان تجارة السلاح ما عادت محسوسة أبدا .

بهذه الاجراءات * أقامت حكومة الهند « الأمن » فوق مياه الخليج العربى . وأصبح للسفن العربية ان تبحر فوق مياهه في أمن دون ان يعترضها معترض فإذا هى لا تبعد عن سواحل صيد اللؤلؤ وفق الخطة الأمنية المرسومة . وبهذه الإجراءات ما عاد مركب عربى يتعرض لآخر لأن خطوطها مرسومة مقدرة والسلاح عليها محظور . بقى على حكومة الهند ان تضع على الساحل الغربى للخليج سياجا متينا يقف في وجه كل ما يأتى من البر حتى لا يبلغ مياه الخليج العربى الحزام الحرام في الاستراتيجية الهندية .

---

(٣٨) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥١ .

(٣٩) (P.R.O.) C.O. 727/10, Vol. 11 Arabia, I.O. to C.O. 28 Jan. 1925.

(*) عن تجارة السلاح في المحيط الهندي والخليج العربي بصورة مفصلة راجع :
(I. O.) L/P & S/3/368; Various Dispatches.

الفصل الرابع
العلاقات السياسية
فى خدمة الأمن الهندى
١٨٥٨م - ١٨٧١م

- الإعلان الأنجلوفرنسى فى ١٨٦٢م.
- العلاقات الهندو سعودية ١٨٥٨ - ١٨٧١م.
- البحرين وسياسة حكومة الهند ١٨٥٨ - ١٨٧١م.

العلاقات السياسية
في خدمة الأمن الهندي
١٨٥٨م - ١٨٧١م

بالرغم من أن حكومة الهند هى التى جهدت في سلخ مسقط عن زنجبار حتى لا تتشتت جهودها في خدمة أهداف امبريالية بعيدة عن هدفها الأساسى ، حماية أمن الهند ، الا أن هذه السياسة الهندية قضت كذلك بالحفاظ على تكامل الأرض العمانية على الأقل في منطقة الشريط الهامشى المطل على البحر الخاضع لسيطرة البوسعيديين . وكان هدف حكومة الهند في ذلك هو اقامة المتاريس أمام كل محاولات الوحدة والتوحيد التى تفد من الظهير واعاقة كل تقدم لأى قوة بحرية صوب الهند البريطانية .

كانت كلكتا مثلها مثل لندن تخشى ان تقوم اى قوة من ذلك الظهير المجدب الطارد فتبلغ البحر(الخليج)حزام الأمن الهندى . فقوى الظهير في الغالب هى قوى تتمثل في الاباضية ودعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وكلاهما في نظر حكومة الهند متعصبة متهوسة كأن الدين الاسلامى بكافة نحله وملله ، في نظر اولئك الساسة « لا يورث الا الشعوذة والتعصب والكراهية[١] ان هذا هو أثر الدين في مسقط ، أما في الجزيرة العربية حيث الدين أقوى وجودا فان آثاره أبلغ سوءاً وأنكى وبالا ! » ، أما حقيقة الأمر فان هؤلاء المستعمرين الذين شربوا كراهية المسلمين من البرتغاليين الذين

---

(١) Kay, J.W; The life and correspondence of Sir John Malcolm, Vol. 1, (London, 1856) P 107.

انظر كذلك ترجمة لهذا الفكر الصليبي المتعصب في :
Malcolm (Sir John) sketches of Persia (London, 1845) P. 115.

ورثوا عنهم المنطقة كانوا يخشون الاسلام لأنه يحزم أمر القوم في الجهاد ، وكانت حكومة الهند تخشى الجهاد خاصة اذا انطلق من ظهير صحراوى يرفض كل جهد يمكن ان تقوم به وحدات الهند العسكرية بل والبريطانية وما خبر حملة البنى بو على[٢] ببعيد عن أذهانهم . خشيت حكومة الهند كل وحدة او توحيد حتى ولو لم يأت من فكرة سلفية تؤمن بالجهاد . واذا نظرنا في موقف لندن وكلكتا من محمد على باشا لتبين لنا أن هاتين الحكومتين التابعة والمتبوعة لم تكونا ترضيان ظهور اى دولة قوية وطنية او اجنبية في دروبها الى الهند .

كان الهدف الذى سير سياسة الحكومتين في لندن وكلكتا والذى كان من صنع حكومة كلكتا هو اقامة جسر تتكسر عنده كل القوى حتى لا تبلغ مياه الخليج العربى . وعملت كلا الحكومتين كل في حدود مقدرتها ومسئولياتها . من أجل هذا الهدف ولهذا نجد ان كلكتا تعاملت في هذه الفترة (١٨٥٨ - ١٨٧١) مع الساحل الغربى للخليج العربى والقوى العربية والاسلامية التى لها سيادة عليه ، وعملت حكومة لندن لمكافحة التحركات الأوربية التى كانت في هذه الفترة متمثلة في تجدد النشاط الفرنسى في مسقط وعمان حتى بلغت غايتها باصدار اعلان مشترك في ١٨٦٢ باحترام استقلال مسقط وعمان .

الاعلان الانجلوفرنسي في ١٨٦٢ :

اشتد النفوذ الفرنسى في مصر وتعاظم بعد ان بدأت الخطوات العملية

(٢) عن حملة البنى بو علي انظر :
(I. O.) Persia and the Persian Gulf, Vol. 32, Passim.

في حفر قناة السويس التى لم تنجح كل محاولات بريطانيا في اعاقتها (٣) وبدت خطوات الفرنسيين في مصر ثابتة منذ ربيع عام ١٨٥٩ . وقد بلغ النفوذ الفرنسى مداه في عـام ١٨٦١ (٤) حتى أن سعيدا وافق على طلب لشركـة المساجيري الإمبراطوريـة للخدمـات البحرية الفرنسية في هذا

La Compagnie des services maritimes des Messageries Imperiales

العام ببناء حوض للسفن في ميناء السويس لخدمة سفنها . وكانت هذه الشركة تنظم لتشغيل خط ملاحى من السويس الى الهند الصينية فرأت ان تتخذ التدابير لاصلاح سفنها في السويس (٥) ولما لم يكن لأى خط ملاحى ، شراعيا كان او بخاريا ، أن يبلغ الصين الا بسلوك الدروب البحرية للهند،كان اهتمام فرنسا بمسقط في هذه الفترة صادقا .

كان دى لانجال يعمل فيما وراء السويس لتثبيت الأهداف الأمبريالية لفرنسا التى بدأت حدة الانجلو فوبيا تقل في سياستها ولكنها ظلت دليلا لاسطول فرنسا وضباطه في الشرق ، فثأر الموريشوس وعجزهم عنها لا يزال يحكمهم (٦) . تقدم دى لانجال آمر الاسطول الفرنسى في شرق أفريقيا الى مسقط في ١٨٦١ وعرض خدماته على ثوينى لإسكات الثورة التى قامت بها بعض الفئات الدينية . واعتذر ثوينى شاكرا لأنه كان يدرك حقيقة ان القوتين الفرنسية والهندوبريطانية في المنطقة غير متكافئتين ، فأراد الإنحياز للأعلى . وفي زنجبار زاد دى لانجال من نفوذه وحاز على قطعة ارض كبيرة

(٣) عن هذه المحاولات انظر :
Pudney, Jhon, Suez: De Lessps Canal (London, 1968) P.P. 50 - 75.

(٤) Cromer (Lord), Modern Egypt, .Vol. 1. (London, 19) P. 21.

(٥) عبدالعزيز محمد الشناوي ، قناة السويس والتيارات السياسية التي احاطت بانشائها (القاهرة ، ١٩٧١) ص.ص ٥١١ - ٥١٢ .

(٦) Brunschwic, Herny, "Anglophopia and French African Policy" in Gifford & Roger W.M. (ed) France & Britain in African Imperial Rivality & Colonial Rule (London, 197) P. 6.

بدأ الفرنسيون في ١٨٦٠ يبنونها على شكل قلعة . وقيل انهم يريدون ان يشيدوا عليها مستشفى لرجال الاسطول ومدارس وورش للمبشرين الجزويت (٧) . وفي ٢١ سبتمبر ١٨٦١ وصلت السفينة الفرنسية لاسوم La somme وعليها طائفة من القساوسة الجزويت يصحبهم دى لانجال شخصيا.وأرسل الوكيل / القنصل الانجليزى إلى رسل Russel وزير الخارجية في لندن الذى كان تعليقه « ان فرنسا لو أرسلت بعض الجند الى المنطقة لأصبحت سيدة زنجبار (٨) تديرها من ذلك المبنى » .

أرادت فرنسا ان يكون لها منطقة نفوذ في الخليج العربى الذى لا تحمل الهند عنده سيطرة او نفوذا. ارسلت فرنسا وليام جيفور بالجريف Palgrave ليجوب الجزيرة العربية يقطعها خلسة . ولم يكن اختيار بلجريف لغزه كنقطة بداية لرحلته في ١٨٦٢ عبثا . فهى منطقة تحاذ قناة السويس (٩) . وتشارف المناطق التى تحاول بريطانيا أن تبدأ منها الى الخليج العربى خطا حديديا . وطفق بالجريف يتنقل في رمال شبه الجزيرة (١٠)

---

(٧) (I. O.) L/P & S/18/B. 118, Conclusion to the Declaration of France as to Muscat in 1862, R. Brant 21 Jan. 1899.

(٨) Coupland, R; The Exploitation of East Africa 1856 - 1890, the Slave Trade and the scramble, 2 nd. ed. (London, 1968) P. 34.

(٩) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤ ، (القاهرة ، ١٩٦٦) ص ٧٨ .

(١٠) وضع بالجريف كتاباً من جزئين تعرض فيه لتفاصيل رحلته ، وادلاء طريقه ، والعرب الذين وقع على احيائهم وعاداتهم وتقاليدهم وطباعهم وحال الرقيق في الجزيرة العربية . ولا يعتمد على كتاب بالجريف كثيرا لما يشوبه من مبالغات احيانا ، ولما جاء فيه من نقد متحيز ضد الاسلام استوجبته طبيعة بعثته كمبشرين مبشرى الجزويت يريد ان يصل الى اقامة نفوذ غربي فرنسي في قلب الجزيرة وعلى سواحل الخليج . ولهذا اراد ان يقتنع قومه بأن طبيعة بعثته ونتائجها ستشع على الجزيرة حضارة وتمدنا - ان طبيعة وظيفة بالجريف السابقة في أحدى فرق بومباي للمشاة قد زادت من غطرسته وكراهيته للشرق وثقافاته . انظر :

A Narrative of a Year's Jofrney through central and Eastern Arabia. 2 Vols.; (London, 1865) P. 32.

مدعيا انه طبيب من حلب حتى بلغ سواحل الخليج العربى عند القطيف بعد أن توقف في حايل والرياض . وركب بالجريف البحر من القطيف وزار الشارقة ، وشبه جزيرة مسندم وبلغ مسقط في عام ١٨٦٣ ليجد أن بريطانيا وفرنسا قد احدثتا اتفاقها بشأن مسقط وزنجبار ، بل ان هذا كان قد تم قبيل انطلاقه من غزة ولم يعلم به .

أرسل الوزير رسل إلى كاولى ، السفير البريطانى في باريس ، حين أثارته الانباء الواردة من زنجبار بشأن ما تزمع فرنسا اشادته هنالك ، كى يخطر وزير الخارجية الفرنسي ثوفينيل Thouvenel بأن لندن ليهمها جدا ان لا يطرأ أى أمر يفسد استقلال زنجبار أوأن لا تؤول أرضها الى أى قوة اخرى. أبلغت هذه الرسالة للوزير الفرنسى في يونيو ١٨٦١ . ورد عليها في اكتوبر من نفس العام بأن شكوك بريطانيا ليس لها ما يبررها وأنه لن يمانع من أن تصدر حكومتا لندن وباريس تصريحا لضمان استقلال المنطقة ، ورحبت بريطانيا . ووقع الوزير الفرنسى والسفير البريطانى ، مخولين من حكومتيهما ، اعلانا في ١٠ مارس ١٨٦٢ جاء منه « بما أن صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنده ، وصاحب الجلالة الإمبراطور الفرنسى قد وضعا في اعتبارهما أهمية استقلال صاحب السمو سلطان مسقط ، وصاحب السمو سلطان زنجبار ، رأيا أن يتعهدا تعهدا متكافئا باحترام هاتين السيادتين » (١١) .

لم تعرف حكومة الهند بأمر هذا الاعلان الا بعد عقده بعشر سنين (١٢) ، وليس هذا بمستغرب ولا يقود أبدا للإعتقاد الخاطىء الذى يتردد من أن اضافة مسقط جاءت في هذا الاعلان عن طريق السهو او

(١١) لنص التصريح انظر : (P.R.O.) F.O. 84/1143.

(١٢) Lorimer, J.C. The Gazetter of the Persian Gulf. Vol. 1; Part 1, (Calcutta, 1915) P. 247.

الخطأ (١٣) . فحقيقة الأمر أن اصدار اعلان فرنسى بريطانى هو أمر امبريالى ليس للهند به دخل خاصة بعد ان حققت حكومة الهند سلخ زنجبار عن مسقط وما عاد لها اهتمام بزنجبار ولا حتى في أمر تجارة الرقيق الذى اعتبرته — الا فيما يخص الرقيق المتجه الى الخليج العربى — أمرا امبرياليا .. كما أن التصريح الانجلو فرنسى لا يتعارض مع السياسة الهندية في ذلك الوقت بل يخدم أهدافها . فالمبدأ المعلن لسياسة حكومة الهند لدى وزارة الخارجية البريطانية ان حكومة الهند لا ترغب بأى حال من الأحوال أن تتدخل في سياسة دولة مسقط الا بما يحفظ عليها استقلالا تبعد به كل قوة من الظهير من أن تبلغ الخليج العربى . ولم ترغب حكومة الهند بأى حال من الأحوال . في هذه الفترة ان تقيم لها حكما مباشرا في مسقط ولا في زنجبار . كما أن حكومة الهند لم تكن تسمح لأى قوة أوربية أخرى بأن يكون لها نفوذ في مسقط أو في أى منطقة اخرى في الخليج العربى . وقد عملت وزارة الخارجية البريطانية في هذا الاطار حين ضمنت للهند استقلال مسقط وأبعدت فرنسا عنها . ولا يخفى ان هذا التصريح الانجلو فرنسى قد ترك بعدئذ بصماته على تاريخ الخليج العربى كله . وعاق حتى الحرب العالمية الأولى . وربما بعدها . حكومة الهند من تطبيق اصول سياستها في مسقط التى تغيرت قبيل بداية القرن العشرين . وبدأت تميل للتدخل المباشر .

العلاقات الهندوسعودية ١٨٥٨/١٨٧١ :

اذا كان أبعاد الخطر الدولى المتمثل في نشاط فرنسا في الخليج العربى قد وقع على عاتق حكومة لندن فإن مكافحة الأثر الذى ربما احدثته زيارة بالجريف كان من واجب السلطات السياسية لحكومة الهند في بوشهر . جاء

(١٣) Coupland, R; Op. cit; P. 35.

في مقال لباجريف [١٤] انه تنكر في ثياب طبيب لأنه يدرك يقينا أن أى مسافر اوربى عبر تلك القفار والنجاد لن يبلغ هدفه لأنه سيلقى خطورة ربما تصل الى فقدانه الحياة . وعلق المقيم بيللى في رسالة له لبومباى ، « أنى اعتقد انه لا يمكن ان يحدث هذا في منطقة آسيوية مجاورة لمنطقة نفوذى . كما انى اعتبر ان واجب الموظف الانجليزى يجعله يذهب الى أى منطقة يقتضى واجب الخدمة الذهاب اليها » ، واقترح بيللى ان يقوم بشخصه برحلة الى الرياض لمقابلة فيصل للتحقق من عدة أشياء ، ولمد الجمعية الجغرافية الملكية بلندن (R.G.S.) بمعلومات مفيدة . ورأى بيللى انه ربما نتج من زيارته هذه تحسن في العلاقات السعودية مع سلطات الهند في الخليج العربى ، بل انه ربما استطاع تخفيف الاحتكاك بين السعوديين وسلطان مسقط [١٥] .

عكس هذا الخطاب آراء بيللى الذى كان تلميذا مؤمنا بالجنرال يوحنا يعقوب Jacob حين عمل تحت لوائه بالهند لفترة من الزمن . آمن بيللى ايمانا قاطعا باراء استاذه التى تنادى بمسئولية الرجل الأبيض التحديثيه . كما آمن بيللى بما جاء عند يعقوب من ان تظل لحدود الهند نقاط خارجة عنها تنطلق منها دوريات لتأديب الآسيويين كلما جنحوا للشغب والتمرد . فالثورة ليست بحق طبيعي للأسيويين كما هى للأوربيين ، فالعنصر مختلف [١٦] .

---

(١٤) "Notes of a Journey from Gaza through the interior of Arabia to EL Katif on the P.G. and Thence to Oman" in Royal Geographical society Proceeding.

(١٥) Kelly, J.B; Britain and the Persian Gulf 1795 - 1875, (Oxford, 1968) P.P. 638 - 639.

(١٦) يرى الجنرال يعقوب أن الحق الطبيعي في أن يحكم الانسان ذاته هو حق انجلو ساكسوني ولكن اذا ارغمنا هؤلا الشرقيين كي يأخذوا بنصيبهم في حكم انفسهم فلن يثمر هذا الا الفوضى وسوء الحكم . فالرجل من الطائفة الأولى يعتبر أن التدخل في حقه في حكم نفسه وتقييد حريته امر بالغ الخطأ في حين ان الآخر حين يجبر على ان يحكم نفسه بنفسه يرى ان حيفا قد وقع عليه وان الطغيان قد فاض حتى بلغ مداه . أن نظرية ان للجميع =

كان بيللى صاحب فلسفة استعمارية لا تثق بها كلكتا ولكنها كانت تجد الدعم والتأييد من حكومة بومباى . كان من رأى بيللى أن تزيد الهند من مسئولياتها في الخليج العربى وتدعم ارتباطها بالمنطقة بما هو أبقى أثرا من الاتفاقات . غير ان كلكتا خاصة في عهد النائب السير جون لورنس (١٨٦٤/١٨٦٩) وشارلس انيتشون سكرتير هيئة الشئون الخارجية (١٨٦٨/٧٨) لم تكن تؤمن الا بسياسة عدم التدخل . او ما سماها لورنس بسياسة استرخاء العملاق (Mastery inactivity) كان لورنس وانيتشون يؤمنان بأن للهند حدودا يجب الإستماتة في الدفاع عنها . وان التدخل فيما وراء ذلك يجب ان لا يكون الا بأقل قدر ممكن وأن مسألة

= حقوقا متساوية التي يؤمن بها الانجلو ساكسوني أمر خاطئ هنا ! فالشرقي يتوقع ان يكون محكوما ، وان تحسن سياسة الحكومة التي تحكمه ، والا فلربما تمرد على هذه الحكومة وانقلب على حكامه بغية ان يغيرهم ، ولكنه لا يبتغي ابدا محاولة اقامة حريته . انه لواضح إن هنالك صنفين من الرجال تحركهم مبادئ واحاسيس متباينة ولهذا فيجب ان لا نتوقع ان نظاما واحدا يمكن ان يطبق على الصنفين ، ونصنع نفس القالب لنصنع به الشخصيتين.أن مواطنى الهند ، رغم انهم غير مؤهلين للحكم الذاتي او جديرين به ، الا أنهم كبقية الخلق يشعرون بالامتنان والولاء لمن يرفع في معنوياتهم ويعمل على الارتقاء بثقافتهم وبوضعهم الاجتماعي ، وستحركهم عندئذ الرغبة الجادة كي يظهروا انهم جديرون بالوضع المحترم الذي آلوا إليه . ان هؤلاء لا يثقون في نظرائهم كي يرتقوا سدة الحكم ، ولا يرضخون لواحد من بنى جلدتهم ، ، ولكنهم يرضخون للسيد الانجليزي الذي يعترفون به ويشعرون انه الأرقى عنصرا .

اننا نحكم الهند لأننا في سمعتنا وفي حقيقتنا جنس ارقى من الاسيويين وانه لولا حقيقة هذا الارتقاء الطبيعي فاننا لم ولن نحكم الهند حتى لأسبوع واحد ..... استبعدوا ما يشاع عن المساواة بين العنصرين ، ودعونا نواجه قدرنا الحقيقي كعنصر قدره السيطرة لكى نضرب لهم المثل الأعلى ، ونجعلهم يعرفون معنى الحقيقة والامانة ويشعرون بقيمتها لأننا بحتمية رقينا الخلقى النابع من المثل العليا والقيم سنزيد في قدرات هؤلاء على الفهم ، سيصبح حكمنا اكثر رسوخا ... ويستمر الجنرال يحكى هذا الأفك في كتاب نشر بيللى لذكرى استاذه ، انظر :

Pelly, Lewis (Captain), the Views and opinions of Brigadier, General John Jacob, C.B; 2 nd. ed. (London, 1858) P.P. 1 - 3.

رعاية المسائل التى تتجاوز الحدود الهندية براً هو شأن من شئون لندن . ان من أهم الأشياء التى ميزت سياسة كلكتا في الستينات هو تجنب كل مغامرة ومخاطرة واحتكاك حتى تجتاز هند ما بعد الثورة تلك المرحلة في أمان . وقد كانت هذه السياسة من ابتداع كاننج ، وسار عليها لورنس ، ودافع عنها بإيمان . رأى كاننج أن الخزانة الهندية مثقلة بالديون ، وان الاتجاه لتنظيم البيت من الداخل هو أجدى من المغامرات في خارج الحدود (١٧) .

لم يؤمن المقيم بيللى بسياسة كلكتا ، فهو تلميذ يعقوب الذى خدم معه في حدود السند في دوريات الفرسان . وكان من رأى يعقوب ان تظل هذه « الدوريات » تعمل خلف الحدود لإحداث منطقة أمن فيما وراء الحدود يقيم فيها موظفون تابعون لحكومة الهند (مقيمون) وانه ليس للهند حدود واضحة ثابتة اذ ينتهى الأمن العسكرى ليبدأ عند انتهائه الأمن عن طريق أعمال النفوذ . كان بيللى يعرف انه مقيم في منطقة نفوذ هندية فيجب أن يفرض نفوذه . ووجد بيللى من حكومة بومباى ورئيسها فريرى الذى يؤمن بهذه النظرة كل السند والدعم . ولهذا كان في نظرنا الشد والجذب بين حكومة كلكتا وبين حكومة بومباى الذى انتهى في عام ١٨٧٣ حين تولت كلكتا الأمور ولم تدعها لحكومة تابعة . وكان بعد هذا ان تولت لندن المسئولية بطريقة أبلغ وضوحا في الخليج العربى مما كانت عليه . أنهى لورنس الى فريرى حين كانا يعالجان بعض أمور الخليج العربى انه يريد أن يترك الخليج العربى وسياساته الى حكومة لندن وينشغل بأمور الهند (١٨) .
وقد ساعد ارساء كابلات البرق كما ساعدت الملاحة التجارية وغيرها من الشئون السياسية المعقدة التى طرأت في نهاية الستينات من القرن التاسع

---

(١٧) Landen, R.G; Oman Since 1856, Disruptive Modernization in a traditional Arab Society. (Princeton, 1967) P.P. 183 - 188.

(١٨) Wood (Halifax) Collection, India office Correspondence, Box 5, Corres. of Sir Charlas wood with Sir B. Frere, 1859 - 1865, cited by Landen, Ibid. P. 191.

عشر لورنس على رأيه وزاد من حدة المشكلة بين بيللى وحكومة كلكتا ان فريرى عندما غادر الهند الى لندن أصبح في عام ١٨٦٧ عضوا في مجلس الهند وكان تأثيره على وزير الهند واضحا ولهذا انتصرت لندن لبوشهر على كلكتا [١٩] . وعندما ترك لورنس الهند في عام ١٨٦٩ أصبح نفوذ بيللى وصديقه فريرى واضحا تماما وانتصرت لفترة مدرسة الأمبريالية الجديدة .

إن تطلع بيللى الى احداث تغيير في الموقف السعودى المعادى لحكومة الهند . وثقته في مقدرة الرجل الأبيض على الاقناع وحسن التصرف والشجاعة وتفهم الأمور ، هو الذى دفع به الى داخلية الجزيرة العربية ليقابل الإمام فيصل ويحقق أهداف حكومة الهند . وكم كان هذا التطلع من بيللى ينبىء عن الجهل الذى ربما وصل به الى الغباء فالصراع السعودى البريطانى هو حتم تاريخى اذ لم يوجد إمام سعودى حتى ذلك التاريخ وربما بعده بكثير ليرضى بأن تقوم اى أمه أو أى حكومة بوقف امتداد نفوذه واستكماله على المنطقة حتى مياه الخليج العربى ، كما أن طبيعة الاقليم في سهوله المترامية وامتداداته التى لا تحدها عوائق طبيعية تجعل امتداد نفوذ القوة البرية الأعظم في المنطقة سهلا ميسورا . أما حكومة الهند فقد بنت سياستها لحجز كل قوة تفد من الداخل ، ووقفت للسعوديين عند البريمى لا يتعدونها الى عمان . وعند سواحل الخليج الشمالية لا يتعدونها الى البحرين ، وكان لا بد من التناقض والتناطح [٢٠] .

تدخلت حكومة الهند تساندها بكل جد حكومة لندن تدخلا سافرا وساندت شيوخ القبائل في داخلية الجزيرة كى توقف المد المصرى

---

(١٩) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره . ص ١٨٢ .

(٢٠) L/P & S/18/B. 437, Historical Memo on the relations of the Whabee Amirs and Ibn Saud with Eastern Arabia and the British govt; 1800 - 1934, Henceforth, H.M.R.W.E.A.B.G. 1800 - 1934. (I. O.)

١٨٣٩/١٨٤٠م . ويمكن ان نقول بأن هذا التدخل قد استدعته السياسة الأوربية اكثر مما استدعته السياسة المحلية (٢١) . وعندما تراجعت مصر تراجعت بريطانيا عن مساندتها الصريحة لشيوخ العرب في الداخل وتراجعت هوناً ما حكومتا كلكتا وبومباي .

أحدث ابن ثنيان انقلابا ازال به خالد عن الرياض ، ولم يعمر عبدالله ابن‌ثنيان كثيرا اذ استطاع الأمير الاسبق فيصل بن تركى في يونيو ١٨٤٢ ان يزيله واستمر في الحكم حتى عام ١٨٦٥ . ولا نريد ان نخوض غمار العلاقات السعودية الهندية قبل عام ١٨٥٨ ويكفى ان نلاحظ انها كانت بصفة عامة ، سجلا حافلا بالخلاف ، غير اننا يجب ان نشير الى خطاب للإمام تركى ارسله في يناير ١٨٥٥ الى سلطات الهند يوضح فيه فهمه السياسى ويؤكد استقلال المنطقة الساحلية عن الحكومة البريطانية ، جاء في هذا الخطاب : « اني من رعايا الدولة العثمانية العالية التى فوض لى سلطانها حكم كل العرب في هذه المنطقة وانى اذ اؤكد لكم هذا ارجو ان ابلغكم بأنه عندما ارسل لى محمد على باشا رسولا يخبرنى بأنه يعتبرنى من أحب ابنائه اليه ويطلب الي أن أقوم نيابة عنه برعاية مصالحه في ساحل عمان والمناطق الأخرى من داخليه الجزيرة العربية ، وان لا أقوم بتقويض او معارضة اى امتداد له في المنطقة كان ردى عليه أنى تابع للسلطان . فان كان لك من لدنه أمر مكتوب فاطلعنى عليه ، والا فدوننا السيف والرمح . وقد وقعت الحرب بيننا وبلغت اخبارها تركيا وسر السلطان لما قمت به وزاد بعدئذ في نفوذى ، وحسنت بهذا علاقاتى بحكومته الى أبعد مدى . أما ما جاء في خطابكم من أن هنالك تعهدات بين شيوخ ساحل عمان والمقيم قبل ثلاثين سنة مضت فهذا أمر نعرفه ولا نجهله ، وندرك ان الهدف منه هو

---

(٢١) Memorial of the Government of saudi Arabia: Arbitration of the settlement of the territorial despute between Muscat & Abu Dhabi on one side and Saudi Arabia on the other side, 3 Vols, (N.P; 1955), Vol. 1, P.

تنظيم نشاط صيد اللؤلؤ . وتهدئة الأفراد الذين لا يحرصون على استتباب الأمن . ونقر نحن بهذا كله اذ حدث اتفاق بيننا وبين الحكومة البريطانية مدته مائة عام لضمان التجارة البحرية والمسافرين على البحر . وأن الذى استدعى هذا الاتفاق هو أنى اسيطر على سواحل عمان والمناطق الأخرى في شبه الجزيرة . وكلها تدين بسلطتى . وتعترف بنفوذى وان قائدى في البوريمى يحفظ الأمن كى لا يغير البدو على الساحل » (٢٢) .

وربما لا يستدعى الحال ان نعلق على الشق الأول من هذه الرسالة فسياسة الحكام والأمراء والشيوخ العرب مع الدولة العثمانية هى الاعتراف بها حين يخدم هذا مصالحهم الاقليمية ، وانكارها حين تتعارض معها . وكذلك كان دأب السياسة العثمانية معهم يعنينا من هذه الرسالة حقيقة ان الإمام فيصل وعى ان الاستراتيجية الهندية هى استراتيجية بحرية في المكان الأول ولكنه لم يدرك فيما يبدو — وهو يطالب بمد نفوذه الى الساحل حقيقة هامة وهى أن حزام الأمن في البحر يتطلب سياجا تقف عنده كل قوى للسعوديين او غيرهم من قوى الداخل ، وان السلطات الهندية لن تعتمد على السعوديين او غيرهم لحماية سياج أمنها الهندى أبدا .

رد المقيم على فيصل بأن الحكومة البريطانية تعتبر شيوخ الساحل مستقلين تماما ولا سلطة له عليهم ، كما انها لن تحتمل امر تدخله في جزيرة البحرين مهما كانت صحة ذريعته . وأضاف المقيم أن هذا الأمر معروف تماما لتركيا والقوى « الأجنبية » الأخرى « واعترافكم بالتبعية لتركيا هو سبب منطقى جدا يجعلنا نقاوم كل تحركاتكم في هذين الاتجاهين » (٢٣) .

ولربما كان أول احتكاك بين السعوديين وسلطات الهند في الخليج

---

(٢٢) (I. O.) L/P & S/18/B. 437; H.M.R.W.E.A.B.G. 1800 - 1934.

(٢٣) (I. O.) Enclosure to Bombay Sec. Letters, 123, Kamball to Faisal, 21 feb. 1853.

العربى بعد الثورة الهندية هو ما حدث في عام ١٨٥٩ حين أعلن محمد بن خليفة شيخ البحرين انه سوف لن يؤدى الزكاة الى فيصل فأرسل فيصل محمد بن احمد السديرى يأمره بأن يساعد محمد بن عبدالله حاكم البحرين المخلوع الذى يقيم في كنف السديرى بألف مسلح ويرمى بهم الى البحرين . ولما بلغت هذه الانباء مقيم الخليج العربى ، أرسل السفينة فولكلاند Falkland كى تشد من أزر الشيخ الحاكم في البحرين وكتب الى الشيخ المخلوع ينهاه عن خطته ، والى فيصل ينهاه عن تقديم المعونة واتبع المقيم ذلك بارسال السفينة سميراميس وقارب آخر ، الى سواحل الدمام . وتم اللقاء بين قائد سميراميس وبين السديرى ومحمد بن عبدالله في ٢١ سبتمبر ١٨٥٩ ، وتعهد محمد بن عبدالله كتابة بأنه لن يقوم بالهجوم المزمع (٢٤) .

أما فيصل فقد رد في أوائل سبتمبر معترضا على ما جاء في خطاب المقيم « لأن أهل البحرين من أتباعه » وزاد فيصل بأن قال ان المقيم قد زج بنفسه فيما لا يعنيه نظرا لأن هنالك من الاتفاقات بين فيصل وبين السلطان عبد الحميد ما يكفل له حكم البحرين ، وليس لأحد أن يتدخل في هذا وان المقيمين السابقين لم يتدخلوا ضده حين قام بحملات سابقة « لتأديب » اتباعه في البحرين او لإرغامهم على دفع الزكاة . ودفع هذا الخطاب بالمقيم ان يرسل الى حكومة الهند محذرا من ان «السعوديين» لو نجحوا في فرض سيادتهم على هذه المنطقة فلربما أسس العثمانيون عن طريقهم امبراطورية في شرق الجزيرة العربية . ورأى المقيم انه من الأنسب ان « نقاوم كل محاولات تركيا لتثبيت شرعيتها في تلك المناطق » . كما أصدر المقيم في نفس الوقت أمره الى اسطول الخليج كى يتعقب كل قوارب محمد بن عبدالله بحجة انه يثير الشغب في الخليج العربى . ورد المقيم على فيصل في اوائل يناير ١٨٦٠ من انه يعتبر البحرين مستقلة تماما تحت شيخها ، وانه سيقاوم بكل ما في

(٢٤) (I. O.) Enclosure to Bombay Sec. Letters, 142, Letter of 27 Mar. 1860, W. Balfour to W.B. Selby.

وسعه كل « تدخل أجنبى تكونون انتم وساطته » ، وذهب المقيم الى شجب ان الأمير فيصل تابع لتركيا لأن « قائد الأمير في القطيف يمارس « القرصنة » على السفن التى تنشر الاعلام التركية [٢٥] » ! وفي فبراير ١٨٦٠ أصدرت الهند أمرها لمقيمها في الخليج ان يقوم باستعمال القوة ضد محمد بن عبدالله في الدمام ليطرد الى الكويت او الساحل الفارسى . غير انه لم يتيسر للمقيم القوة الاسطولية الكافية حتى يونيو ١٨٦١. كتب المقيم بعد ان تيسرت له السفن الى فيصل يطلب اليه طرد محمد بن عبدالله ، ويسأله ان يعقد مع شيخ البحرين عهد أمان ، غير أن فيصل لم يرد [٢٦] . ولهذا قامت قطع من اسطول الخليج بضرب الدمام وأجبرت محمد بن عبدالله على الفرار ، ولم تقم حامية السعوديين باعتراض سفن الاسطول البريطانى .

وفي نهاية عام ١٨٦١ احتج والى بغداد على قصف الدمام التى هى من مناطق « فيصل بك قائم مقام نجد ، وهى من الممتلكات الوراثية لسلطات تركيا » ورد القنصل البريطانى العام في بغداد بأن للحكومة البريطانية علاقات مباشرة مع الأمير فيصل ، ومع حكام المناطق الأخرى على ساحل الخليج العربى . وتنفيذا لسياستنا الرامية الى استتباب السلم في الخليج التى تعرفونها جيدا فإننا لم نعترف بالسيادة لأى دولة في تلك المناطق . وانه لمن الثابت لدينا ان الباب العالى لم يمارس اى سيادة هنالك لا حاليا ولا في الماضى » . وأرسل القنصل العام بنسخة من رده الى السفير الانجليزى في القسطنطينية مضيفا لها لمعلومية السفير انه « بالرغم من انه لا يمكن ان ننكر انه منذ « الغزو » المصرى لنجد ١٨٣٩/١٨٤٠ صار الأمير فيصل يدفع « جزية » للسلطات التركية في مكة الا انه لمن المؤكد ان هذه الجزية لا تحتمل اكثر من كونها نوعا من « العطاء الدينى » . وانه لمن المؤكد ان الباب

(٢٥) (I. O.) L/P & S/18/B. 437, H.M.R.W.E.A.B.G. 1800 - 1934.

(٢٦) Loc. Cit.

العالى لم يمارس اى سلطة في تلك الأرجاء ولم يحاول ان يمد سلطانه عليها ... وفي الحقيقة فان الباب العالى لا قوة له كى يحدث بها عقابا او جبرا ، وليس في المنطقة كلها موظف تركى واحد » ، وأضاف القنصل « انه اذا لم يتصل المقيم بصورة مباشرة بالقائد السعودى فان نتيجة ذلك ستكون خطرا وبيلا على السياسة التى اختطتها حكومة جلالتها الهندية ... ».[٢٧] رقد الأمر ولم يثار ثانية خاصة وان السلطات الهندية في الخليج بلغت اربها بهروب محمد بن عبدالله، وبابلاغ السعوديين ، وربما الباب العالى ، بأن البحرين منطقة مقفولة للنفوذ البريطانى . ولم تتدخل حكومة الهند في الاضطرابات التى وقعت بين السعوديين ومسقط في عام ١٨٦٤ اذ لم تعد حركات السعوديين تثيرهـــا الا اذا بلغت مياه الخليج . غير ان سلطات الخليج رأت ان الوساطة الهندية بين السعوديين والمسقطيين ربما تحدث أثرا . ولما وصلت اخبار رحلة بالجريف الى بيللى حركت فيه شهوة المغامرة لتحقيق هذا الهدف . وخرج بيللى الى الكويت قاصدا نجد دون ان يستأذن إمامها في القدوم ، ونصح شيخ الكويت بيللى بأن يدخل الديار باذن أصحابها فامتثل ناسيا الشجاعة التى حكى عنها لحكومة بومباى ، واذن له فيصل بدخول أرضه [٢٨] .

أبلغ بيللى بومباى وكلكتا بخبر زيارته ، ووافقت الحكومتان الا أن بيللى طفق صوب الرياض ، قبل ان يبلغه خبر الموافقة ، في معية اثنين من بني جنسه أحدهما طبيب المقيمية والآخر من قادة السفن . تحرك الجميع الى الرياض في ١٨ فبراير وبلغوها في ٥ مارس وانزلت حكومة الرياض بيللى وجماعته التى تزيد على الأربعين قليلا في بقعة على مشارف المدينة .

---

(٢٧) Loc. Cit.

(٢٨) لمعلوما اوفى عن هذا الموضوع راجع : جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٧٨ - ٨٠ .

كذلك راجع : عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم ، (اعداد وترجمة) رحلة لويس بيللى الى الرياض ١٨٦٥ .

وفي اليوم التالى استقبل الأمير فيصل المقيم بيللى ، وكان لقاء مجاملة أشار فيه بيللى الى انه قصد فيصلا للتعرف عليه شخصيا ، ولازالة ما عسى ان يكون قد علق بنفسه من اثار الحوادث الماضيات « وكى أؤكد له ان الحكومة البريطانية لا تحمل له سوى مشاعر الود والصداقة ، وتتمنى ان يسود السلام ، ويعم الازدهار كل المنطقة » . وردا فيصل مجاملا بأن الحكومة البريطانية حكومة منظمة ودعا الله ان يوفق رجالها الى الطريق المستقيم ، وجاء في حديث فيصل بانه ليس له اى علاقات بأى قوة اجنبية رغم ان عهده شهد محاولتين قامت بها فرنسا لإقامة علاقات دبلوماسية معه . وعرف بيللى من حديث الإمام انه يسيطر على أرض العرب التي « تمتد من الكويت حتى رأس الخيمة وعمان ورأس الحد وما وراء هذه الأرض . هذه الأرض كلها خول الله لنا حكمها » ، جاء في أوراق بيللى الخاصة أن شيوخ الساحل هم بدرجات متفاوتة دمى في يد أمير نجد الذى يفرض عليهم الجزية ، وان للسعوديين موقعا متقدما في البوريمى ينشرون منه نفودهم على أبو ظبى ودبى وام القوين وعجمان والشارقة ورأس الخيمة . ويصل تأثير هذا المركز المتقدم حتى سلطنة مسقط (٢٩) .

وفي اللقاء التالى * (٧ مارس) حام فيصل حول احتمال ان تؤازره بريطانيا اذا ما أراد مهاجمة الأتراك او مد ممتلكاته تجاه الشرق . وكان رأى بيللى انه لن يستطيع الرد فهو — على حد قوله — لا يقرر السياسة البريطانية فذلك شأن مؤسسات اخرى . الا انه شخصيا يرى ان هذا الأمر فيما يبدو ، بعيد الاحتمال . ولم يفاتح الامام فيصل بيللى في شأن اتفاق بينه وبين سلطات الخليج غير ان محبوب بن جوهر (سكرتير الامام) أبدى رغبة

---

(٢٩) Pelly Mss, Pellys Journal.

(*) بعد هذا اللقاء مباشرة بعث بيللى للإمام الهدايا التي احضرها له وتشمل بندقية ومدفع صغير ومسدس وسيف وساعة ذهبية وغطاء حريرى احمر لسرج الحصان ، راجع : Loc. Cit.

صادقة في أن يقيم مع بيللى اتفاقا يقوم على اعفاء عرب مسقط وعمان وصحار والساحل العمانى من اتفاقات منع تجارة الرقيق وسيقوم الأمير في مقابل هذا بمنع عرب عمان والمناطق الساحلية الأخرى في الخليج من أن يتعرضوا بأذى للمؤسسات التى اقيمت في المنطقة لخدمة البرق . وكان من رأى بيللى ان هذا الأمر غير ممكن لأن « الرق قرصنة » فردّ محبوب : « ان القرصنة الحقيقية هى ما تقوم به قطع الاسطول البريطانى ضد السفن العربية في الخليج العربى متذرعة بمنع تجارة الرقيق (٣٠) .

وفي لقاء الوداع طلب الأمير الى بيللى أن يبلغه بكل حوادث البحر التى يقوم بها اتباعه في الخليج من المناطق التى تساحل أرضه ، ووعد بأنه سيعاقب الجناه ، كما طلب الأمير الى بيللى ان يقوم برعاية المصالح التجارية السعودية في الساحل . وأبلغ الأمير فيصل بيللى انه برحلته هذه طوى صفحة بغيضة من العلاقات الهندوسعودية وانه سيأمر موظفيه في الساحل بمراعاة هذا الوضع (٣١) .

وفي يوم ٨ مارس إنبرى المقيم ورتله صوب الساحل الذى بلغوه في ١٧ مارس وبيللى مشدود الأعصاب .

أفادت هذه الرحلة بيللى في تقدير القوة الحقيقية لأمير نجد ، وأيقن انها قوة لا يستهان بها . وزادت هذه الحقيقة في تأكيد السياسة الهندية المقررة سلفا لدى كل الحكومات في لندن وكلكتا وبومباى من أن أمن الخليج العربى لا يحتمل ظهور دولة من داخل الجزيرة العربية في مناطق الخليج الأدنى أو في احدى الجزر التى تزين حزام الأمن الهندى . كما لم تغير هذه الحقيقة من السياسة التى يؤمن بها بيللى ، وتقره عليها بومباى ، ولا توافقه

---

(٣٠) Ibid.

(٣١) Ibid.

عليها حكومة الهند ، من انه يجب ان يكون لمقيم الخليج نفوذ في داخلية الجزيرة العربية وراء السياج الهامشى الذى يشكل النقطة التى ينتهى عندها أمن الهند ليبدأ منها نفوذ الهند .

بدأ بيللى بعد رجوعه من نجد يكثر من مراسلاته للإمام فيصل ويطلعه في هذه المراسلات على بعض الأحوال الدولية ويحكى ، من وجهة نظره بالطبع ، عن المسائل الخاصة بالسياسة الأوربية والأمريكية [٣٢] » وأن بعض دول الفرنجة تتوسط الآن لانهاء الحرب الدائرة الرحى في امريكا «كما كتب بيللى لفيصل في احوال الإقتصاد العالمى واسعار القطن وما اليها . وكتب بيللى كذلك لفيصل يبدى رغبته في الوساطة بينه وبين إمام مسقط الذى [٣٣] يشكو من بعض التحركات العسكرية السعودية على حدوده « وقد طلب الينا حاكم مسقط ان نبذل مساعينا الجميلة (*) للوفاق بينكما بحكم صادقتنا معكم . ولهذا ارجو من سموكم ان تقبلوا وساطتنا في هذا الأمركى نصل الى اتفاق سلام بينكما ، وذلك بالنظر في تثبيت مبلغ الزكاة والمسائل المعلقة الأخرى حتى لا تقود هذه الى اشكالات في المستقبل . وان تدخلنا في هذا الأمر لا يزيد عن كونه اسلوبا من الاساليب التى تربط بين الدول الصديقة ، وهو الأسلوب الذى تعالج به المسائل السياسية في اوربا حين تتدخل دولة صديقة لتصلح بين دولتين متعاركتين » .

لم تثمر المساعى الهندية عن نتيجة ،وقام السعوديون بالهجوم على صور في اغسطس ١٨٦٥ مما دعا سلطات الهند في الخليج الى مخاطبة الامير فيصل [٣٤] بالخطاب الذى نورده بنصه :« ١٥ أغسطس ١٨٦٥ الى الأمير

(٣٢) انظر على سبيل المثال : الى الأمير فيصل ٦ ابريل ١٨٦٥ مطابق ٩ ذو القعدة ١٢٨١ هـ . (I. O.) R/15/1/181.

(٣٣) الى الأمير فيصل ٧ ابريل ١٨٦٥ . (I. O.) Same Series and Vol.

(*) هكذا في النص :

(٣٤) الى الأمير فيصل ١٥ اغسطس ١٨٦٥ . (I. O.) Same Series and Vol.

فيصل » لا يخفى على جنابكم المحترم بأننا كثير متأسفين (**) بأن نعرف جنابكم بأن هذه اليوم قد وصل الينا خبر بأن جناب الأمير عبد العزيز واحد من مأموركم قد هجم على قلعة سور واخذه ونهب سوقه وقتل واحد من رعايا دولة الإنجليس وساير رعايا دولة المذبورة (المذكورة) الذين كانوا ساكنين هناك وهم عشرة انفار قد نهب جميع ما كان عندهم وحبسهم ويطالب كل واحد منهم من جهة الترك لهم (كى يطلق سراحهم) والى الآن ما هم مرخوخين (اطلق سراحهم ؟) بسبب انهم ما قدروا يسلمون وجه الذين يطالبونهما (يطلبونه منهم) وما هم مرخوخين لتحصيل الأكل والماء على طريق مذهبهم (كما يشاؤون ؟) ومن هذه السبب انهم كثير في تعب وشخص الذى قد قتل ما تركونه يشيلونه ويدفنونه أهل مذهبه فلأجل ترخيصه ارادوا الفين ريال وجدت ما عندهم كان وجد جسد الميت قد بقى على حاله دون الدفن وحيث أن وصول هذه الاخبار الى حكومة الهند يصير موجه تأسف في خواطرهم قد لزم علينا نعرف جنابكم عن هذه الكيفية ونستفهم من جنابكم ايش .. يجى في نظركم في هذه المقدمات ان كان حكومة المذبورة تستفسر عنا عن هذه المادة تكون حاضرين لأجل الأخبار هل حركات جناب الأمير عبد العزيز صار مطبوعا لجنابكم أما لا تكرمونا بالجواب هذا ما صار والسلم » (٣٥) .

ورد الأمير فيصل ان هنالك اتفاقا بين السعوديين وبين الانجليز توثق أكثر من مرة في عهد تركى يبيح للسعوديين حرية التعامل مع مسقط ودون تدخل من البريطانيين. ولم تجد السلطات الهندوبريطانية لهذا الاتفاق أثراً بين أضابيرها فأرسلت الى الأمير تطلب نسخة من هذا الاتفاق للتحقق ، وأفادوا الأمير مجددا بأنهم لن يسمحوا له بالتعدى على مسقط (٣٦) .

(**) يراعى ان اللغة ركيكة جدا .

(٣٥) نفس الخطاب السابق .

(٣٦) (I. O.) L/P & S/18/B. 437, H.M.R.W.E.A.B.G. 1800 - 1934.

وكتب بيللى الى فريرى ان تعاظم القوة السعودية هو أمر خطير ، فالشواهد عديدة على أن « القرصنة » قد أطلت في البحار برأسها من جديد ، وان تجارة الرقيق بين الساحل العربى وشرق أفريقيا في تزايد وان الرقيق كله يحمل في سفن تابعة للسعوديين. ودعا بيللى الى مساندة ثوينى ضد فيصل بسفن الاسطول الملكى وصدرت للمقيم موافقة من حكومة الهند باستعمال القوة ضد السعوديين بشرط عدم التدخل في البر على الاطلاق . كانت خطة بيللى ان يتقدم ثوينى الى البوريمى ، وان يحرض شيخ أبو ظبى زايد ابن خليفه لقطع امدادات السعوديين من الخلف ، وأن يرمى بكل ثقله في حالة هزيمة السعوديين على صفوفهم المنكسرة ليبيدها ، وان ترسل احدى السفن الى منطقة رأس الخيمة لتحذير ذلك الشيخ وللشيوخ الآخرين في المنطقة الذين يشك في أمرهم (٣٧) .

استلم بيللى من فيصل ما يفيد بأنه قد أمر نائبه على البوريمى بفك الأسرى وارجاع الممتلكات المصادرة ولم يشر فيصل الى « الدية » التى طلب اليه دفعها (٣٨) وكان تعليق بيللى على هذا الخطاب ، ان على الإمام ان يعلم تماما ان « الإمام » (في مسقط) صديقنا وحليفنا ، وان الحكومة البريطانية بالرغم من انها تأمل في سيادة السلام وحسن العلاقة بين الرجلين الا انها لن تستطيع ان تتجاهل تأكل أرض « امام » مسقط وتنظر الى ذلك باهتمام قوى » .

لم ينجح بيللى في اثارة تحالف بحرانى مسقطى ضد السعوديين ، وانتهز بعد هذا فرصة مهاجمة السعوديين لشعم فأرسلت هاى فلاير بانذار الى فيصل .

وصلت هاى فلاير في اواخر ديسمبر الى الخليج وطلب بيللى من بالسلى

---

(٣٧) Pelly Mss, Pelly to Frere, 25 Nov. 1865.

(٣٨) Loc. cit.

Palsley قائدها في ٦ يناير ١٨٦٦ ان يتقدم الى القطيف بالانذار المكتوب الى فيصل ، وان يطلب اليه ان يقدم اعتذارا وافيا عما بدر ، وان يدفع ٢٧٫٠٠٠ ريال ماريا تريسا تعويضا عما أصاب الرعايا البريطانيين من جراء حملاته . وطلب بيللى الى بالسلى ان يمهل فيصل ١٧ يوما لتنفيذه لكل الشروط الواردة في الانذار . فاذا لم يستجب فيصل لكل الشروط بحذافيرها فإن على بالسلى ان يدك القلاع في المنطقة ، وان يصادر السفن والقوارب التابعة لها .

وبالرغم من معرفة بيللى في ٨ يناير بوفاة الأمير فيصل الا انه طلب الى بالسلى تنفيذ الخطة كما رسمت سلفا . ولهذا فحين لم يتلق بالسلى في ٢ فبراير رد الرياض وهو الموعد الذى ضربه بيللى ، قام بارسال بعض قوارب سفينته الى القطيف فخربوا ودمروا بعض القوارب الوطنية ، وأصابوا حصنا صغيرا . وفي ٣ فبراير عاود بالسلى ضرب الدمام واخفق في هجومه وفي ٤ فبراير قرر ان يدك المنطقة بمدافع السفينة فالهجوم بالقوارب والرجال لم يفلح . غير ان الضحضاحات والشعب المرجانية لم تمكن هاى فلاير من الاقتراب من الساحل ولم تصب مدافعها اى هدف سعودى .وقد شكا بالسلى بعدئذ من بيللى وسوء تصرفه ، وحمله مسئولية الفشل ، « لأنه ارسل سفينة للأسطول تحارب في منطقة مجهولة لديها تماما ، ولم يرسل معها احدا من الذين يعرفون جغرافية الساحل او عادات الحرب عند القوم» (٣٩) .

أما بيللى فقد قرر ان ينتقم من أهل صور ما دام لم يتمكن من أهل

---

(٣٩) في رسالته الى فريرى يقول بيللى (٨ ديسمبر ١٨٦٦) بأنه سيحاول ان يضرب الوهابيين دون ان يثير اى ضجة حتى لا يعرف الآخرون ، إذا فشلت الضربة بفشلها ويشير بانه ينوى ان تكون الضربة قاصمة تفقد الوهابيين رشدهم لأن لهؤلاء الوهابيين ما يجعلهم يشعرون بانه حتى الضباط البريطانيين يخشونهم . راجع : Ibid.

الدمام ! وذلك بهدف توقير الهيبة البريطانية التى نالت منها أحداث الدمام . ارسل بيللى الى قبيلة الجنبه التى تتبع الدعوة السلفية . وطلب اليها دفع غرامة فقبلت القبيلة ولكنها استمهلته للأداء . فقام عليهم ، ودمر قلاعهم (٤٠) .

لم يكن النائب لورنس يرضى عما يحدث في الخليج العربى (٤١) فكتب الى حاكم بومباى ان حكومته غير مستعدة ان تسمع عن وساطة يقوم بها بيللى بين المتقاتلين في تلك المنطقة ، وأن تمتد تلك الوساطة حتى يصبح إنذاراً لأى منهما. وطلب لورنس الى حكومة بومباى لتبرز له التعليمات التى أصدرتها بومباى للمقيم وشجعته على اتخاذ هذا الاسلوب المتشدد . ودافعت حكومة بومباى عن بيللى وتبنت آراءه . وقد أبرزت هذه المسألة الخلاف بين حكومة الهند العليا وحكومة بومباى بصورة واضحة . وكان رأى لورنس : «إن كان لى نفوذ في تقرير السياسة فإنى أوصى بأقل قدر من التدخل في الشئون الداخلية للقبائل العربية على الساحل . وبأقل من هذا القليل كثيرا مع القبائل الداخلية . واذا لم نلتزم هذه السباسة فاننا سنجعل هؤلاء العرب اعداء لنا ولن يكونوا بحال اصدقاء لنا . ان تدخلنا ليس ما يبرر ، وسيساء فهمه ، وسيكون ممقوتا جدا » . ورد فريرى حاكم بومباى للورنس بخطاب يحمل نفس لهجة خطابه » . انى لا ادرى ما اذا كان لحكومة الهند سياسة خارجية أبعد مدى من ان تظل في قوقعتها . ان هذا النوع من السياسة الصلصالية ، برغم ما فيها من ايثار السلامة وعدم التكاليف ، الا أن تنفيذها لن يكون ميسورا عندما تكون لنا اتفاقات وارتباطات اخرى ومسئوليات تضعها على عاتقنا هذه الاتفاقات والارتباطات » (٤٢) .

---

(٤٠) Kelly, J.B. Op. cit; P. 694.

(٤١) عن هذا الموضوع راجع: (I. O.) L/P & S/18/B. 19, Turkish Jurisdiction.

(٤٢) Kummar, R; India and the Persian Gulf Region, P.P. 38 - 40.

وعالجت أحداث الخليج نفسها حين ارسل عبدالله بن فيصل سفارة بلغت بوشهر في أواخر ابريل ١٨٦٦ لتقبل الوساطة الانجليزية بينه وبين مسقط . ووعد عبدالله بأن يرد ما غنمه اتباعه من الرعايا البريطانيين . كما جاء في هذا الخطاب المؤرخ من الرياض في ٢٤ يناير ١٨٦٦ المرسل مع الرسول محمد بن عبدالله ين مناع الى بيللى صدى لما ذكره فيصل للسلطات البريطانية في الخليج العربى من قبل وهو « أن المسقطيين اتباعنا يدفعون لنا الزكاة من مدد متطاولة وان الاتفاقات الحادثة بيننا وبين الحكومة البريطانية تقر لنا بهذا الحق . وان الانجليز ليس لهم في السابق أى شأن بهذه الأمور فهم لا يحكمون سوى البحر وانه اذا تغيرت سياسة البريطانيين في هذا الصدد فيمكن ابلاغنا لأن ذلك يقتضى منا أعمال النظر والتشاور مع شيوخ القبائل » . وقد نتج من هذه الزيارة التعهد (٤٣) السعودى التالى في ٢١ ابريل ١٨٦١ أنا محمد بن عبدالله بن مناع اؤكد النقاط التالية : —

— ان الامام عبدالله بن فيصل خول لى سلطة التفاوض باسمه مع « الصاحب » المقيم في الخليج كى اكون قناة للصداقة بين عبدالله بن فيصل وبين الحكومة البريطانية .

— ان اؤكد نيابة عن الإمام عبدالله بن فيصل انه لن يعترض ، ولن يسائل الرعايا البريطانيين الذين هم في المناطق التابعة له .

— ان اؤكد للمقيم في الخليج نيابة عن عبدالله بن فيصل انه لن يهاجم او يتعرض لمناطق العرب الذين هم في اتحاد مع الحكومة البريطانية . ويسرى هذا بصفة خاصة على « مملكة » مسقط الا ما كان من أمر أداء مسقط الزكاة للإمام منذ القدم .

وقام المقيم بعدئذ بالرد كتابة للأمير عبدالله جاء من رد المقيم ، « لقد

(٤٣) Aitchison, cu, A Collection of Treaties Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XI, P. 102.

استلمت خطابكم الكريم من يد خادمكم المخلص محمد بن عبدالله بن مناع وحاشيته . وجاء في خطابكم انكم تنشدون السلام . ارسل لكم نسخة من « الورقة » التى وقعها مندوبكم والتى وافقت عليها حكومة الهند ، ويجب ان انوه بأن حكومة الهند لن تتدخل او تضمن أى أمر من الأمور في هذا الصدد اذا نشأت المشاكل بينكما ، الا ان حكومة الهند لن تعترض على ان اساعد كلا الطرفين في الوصول الى تفاهم وقد أبلغنى مبعوثكم بأن اذا حدثت المشاكل مستقبلا فستكتبوا لي لكى افكر في الأمر... أرجو ان يجدك مكتوبى هذا في صحة جيدة . واذا وجدت اى صعوبة في فهم ما جاء به ارجو ارسال وكيل من قبلكم موثوق فيه ، وسأسعد بلقائه بروح الصداقة التى ميزت لقائى مع محمد بن عبدالله بن مناع » (٤٤) .

وكتب المقيم الى بومباى بانه قد سأل محمد بن عبدالله بن مناع عن ما جاء من ان هنالك معاهدات سعودية بريطانية وعرف منه ان «السعوديين» استلموا في أوقات متفرقة خطابات صداقة من السلطات البريطانية في الخليج العربى ، وأن هذه الخطابات — في عرفهم — تقوم مقام الاتفاقات .

وكان من رأى بيللى عندما هاجم السعوديون صور ان تقوم سلطات الهند بتحريض الأتراك ضد السعوديين وجاء الرد من حكومة الهند في ١١ يونيو ١٨٦٦ ، « أن حكومة الهند توافق حكومة بومباى تماما في رفض اقتراح بيللى الدى يقضى باثارة الأتراك ضد السعوديين». ان هذا الاقتراح لن يخدم سياستنا في الخليج بل سيعود علينا بالضرر المحقق . فحين نفرض السيادة التركية على الأرض السعودية وتدخل منطقة السعوديين في نطاق علاقاتنا مع تركيا فإن الامور ستتعقد . ان سياستنا الثابتة ، كما هو معروف ، ان لا نعترف بأى دعاوى للباب العالى في تلك النواحى . وان الحاكم العام

---

(٤٤) (I. O.) L/P & S/18/B. 437, H.M.R.W.E.A.B.G. 1800 - 1934.

في مجلسه لجد مقتنع بأن أدنى انحراف عن هذه السياسة الثابتة ستؤدى الى تعقيدات تورثنا أسفا عميقا » (٤٥) .

وفي نهاية عام ١٨٦٩ تمكن عزان بن قيس ١٨٦٨/١٨٧١ من داخلية عمان ثم البوريمى . وأراد عبدالله بن فيصل استرداد تلك المنطقة الا انه — كما جاء في تقدير عزان بن قيس — لن يستطيع مغادرة الرياض حتى لا يستولى عليها اخوه سعود ، غير ان هروب سعود من أخيه الى مناطق عمان في يناير ١٨٧٠ جعل غزو عبدالله لعمان مؤكدا . ارسل عبدالله الكتب والرسل الى شيوخ النعيم يستميلهم ضد عزان ، كما اشتعلت الثورة عند البنى بوعلى مساندة لعبدالله ضد سعود . أما أهل الساحل العمانى فهم في المنطقة من رأس الخيمة الى دبى ، كانوا في مجملهم ، غير موالين لعبدالله ، ولا ميالين الى سعود كما تشير وثائق الهند ، أما الشيخ زايد بن خليفة في أبو ظبى فقد أشيع بأنه سيكون محايدا في الصراع ، الا انه في تقدير سلطات الهند في الخليج يتربص كى يلحق بركاب المنتصر .

كان من رأى اتشيسون ، سكرتير الادارة الخارجية بحكومة الهند ، ان الأمر لا يستدعى تدخل حكومة الهند في الصراع السعودى البوسعيدى فليس هنالك من سند يبرره سوى اتفاق ٢١ ابريل ١٨٦٦ مع عبدالله ، كما ان مسقط هى التى اثارت الحرب بتوغلها في الداخل . وأضاف اتشيسون مبررا عدم التدخل بانه لا مسقط ولا نجد عضوا في اتفاقات الهدنة البحرية مما يعفى الحكومة تماما من التدخل . وتذهب مذكرة اتشيسون انه يدرك تماما ان عدم وجود اتفاق يبرر التدخل لم يمنع الحكومة في الماضي ، ولن يعوقها في المستقبل ، من أن تتدخل لحفظ « الأمن » على مياه الخليج العربى . ويضيف اتشيسون ان الحملة السعودية التى قد تتحرك من قطر أو سواحل

---

(٤٥) Same Memo.

الاحساء لن تستطيع ان تبلغ مسقط مباشرة وانها ستضطر ان تنزل في أرض بنى ياس او القواسم ، أما الحملات البرية للسعوديين فستعبر ارض بنى ياس وبما ان بنى ياس والقواسم عضوان في الهدنة البحرية فان الحكومة لن تعدم السبب لتدخلها . واختتم اتشيسون رسالته بالتريث حتى يستبان تحرك السعوديين (٤٦) .

أما حكومة بومباى فقد كان رأيها ان الاحتمال الأقرب هو « أن تتحرك بعض قوارب السعوديين من القطيف وهو ميناء سعودى وبعضها الآخر من قطر — وستنزل هذه القوارب في المنطقة ما بين أبو ظبى والشارقة » وجاء في المذكرة « ان أهم ميناء في قطر هو وكرة الذى يحكمه محمد بن ثانى الذى يمكن اعتباره شيخا مستقلا رغم انه يدفع للبحرين مبلغا سنويا يذهب جزء منه للسعوديين . أما الشارقة فهى منطقة قاسمية على صلة بالدعوة السلفية غير انهم مستقلون سياسيا.وتذهب المذكرة الى ان البنى ياس ليسوا من التابعين لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ولا متحالفين معهم . وان شيخ أبو ظبي رئيس قبيلة البنى ياس ميال لأسرة البوسعيد في مسقط ، وهو أكثر من القواسم قوة في البر ، وأقل نفرا في البحر . واختتمت حكومة بومباى مذكرتها بانه ليس هنالك سوابق لتدخل حكومة الهند بين القوتين السعودية ، والعمانية عسكريا » الا ان حكومة الهند كثيرا ما قدمت الدعم المعنوى الى سلطان مسقط كل ما تعرض لخلاف مع السعوديين « وقد قامت الحكومة سلفا بشد ازر مسقط ببعض السلاح والعتاد وانه لمن اصول سياستنا حاليا ان لا نسمح بأى عمليات حربية في الخليج (العربى) ولا في خليج عمان لأى قوة مهما كانت . وقد وجهنا الحاكم العام الاسبق للهند بموجب اوامره الصادرة لنا في يونيو ١٨٦٨ أن نمنع أى قوة مسقطية من العمل الحربى ضد فارس . وبالقياس الى هذا يمكن ان نمنع كل قوة

---

(٤٦) Same Memo.

فارسية من العمل الحربى في مسقط . كما اننا قد اخطرنا سلطان زنجبار بأننا لن نسمح له بعمليات حربية ضد مسقط . ان كل هذه الأطراف ، والتى نبعدها عن البحر سواء إن كانت مسقط او فارس او الرياض ، ليست أعضاء الهدنة البحرية »(٤٧) .

وعموما لم تقم حملة عبدالله الى عمان اذ انحاز شيخ أبو ظبى الى جانب مسقط ، وعرف عبدالله بهذا الخبر فعاد يراجع خطته . وأحدث التدخل التركى في النزاع السعودى أمرا جديدا في سياسة الهند تجاه الخليج العربى .

السياسة الهندومسقطية ١٨٧١/١٨٥٨ :

للحفاظ على السلم البحرى للهند من أتباع دعوة التوحيد السلفية وغيرهم من القوى القادمة من الداخل ، كان لا بد من وضع سياج او جسر في الجهة الغربية من الخليج العربى لحجز هذه القوى كى لا تبلغ مياه الخليج . كانت مسقط عند حكومة الهند هى بداية هذا السياج او الجسر الذى سعت حكومة الهند وسلطاتها في الخليج الى اقامته . ثبتت حكومة الهند عند سياستها الرامية الى عدم التدخل في البر الا بما تقضيه اقامة هذا السياج الذي يمكن ان يصمد في وجه كل تقدم من الداخل حتى تأتى سفن الأسطول البريطانى لمساندته . واختلفت هذه النظرة عن وجهة نظر موظفي هذه الحكومة في الخليج الذين لم يقنعوا بالجسر الرقيق الصامد ، انما دعوا الى اقامة الجسر الغليظ الجامد ، بمعنى آخر كان رأى حكومة الهند يدعو الى عدم مساندة سلاطين مسقط وتركهم وقدرهم في مواجهة السعوديين حتى اذا أطل السعوديون على البحر في تلك المنطقة واجهتهم قنابل سفن الاسطول البريطانى لتردهم عنه ، بينما كان رأى سلطات الهند في الخليج العربى مساندة سلاطين مسقط والسعى لتثبيت نفوذهم في الداخل حتى

---

(٤٧) Same Memo.

تصعب الإطلالة السعودية على البحر من تلك المنطقة . وكانت بومباى اكثر ميلا الى رأى سلطاتها في الخليج العربي تساند أمرهم ولكنها كانت تلتزم اخيرا برأى الحكومة الأعلى في كلكتا . أما حكومة لندن فلم يكن تدخلها في هذه الفترة (١٨٥٨/١٨٧١) تدخلا ملموسا او محسوسا اذ كانت حكومة الهند بمساعدة بومباى وبوشهر هى التى تجرى السياسة في المنطقة حتى تلك المتصلة بالسياسة الخارجية حيث كانت هي التى تدفع بلندن في الاتجاه الذي تريده .

كان بنجالى الوكيل السياسى في مسقط يعى تماما أهداف حكومة الهند في الخليج العربى ، ويعرف ان قرار كاننج الذى قضى بتفكك مسقط وزنجبار قضى كذلك بعدم تجزئة الساحل العربى التابع لهذه السلطنة ، وعدم الاعتراف بسلطة مستقلة بزعامة تركى في صحار ولهذا السبب اعان بنجالى ثوينى على تركى (٤٨) ، كما أعانه على ثورة قام بها قيس بن عزان .(٤٩) . غير ان بنجالى في اعانته لثوينى تحقيقا لسياسة الهند الموضوعة أهمل أوامر حكومة الهند الثابتة الدائمة بعدم التدخل السافر في البر . ولم تستطع بومباى الدفاع عن وكيلها لأن الخروج عن سياسة عدم التدخل في البر — حتى لو كان لازما — فهو من شئون سلطة أكبر من بنجالى ، ويحتاج الى استعدادات لن يكون في مقدور بنجالى ان يقوم بها . ولهذا عنفت بومباى وكيلها وجددت له أمرها بعدم التدخل في السياسة الداخلية للمنطقة حتى لو طلب اليه ثوينى ذلك (٥٠) . أما حكومة الهند فقد أشارت على بومباى بسحب وكيلها من منصبه في مسقط لأنه تجاوز حدود

---

(٤٨) (I. O.) Enclosure to Bombay Sec. Letters, 145, Enclosed to Sec. Letter of 28 Oct. 1861, Pengelly to Forbes, 11 June & 26 Aug.

(٤٩) (I. O.) Enclosure to Bombay Sec. Letters, 145, Enclosed to Letter 27 Dec. 1861, Pengelly to Forbes, 30 Oct.

(٥٠) (I. O.) Enclosure to Bombay Sec. Letters, 145, Enclosed to Sec. Letter of 28 Oct. 1861, Forbes to Pengelly, 5 Oct.

السياسة الثابتة ، وان ترسل الى ثوينى توجهه الى فك اسر تركى وعدم ارساله الى المنفى في زنجبار كما يزمع ،وأن يجرى ثوينى على تركى مالا يكفيه بشرط ان يتعهد تركى (٥١) بالهدوء . ولهذا قامت حكومة بومباى بابدال وكيلها بنجالى بوكيل آخر هو مالكولم جرين ، واطلق سراح تركى في فبراير ١٨٦٢ .

تجددت الاضطرابات القبلية حين قام ثوينى في ١٨٦٤ يحارب عزان ابن قيس ، حاكم الرستاق التى هى جزء من سلطنة ثوينى . وتدخل السعوديون بالقوة في النزاع المسلح بحجة رأب الصدع ، ولم يجد ثوينى الا ان يتراجع الى مسقط ، كما لم يجد عزان الا أن يقبل بفيصل إماما له . وكانت زيارة بيللى. ولكن بيللى لم يناقش فيصل في أمر مسقط صراحة لأن فيصل كان ينظر الى ثوينى كعامل من عماله ، اذ أكد لبيللى أن ارضه تمتد حتى « عمان وراس الحد وما وراء ذلك جعل الله لنا حكمها » (٥٢) . وبعد رجوع بيللى الى بوشهر من الرياض كانت احداث صور التى أشرنا اليها سابقا . وكان من رأى دسبراو الوكيل السياسي في مسقط حينئذ الذى اسر به لبيللى انه اذا لم تتدخل المقيمية فليس أمام ثوينى الا احد خيارين هما : —

أن يكون تابعا للسعوديين،أو ان يطلب الدعم من فارس أو أى قوة اوربية غير بريطانيا ، وفي كلا الحالتين فان المصالح الهندية ستقاسى كثيرا . وارسل بيللى بهذا الرأى الى بومباى مدعيا بأن السعودية هى المحرض « للقرصنة في الخليج . وانه والسلطات السياسية التابعة له في الخليج العربى يرون عدم ترك عمان لمواجهة مصيرها أمام السعوديين، وانه يجب أن تقوم

---

(٥١) (I. O.) Enclosure to Bombay Sec. Letters, 145, Resolution of Board, 5 Dec. 1861.

(٥٢) Pelly Mss, Pellys Journal.

حكومة الهند بالدعم ، ربما غير المباشر (٥٣) وبعد نقاش بين بومباى وكلكتا وافقت لندن . بأنه يمكن دعم السلطان دعما عسكريا لا يمتد الى البر . ووافق لورنس حاكم كلكتا على رأى لندن « بشرط ان يعرف ثوينى ان البريطانيين لا يحاربون من أجله » . وأبحر المقيم الى مسقط لمواجهة الحركات السعودية المنطلقة من البوريمى (٥٤) .

كان من رأى بيللى انه يجب هزيمة السعوديين بشكل نهائى في معقلهم في البوريمى ، وذلك بأن يقوم ثوينى من صحار أو أى منطقة ساحلية اخرى لمحاربتهم برا ، والاتفاق مع شيخ ابو ظبى لملاقاة فلول السعوديين لإبادتهم . كما اقترح بيللى على حكومة الهند ان تعطى ثوينى مدفعين ليحارب بهما ، وان تقرضه ٢ لاكه روبية . ووافقت حكومة الهند على المدفعين دون النقود .

حرض بيللى في هذه الأثناء محمد بن خليفه شيخ البحرين لمؤازرة سلطان مسقط ضد الموانىء السعودية ، وان يضم قوته البحرية الى قوة ثوينى . ووافق محمد على هذا الرأى الا أنه عاد وتراجع عنه حين وصل اسطول مسقط الى البحرين في ديسمبر ١٨٦٥ ،خشى الشيخ محمد العواقب (٥٥) ولهذا تراجع اسطول مسقط دون أن يحدث أثرا . وإنتظر ثوينى حتى آخر ديسمبر حين وصلت هاى فلاير بالمدفعين له وانزلتهما في صحار . وجاء بيللى الى مسقط في ٥ يناير ١٨٦٦ وعندما عرف بخبر الهجوم السعودى على شعم قرر ان يطلب تعويضا من فيصل . وقام بعدئذ قائد هاى فلاير بانجاز مهمته على النحو الذى ذكرناه آنفا ، وما كان بعد ذلك من هجوم بيللى على صور للإبقاء على الهيبة البريطانية . وبلغ بيللى في تلك

---

(٥٣) Precis of Nejd Affairs, 1804 - 1904.

(٥٤) Same Precis.

(٥٥) Same Precis.

اللحظة ان حاكم الهند العام مستاء لتصرفاته (٥٦) كما بلغه دفاع حاكم بومباى عنه في هذا الصدد . ودافع بيللى عن نفسه ضد الاتهامات التى أثارها قائد الهاى فلاير ضده من انه لم يصحب السفينة في تلك المهمة « بأنى أنا المسئول عن تصرفاتى أقرر أين يجب أن أكون ، وكيف يجب ان أتصرف» ، ودافع بيللى بأن سيرته كمقيم تبرهن بما لا يدع مجالا للشك عن قدرته وحسن فهمه للأمور . وقال بيللى بأن له من الخبرة بقبائل الخليج العربى الشيء الكثير الذى لم يتوفر لرجل آخر من قبله «وانى قد ذهبت دون حراسة ، واخترقت مناطق تقيم فيها قبائل محبة للحرب ومتهوسة ، وهذا ما لم يفعله أى اوربى على قيد الحياة حاليا » (٥٧) . وبرربيللى تدخله بأنه ينفذ قولنامه * ١٧٩٨ مع إمام مسقط التى تنص على «ان صديق كل جانب هو صديق للآخر ، وبالمثل فان عدو كل جانب هو عدو للآخر » . ولم يقتنع لورنس رغم الدفاع الحار من فريرى لأن الحاكم العام كان قد أسقط هذه القولنامه منذ ١٨٣٤ واعتبرها « ورقة تافهة » (٥٨) ورفعت كل الاوراق الى وزير الدولة للهند ومعها دفاع جديد من بومباى يقول حاكمها فيه ان بيللى لم يذهب الى الدمام لأن عليه في ذلك الوقت ان يبقى الى جانب ثوينى يشد من ازره لو هاجمه السعوديون ، وان احتجاج لورنس برأى الحاكم العام في ١٨٣٤ لا يعتد به . فقد تبدلت الظروف منذ ذلك التاريخ تبدلا كبيرا ، وصار لبريطانيا أهداف متشابكة في داخلية الجزيرة العربية « ولا

(٥٦) Kelly, J.B; Op. cit; P. 649.

(٥٧) Ibid; P.P. 651 - 652.

* كلمة عربية فارسية في الأصل بمعنى عهد أو أمر.

(٥٨) صدر قرار الحاكم العام باعتبار اتفاق الهند مع مسقط في ١٧٩٨ ورقة تافهة حين استعان إمام مسقط في ١٨٣٤ بحكومة الهند ضد السعوديين مستند الى احكام المادة الثانية من القولنامه المذكورة. صدر في هذه السنة قرار الحاكم العام في مجلسه بعدم الموافقة على استعمال القوة الحربية البريطانية للحفاظ على تكامل الممتلكات الداخلية لإمام مسقط ووصف هذا بانه امر مستحيل لما يستتبعه من خسارة في الدماء والأموال ، راجع : Hourani, Albert. (ed) St Antonys Papers 11 Middle Eastern Affairs No. 2 (London, 1961) P. 958.

يمكن لنا ان نتجاهل ما يقوم به السعوديون في عمان الا بقدر ما يمكن ان نتجاهل ما يقوم به الفرنسيون في بلجيكا. لا بد ان نتصرف في بلجيكا بهذا الاسلوب اذا غزاها أحد الجنرالات، وهم بقتل المواطنين ومصادرة متاجرهم.» وقام لورنس باثبات الرأى الآخر الذى ينادى بعدم التدخل مهما كانت الظروف الا بقدر أقل من القليل، وانه لا يجب الاندفاع في الدفاع عن قضايا مواطنى الهند او من جاء من سلالتهم «هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم رعايا بريطانيين» وأحيلت كل الأوراق الى لندن. وكان من رأى لندن عدم التدخل السافر، الا ان الخلاف بين هاتين الحكومتين سيكون من الأمور التى ستمكن بعد هذه الفترة لحكومة لندن من التدخل السافر في شئون الخليج العربى (٥٩).

وبينما الدعوة للتدخل او عدمه تناقش بين بومباى وكلكتا ولندن حسمت الظروف هذه الأحداث، اذ قتل ثوينى في ١٣ فبراير ١٨٦٦ بسيف ابنه وخليفته سالم كما تقول الوثائق البريطانية، او بالحمى كما تقول مصادر سالم. وأصبح سالم حاكما بمؤازرة عزان بن قيس، وسعيد بن خلفان الخليلى. ولم يجد بيللى الذى كان وقتها بالقرب من مسقط الا ان يجمع الرعايا المسيحيين في سفينة وينسحب بهم مسرعا من هنالك الى خور مالكولم، ويرسل للهند بتواتر الاحداث، وينصح بأن تنفض الحكومة يدها عن كل تدخل في شئون مسقط حتى ينجلى الأمر.

سالم بن ثوينى (١٨٦٦/١٨٦٨):

لم يكن بيللى يريد سالم حاكما في مسقط ولكنه علق على خطاب سالم الذى ارسله له في ابريل ١٨٦٦ يطلب الاعتراف به «انه يمكن الاعتراف بسالم تجاوبا مع الأمر الواقع فقد أصبح السيد الفعلى في مسقط» وأضاف

(٥٩) Kelly, J.B; Op. cit; P.P. 652 - 653.

بيللى في تعليقه انه يجب ان لا ترسل الهند موظفا من قبلها الى مسقط طيلة فترة سالم حتى لا تعتبر بعض الجهات ان ارسال هذا الموظف يعنى الرضاء البريطانى عن نظام سالم . وطلب بيللى الى حكومة الهند ان تتبع مع سالم مسقط سياسة الانتظار والترقب (Watch and See) ثم تقرر بعدئذ.(٦٠) ويستدل من هذا التعليق ان بيللى ، رغم اعترافه بالأمر الواقع ، الا انه ترك سالم للقوى العمانية لتتبين عجز حاكمها اذا شاءت . ولهذا فلن يكون من قبيل المصادفة ان انفلت تركى من بوشهر حيث كان يقيم في كنف المقيم ، ووصل الى ساحل عمان ، وتقدم منه الى مسقط حيث استطاع أن يستولى على بعض اجزائها . وانسحب تركى الى الساحل العمانى بعد أن أحدث مع سالم صلحا لم يستمر . بدأ تركى في الاستعانة بشيوخ الساحل العمانى على سالم ، كما حاول الاستعانة بالسعوديين . واستنجد سالم بسلطات الخليج ضد تحركات تركى . وبهذا انقلبت الأمور وتم التباعد بين سالم والسعوديين ومشايخ الظهير الذين كانوا يقاومون النفوذ البريطانى بقدر المستطاع ، وبين تركى الذى تغاضى المقيم عن تحركاته بقصد ان يضرب به سالما ، فاذا هو يقع في المحظور بمحاولة تكتيل الظهير والاستعانة بالسعوديين وبشيوخ ساحل عمان ، وبتوحيد الجهد بين الظهير والجسر ، او السياج الأمنى الذى يخدم انفصاله عن ظهيره أهداف حكومة الهند ويحمى مصالحها (٦١) .

تأخر اعتراف حكومة الهند بسالم الذى ارسل بعثة الى فريرى حاكم بومباى يسأل الاعتراف به . وأنهى فريرى الى رسول سالم بأن بريطانيا لن تستطيع المضى في سياستها الودية تجاه عمان كما كان الأمر سابقا ولكنها ، على اية حال ، ستعترف بالوضع القائم اذا لم يعترض الحاكم في مسقط على المصالح البريطانية . ارسل فريرى بهذا الرأى المستمد من رأى المقيم بيللى

(٦٠) Ibid. P. 656.

(٦١) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ .

الى لورنس الحاكم العام في الهند . وكان من رأى لورنس انه يجب الاعتراف بسالم دون اعتبار لسيرته الماضية . وعلى هذا تم في سبتمبر ١٨٦٦ الاعتراف بسالم وارسلت الادارة الخارجية لحكومة الهند الى المقيم في الخليج العربى لكى يحذر مشايخ الساحل العمانى من الاشتراك فيما يدور من نزاع بين تركى وسالم ، وان يحذر تركى بان الاسطول سوف لن يغفر له أى تحرك يثير به اضطرابا في الأمن في الخليج العربى او خليج عمان (٦٢) .

وفي هذه الفترة كتب اتكنسون Atkinson الى بيللى بأن تحالف تركى مع الرياض لضرب عمان سيحدث خللا كبيرا في السياسة الهندية تجاه الخليج العربى ، وان سالما قد أصبح من الضعف بحيث لا يحتمل اى ضربات . وكان رد بيللى بأنه يعتقد ان عبدالله سيحترم اتفاقية (ابريل ١٨٦٦) ، ولن يجرؤ على حرب في عمان . وقد صدق ظن بيللى اذ تقدم تركى بحمله نزل بها على عمان لم يشترك فيها السعوديون. وكتب اتكنسون يحرض سلطات الهند على التدخل لمساندة سالم ، وقال انهم اذا لم يتدخلوا في امور مسقط في هذه اللحظات فان نفوذهم سيصبح في ذمة التاريخ ، لأن تركى قد يستولى على عمان ، وتركى من حاملى لواء دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، أو أن سالم قد ينحاز الى أتباع دعوة التوحيد السلفية للتخلص من هذا الوضع وسيكسب السلفيون على الحالين . وطالب اتكنسون بايقاف تقدم تركى . وأحال بيللى الأوراق الى بومباى يسأل تعليماتها . وتدخل لورنس حاكم كلكتا وأمر بعدم التدخل لأن ما يجرى هو حرب أهلية لا شأن لهم بها ، وأن مساندة الحكومة لسالم يجب ان تقتصر على مده ببعض الامدادات ، وكثير من التشجيع ، وان سالما اذا فضل في اقامة حكمه بعدئذ فليس من شئون حكومة الهند تثبيت نفوذه ، وسارت الأمور لتركى سيرا حثيثا حتى كاد ان يطبق على مسقط . وأبرق اتكنسون الى الهند يحذر من تفاقم الاحداث .

---

(٦٢) Kelly, J.B; Op. cit; P. 657.

وتراجع لورنس وأمر بتحذير تركى . ووصل بعدئذ المقيم على السفينة اوكتافيا Octavia ليؤكد التحذير الذى أبلغه اتكنسون . وسلم تركى نفسه ونفى الى الهند . ووثق سالم في بيللى باعتقاله لتركى ، وطلب اليه ان يطلب الى الرعايا البريطانيين في مسقط عدم بيع السجاير او التدخين في الأماكن العامة . ورفض بيللى هذا الأمر وحذر سالم من أن لا يقنن شيئا من هذا القبيل ، وأرسل بيللى يخطر الهند ولندن برأى سالم . وكان رأى فريرى الذي أصبح وقتها عضوا في مجلس الهند ان سياسة حكومة الهند في مسقط خاسرة لأنهم يساندون شخصا ما ضد « ثورة وطنية » أرادت معاقبته على « جريمته البشعة » وما ان ينجحوا في مساندته حتى يطلب اليهم « عدم التدخين » . أما مريفالى Merivale الوكيل الدائم لحكومة الهند في لندن فقد رأى في طلب سالم لفريرى الاذن بالسماح بتقنين عدم التدخين بأن هذا يدل على انه في مسقط الآن سلطان « العوبة » وان تبنى مثل هذه الدمى لن يعود بالخير على السياسة الهندية في الخليج ، وانه يجدر مراجعة هذه السياسة كلها على ضوء قواعد ثلاثة وهى : مسألة تأجير مسقط لبندر عباس ، ومسألة اقامة قاعدة بريطانية في الخليج العربي ، ومسألة منحة زنجبار . وان هذه الأمور الثلاثة قد بدئ في لندن بحثها في صيف ١٨٦٨ ولم تتمخض عن رأى محدد أبدا(٦٣) .

أثار وصول سالم الى الحكم قضيتين : اولها رفض ما جد دفع زنجبار لابن أخيه بحجة انه قتل أباه . وقضى تدخل الحكومة الهندية على ماجد أن يدفع المنحة للوكالة البريطانية في مسقط وتتولى هى الدفع الى سالم . ولا يخفى ما في هذا من تثبيت للنفوذ الهندى . والقضية الأخرى هى نقض الحكومة الفارسية عقد ايجار بندر عباس وتوابعها المعقود مع السيد سعيد والذى جدد لصالح ثوينى . وقد حاول سالم ان يعالج مسألة بندر عباس عسكريا فحاصرها . ولجأ الشاه الى البعثة البريطانية في طهران يطلب

---

(٦٣) Ibid. P.P. 659 - 660.

تدخلها ضد سالم . أما حكومة الهند فقد طلبت من مقيمها في الخليج العربى ان يعرض وساطته على الجانبين ، وعليهما بقبولها ، أما اذا رفض كلاهما او احداهما الوساطة فعلى المقيم ان يحذر كلا الجانبين من ان لا يحدث اضطرابات بحرية (٦٤) . وفي هذا صدور لحكم في صالح فارس اذ لن تحتاج فارس لحماية بندر عباس عن أصحابها في مسقط ان تخوض البحر ، ولن تستطيع مسقط ان تسترجع حقها في بندر عباس الا اذا ركبت البحر واضطربت مياهه . وقد وصل سالم الى اتفاق مع الحكومة الفارسية بواسطة المقيم زاد فيه الايجار المقرر لهذه المناطق . غير ان الاضطرابات الأهلية التى أثارها عزان بن قيس وجماعته أطاحت بسالم في سبتمبر ١٨٦٨ ، ولم يجف حبر وثيقة تأجيره لبندر عباس بعد .

فترة الامامه ١٨٦٨/١٨٧١ :

لم يكن مقدرا لسالم ان يستمر في الحكم طويلا ، فبالإضافة الى دم أبيه الذى اتهم به كان تحالفه مع السعوديين ، وتفضيله للقبائل الغافرية التى تؤمن بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، وعدم ثقة البريطانيين فيه ، من الأمور التى اسرعت بنهايته . وشهدت الأيام الأخيرة من حكم سالم اضطراب الأوضاع في عمان اذا رفضت اكثر حكام المقاطعات دفع الضرائب الى مسقط ، وجنحوا للاستقلال بمقاطعاتهم . وكان البدو دائمى الاغارة على العاصمة طمعا في المال (٦٥) بالاضافة الى تهديد فارس لموانئ الساحل الشرقى للخليج العربى كما سبق الاشارة . وتزعم صالح بن على الهناويين وسانده سعيد بن خلفان الخليلى .

وصل بيللى الى مسقط في ٣ اكتوبر ١٨٦٨ حين بلغه استيلاء الثوار

---

(٦٤) (I. O.) Secret Letters and Enclosures from India, 13 Goi to SS), 22 June, 1868.

(٦٥) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .

على مطرح في ٢٩ سبتمبر ، واراد التدخل لصالح سالم واعترضه اتكنسون لأن الثوار في رأيه منتصرون ، وانهم سينتقمون بعد هذا من الرعايا البريطانيين . ولم يأخذ بيللى بالرأى وطفق يصلى المدينة بالمدافع والصواريخ . وكان من رأى اتكنسون الذى ارسله للهند ان بيللى لا يعرف من شئون مسقط شيئا فهو لا يأتى اليها الا نادرا ، ولم يزرها الا وبصحبته السفن المسلحة ، وان بيللى يقصفه للثوار يعمل ضد التعليمات الثابتة لحكومة الهند التى تقتضى عدم مناصرة الجانب الضعيف . واستمر بيللى يساند حتى وصلت تعليمات حكومة بومباى بعدم المساندة لسالم . وبهذا تسلق سالم في ١٨ اكتوبر ١٨٦٨ السفينة فيجالانت وأبحر في معية المقيم حتى بندر عباس حيث أنزله بيللى هنالك وذهب الى بومباى وأعلن عزان عن نفسه إماما بعد ان عقدت له البيعة . وكان من رأى بيللى أن هذا النظام يحمل بذور فنائه عند ميلاده « فالإمام ضعيف وسيختلف الذين يساندونه فيما بينهم » . ولعل بيللى يتفق في هذا مع السالمى الذى اورد نص بيعه عزان وأضاف ان ما ورد بها من شروط ترد عادة في بيعة الإمام الضعيف كى لا يدخل في أمر لا يسعه الدخول فيه ، كما لاحظ بيللى أن أهل الحضر سرعان ما سيضيقون بالنظام الدينى الملتزم (٦٦) .

أما سالم فلم تنجح محاولاته في القيام بحملة على عمان اذ منعته السلطات السياسية في الخليج من القيام بهذا العمل بحرا لئلا يضطرب أمن البحار . ولما حاول سالم الاستعانة بتركى السديرى والسعوديين برا منع خروج سعود على أخيه وغيرها من الأحداث التحرك الجاد للرياض ولم يعد للرياض حتى نهاية القرن صوتا مسموعا في سياسة المنطقة (٦٧) .

لم تصف الامور للإمام فقد باعد الزعماء الهناويون بينه وبين السعوديين.

---

(٦٦) Kelly, J.B; Op. cit; P. 664.

(٦٧) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٠٤ - ١٠٥ .

وساند السعوديون . بطبيعة الحال ، الغافريين . وانتهى الصراع بانتصار أمام مسقط في البوريمى على السعوديين المنشغلين بالفتنة الأهلية . كما قام الإمام بعمليات المصادرة والتأميم لبعض البوسعيد . ولم تقم بين الإمامه وحكومة الهند علاقات طبيعية ، فبيللى كان يتبع اسلوب الانتظار والترقب في سياسته تجاه عمان ، وينتظر الاحداث كى تفصح عن السياسة الحقة . غير ان وزارة الهند بلندن التى بدأت تهتم بصورة أكبر باحداث عمان بعد انفصال زنجبار عنها سألت كلكتا عن السياسة التى تنوى اتباعها في شأن عمان . وأحالت الادارة الخارجية لحكومة الهند الأمر إلى سلطات الخليج السياسية فوصلها تقريران متناقضان فبينما رأى دسبراو الذى خلف اتكنسون على مسقط ضرورة الاعتراف بعزان ، رأى بيللى ان حركات التجمع الدينية قد جمعت عمان في وحدة كالوحدة التي تجمع بين أتباع الشيخ محمد ابن عبدالوهاب ويمكن ان يضر هذا بالسياسة البريطانية وأضاف بيللى ان أمر اختلاف الأطراف الحاكمة الذي راهن عليه سلفا يبدو انه غير وارد — ودافع بيللى عن تركى الذى كان يمكن ان يخدم السياسة البريطانية في عام ١٨٦٨ لو احسنت الحكومة دعمه . ووصل بيللى اخيرا إلى انه ليس لدى الحكومة الآن غير الاعتراف بعزان .

أما ايتشسون فقد كان من رأيه ان هدف الهند من الخليج العربى هو الحفاظ على أمن البحار ، وليس لحكومة الهند سبب يجعلها تهتم بما يجرى في الداخل . « إن سياستنا الحقيقية هى ان نمكن لأنفسنا من القوة في البحر قدرا نفرض به احترامنا . ان هذا الأمر يبدو ضروريا كى يخشانا هؤلاء القوم وحتى لا يرفع اى من «القراصنة» رأسه يجب علينا ان لا نقوم الا بأيسر قدر من الاتصالات بالساحل وبأقل ما يمكن من التدخل في المشاكل والاضطرابات التى تكتنف البر . وأحالت حكومة الهند هذا برمته الى لندن معلقة عليه بأن السعوديين ما عادوا يهددون عمان ، وأن المقيم يعتقد ان التجمع يقبض حاليا بزمام الأمور ، وأن الرأى السائد في حكومة الهند هو

ان عزان بن قيس أثبت مكانا ممن سبقوه على الحكم مباشرة ، وان رعاياه يحترمونه . وخلصت حكومة الهند بأن الوقت قد حان للاعتراف به (٦٨) . وكانت حكومتا الهند ولندن قد أظهرتا اهتمامها بأمر الاعتراف بعزان لأن قناة السويس التى جرى افتتاحها حالا قد قربت المسافة البحرية بين اوربا والخليج العربى ، مما جعل لندن تخشى من ان يقوم التجمع الذى يرأسه الإمام بالبحث عن قوى اوربية غير بريطانية لدعمهم (٦٩) .

كان بيللى ، رغم دعوته للإعتراف بحكومة عمان ، يطمع في ان تطلق له الهند سراح تركى كى يضعه دميه على عمان . وافق فيزجيرالد حاكم بومباى على هذا الرأى واعترضت عليه حكومة الهند معتمدة على ان تقارير الوكيل السياسى في مسقط تشير الى ان القبائل العمانية لن تتبع تركى ، وان عملا كهذا لن يتمخض عنه الا زيادة في قوة عزان ، وتعاطف معه ضد آخر جاء بدعم خارجى (٧٠) .

جهدت لندن في ان ترسل لها الهند رأيا صريحا في الاعتراف بعزان او عدمه خاصة وان ماجد احتج بانه لن يدفع منحه زنجبار هذه المرة الا بعد ان يستأنف للتاج البريطانى ضد تحكيم كاننج (٧١) . وقد قام ماجد فعلا بارسال مبعوثين الى لندن في نوفمبر ١٨٦٨ لمناقشة هذا الأمر . وكانت الاراء في بريطانيا بصدد الغاء منحة زنجبار متضاربة فبينما رأت وزارة الخارجية ان خلافة عزان تمكن ماجداً من الغاء منحته بشرط ان تستثمر الحكومة البريطانية هذا الالغاء بأن يتعهد ماجد بالكف عن النخاسه ، كان رأى وزارة الهند أن تحكيم كاننج هو أمر دائم لا يلغيه أبدا تبدل الرأس الحاكم

---

(٦٨) Kumar, R. Op. cit; P. 49.

(٦٩ Kelly, J.B. Op. cit; P. 667.

(٧٠) Kumar, R. Op. cit; P. 66 - 67.

(٧١) Kelly, J.B. Op. cit; P. 668.

في مسقط . وكان هذا الرأى هو رأى حكومة الهند الذى ارسلته لوزارتها في لندن والذى جاء منه ان ماجد لو وضع عن كاهله أمر منحة زنجبار فان ذلك يعنى الغاء التحكيم وأن يصبح من حق حاكم مسقط بالتالى ان يحارب زنجبار ، وربما يستردها . ورأت حكومة الهند ان استمرار الدعم من زنجبار هو أمر لازم لاستقرار الحكم في عمان ، وان السيطرة البريطانية الشاملة في الخليج العربى مرتبطة ارتباطا وثيقا باستقرار عمان . وأضاف لورنس ان وجود دولة قوية في عمان بدرجة تستطيع معها الوقوف ضد السعوديين حتى لا يقوموا بالقرصنة هو أمر مرغوب فيه من قبل حكومة الهند . وكان من رأى كيي Kay أمين الادارة السياسية ان موضوع الغاء تجارة الرقيق في زنجبار يجب ان يعالج على ضوء اخر وليس على حساب تحكيم كاننج ومنحة زنجبار . ويرى المدعو كيي أن الحكومة البريطانية يمكنها ان تدعم ماجد ماديا مقابل الغاء النخاسة كما أشار بهذا جورج كلارك في ١٨٦١ حين كان حاكما لبومباى . وأضاف كيي Kay ان أمر مقاومة النخاسة هو أمر امبريالى وليس هندياً ، ولا يجب ان يقع عبؤه على الدخول الهندية . ورأى فريرى عضو مجلس الهند أن حكومة الهند ترفض ان يحتكم سلطانا مسقط وزنجبار للسيف لتسوية خلافاتهما ، فهى التى أقرت التسوية بينهما وعليها ان تتحمل نتائج وساطتها ، وذلك بتحمل نصف قيمة مبلغ المنحة على ان تتحمل الخزينة الامبريالية ما تبقى مساهمة منها في الغاء النخاسة الذى هو عمل امبريالى بالدرجة الأولى (٧٢) .

زادت وزارة الخارجية البريطانية في تشددها ازاء عمان حين تولى كلارندون وزارة الخارجية في حكومة جلادستون الأولى (أواخر ١٨٦٨). رأى كلارندون في عزان « رجلا قاتلا ودعيا جاء الى الحكم بانقلاب دموى ولا حق له في عرش عمان » ولهذا يجب ان لا يدفع ماجد له المنحة . ورأى

(٧٢) Ibid. P. 669.

ارجيل زميله في وزارة الهند بأن الحجتين اللتين ذكرهما « قاتل ودعى » هما مقنعتان ظاهريا ولكنهما لا يثبتان ، للتحرى . ودافع ارجيل عن رأى حكومة الهند بأن سالم بن ثوينى كان قاتلا أيضا ، ومع هذا ظفر منهم بالاعتراف وبالمنحة أما كون عزان دعيا لأنه ليس من صلب سعيد ولا يجوز له وراثة املاكه فان هذا الأمر باطل في أساسه ، اذ لم ينص عقد الوساطة ان تطبيقه يجرى على أبناء سلطان مسقط وزنجبار الذين ورثوا المناطق التابعة له . ولم يصل الوزيران الى شيء رغم أن كلارندون انهى الى مبعوثى ماجد تعاطفه معهم .

ارسل ارجيل الى حكومة الهند بتاريخ ٦ يناير ١٨٦٩ يشير الى وصول بعثة سلطان زنجبار وإلى هدفها . ويرى ارجيل أن الحق يقتضى ان تقف الحكومة الى جانب ماجد حتى لا يصل المال الى دعى ، وأضاف ارجيل ان تغير الحاكم في مسقط قد غير من علاقة هـذا الحاكم بحاكم زنجبار . « ولكن اذا لم نتدخل فان هذه المسألة ستسوى عسكريا وهذا ما لا نريده حين منعنا الحرب بين المنطقتين حفاظا على أمن البحار » ، ويضيف ارجيل ان حاكم مسقط يجب أن يكون له من القوة ما يمكنه من خدمة المصالح البريطانية في الخليج العربى ، وان وقف دفع المنحة او حتى ارجائها ربما دفع بالسلطان في مسقط الى وسائل غير مشروعة لزيادة دخله بل ربما يسعى ليستعيد زنجبار « التى فصلناها سلفا » . كما ان هنالك احتمالا آخر ربما ينتج عن عدم دفع هذه المنحة وهى ان يصير حاكم مسقط من الضعف بطريقة تمكن السعوديين من ابتلاعه . وتساءل ارجيل في نهاية رسالته : ما دام عزان ليس ابنا لسعيد من صلبه فهل يعوض من ليس له حق في الوراثة ؟ ! وخلص ارجيل الى أن قضية ماجد عادلة ، وعلى حكومة الهند ان تتولى لخدمة مصالحها عبء الاعانة . ونظرا لهذه الظروف فإنى ارى ان « شرف » الحكومة البريطانية يقتضى منا القيام بدفع منحة زنجبار دون اعتبار لتغير الحكومات . « وعلينا ان نتدبر الفوائد التى يمكن ان نجنيها بتحملنا دفع

المنحة . ويجب ان يعود الأمر بفائدة لسياستنا في كلتا الدولتين وذلك كي نعوض التضحية المادية . فبالنسبة لمسقط مثلا فإنه من الأهمية لنا بمكان ان نحفظ على الخليج (العربى) السلام والأمن بقدر متساو مع المال المبذول ، وبالنسبة لزنجبار يمكن ان نوقف تجارة الرقيق . غير انى لا ادافع عن ان تقوم بدفع المنحة اذا لم يكن استمرارها مرتبطا « بشرفنا » لأننا تعهدنا باستمرار دفعها ، أو اذا لم يفيدنا هذا في خدمة مصالحنا في الخليج (العربى) بصورة ملموسة» ، وتذهب المذكرة الى ان وزير الخارجية قد انهى اليه انه فشل في اقناع وزارة الخزانة في أن تتولى دفع هذا المبلغ ، وطلب وزير الخارجية من وزارة الهند ان تقوم هى بدفعه من دخول الهند . « وبالطبع فاننا لن ندفع الا اذا كان دفع هذا المبلغ يفيد المصالح الهندية ، ويمنع التعقيدات المضرة بسياستنا في الخليج وأن يساوى المال المبذول ما يخلصنا من جهد يمكن ان يبذل » (٧٣) .

وجاء رد ميو (ايرل) الذى خلف لورنس على حكومة الهند ، وقد صاغ رده على الخطوط التى رسمتها حكومة بومباى . وكان أبرز ما جاء في هذا الصدد ، أن تسوية كاننج هى تسوية دائمة وليست مؤقتة وهى عقد بين حاكمى مسقط وزنجبار كى يتنازل حاكم مسقط عن حقوقه في زنجبار ، وان يدفع حاكم زنجبار الفرق بين دخل البلدين . وتضيف المذكرة ان مجىء حاكم الى عمان فيما بعد ليس من صلب سعيد او ثوينى او غيره لن يحرمه هذا الحق . فحيازة الملك بالوراثة ليست بالشىء العام في عمان لأن الحكم رهين باختيار القبائل وبرضائها . وتقول المذكرة ان المنحة في حد ذاتها عمل سياسى وليست تسوية لنزاع بين حاكمى مسقط وزنجبار . ولذلك فهى لن تتوقف بموت سلطان أو آخر ، والا فلمسقط الحق في المطالبة بحقوقها في زنجبار . أما فيما يخص المصالح البريطانية فان حكومة

---

(٧٣) (I. O.) Secret Letters from India, 1, SSI to GoI, 6 June, 1869.

الهند ترى ان استمرار دفع المنحة يقضي على مصدر من مصادر النزاع بين دولتين ويحفظ السلام فوق المياه كما يستتبع هذا انه يزيد في قوة مسقط في الخليج العربى . وتتنصل حكومة الهند من أن تقوم بدفع المنحة نيابة عن ماجد لأن « الحاكم العام في مجلسه يرى ان أمر دفع المنحة هو أمر من الأمور الامبريالية ، وليس هنالك وجه حق في ان تتولى حكومة الهند أداء هذا الأمر » وانتهى عزان ليخلفه تركى ولم ينته بعد أمر البت في منحة زنجبار (٧٤) .

كان بيللى يرى ان الامور يمكن ان تعالج بإطلاق سراح تركى وبهذا تحسم مسألة منحة زنجبار لأن تركى « ليس هو سالم ولا عزان ولم يعلق به دم ، ولأن تركى ينحدر مباشرة من صلب سعيد ولا حجة لماجد يتملص بها ، وتركى « رجل مهذب وعسكرى محنك يدرك مدى قوتنا مما يجعله يرعى مصالحنا » . واقترح بيللى على النائب ان يفك اسر تركى وان يرسله الى مسقط في بارجه حربية ، او ان يسافر بالوسائل العادية الى مسقط حيث يجد البارجة في انتظاره هنالك . دافعت بومباى عن رأى المقيم ، ووافق الحاكم العام على ارسال تركى الى مسقط بالوسائل العادية ، وأن يمد له بعدئذ في المساعدة والدعم . ولم يقبل تركى ان يكون مطية لمصالح الهند دون ان يستوثق من الدعم وحجمه .

لم تقف حكومة الهند على سياسة ثابتة تجاه عمان ومسقط في تلك الحقبة . وقد زاد في تخبطها السياسى عدم الاتفاق الدائم الذى جمع بين بيللى ودسبراو . رأى بيللى الاستعانة بتركى فاعترض دسبراو أولا ، ثم نادى دسبراو بأن تركى اذا أرسل الى عمان فانه يمكن ان يحرك القبائل ضد عزان وعارضه بيللى مشيراً بأن هذا الرأى كان معقولا من قبل ولكنه لا

---

(٧٤) (I. O.) Secret Letters from India, 4, Gonne to W.S. seton-Kar, 10 Mar. 1869.

يستقيم الآن . وتراشق الرجلان بالاتهامات وكان دسبراو مكثرا منها مما دفع بميو ان يطلب الى حكومة بومباى ان تستبدل دسبراو بآخر «لأنه فقد الحنكة والحكمة [٧٥] التى يجب ان تتوفر في وكيل مسقط في هذه الظروف » وفي هذه الاثناء تدخل دسبراو [٧٦] وكلف قائد السفينة كلايد Clyde التى كانت في المنطقة بأن ترد الهجوم الذى يقوم به ناصر بن ثوينى على مسقط . ولما اقتربت السفينة من قلعة الجلالى لتتخذ موقفا تصد به الهجوم المحتمل ، ارسلت مدافع القلعة عليها النار فتراجعت السفينة قبل ان تصاب واحتج دسبراو واعتذر الخليلى والي مسقط ، الذى كان عليها حين كان عزان يحارب في البوريمى. وأبرق دسبراو للهند يطلب سفناً عسكرية لضرب مسقط وعقابها . وكان من رأى ميو ان يرسل الدعم الاسطولى لبيللى وليس لدسبراو وان يحقق بيللى في الأمر ، وان يسحب الوكالة بصفة مؤقتة اذا رأى ان هناك ضرورة لهذا . كما أن على بيللى ان يقيل دسبراو عن الوكالة السياسية لو وجد ان هنالك تقصيرا منه . ولم يقر فيزجيرالد ان يقوم بيللى بالتحقيق مع دسبراو لأن الخلافات بينهما متصلة منذ زمن بعيد « وبالرغم من انى ادرك ان دسبراو غير كفء ادرك ان بيللى غير مبرأ من اللوم » [٧٧] ووعد الحاكم لبومباى بازالة دسبراو ولكن ليس عن طريق بيللى ، ووافق ميو .

سويت المشكلة حين اعتذر الإمام بعد ان اعتذر واليه ، وازيل دسبراو وخلفه كيتون وى الذى كان المساعد الأول للمقيم بيللى وذلك لضمان أقصى قدر من التنسيق. ووضع وى بصفة كاملة تحت بيللى ، ومارس اعباءه منذ ٨ يناير ١٨٧٠ . وأعطى ميو إلى بيللى حق الاعتراف بعدئذ بعزان حين يشاء.

---

(٧٥) (I. O.) Secret Letters and Enclosures from India, 5, Aitshison to Pol. Sec. Bombay, 9 Oct. 1869.

(٧٦) (I. O.) Enclosures to Bombay Sec. Letters, 147, Enclosed in Disbrowe to gonne, 15 Oct. 1869.

(٧٧) (I. O.) Same Series and Vol. Enclosed in governer to Vic. 21 Oct. 1869.

وكان من رأى ميو ان الاعتراف بعزان يجب ان لا يتأخر لأنه مع فتح قناة السويس وتوافد السفن الأوربية الى المنطقة فان تأخر الاعتراف البريطانى قد يلجىء عزان للاتصال بجهات اخرى . وأضاف ميو بأنه قد وصلت الى المنطقة فعلا سفن فرنسية وهولندية واتصل قادتها بعزان محيين . وطلب ميو ان يعاد رسم السياسة البريطانية في المنطقة وتصبح عملا محددا . وكان رأى لندن ان تترك الأمور على البركما هى دون تدخل ولعل هذا ما دعا ميو الى مخاطبة ارجيل في يوليو ١٨٧٠ بأن هذه السياسة تمثل عزوفا عن تعهدات حكومة الهند ووعودها وارتباطاتها في الخليج العربى . « وسينعكس هذا العزوف في صورة خطر جسيم على شخصيتنا القومية وسيودى بنفوذنا في الحدود الغربية للهند وربما أدى الى انتصار دولة السلفيين وظهور القرصنة والحروب الأهلية في الخليج العربى مرة اخرى »(٧٨) .

وحسمت الأحداث نفسها حين قتل عزان وهو يدافع عن مطرح . وكتب بيللى الى ميو « ان الإمام قد قتل وهو يقود جيشه ومع انى احترم ذكرى القائد الذى يجود بحياته في مقدمة جيشه الا انى سعدت بمقتله لأن مقتله حسم الكثير من الأمور لعل أهمها ان تركى ماكان لينجح لوكان عزان حيا فهو قائد عسكرى ناجح محنك مستمتع بمؤازرة رجال الدين، وطلب بيللى الاعتراف بفيصل سلطانا على مسقط .

البحرين وسياسة حكومة الهند ١٨٧١/١٨٥٨ :

البحرين درة الخليج العربى حقيقة لامجازا ولا يعرف تاريخها في الفترة التى نحن بصددها وما سبقها سوى النزاع المستمر بين القوى المختلفة التى انتهت بالطبع لصالح النفوذ البريطانى المتزايد خاصة حين قضت حركة الاستراتيجية الهندية بالدفاع عنها ضد الاطماع الفارسية . قضت

(٧٨) Kelly, J.B; Op. cit; P.P. 709 - 710.

الاستراتيجية الهندية ، كما أسلفنا القول بشق الخليج الى قسم غربى عربى بيّن ، وقسم شرقى فارسى خالص ، وجعل البحر الخليج نطاقا حراما لا يسيطر عليه غيرها . وكانت البحرين ضمن هذا النطاق الحرام ، اذن لا فرس يأتونها ولا عرب من خارج ارخبيلها ، ولا أتراك من المنطقة المجاورة . ربما تغاضت السلطات الهندية في الخليج بموافقة حكومة الهند ، بصورة مؤقتة ، عن تحركات عربية في مسالك البحرين حين يخدم هذا المصالح الهندية العاجلة ، ولكنهم سرعان ما يسلخون عنها جلدها العربى لتبقى عارية وحيدة في البحر أمام المد الهندى المتزايد . وربما ساوم الانجليز فارس بالبحرين احيانا ، وتلك لعبة ما كان أمرها متروكا لحكومة الهند ولا لسلطات ادنى مرتبة منها انما كانت تقوم بها حكومة لندن لإعتبارات امبريالية تتخطى في أهميتها الاستراتيجية الهندية . أما حكومة الهند فقد لجأت احيانا الى مساومة البوسعيديين أو غيرهم من القوى العربية بالبحرين إلا أن تلك المساومات كانت وقتية ولظروف مرحلية يبعد بعدها النفوذ الهندى بالبحرين عن البوسعيديين وكل العرب الطامحين في ضم او توحيد البحرين مع ممتلكاتهم .

وجدير بنا ان نثبت ان الاستراتيجية الهندية قضت بإبعاد فارس عن البحر . وقد وضح هذا تماما منذ رحلة مالكولم الأولى عام (١٨٠٠) . حصل مالكولك بعدئذ على موافقة بومباى على حملة يسوقها الى الخليج العربى ويحتل بها جزيرة خارك عقابا للفرس على افشال رحلته الثانية . وقد برهنت الأحداث بعدئذ ان الهند وبريطانيا كانتا تتخذان من الخليج العربى مهمازا لتضربا به فارس من الغرب حين تريد فارس التقدم صوب الشرق نحو هيرات . ولهذا قضت استراتيجية حكومة الهند بحرمان فارس من كل ما من شأنه ان يثبت لها في البحر ، ولكنها لم تعترض بل شجعت على ان تكون فارس دولة برية قوية بدرجة مناسبة . كانت الاستراتيجية الهندية تقوم على ان القوة البرية لفارس مفيدة لمقاومة كل اطماع لروسيا في أرض فارس ، أما اذا استقطبت روسيا فارس القوية نسبيا في البر ، ودفعت بها

في اتجاه الافغان ، فحينئذ تتحرك القوة البحرية للهند الى الخليج العربى لضرب غرب فارس كى ترتد فارس عن الشرق . ولهذا أطاحت حكومة الهند بالمقيم بروس واتهمته بالغباء حين وقع بالأحرف الأولى في عام ١٨٢٢ مع أمير شيراز اتفاقا أعطى فيه لفارس حقا في البحرين لم تقره حكومة الهند التي طردت المقيم من منصبه، ولا حكومة طهران التى عنفت امير شيراز وقتها .

اننا لن نستطيع ان نفهم صدق بريطانيا والهند في إبعاد فارس عن البحرين إلا حين نتبين بايجاز مكانة فارس في الاستراتيجية الهندية . فتاريخ فارس هو عبارة عن سرد لتنافس القوى الكبرى في المنطقة . كانت هنالك ثلاث قوى أجنبية تصطرع في فارس هى بريطانيا وروسيا ، وهما القوتان الأساسيتان ، والثالثة فرنسا يظهر تأثيرها ويخفت . فحين فشل بونابرت في غزو الهند عن طريق مصر استقرت خطته ان يغزوها عن طريق روسيا . انتهى الأمر في عام ١٨٠١ عن مشروع غزو مشترك بينه وبين القيصر بول Paul للتقدم عن طريق بحر قزوين ثم الأرض الفارسية ومنها للهند (٧٩) ونشأت الصعوبات أمام الحملة التى انتهت بموت القيصر . وحاور بونابرت الشاه بعد هذا ودخل معه في حلف عسكرى ضد بريطانيا توجته معاهدة فنكنشتين Finkinstein في عام ١٨٠٧ (٨٠) ثم البعثة العسكرية الفرنسية بقيادة الجنرال جاردان التى اعقبت هذا وانتهى هذا التحالف الفارسى الفرنسى حين عقد بونابرت معاهدة تلست مع روسيا وطرد الشاه جاردان في عام ١٨٠٩ . وأنتهى بهذا النفوذ الفرنسى لتبقى فارس محصورة بين روسيا والهند البريطانية (٨١) .

---

(٧٩) Lenczowski, George, Russia and the west in Iran, 1918 - 1948, A Study in Big Power Rivality (N.Y. 1949) P. 1.

(٨٠) راجع نفس الاتفاق في :
Hurewitz, J. C; The Middle east and North Africa in World Politics, A Documentary Record Vol. 1, Doc. 50 P. 184.

(٨١) Lenczowski, George, Op. cit; P. 2.

كانت روسيا تحاول النفاذ للمياه الدافئة . وقد بدأت روسيا سياسة الزحف جنوبا بطريقة واضحة منذ عهد بطرس الأكبر Peter the Great وشهد عام ١٧٢٤ أولى خطوات الغزو نحو الجنوب . وتعهدت كاترين سياسة بطرس وحاربت فارس في ١٧٩٦ . وانتهت الحروب المتقطعة بين فارس وروسيا ١٨٠٠ - ١٨١٣ بمعاهدة جليستان Gulistan (٨٢) . وما لبثت الحرب ان اندلعت مرة اخرى في ١٨٢٦ وكذلك في ١٨٢٨م، وبدأ تمدد روسيا التدريجي نحو الجنوب . وجاءت اتفاقية تركمانشى Turkimanchai (٨٣) في عام ١٨٢٨ لتتوج إنتصارات روسيا وتجعل منها حامية الاسرة القاجارية (٨٤) .

أما بريطانيا فقد امتدت محاولاتها منذ عام ١٧٩٨ حين جاء ميرزا مهدى علي الي فارس وخلفه مالكولم في محاولة لمكافحة المد الفرنسى . ولم تثمر المحاولتان إذ استمر المد الفرنسى حتى عام ١٨٠٩ حيث تمكن جونز مبعوث لندن من عقد اتفاق مع الشاه ، ثم كانت بعد هذا اتفاقية (٨٥) طهران في عام ١٨١٤ التى ضمنت لفارس الحق في مساعدات مالية وعسكرية في حالة تعدى روسيا على الحدود الفارسية ، وتعهدت فارس بموجب الاتفاقية بمقاومة كل زحف اجنبى على الهند . ولم تقم بريطانيا بعد ان انقشع الخطر الفرنسى بالتزامات هذه المعاهدة ، ولذلك جاءت اتفاقية تركمانشى . وأحست لندن الخطر منذ عام ١٨٢٨ حين إمتد النفوذ الروسى لشمال فارس وأصبحت قزوين بحيرة روسية ولم تعد فارس الحاجز الذى يمكن ان يحمى الهند من روسيا . وقد نبه ارثر كونلى Conolly (٨٦) الى

---

(٨٢) Hurewitz, J.C; Op. cit; Doc. 55 P. 197.

(٨٣) Ibid. Doc. 65 P. 231.

(٨٤) Lenesowskı, George, Op. cit; P. 3.

(٨٥) انظر النص في : Hurewitz, J.C; Op. cit; Doc. 56 P. 199.

(٨٦) Conolly, A. Journey to the North of India, Revised Vol. 11 (London, 1838) P.P. 338 - 339.

هذه الحقيقة إثر رحلة أجراها في عام ١٨٣٠ من فارس عبر افغانستان الى الهند . وكان من رأى كونلى ان تقيم الامبراطورية المتاريس عند هيرات التى أشار الى أنها تقع عند أبواب الهند ، وتبارى الكتاب الانجليز في تحليل اتفاق تركمانشى الذى جعل فارس تدور في فلك روسيا ، ونادوا باقامة الحدود عند هيرات (٨٧) . ولعله من الطريف ان نذكر ان مفتاح هيرات كان في العرف الهندى يقع في الخليج العربى .

في عام ١٨٣٧ تحرك جيش فارس في اتجاه هيرات ، وتدخل ماكنسيل المبعوث البريطانى في طهران يحاول صد الشاه عن حصار المدينة بالدبلوماسية ، وبالتهديد ، وبكلا السلاحين حين لحق بالشاه عند اسوار هيرات ، ولم ينجح فانسحب . كتب ماك نيل الى بالمرستون عن «تلك الكارثة التى تهدد انجلترا في آسيا والتى يمكن ان تتفاقم اذا لم تبتعد فارس عن افغانستان» . وكانت فارس في رأى ماك نيل مطية روسيا في درب الهند ، وقد بلغت المطيه هيرات ، وعلى حكومة لندن ان تتخذ عملا حاسما (٨٨) .

كان رأى سلطات الهند أن هيرات يمكن أن تنقذ بضربة تحدثها بريطانيا في الخليج العربى حتى تجعل الشاه يصغى لصوت العقل ، كما كرر جستينى شيل Sheil سكرتير البعثة البريطانية في طهران ، وكان وقتها في اجازة في انجلترا ، نفس هذه الفكرة . رأى شيل ان على بريطانيا ان تقوم بغزو جزيرة خارك ، وان تحتفظ بها بالاضافة الى مناطق اخرى في ساحل الخليج العربى الشرقى حتى يقوم الشاه بالانسحاب من هيرات والاستجابة لكل المطالب البريطانية . ووافق بالمرستون على هذا العمل لإقناع الشاه انه اذا

---

(٨٧) Mac Nailė, Progress and Power Possession of Russia in the East (London, 1836) P.P. 124 - 128.

(٨٨) Kelly, J.B; Op. cit; P.P. 299 - 301.

كان يعرف الطريق الى الهند « فنحن نعرف الطريق الذى يقودنا من بوشهر الى أصفهان » وقد ارسلت حملة من بومباى في ٤ يونيو ١٨٣٨ بقيادة بركس Brucks الى خارك وبالرغم من انسحاب الفرس من هيرات في ٤ سبتمبر ١٨٣٨ ، لم تنسحب القوات الهندية من خارك وكان هذا لمواجهة آثار المد المصرى في الخليج العربى .

وفي عام ١٨٤٣ ضمت السند الى الهند البريطانية فاقتربت حدودها من هيرات ،وفي عام ١٨٤٩ ضمت البنجاب واقتربت الحدوداكثر. ولهذا جاء رأى الفنستون « أن خارك تلك الجزيرة الصغيرة ستفيدنا في الدفاع عن هيرات او ستكون بديلا جيدا عنها » . بمعنى ان اى تقدم من فارس الى هيرات تجاه الحدود الهندية يقابله تقدم هندى من خارك تجاه الأرض الفارسية ،وصار هذا من أسس السياسة الهندية .

وحين ساءت الأمور في أواخر عام ١٨٥٢ وأوائل عام ١٨٥٣ بين الحكومتين الفارسية والبريطانية جاء رأى مجلس الهند إلى بومباى بأن تجهز حملة لإحتلال خارك ولمقاومة الخطر الذي سينشأ من جراء التقدم الفارسى في افغانستان . ولم تتبلور تلك الحملة عن شىء اذ وصلت الدولتان الى اتفاق ٢٥ يناير ١٨٥٣ . تعهد الشاه بموجب هذا الاتفاق بعدم مهاجمته هيرات او التدخل في شئونها بشرط ان تراعى الحكومة البريطانية نفس الشروط .

وفي يوليو ١٨٥٣ دخلت روسيا الى المقاطعات العثمانية في الدانوب . وبدأت المشاورات بين لندن وكلكتا لمنع تحرك فارس في اتجاه الأرض التركية أو الافغانية . وكان الرأى ان تتقدم قوة من بومباى لاستعمار خارك حتى تتصدى لكل محاولة تقوم بها فارس في اتجاه الأراضى التركية ، وتلجم فارس عن الأرض الأفغانية . واستقر رأى الحكومتين في لندن وكلكتا اخيرا على ان تتجمع الحملة في بومباى وتظل هنالك لا تتحرك الى الخليج العربى الا اذا تحركت فارس في أى اتجاه . ارسل كلارندون وزير

الخارجية الى موريه يطلب اليه ، « أن تظل هيرات منفصلة عن الأفغان وفارس مهما كان الثمن » (٨٩) .

وانتهت حرب القرم ولم تتحرك من بومباى حملة في اتجاه الخليج العربى . وحدث ان قامت في هيرات بعض اضطرابات أهلية ، فطلب محمد يوسف حاكم هيرات المعونة من نصر الدين شاه فارس (٩٠) . فأرسل الشاه في فبراير ١٨٥٦ حملة بقيادة مراد ميرزا فضبط الطرق الى هيرات وبدا وكأنه سيتمكن منها لإسم الشاه الفارسى . وصدر أمر لندن بتجهيز حملة من بومباى الى خارك . أبحرت طلائع الحملة في اكتوبر إلى الخليج العربى ، وتكاملت كل السفن في الاسبوع الثانى من نوفمبر ١٨٥٦ تحت قيادة ستكير Staker واستطاعت هذه الحملة ان تستولى على خارك في ٤ ديسمبر ١٨٥٦ وانسحبت الحملة البريطانية بعد عقد معاهدة باريس في ٤ مارس ١٨٥٨ بين الدولتين (٩١) . وكان الرأى أن ينص في الاتفاق ان تقر فارس لبريطانيا بحراسة الأمن في الخليج العربى اقرارا تاما ، ثم رئى أن لا داعى لهذا النص لأنه لا يزيد عن كونه تقرير واقع قد يسيء اثباته الى الكرامة الفارسية .

لم يكن ثمة سبيل لفارس الى البحر لأن هذا يخالف اصول الاستراتيجية الهندية ولهذا قامت حكومة الهند ، وحكومة بريطانيا ، بمعارضة وصول أى قوات فارسية الى البحرين . وحين هم الفرس على النزول الى البحرين في عام ١٨٤٣ خوّل الحاكم العام للهند المقيم في الخليج ان يستعمل القوة لمعارضة وصول الفرس اليها . وقامت حكومة لندن باخطار طهران صراحة بأن محاولة كهذه ستؤدى الى تعقيدات وبيله في العلاقات البريطانية

(٨٩) Ibid. P.P. 348 - 349.

(٩٠) (I. O.) L/P & S/5/226, Murray to Dulhouse, 28, Nov. 1855.

(٩١) (I. O.) L/P & S/3/52, Clarendon to Murray, 29 Nov. 1859.

الفارسية . وان على فارس ان تثبت بالدليل انها مارست السيادة على البحرين من قبل . وحتى يتم هذا فعلى الحكومة الفارسية ان لا تتحرك في اتجاه البحرين . ورد وزير الخارجية الفارسى بأن حكومته لن تتحرك في اتجاه البحرين الا اذا أفصحت مقدما بنيتها للحكومة البريطانية (٩٢) .

وفي فبراير ١٨٤٥ ارسل الوزير البريطاني في طهران الى لندن خطابا ارسله رئيس الوزراء الفارسى يثبت فيه الدعاوى الفارسية على البحرين . وكان من الحجج التى وردت في ذلك الخطاب نسخة من اتفاق شيراز عام ١٨٢٢ الذى أحدثه المقيم بروس مع أمير شيراز (٩٣) وردت الحكومة البريطانية بأن هذا الاتفاق لم يصادق عليه اصلا . وأرسل الفرس كذلك عملة ذهبية قيل انها سكت في البحرين في عام ١٨١٧ تحت اسم فتح على شاه قاجار (*) وردت الحكومة البريطانية على شيل بأن لا يحاول الرد على فارس الا اذا أثاروا الأمر معه مرة اخرى وعليه ان يخطر الفرس ، لو الحوا في طلب الاجابة « بأن حكومة جلالته لن تسمح لأى قوة بالتدخل في البحر لإفساد أمن الخليج العربى » .

درست الحكومة البريطانية تاريخ البحرين (٩٤) وانتهوا الى انه ليس لفارس حق في هذه الجزيرة خاصة منذ ان تمكن منها اتحاد العتوب في

---

(٩٢) (I. O.) L/P & S/18/B. 9, Memo on the Separate claims of Turkey and Persia to the Soverignity over the Island of Bahrain, Mar. 25, 1874, F.O. By Hertslet Henceforth M.C.T.P.S.B; 1874.

(٩٣) Adamyiat, F. Baharain Islands Legal and Diplomatic study of the British Iranian Controvers.

(*) كان من رأى الحكومة البريطانية ان هذه العملة ربما سكت تخليدا لزيارة بعثة فارسية للبحرين في تلك السنة ، أو ربما لم تسك هذه القطعة في البحرين اطلاقا انما سكت في اى مكان آخر .

(٩٤) (I. O-) L/P & S/18/B. 166, Memo Respecting British interests in P.G; Feb. 1908, Henceforth M.B.I.P.G. 1908.

عام ١٧٨٣ ، وان الجزيرة منذ ذلك التاريخ لم تخضع لحكم فارس قط . وقعت البحرين في يد امام مسقط في عام ١٧٩٩ حين غزاها ونفى بعض شيوخها الى مسقط . وسقطت البحرين في حكم امام مسقط في عام ١٨٠١ حين ساعد السعوديون العتوب في تحقيق ذلك الهدف . وشهدت سنة ١٨٠٥ أول اتصال رسمي بين شيوخ البحرين وسلطات الهند في الخليج العربى حين اتصل اولئك الشيوخ بالمقيم يسألونه ان يدعم أمن جزيرتهم بسفينة او اثنتين من السفن البريطانية ، وانهم في نظير هذا سينسحبون من بعض النقاط التى يحكمونها في ساحل الجزيرة العربية ، وسيسحبون ولاءهم للسعوديين، وتبنى المقيم في الخليج العربى هذا الطلب وردته حكومة بومباى . واستمر آل خليفة من العتوب يحكمون البحرين رغم ان مسقط هاجمت الجزيرة في عام ١٨١٥ ولكنها لم تتمكن منها . وفي عام ١٨٢٠ عقد الجنرال جرانت كير مع سليمان وعبدالله عقدا تعهدا فيه بمحاربة « القرصنة » ، ثم سمح لهما بالدخول في الاتفاقية العامة مع الشيوخ المتصالحين . وفي ١٨٢٢ كان اتفاق بروس مع شيراز ،وكانت الاتفاقية تتعارض تماما مع رأى حكومة بومباى. ولذلك كتبت الى امير شيراز في كلمات واضحة تماما ترفض الاتفاق «كما طلبت الى الكابتن بروس اعتزال عمله » (٩٥) .

وفي عام ١٨٢٣ حين توفى الشيخ سليمان آل الخليفة ، وخلفه ابنه خليفة وتعارض هذا الأخير مع عمه عبدالله الذى كان يحكم بالمشاركة مع سليمان ، حاول صاحب مسقط التدخل في صف خليفة . وكتبت بومباى لحاكم مسقط تحذره من اثارة الفتنة التى تعرض أمن الخليج العربى للخطر . كما توسطت حكومة بومباى في عام ١٨٢٤ في النزاع القائم بين شيوخ البحرين ورحمه بن جابر (٩٦) .

---

(٩٥) Kelly, J.B; Op. cit; P.P. 188 - 190.

(٩٦) (I. O.) Sketches of Proceedings of Rahma B. Jabir, Bombay Selection XXIV, P.P. 523 - 528.

وقد شهد عام ١٨٣٨ أول تدخل هندى صريح في شئون البحرين وذلك حين قام المقيم بالضغط على الشيخ عبدالله الذى كان قد اتصل بالقائد المصرى وأقر على نفسه بدفع الجزية له . وأجبر المقيم الشيخ عبدالله على سحب تعهده وجعله يقسم « بأنه سيعتمد على بريطانيا العظمى » التى ستقوم بحمايته ، الا ان أمر فرض الحماية لم يتم ، وزهدت السلطات الهندية في الخليج في المفاوضات الجارية بينهم وبين الشيخ من أجل ذلك الهدف وذلك لانتفاء الغرض منها ، اذ انسحب القائد المصرى من نجد متراجعا (٩٧) .

تدخلت فارس في بعض الاضطرابات الأسرية التى شهدتها البحرين بعد عام ١٨٣٤ حين توفى خليفة ، وخلفه ابنه محمد بن خليفة ، وعارضه جناح مناوىء من الاسرة بزعامة عبدالله بن احمد . وانتهت الاضطرابات بلجوء عبدالله بن احمد واتباعه الى الساحل الفارسى . واستغل الفرس هذه الثغرة لينفذوا منها وتصدت لهم سلطات الهند في الخليج العربى في عام ١٨٤٥ معارضة كل تدخل فارسى ، وأمرت هذه السلطات عبدالله بأن يبتعد عن كل ما من شأنه أن يثير الاضطراب فوق مياه الخليج العربى .

وفي عام ١٨٤٧ أعلن الشيخ محمد بن خليفة (الحاكم) ولاءه لبريطانيا وطلب حمايتها وذلك لمواجهة بعض محاولات والى البصرة فرض نفوذه في البحرين ولحماية الجزيرة من الهجمات التى يشنها بعض البحارنة من جزيرة كيرو Keeru التابعة لفارس بعد ان هجر هؤلاء البحارنة البحرين لسبب او لآخر . وكان من رأى بالمرستون الإستجابة لفرض الحماية على البحرين ، وان الاسطول البريطانى في البحار الهندية يمكن ان يقوم بهذا العمل . وكان رأى المقيم هنيل انه من الأنسب للمصالح البريطانية ان لا يثار أمر البحرين في تلك الظروف . وحدث أن احتجت فارس في هذه

---

(٩٧) (I. O.) L/P & S/18/166, M.B.I.P.G. 1908.

السنة على التدخل البريطاني الواضح في البحرين ومعارضة الحق الفارسى في الجزيرة. وردت بريطانيا بأنها لا تعرف لفارس حقا في تلك الجزيرة [٩٨] .

وفي الفترة ١٨٤٨/١٨٥٩ سادت الاضطرابات الأسرية ، وكثر تدخل المقيم في الوساطة بين الأفراد من بيت آل خليفة . وكان المقيم يعقد الاتفاقات بين الخصوم ، ويقيم العهود المختلفة التى كانت الأطراف المتنازعة تنقضها ولما يجف حبرها بعد وحاول سلطان مسقط ان يتدخل في الاضطرابات لصالح فرد ضد آخر ، ونهته السلطات الهندية عن ذلك في عام ١٨٤٩ ، كما كتبوا في ٢٨ اغسطس ١٨٥٢ للقنصل في زنجبار أن ينقل « لسمو الإمام ان الحكومة البريطانية ما زالت عند موقفها المعلن من ان البحرين أرض مستقلة لا تقبل أن يتدخل في أمرها أحد » [٩٩] .

أدرك عبدالله بن أحمد انه لن يتمكن من البحرين حين يطلبها من الساحل الشرقى للخليج العربى وذلك لتصميم بريطانيا على شق الخليج العربى لا يكون فوق مياهه الا قوتها ، ولذلك أبلغ عبدالله المقيم هنيل في عام ١٨٤٦ بأنه سيرحل الى الجانب العربى حتى يتمكن من منازعة ابن أخيه محمد بن خليفة بن احمد الذى يحكم البحرين ، ولم يعترض هنيل . ورغم وساطة المقيم بين فرعى الأسرة الا ان المقيم كمبال كان واضحا مع محمد بن خليفة حين انهى اليه ان سلطات الهند لن تتدخل في أى نزاع يقوم الى الغرب من الخط المانع .

واختلف الأمر حين توفى عبدالله بن احمد وتولى ابنه محمد عبدالله بن احمد مشاكسة حاكم البحرين . وقف المقيم ضد تحركات محمد وأبلغه انه لا شأن للسلطات السياسية في الخليج بالنزاع الأسرى ، وله ان يحارب

---

(٩٨) Same Memo.

(٩٩) (I. O.) L/P & S/18/B. 9, M.C.T.P.S.B. 1874.

البحرين متى شاء وكيف شاء بشرط ان لا يدخل السعوديون في الصراع . فالسعوديون ، كما كان رأى المقيم الذى كتب به الى حكومة بومباى ، هم التابعون من خلال فيصل إلى والى مصر . وطلب المقيم من حكومة بومباى أن يمنع كل تحرك لعناصر بحرانية من الساحل صوب الجزيرة وذلك لأنه يصعب التمييز بين البحرانيين وغيرهم من السعوديين الذين يسيطرون على الساحل . ويرى المقيم انه بوصول السعوديين وتمكنهم من البحرين فستصبح الجزيرة تحت النفوذ التركى ، وهذا لا يستقيم والسياسة الهندية التى يقتضى اعمالها في الخليج العربى استقلال البحرين . ولهذا قرر الفنيستون حاكم بومباى ان يمنع محمد بن عبدالله من مهاجمة البحرين لأن محمد بن عبدالله برهن انه غير قادر على التمكن من الجزيرة بمصادره الخاصة ، « واذا تم له ذلك بمصادر الوهابيين فستؤول الجزيرة لهم » . ولهذا بدأت المشكلة بين سلطات الخليج السياسية وبين فيصل خاصة وان قرارات حكومة بومباى شجعت حاكم البحرين على تحدى فيصل بعدئذ (١٠٠) .

عملت حكومة الهند (بومباى) في هذه الفترة على عزل البحرين عن الساحل العربى حين ضغطت على السعوديين كى يبتعدوا عن أى تدخل في البحرين ، كما اجبروا محمد بن خليفة حاكم البحرين على الابتعاد عن ساحل شبه الجزيرة . ولما كانت هنالك اجزاء من ساحل قطر في تبعية البحرين لم يرض الشيخ في البحرين عن هذا فكتب في أواخر ١٨٥٩ الى عمر باشا والى بغداد يعلن تبعيته للعثمانيين ، كما ارسل الحاكم رسولا آخر الى فارس في مهمة مماثلة .

لم يستجب الأتراك لطلب حاكم البحرين بالسرعة التى استجاب بها الفرس الذين ارسلوا له في ابريل ١٨٦٠ الميرزا مهدى خان يحمل « فرمانا » يجعل الشيخ محمد ممثلا للشاه في حكم البحرين ، وأكد للشيخ محمد ان

(١٠٠) Same memo.

يعتمد على الحماية الفارسية . وأصدر الشيخ محمد اعلانين الأول بتاريخ ١٢ ابريل ١٨٦٠ موجه الى الشاه ، « انه من الواضح كالشمس المشرقة ان جزر البحرين هى جزء من ممتلكات الحكومة (الفارسية) العليه واننا رعايا وخدم الدولة العلية » (١٠١) . وأقر الشيخ بدفع مبلغ معين من المال الى الحكومة الفارسية سنويا ، كما أقر أن ينشر العلم الفارسى . وحمل الإعلان الثانى الصادر من الشيخ في ١٩ ابريل ١٨٦٠ الى حاكم مقاطعة فارس نفس المعنى .

قبل أن تنتهى الاحتفالات التى انصاع فيها الشيخ في اتجاه فارس وصل محمد بك المندوب التركى الى البحرين في ٢٢ ابريل وجرت المفاوضات بين الشيخ والبعثة التركية والعلم الفارسى يظلل قلعة الشيخ . طلب الشيخ من البعثة التركية ان تأتيه « برقم » من السلطان شخصيا يبعد عن أرضه كلا من السعوديين والبريطانيين والآخرين أما عن ولائه للفرس فقد قال الشيخ انه غير ملتزم به ، وان العلم الفارسى الذى يرفرف على القلعة لا يشكل عقبة في الولاء ، « اذ يمكن لأى عبد من عبيده ان يقتلعه من ساريته ويعلق آخر مكانه ! » وأعلن الشيخ بعدئذ ان آل خليفه من الرعايا العثمانيين والتزم باداء الضريبة المقررة للدولة العثمانية وأنزل الشيخ العلم الفارسى ، ونشر التركى فى مكانه ، وطلب الى الميرزا مهدى مغادرة البحرين . ورفض المبعوث الفارسى ان يغادر البحرين ، أو « أن يترك السلطة التى تخيل انه يملكها في البحرين » (١٠٢) ، وفي خطاب للمقيم الى بومباى انهى فيه لهم ان العلم العثمانى قد صار العلم الوطني للبحرين . ولخص المقيم السياسة العربية في منطقته بأنها « لا تقوم بالفعل ، انما تستجيب لرد الفعل » فالشيخ « يمد يده للانجليز ، والأتراك ، والفرس حين يكون في حاجة لأى

(١٠١) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٢ .

(١٠٢) (I. O.) L/P & S/18/B. 436, Historical Memo. on Bahrain, Henceforth. H.M.B.

من هذه القوى ، وعندما تنتفى الحاجة ويخرج عن دوامته ينبذ القوة التى استعان بها . ان الشيخ يعامل هذه القوى تماما مثل ما يعامل بنات اتباعه من البحرانيين يشبع بهن شهوته حين يرتبط بهن ، ثم يطلقهن وقد قضى منهن وطرا »[١٠٣] .

قضت تعليمات المقيم جونز الثابتة الصادرة له من بومباى بأن يمنع وصول أى قوة مهما كانت في اتجاه البحرين . ولذلك أبحر جونز الى البحرين وأرسل المقيم من سفينته الى الشيخ بانه قد وفد البحرين في طريقه الى الدمام لطرد محمد بن عبدالله منها بالقوة . ورفض الشيخ استقبال المقيم ، ولهذا تراجع الى بوشهر دون ان يصل الى الدمام ، وكتب الى بومباى يسأل الرأى . كما أرسل المقيم الى هنرى رولنسون Rawlinson الوزير في طهران خطابا حلل فيه سلوك الشيخ ، ودوافع الفرس في مجاراته ، رأى المقيم ان الشيخ يستخدم الفرس في الوصول الى غاياته ، وان الفرس استجابوا بسرعة كرد فعل طبيعى لما عانوه في حملة ١٨٥٦/١٨٥٧ ، وان الامير الحاكم في مقاطعة فارس هو مراد ميرزا الذى جرده الانجليز بعملياتهم في الخليج من النصر الذى تم للفرس بقيادته في هيرات ، ولهذا فهو يبغض بريطانيا بغضا شخصيا وهو دائم التعمد للتقليل من شخصية المقيم ، وسمعة وهيبة الحكومة البريطانية في الخليج العربى[١٠٤] ورأى المقيم ان سفارة البحرين لا تحمل معنى سوى هذا المعنى .

رأى رولنسون ان لا يحتج على تصرفات مراد ميرزا « لأن الاحتجاج سيجعل من هذه السفارة موضوعا للنقاش ، أما تجاهل الأمر فسيقضى على هذه المغامرة الطارئة » . وأضاف رولنسون من انه يعتقد ان هنالك أمرا

---

(١٠٣) (I. O.) Enclosure to Bombay Sec. Letters, 142, Jones to Rawlinson, 18 Apr. 1860.

(١٠٤) Same Letter.

دائما من الحكومة المركزية في طهران لحاكم شيراز أن يحاول في كل فرصة سانحة ان يفرض نفوذه على البحرين . وأرسل رولنسون الى جون رسل وزير الخارجية وطلب اليه عدم اثارة الأمر لأن القوة وحدها هى الجديرة بمعالجته . وكان من رأى رولنسون أن امام الفرس للاتصال بالبحرين احد طريقين : أولها هو ارسال قوة بحرية وهذه أمرها تسهل معالجته اذ سيعترضها فيلق الخليج ، أما اذا حاولوا الطريق الثانى وهو الاتصال ببريطانيا لكى ترفع يدها عن الشيخ في البحرين فذلك أمر سهل ايضا ، ويمكن حينئذ أن يطيب خواطرهم مع اخطار الشيخ ان الحكومة البريطانية تطلب منه الثبات على تعهداته المرتبط بها تجاهها ! (١٠٥) .

وفي الاتصالات غير الرسمية التى اجرتها البعثة في طهران تم ابلاغ وزراء الشاه بأن الادعاءات الفارسية على البحرين هى من « الأمور المثيرة للضحك » ، وأبلغهم بأنه لن يتوقع أبدا ان توافق الحكومة البريطانية التى سيرفع اليها أمر هذه الادعاءات على ان تتبع البحرين للتاج الفارسى . « ولقد عقدنا اتفاقات مع شيوخ العرب في تلك المناطق ونعتبرهم مستقلين . وان هذه الاتفاقات هى أساس العمل الناجح الذى تقوم بموجبه بحراسة أمن الخليج ، وذلك العمل الذى حققناه بعد جهد ، واقمناه بآلامنا » (١٠٦) واستمرت الاتصالات بصورة رسمية هذه المرة وذلك حين سافر رولنسون الى بريطانيا وصار لويس بيللى سكرتير البعثة يتولى تصريف الأعمال في طهران . توصلت البعثة البريطانية وحكومة طهران الى وعد من الفرس بأن لا يستعملوا القوة في احتلال الجزيرة حتى تسوى الأمور بين الجانبين دبلوماسيا .

غل تدخل لندن يد حكومة كلكتا ولكنها رغم هذا أصدرت أمرها الى

(١٠٥) (I. O.) L/P & S/18/B. 9, M.C.T.P.S.B. 1874.

(١٠٦) (I. O.) L/P & S/18/B. 166, H.B.I.P.G. 1908.

المقيم في الخليج العربى من أن عليه ان يرد كل تدخل عسكرى في البحرين بالقوة مهما كان مصدر هذا التدخل العسكرى أما اذا اتخذ التدخل شكل سفارات او اعلانات او غيرها فليس عليه ان يأبه لها لأن هذا عمل غير مهم في نظرها . وأقرت حكومة بومباى هذا الرأى قبل ارساله الى المقيم .

كان رأى حكومة بومباى الذى ارسلته الى وزارة الهند عن طريق حكومة الهند ان البحرين يجب ان تبقى مستقلة غير خاضعة لتبعية فارس او تركيا وان تقوم الحكومة البريطانية بضمان استقلالها . وقامت المفاوضات بين وزارتى الهند والخارجية في لندن في هذا الاطار ، ووافقت الوزارتان على قبول الرأى ، وكتبت به الى الهند التى ارسلته لمقيميتها في الخليج العربى .

وفي خطاب للمقيم بتاريخ ٢٧ فبراير ١٨٦١ جاء فيه ان شيخ البحرين ينشر العلمين التركى والفارسى ، وان الضابط كترندون قابل محمد بن خليفة بناء على طلب الأخير . وتطرق الحديث الى ان الشيخ ينشر هذين العلمين اللذين لا يحملان كما قال الشيخ أى معنى ، وماذا يضيره ان يرفع هؤلاء أو أولئك علمهم وأضاف التقرير على لسان الشيخ انه لا يحترم سوى القوة البريطانية التى يرجو صداقتها (١٠٧) .

وصلت في هذه الأثناء تعليمات حكومة الهند الصريحة للمقيم في الخليج العربى التى تنص على ان تبقى البحرين بعيدة عن القوتين العثمانية والفارسية . وتربص المقيم لمناسبة يعلن فيها هذا القرار . جاءت الفرصة حين قام الشيخ محمد بن خليفة الذى استطاع سلفا ان يعزز سلطته في بعض مناطق من قطر بمهاجمة بعض المركبات البحرية في مياه الاحساء (١٠٨) . قام المقيم الى البحرين التى حاصرها اعتبارا من ١٨ مايو ١٨٦١ ولم يرهب

---

(١٠٧) (I. O.) L/P & S/18/B. 9, M.T.C.P.S.B. 1874.

(١٠٨) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٦ .

ذلك الشيخ الذى استمر في تحدى سلطات الخليج البريطانية . وفي ٢٨ مايو من عام ١٨٦١ تمكن المقيم من القبض على اثنتين من سفن البحرين الحربية واضطر الشيخ للخضوع وأرسل اخيه علي للتفاوض مع المقيم (١٠٩) . واضطر شيخ البحرين ان يوقع في ٣١ مايو ١٨٦١ تعهدا « للصداقة » على نمط تعهدات الساحل المهادن . يجرى التعهد على النحو التالى : « الشروط المعاهدة الودادية المنعقدة فيما بين الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين بالاستقلال من طرف نفسه وأخلافه وقبطان فلليكس جونز مأمور البحرية الدولة البهية والباليوز الدولة البهية في خليج (فارس) من طرف الدولة الانكليزية ١٨٦١ .

بملاحظة الاغتشاش العشائرى الثائر دوما من المناقشات البحرية في خليج (فارس) فانا يا محمد بن خليفة حاكم البحرين بالاستقلال ومن يعقبنى من الخلف اجعل مهرى وقبوليتى في هذه الورقة بمحضر جمع من الشيوخ والاعيان الشاهدين لها بمعاهدة الصلح الدائم والصداقة مع الدولة الانكليسية لترقى المتاجرات وامنية طبقات الناس المسابلين في هذا الخليج أم القاطنين في سواحله بهذه الشروط الآتى بيان ذكرها :

الشرط الأول . جميع الشروط والعهود الجارية سابقا بين مشايخ البحرين والدولة الانكليسية (أو) بواسطة القائمين مقامها في حليج (فارس) انى أتعهد بأن تكون باقية ومستقيمة على حالها .

الشرط الثانى : أتعهد على نفسى بأن أتجنب عن جميع التعبثات في البحر بأى نوع كان سوى بحرب ظاهر أم بسبيل البطش أم بجلب الخدام ما دامت الدولة الانكليسية حامية ومحافظة ملكنا وأملاكنا عن قبل تلك التعبثات من ساير الحكام والشيوخ في سواحل هذا الخليج .

---

(١٠٩) المعاهدات المنعقدة فيما بين حاكم البحرين والدولة البهية الانكليس ١٨٢٠ - ١٩١٣ م .
(B. M.) IS /58/20. 1 - 6.

الشرط الثالث : لأجل انجاز تلك الشروط المرقومة أتقبل بأن أرفع خبر جميع التعبثات والبطشات التى تقابل أملاكنا ورعايانا سر وعلانية في البحر الى قائم مقام الدولة الانكليسية في خليج (فارس) بلا تأخير لأنه هو المباشر لمثل هذه القضايا وأعطى قول بأن لا يصدر منى التعبث والانتقام في البحر ولا ممن هو تحت حكمى في البحرين أم باسم البحرين على ساير الطوايف دون اذن قائم مقام الدولة الانكليسية . يعطى قول بان فورا يقوم بما يلزم من الجزاء لأجل جميع المضرات البينة التى لحقتنا ام سوف تلحق بطريق البحر على البحرين أم توابعها ايضا . انا يا محمد بن خليفة أتقبل بأن جميع المطالبات التى تثبت على انا شيخ البحرين أم على رعاياى بطريق الحق من سبب التعبث في البحر بأنى اقوم بنجازها على الوجه الأكمل .

الشرط الرابع : حيث انه من المعلوم ان رعايا دولة الانكليس من كل صنف مقتدرين بأن يتخذوا لهم مساكن في البحرين وتوابعها لأجل المتاجرات السالكة ويسلموا العشر عن أموالهم وتجارتهم فقط في الماية خمسة إما من عين المال أم نقدا على أصل قيمته فإذا تسلم ذلك مرة واحدة لا على ذلك المال بنفسه شيء آخر إذا اراد صاحبه ان يحمله الى مكان آخر . ومن جهة السلوك مع رعايا دولة الانكليس ومتعلقيهم فيحق لهم المودة منى كما هى في حق اتباع أى الدولة المتحدة الكاملة الوداد معنا . وكل خطاب تصدر من رعايا دولة الانكليس أم يشاهدوها من الغير فتجعل في طرف الى حصول رأى قائم مقام الدولة الانكليسية في خليج (فارس) في ذلك إذا ما أمكن تسديدها من وكيل دولة الانكليز المقيم في البحرين ــــ أيضا قائم مقام الدولة الانكليزية في خليج (فارس) يبذل مجهوده واهتمامه بحصول الرفاهية لرعايا البحرين القاطنين في البنادر التى بين حكامها وبين الدولة الانكليسية رابطة الصداقة .

الشرط الخامس : هذه الشروط الصدوقية سوف تجرى من حين امضاء

القبولية الدولة الانكليسية حتى لا يخفى ذلك . جرى في ٣٠ شهر ذى القعدة ١٢٧٧ هـ » (١١٠) .

وافقت حكومة بومباى على هذا التعهد واجازه الحاكم العام للهند في مجلسه بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٨٦١ ، واحيل بعدئذ الى لندن التى أبلغت به حكومتا فارس وتركيا . واحتج المبعوث الفارسى في باريس لدى اللورد كاولى Cowly السفير البريطانى هناك على الاحداث التى حركتها بريطانيا في البحرين . كما احتجت طهران على هذا الاتفاق لدى البعثة البريطانية بها (١١١) .

وبعد توقيع الاتفاق وفد على بن خليفة الى بوشهر وطلب الى المقيم طرد محمد بن عبدالله من الدمام والتزم علي نيابة عن أخيه بأن يقدم لمحمد بن عبدالله مبلغ المنحة المتفق عليها سلفا . فكتب المقيم جونز في يونيو ١٨٦١ الى محمد بن عبدالله طالبا اليه ان يرحل من الدمام ويجاوزها الى منطقة اخرى عند حدود الكويت شمالا او حدود أبو ظبى جنوبا . وأشفع جونز هذا الخطاب بآخر الى الامام فيصل يحرضه على إبعاد محمد بن عبدالله من المنطقة حتى تعود العلاقات النجدية البحرانية الى الصفاء . ولم يهتم الرجلان لأمر المقيم الذى بقى لأربعة أشهر دون ان يستطيع فرضه وذلك لقلة السفن الحربية المتاحة في تلك الفترة لمقيم الخليج العربى (١١٢) .

وفي أواخر اكتوبر توفر للمقيم عدد من السفن الحربية فكتب الى محمد ابن عبدالله ينذره بمغادرة المنطقة قبل ٢ نوفمبر ١٨٦١ . وهاجم المقيم في ٥ نوفمبر ١٨٦١ م الدمام ونسف القلاع واضطر محمد للهروب وتعهد اتباعه بالرحيل . واحتج احمد توفيق باشا والى بغداد ، على ما قامت به السلطات

(١١٠) للنص الانجليزي راجع : Ibid. Aitchison, C.U. (XI) Op. cit; PP. 118 - 120

(١١١) (I. O.) L/P & S/18/B. 9, M.T.C.P.S.B. 1874.

(١١٢) Kelly, J.B; Op. cit; P.P. 526 - 528.

البريطانية في الخليج العربى نحو محمد بن عبدالله « المتمتع بحماية فيصل بك قائم مقام نجد ، التى هى جزء من الممتلكات الوراثية للسلطان ». ورد كمبال القنصل في بغداد انه لا يعرف من هذا الأمر شيئا ، وان كل ما يعرفه ان المقيم جونز يسعى لحفظ الأمن على البحرين التى هى أرض مستقلة لها علاقات مع بريطانيا « العظمى » ، واحتج احمد توفيق باشا مرة اخرى على ما بلغه من اخبار ضرب الدمام ، وأضاف بأن ما قيل من أن المقيم يريد ان يحفظ أمن البحرين يجافى الواقع حين تقوم قوة بريطانية بضرب ميناء تحت السيادة التركية . ورد القنصل كمبال على الوالى انه يدرك تماما ان الحكومة البريطانية تتعامل مع أمير نجد باسلوب مباشر ، وكذلك الموظفين التابعين له . وأضاف كمبال بأن الحكومة البريطانية تعتبر أمير نجد وموظفيه مسئولين عن الاضطرابات التي يقوم بها اتباع الأمير فوق البحر . ولم يثر الباب العالى الأمر ، وانتهى عند هذا الحد (١١٣) .

قامت في ١٨٦٣ اضطرابات أهلية في المناطق التابعة للبحرين في شبه جزيرة قطر. وطرد القطريون العامل البحرانى في المنطقة واتخذ حاكم البحرين بعض الاجراءات التأديبية ضد الخارجين على سلطته . وفي غمار الاضطرابات طلب الشيخ قاسم بن ثانى احد شيوخ قطر البارزين الى الشيخ محمد بن خليفة منح قطر استقلالا اداريا وإلا فانهم سيخلعون عنهم طاعته ، ويحتمون بالسعوديين . وعاود أهل قطر الثورة في ١٨٦٧ ولجأ الشيخ محمد بن خليفة الى بوشهر يطلب المساندة طبقا لاتفاقية ١٨٦١ التى لم يكن بها بطبيعة الحال شرط يخرج حكومة الهند عن استراتيجيتها بعزل البحرين عن ساحل شبه الجزيرة فلم يساعد المقيم ، ولهذا ارسل محمد بن خليفة قواته الى قطر . والتقى الجمعان في موقعة « دامسه » في اكتوبر عام ١٨٦٨ م التى ساند فيها الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى الشيخ

---

(١١٣) (I. O.) L/P & S/18/B. 9, M.T.C.P.S.B. 1874.

محمد بن خليفة حاكم البحرين (١١٤) . وشهد الخليج أول « خرق » خطير للهدنة البحرية منذ عام ١٨٣٥ . ولما لم يكن للمقيم بيللى القوة الاسطولية الكافية لضرب شيخى البحرين وأبو ظبى ارجأ الحرب وأرسل لهما رسالتين في يناير عام ١٨٦٨ يطلب منهما ان يوضحا سلوكهما . ورد محمد بن خليفة بأنه يبغى أن يؤدب اتباعه في الدوحة ووكره ، أما زايد بن خليفة فقد أهمل الرد على المقيم .

وفي سبتمبر عام ١٨٦٨ توفرت لبيللى مجموعة من سفن الحرب أغار بها على البحرين ولم يجد محمد بن خليفة الا ان يهرب من وجه الطغيان البريطانى ويترك اخاه على بن خليفة على البحرين . ونصب بيللى على بن خليفة حاكما في البحرين مكان أخيه الذى سقطت عنه مقومات الشياخة — في رأى بيللى — حين قام بأعمال « القرصنة » والاعتداءات الأخرى التى أثارت الاضطرابات في أمن الخليج العربى . وتعهد الشيخ علي ان يقبض على أخيه وان يرسله الى بوشهر مغلولا اذا حاول المجيء الى البحرين مرة اخرى . وقبل الشيخ على بأن يدفع ٢٠٠٠ ريال غرامة يؤدى ربعها حالا ، ويقسط الباقى على ثلاث سنوات (١١٥) . وفي ٧ سبتمبر قام بيللى باحراق قلعة الشيخ محمد وتدميرها ، كما أسر وخرب وأحرق كل السفن الكبيرة في البحرين وأبحر الى قطر . وبهذا العمل صارت البحرين دون وسيلة دفاع ... لا قلاع ولا سفن ... ولهذا اضطر الشيخ علي ومن تبعه من شيوخ البحرين ان ينصاعوا مكرهين للبريطانيين بعد ان فشلت أكبر قوتين اسلاميتين وقتها هما العثمانية والفارسية في الوقوف أمام هذه القرصنة البريطانية الصريحة .

احتجت فارس كالعادة للسفير اليسون الذى استشار المقيم بيللى قبل ان يرسل بتقريره الى لندن. وكان من رأى بيللى ان الادعاءات الفارسية على

(١١٤) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(١١٥) Aitchison, C.U. (XI) Op. cit; P.P. 236 - 237.

البحرين هى « حالة مزمنة » ، ورأى ان اليسون أخطأ خطأ كبيرا حين حول له احتجاجات فارس فالمقيم غير مسئول عن أداء اعماله في الساحل العربى لدى الحكومة الفارسية وساندت وزارة الهند مقيمها في الخليج اذ رأى كيي Kay أن فارس قد « ادعت للمرة الألف » سيادتها على البحرين الا أن هذا يجب ان لا يؤثر على اداء المقيم « الذى عاقب الشيخ في البحرين بما يستحقه » (١١٦) وهو في ذلك يجد كل تأييد من حكومة بومباى والهند اللذين هما. وراء هذا العمل .

أما الخارجية فقد كان وزيرها أهدأ نفسا ، اذ كان يضع ما قاله رولنسون سلفا في اعتباره ... وذلك أن لا تقاوم فارس الا اذا حاولت التحرك العسكرى . « أما في غير ذلك فلا بأس من ارضاء غرورها » وصار رولنسون بعد ان تقاعد من طهران عضوا في مجلس الهند . أوصى رولنسون المجلس بأن الرفض المباشر لدعاوى مثل هذه في مسائل غير مهمة كالبحرين لن يؤدى إلا الى غضب الشاه وجعل موقف الوزير البريطانى في طهران حرجا للغاية . واقتنع ارجيل وزير الدولة للهند برأى رولنسون الذى اقتنع به كلارندون سابقا . جاء رأى وزارة الهند بأنهم لو احلوا سلطة فارس « تلك السلطة البعيدة الموقع غير ناجزه الاثر مكان سلطة الشيخ المحلى في البحرين وما التزم به هذا الشيخ من مسئوليات تجاه أمن الخليج العربى فان ذلك سيكون ضربة قاضية للسياسة التى اتبعوها لفترة طويلة في ذلك الجزء من العالم » ، وأمام الضغط المتكرر الذى تقوم به فارس في اتجاه الاعتراف بسيادتها في الخليج اتفق الوزيران (الهند والخارجية) على صيغة سلمها الوزير كلاردنون للسفير محسن خان في ٢٩ ابريل ١٨٦٩ . وقد تجنبت تلك الصيغة الاشارة الى مسألة السيادة « ان الحكومة البريطانية ليسرها ان تنأى بنفسها عن التبعات المزعجة الناجمة عن توليها مسئولية حراسة أمن الخليج

(١١٦) Kelly, J.B; Op. cit; P. 678.

اذا كان لحكومة فارس المقدرة لتولى هذه المسئولية . وانه ما دامت حكومة الشاه غير مهيأة لهذا العمل ، وما دام الشاه يرغب في أن يستتب الأمن في مياه الخليج ، فان الحكومة البريطانية التى تتولى هذا العمل ستقوم في المستقبل باخطار حكومة الشاه بأى خطوات تقوم بها تجاه البحرين وذلك مراعاة منها لشعور الشاه » (١١٧) . ولم ترض هذه الصيغة الحكومة الفارسية فأعادها محسن خان في ٨ مايو للخارجية البريطانية وطلب ادخال تعديلين عليها اولهما : ان يكون هنالك ديباجة قبل هذا التصريح يأتى فيها ان الحكومة الفارسية قد احتجت على ما قامت به بريطانيا في البحرين ، وذلك حتى تحفظ فارس لنفسها بحقوق السيادة هنالك ، وأن الحكومة البريطانية نظرت الى الاحتجاج الفارسى بعين الاعتبار ، أما التعديل الآخر فهو اضافة ، « انه حتى يستطيع الشاه ان ينمى مصادره التى تتيح له حفظ الأمن في الخليج فان الحكومة البريطانية لن تقوم بأى عمل في البحرين دون الاشارة المسبقة للحكومة الفارسية عما تزمعه » ، ولم يرض ارجيل بهذا التعديل ولم ترض عنه حكومة الهند كذلك لأنه سيغل يد ضباطها في الخليج العربى حين تستدعى الأمور عملا حاسما وسريعا . غير ان كلاردنون صاغ المذكرة مرة اخرى بأسلوب سكتت وزارة الهند عنه وان لم ترضاه جاءفيه : « تعترف الحكومة البريطانية بأن حكومة الشاه قد احتجت بأن السلطات البريطانية في الخليج تجاهلت حقوق السيادة الفارسية في البحرين ، وأن الحكومة البريطانية قد أعطت لهذا الأمر الاهتمام اللائق به». كما تضمنت المذكرة بأن الحكومة البريطانية ستتصل مستقبلا بحكومة طهران في كل أمر يخص البحرين . . وسلمت المذكرة في يونيو لمحسن خان (١١٨) .

لم تستقر الأمور لعلى بن خليفة اذ استطاع الحاكم المقال التمكن من

(١١٧) (I. O.) L/P & S/18/B. 9, M.T.C.P.S.B. 1874.

(١١٨) Hurewitz, J.C. Diplomacy in the Near and Middle East. Vol. 1, Doc. 77, P. 172.

البحرين المجردة من القلاع والمراكب مرة اخرى في سبتمبر عام ١٨٦٩ . وقتل محمد اخاه الشيخ على ، ولم يرض بيللى هذا التصرف ، فأرسل يستأذن بومباى في حملة انتقامية وأقرت بومباى هذا الأمر بعد تردد .

أرادت فارس ان تثبت الحق الذى منحها اياه البريطانيون في يوليو فأرسلت سفيرا الى البحرين يحمل فرمانا ملكيا بتعيين على بن خليفة حاكما على البحرين ولكن ما ان وصلت البعثة الى البحرين حتى وجدت ان عليا فارق الحياة ، وأصبح الملك لمحمد (١١٩) . ارجع محمد الفرمان الى فارس فقبل الشاه بالأمر الواقع فأزال اسم على من الفرمان ووضع اسم محمد بدلا عنه (١٢٠) . وقبل ان يصل المبعوث الفارسى بالفرمان كان بيللى في البحرين ينفذ أوامر حكومة الهند واعتقل محمد بن خليفة ومحمد بن عبدالله وبعض الشيوخ البارزين (١٢١) وأرسلهم الى المنفى في بومباى ، ولم يستطع المبعوث الفارسى ان يبلغ البحرين خاصة وان فرمان التعيين الجديد يحمل اسم محمد الذى كان في اسر بيللى ، وكان للبحرين حاكم جديد اسمه عيسى (١٢٢) .

احتجت طهران بالطبع على عدم اعمال تصريح كلاردنون الذى لم يجف حبره بعد . وتعاطف كلارندون مع فارس ، وانهى الى وزارة الهند انه لا يجب القيام بما يجعل فارس تنجذب بعيدا عن هذا القطر . وجاء رد حكومة الهند نقدا قاسيا لتصريح كلارندون الذى أفتى بأن أمن الخليج يمكن ان يناط بفارس اذا كانت تستطيعه ورأت انه لن ينشأ عن هذا

---

(١١٩) (I. O.) L/P & S/18/B. 9, M.T.C.P.S.B. 1874.

(١٢٠) Same Memo.

(١٢١) (I. O.) L/P & S/18/B. 420, Question of British Influence in the adminsteration of Bahrain, 1929.

(١٢٢) Lorimer, J.C; Op. cit; P.P. 893 - 894.

الوضع إلا ازدهار « القرصنة » وضياع المصالح البريطانية التى صارت الى انتعاش . وناقشت المذكرة بأن يمكن لتركيا وليس فارس ادعاء وضع كهذا الا « اننا لن نستطيع ان نتخلى عن موقفنا او نتراجع عن التزاماتنا ».وتذهب المذكرة الى ان ميو قد أقر بيللى على سلوكه في معالجة هذا الأمر . وأضافت مذكرة اخرى لحكومة الهند في ٢٣ مارس ١٨٧٠ بعد استعراض طويل لتاريخ البحرين منذ عام ١٥٠٦ (حين كان يحكم عليها شيخ عربى تمكن منه البرتغاليون) بأن البحرين يجب ان تبقى مشيخة مستقلة خاصة ، وانه ليس لفارس اى قضية عادلة فيها ، وان ما نقوم به هو محض ادعاءات ورأت حكومة الهند ان يطلب الى فارس تفسيرا لسلوكها في مساندة الشيوخ الذين يشجعون القرصنة ويروعون أمن الخليج (١٢٣) .

ولم يكن نصيب الاحتجاج التركى على ضرب البحرين ، واحتجاز شيخها محمد — (سبق الاتراك الفرس في الاحتجاج في هذه المرة) — إلا مثل الاحتجاج الفارسى اللاحق له . وقد ردت الحكومة البريطانية على الحكومة العثمانية عن طريق السفير البريطانى في القسطنطينية بأنها لا تعترف لتركيا بأى سيادة في البحرين ، وانها لا تزال عند هذا الموقف الذى اطلعها عليه بالمرستون منذ عام ١٨٥١ كما ردت لندن على طهران تشجب دعاويها .

وهكذا انسلخت البحرين عن الساحل العربى واجبرت السلطات الهندية في الخليج آل خليفة على ترك المناطق التابعة لهم في قطر.وقد تم هذا بشكل رسمى في ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ حين فرغ المقيم من اقالة محمد بن خليفة في البحرين وتعيين علي بدلا منه . عقد بيللى عقدا مع محمد بن ثانى الشيخ المقيم في الدوحة دخل بموجبه محمد بن ثانى في سلك المشايخ المتصالحين ، وذلك بأن لا يدخل في اى نزاع بحرى مع أى قوة اخرى ، وأن يرد أمر كل نزاع من هذا النوع الى المقيم في الخليج العربى كى يحكم فيه ، وتعهد محمد

(١٢٣) (I. O.) L/P & S/18/B. 9, M.T.C.P.S.B. 1874.

آل ثانى كذلك بأن لا يحالف محمد بن خليفة شيخ البحرين المخلوع وعليه ان يقبضه اذا تمكن منه ويسلمه الى حاكم البحرين . ونظم البند الثالث من التعهد في كلمات باهته صلة شيخ قطر بشيخ البحرين . نص هذا على ان تكون علاقة شيخ قطر محمد بن ثانى بشيخ البحرين على بن خليفة على نفس النمط الذى كانت عليه العلاقة سابقا بين شيوخ قطر وشيوخ البحرين . وفي هذا اعتراف ان تدفع قطر جزية للبحرين على ان يرد أمر أى خلاف بشأن الجزية الى المقيم في الخليج العربى لينظر فيه ويحكم حكما يقبله الطرفان . وقد اجتمع الجانبان البحرانى والقطرى بعدئذ في ظل المقيمية في بوشهر بحضور بيللى وعقدا اتفاق المال المدفوع الذى يجب ان تؤديه قطر الى البحرين . وصار على قطر ، بموجب هذا الاتفاق ان تؤدى للبحرين مبلغ ٩٠٠٠ قران يدفع منها محمد بن ثانى ٤٠٠٠ قران الى قبائل النعيم لحساب البحرين ، وتحول ٥٠٠٠ اخرى الى البحرين كى تحولها بدورها الى الرياض .

لم توفق خطط حكومة الهند في هذه الفترة في الاحتفاظ بقطر بعيدة عن النفوذ التركى مثلما فعلت في زنجبار مثلا حين أبعدتها عن السيادة العمانية . ففى العام التالى لقيام هذا التعهد انتزع قاسم آل ثانى السلطة من أبيه محمد وانحاز الى العثمانيين ولهذا سارت قطر سيرا مغايرا للمشيخات الأخرى حتى قيام الحرب العالمية الأولى (١٢٤) .

شهدت هذه الفترة (١٨٥٨/١٨٧٠) كل هذه الأحداث الكبيرة من استقطاب البحرين بأسلوب شبه كامل ، وقطر بشكل متردد لأنها تتصل بالبر الذى تخشى سلطات الهند الولوج فيه . وقد شهدت هذه الفترة التحديثية ، كما يسميها الكتاب الغربيون ، الشلل التام لكل مقاومة عربية

---

(١٢٤) صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي (القاهرة ، ١٩٦٥) ، ص ١٦٦ .

في البحر . واستطاع المقيم ان يحسن من ادائه لخدمة أهداف الهند ومصالحها ، ومكنته من هذا ما استحدث من ملاحة بخارية وبرق . وقد شهدت هذه الفترة كذلك انتقال الاهتمام الهندوبريطانى من جنوب الخليج العربى الذى قبروا فيه قوة مسقط السياسية والاقتصادية وسدوا بها مدخل الخليج . وما عادت مسقط في الاستراتيجية الهندية أكثر من رأس الجسر الذى يقاوم كل امتداد صحراوى من ان يستشرف البحر . انتقل الاهتمام الهندوبريطانى الى شمال الخليج العربى حيث مشروعات الملاحة النهرية التجارية والخطوط الحديدية وامتداد اسلاك البرق الى اوربا ، وفوق هذا وذاك تفاقم النفوذ التركى . وانتهت هذه الفترة تقريبا بالتمكن الكامل لحكومة كلكتا في توجيه زمام السياسة في الخليج العربى وذلك بفضل ما جدّ من تقنيات . وقد وصلت هذه التقنيات بين لندن وكلكتا حتى كان رأى البعض ان الخليج العربى بدا اكثر قربا الى اوربا منه الى الهند . وبهذا صار نشاط لندن خاصة في توجيه السياسة الخارجية أقوى أثرا مما كان عليه .

الفصل الخامس
البخار والبرق
وأثرهما في السياسة الهندية
تجاه الخليج العربي

- بدء الملاحة البخارية.
- بدء الإهتمام بالظهير الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.
- الملاحة البخارية في الخليج العربي.
- إمتداد البرق.
- فترة التوهج التجاري.

البخار والبرق
وأثرهما في السياسة الهندية تجاه الخليج العربي

بدء الملاحة البخارية :

منذ وصول بونا فنشر Bonaventure سفينة القرصان لانكستر جيمس الى انجلترا محملة بالثراء الذى نهبه من السفن البرتغالية العاملة في الشرق ، والسفن العربية ، تحول الاهتمام البحرى في انجلترا من البحر الأبيض المتوسط الى البحار الهندية (١) ، وتقاطرت سفن البريطانيين في دروب رأس الرجاء الصالح منذ أن تكونت شركة الهند الشرقية في ٣١ ديسمبر ١٦٠٠ . وبدأ البريطانيون يشيدون المحطات البحرية على امتداد الساحل الأفريقى . وأدى هذا التغيير في دروب الملاحة ومقاصدها الى تغيير في بناء السفن وتصميمها . وجرى تصميم نموذج معين لسفينة سميت إيست انديان East Indian تبنته الشركة وعملت على تطويره . وزاد مع الزمن حجم هذه السفينة وغاطسها وتدرجت حتى وصلت حمولتها الى ٥٠٠ طن في عام ١٧٠٠ وصارت بعد قرن من هذا التاريخ تحمل ١٢٠٠ طنا . وساد طراز الإيست انديان تلك الدروب لأنها برهنت انها أكبر سفن عصرها حجما ، وامتنها بناءً ، وأكثرها تسليحا . لم يكن يبز الإيست انديان في التسليح سوى عدد قليل من سفن الحرب البريطانية . أما في المجالات الأخرى ، فان هذه السفن حين نقارنها بسفن الاسطول نجد أن غاطسها أكبر لأنها مصممة لحمل البضائع كما نجد ان سرعتها أقل وذلك نظرا لضخامتها ومع بداية القرن التاسع عشر كانت السفينة هوب Hope من نموذج الإيست انديان تحمل ١٤٨٠ طنا (٢) .

---

(١) Hoskins, H.L. British Routes to India. P. 80.

(٢) Ibid. P. 81.

لم تجد هذه السفينة اى تحد لها الا بظهور عصر البخار الذى كان ثورة بحق أدت الى قلب الكثير من موازين التقنيات السائدة في الملاحة . سجلت المراكب التجارية أول نجاح لها كوسيلة للنقل مع بداية القرن التاسع عشر. وقد شهد عام ١٨٠٧ قيام أول باخرة تجارية من نيويورك الى البانى Albany على نهر هدسون في الولايات المتحدة الأمريكية [٣] وفي انجلترا تمكنت الملاحة البخارية من القنوات والانهار [٤] منذ عام ١٨١٥ . وفي ١٨١٩ عبرت بعض المراكب البخارية المحيط الأطلسى وكانت تستخدم البخار في جزء من رحلتها [٥] .

أما في الهند فقد طالبت الرئاسات المختلفة منذ عام ١٨٢٣ بادخال البخار في الملاحة واقترحوا للملاحة البخارية طريقين : اولها هو الطريق المعتاد عن طريق الرأس الى البحار الهندية ، والثانى طريق ينتهى عند الاسكندرية على البحر الأبيض ، ثم استعمال الطريق البرى الى السويس ومنها عن طريق الملاحة البخارية الى الهند . وضع جيمس هنرى جنستون Johnston في ١٨٢٢ أول مشروع محدد للملاحة البخارية في مسالك الهند . وقضى المشروع ان تصل البخاريات حتى مصر ، ثم يسلك المسافرون بعد ذلك طريقا بريا الى البحر الأحمر حيث يلتقون بالبخاريات الآتية من الهند . جهد جنستون في تكوين شركة مساهمة للملاحة البخارية جمع بعض رأسمالها في انجلترا وسافر للهند كى يجمع البعض الآخر . وفشل مشروع جنستون لعدم تمكنه من جمع المال اللازم اذ لم يكن الاقبال على مشروعه كبيرا خشى أصحاب الرساميل من ان يحول اضطراب الأمور السياسية في مصر دون نقل السلع من السويس الى الاسكندرية وبالعكس

(٣) محمد سيد نصر ، جغرافية النقل ، ط ٣ (القاهرة ، ١٩٥٩) ص ٥٦ .

(٤) Hoskins, H.L; Op. cit; P. 87.

(٥) محمد سيد نصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ .

كما لم تكن ثقة الدوائر المالية في السفن البخارية قد توثقت بعد اذ اخافهم الرأى القائل بأن السفن البخارية لن تقوى على الابحار في البحر الأحمر في أشهر الصيف ضد الرياح الموسمية (٦) . وقد برهنت الأحداث الماضية صدق هذا الأمر وذلك حين حصل جيمس بروس في ١٧٧٣ في عصر ما قبل البخار ، على اذن للبريطانيين للاتجار مع السويس . وسافر بعض موظفى الشركة الهند الشرقية عن طريق البحر الأحمر لاستكشافه . وأفادت هذه البعثة بأن البحر الأحمر لا يصلح للإبحار لفترة تصل الى تسعة شهور في السنة ، وان تياراته خطره ، ولا توجد له خرائط ملاحية ، وفشل هذا المشروع . وقامت هيئة الهند مرة اخرى في عام ١٧٨٥ ببعث المشروع من جديد وفشلت في ذلك لعدم توفر الأمن في الصحراء المصرية من القصير الى القاهرة وعدم رغبة الأتراك في تمكين الأوربيين من طريق البحر الأحمر المؤدى الى المدينتين المقدستين (٧) .

وفي عام ١٨٢٣ تكونت في كلكتا هيئة سمت نفسها لجنة البخار Steam Committe لتبعث الحياة مرة اخرى في مشروع جنستون ولإعادة بحث الأمور التقنية والسياسية المتعلقة به . وانبثق من لجنة البخار ما عرف بجمعية تشجيع الملاحة البخارية بين بريطانيا العظمى والهند Society for encouragement of steam navigation between G. Britain and India. وشجعت سلطات الهند برئاسة المركيز ولسلى اتجاه الجمعية وعضده أمهرست من بعده . كتب امهرست في مايو ١٨٢٣ بأن مجلسه تدارس أمر فتح طريق بخارى بين انجلترا والهند ويؤكد المجلس لهيئة المدراء ان الصعوبات التى ستجابه هذا العمل في خليج مصر « ليست أكبر من الصعوبات التى يمكن ان تنشأ في المناطق الأخرى. » وأوصى حاكم كلكتا

---

(٦) Hoskins, H.L; Op. cit; P. 89.

(٧) Searight, Sarah, The British in the Middle East (London, 1969). P.P. 117 - 118.

بالتصديق بوضع سفينتين في البحر الأبيض المتوسط ، ومثلها في البحر الأحمر حتى يتسنى اتصال شهري بين لندن وكلكتا . ولم توافق هيئة المدراء على المشروع [٨] .

عدل جنستون عن الطريق عبر مصر الى طريق رأس الرجاء الصالح ، وهو طريق انجلترا التقليدى للشرق الذى احتكروه « بجهودهم ووهب لهم امبراطورية في الهند » ورأى جنستون في توفر المياه في محطات هذا الطريق سببا آخر لنجاحه وعلى هذا تمكن جنستون من اقامة شركة من ٦٤ سهما قيمة السهم ٥٠٠ جنيه ، ابتاعها ٣٢ ممولا انجليزيا . وقامت الشركة ببناء السفينة انتربرايز Enterprise التى تحركت في اولى رحلاتها نحو الشرق في منتصف اغسطس ١٨٢٥ من ميناء فولماوث Falmouth ووصلت انتربرايز الى كلكتا في ١١٣ يوما ، استخدمت فيها البخار لمدة ٦٢ يوما ، والشراع ٤٠ يوما ، وقضت نحوا من عشرة أيام راسية في الموانىء المختلفة. وتعتبر نتيجة إبحار هذه السفينة فشلا لا يصل الى خيبة الأمل الكاملة اذ اثبتت ان عصر البخار قد أطل على البحار [٩] .

وأعقب هذا محاولات قام بها جيمس تيلور Taylor (أخ القنصل البريطانى في البصرة وبغداد وقتها) . فلقد جهد تيلور منذ عام ١٨٢٥ في تكوين شركة بخارية للإبحار في البحار الهندية واخفقت محاولاته حين فشلت انترابرايز وسحب الممولون أموالهم واتجه تيلور الى كلكتا في عام ١٨٢٧ ولم يصب فيها نجاحا [١٠] .

وفي عام ١٨٢٧ أيضا حاول طوماس واجهورن Waghorn وهو من

---

(٨) Hoskins, H.L; Op. cit; 0. 91.

(٩) Ibid. P.P. 92 - 96.

(١٠) Ibid. P.P. 98 - 99.

العاملين في الهند تكوين شركة ابحار بخارية . جاء واجهورن الى لندن من كلكتا في فبراير ١٨٢٧ يحمل خطابا من رئاسة كلكتا الى هيئة المدراء تطالبهم بدعم واجهورن . واستطاع واجهورن ، بعد لأى ، من ان يقنع الهيئة بمده بالمال اللازم لشراء المحركات (الماكينات) للسفن التى سيبنيها من حر ماله . ورجع واجهورن بعد ذلك الى البنغال عن الطريق المصرى سويس — اسكندرية ليستكشفه . وصل واجهورن الى الاسكندرية ثم ركب فرع رشيد الى القاهرة ، ومنها بالجمال لثلاث ليالٍ حتى بلغ السويس حيث داهمه فيها مرض أقعده لبعض الوقت . وبلغ واجهورن كلكتا بعد قيامه من لندن في أربعين يوما فقط ، وكان حريصا على اظهار هذه الحقيقة التى برهنها عمليا.(١١) وجد واجهورن في البنغال مساعدة من مال البخار ثم رجع الى لندن لاستكمال مشروعه . قام واجهورن في انجلترا ببناء بضع سفن صغيرة (٢٨٠ طنا) وذلك بهدف نقل البريد والسلع الخفيفة من طرود وما اليها . ووضع واجهورن اجورا عالية لنقل البريد والطرود رفضها البرلمان الانجليزى ، وتراجع واجهورن الى الهند خائبا (١٢) . واتجه الرأى العام ليقتنع بصلاحية البخار في الأنهار فقط لذا بدأ الاهتمام بالظهير الشرقى للبحر الأبيض المتوسط وانهاره .

بدء الاهتمام بالظهير الشرقى للبحر الأبيض المتوسط :

حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريبا كان اهتمام القوى الأوربية الرئيسية المتمثلة في انجلترا وفرنسا والبندقية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في الأراضى التى تسيطر عليها الدولة العثمانية محكوما بنظام الامتيازات. ولم يكن الاهتمام الانجليزى بهذا الظهير كبيرا حيث كانت الهند وطريقها التقليدى

---

(١١) Searight, Sarah, Op. cit; P. 110.

(١٢) Hoskins, H.L; Op. cit; P. 100.

رأس الرجاء الصالح هى شغلهم الأول.عرف الانجليز مسالك هذا الطريق واحتكروه وقنعوا في هذه المرحلة به ، وجاء الربع الأول من القرن التاسع عشر بالثورة الصناعية وما أحدثته من أثر في تطور الصناعة ، وازدياد عدد العاملين فيها ، وفي التجارة والادارة والوظائف المختلفة في الهند وغيرها . جاءت محاولات هؤلاء العاملين لتكون الاتصالات بين الهند و « الوطن » سهله ميسورة.ولعل هذا هو ما دفع ببعض المغامرين من التجار الانجليز في محاولة لفتح طريق في أرض الدولة العثمانية يكون أقصر من طريق الرجاء الصالح (١٣) . وشجع هؤلاء المغامرون ما لمسوه من فشل أولى محاولات البخار عن طريق رأس الرجاء وما يعيشونه من واقع مع السفن من طراز ايست انديان التى كانت تستغرق في رحلتها من لندن الى كلكتا سنتين زمنا ذهابا وايابا . وجاء الغزو الفرنسى لمصر ثم ما كان من محاولة بونابرت بعد هذا بسنين قلائل من ادخال فارس في خطته لغزو الهند . ونشط استعمال طريق الصحراء السورية وقتها ، وكان العرب هم السعاة . أما الانجليز فقد جهلوا كل شيء عن داخلية الأرض العربية . وربما ركدت بعد بونابرت المحاولات لإيجاد طريق سريع ولكنها لم تنته . كان مالكولم حاكم بومباى يريد ان يفاضل بين طريقى الخليج العربى والبحر الأحمر فبعث في عام ١٨٢٩ بمساحين هما باولر Bowler واليوت Elliot وطلب اليهما أن يستكشفا امكانات الخليج العربى في التجارة الدولية ، وكذلك امكانات نهر الفرات . وجاء في تقرير (١٤) باولر ان الخليج العربى صالح للملاحة دون مخاطرة في كل أشهر السنة تقريبا وهو المفضل على طريق البحر الأحمر حتى في اسوأ أحوال الخليج الجوية . في مجال استطلاعاته ارسل مالكولم في ٢١ مارس ١٨٣٠ السفينة البخارية هج لندسى ، وهى احدى السفن التى

---

(١٣) Hoskins, H.L; The Middle East, Problem Area in World Politics (N.Y. 1957) P. 6.

(١٤) Persia and the Persian Guf Vol. 46, Remarks on the P.G. & the Red sea as applicable to steam navigation, Baghdad, 17 June, 1830.

بنيت من خشب التيك الهندى وجعلت عليها محركات مستوردة من انجلترا (١٥) الى السويس . وتمكنت هذه السفينة البخارية من ان تبلغ عدن في ١١ يوما ومن ثم دخلت البحر الأحمر وتوقفت في موانىء جدة وبلغت القصير.وكانت أهم مشكلة تواجه هذه السفينة هى مشكلة التزود بالفحم التى كانت من أهم المشاكل في عهد البخار الأول . وقد أوصى واجهورن الذى وصل الهند في اليوم التالى لتحرك هج لندسى ان تشاد محاطات الفحم في مخا وعدن والسويس . وان ينقل الفحم الى السويس عن طريق الجمال من الاسكندرية ، أما فحم عدن فيمكن ان يصلها عن طريق رأس الرجاء الصالح (١٦) . ومن المشاكل السياسية ايضا ان محمد على كان يسيطر على الطريق المصرى ، أما طريق الفرات فلا زالت تحكمه الدولة العثمانية وان كان حكمها اسميا .

وبالرغم من ان هج لندسى لم تظفر برحلة مقابلة من الاسكندرية ، ورجعت بالقليل جدا من البريد والمسافرين الا انها قد فتحت طريقا جديدا بدأ يعمل في غير انتظام (١٧) .

وكنتيجة لتقرير باولر ارسل مالكولم بالمسّاح اورمسبى Ormsby كى يمسح السواحل السورية ، وبالمسّاح جيمس تيلور يمسح وادى الفرات . وتوالت بعثات مالكولم المسحيه ولم تصب نجاحا كبيرا خاصة في منطقة وادي الفرات حيث كانوا يلقون هلاكهم في أغلب الاحايين . وكان فارن Farren القنصل العام لبريطانيا في سوريا من أشد المتحمسين لإستغلال طرق ظهير شرقى البحر الأبيض المتوسط تجاه الخليج العربى . كتب

(١٥) Low, C.R; History of the Indian Navy 1613 - 1636, Vol. 1, (London, 1877) P. 250.

(١٦) Searight, Sarah; Op. cit; P. 111.

(١٧) Dodwell, H.H; The Founder of Modern Egypt A study of Mohmad Ali (Cambridge, 1937) P.P. 134 - 135.

فارن [١٨] في يناير ١٨٣١ الى شارلس جرانت حاكم بومباى يشجب طريق البحر الأحمر « فالمناطق على ساحليه غير متحضره بالإضافة الى انها جدباء جرداء غير قابلة للاستقرار والاستثمار » . أما كامبل Campbell القائم بأعمال البعثة البريطانية في فارس فكان يرى ضرورة اقامة خط اتصال يمر بما بين النهرين وذلك [١٩] لإقامة اتصال مباشر مع العرب القاطنين في هذه المناطق « حيث يمكن لنا ان نرسى هنالك نفوذ سياسى دائم يكون له مردود في مستقبل الأيام نعارض به كل نوايا روسيا ونسد دروب بغداد دونها » .

وقاد الوضع السياسى الذى استحدثه امتداد محمد على في الشام الى أن يسرع الانجليز الى تبنى مشروع استخدام البواخر النهرية . خشيت لندن من أن تقوم القاهرة بحركة في اتجاه بغداد ولهذا اسرعوا يحاولون الحصول على حق يخول لهم استخدام نهر الفرات خاصة وان هذا النهر يشكل حدا فاصلا بين ولايات حكومة مصر وولايات السلطان العثمانى الشرقية . كما أن توصل السلطان العثمانى مع روسيا الى معاهدة خنكار سلكه سى (يوليو ١٨٣٣) زاد في هذه الرغبة . كان المدعو جسنى قد زار هذه المنطقة ولم يقتنع بجدواها ولكن كان عليه نتيجة لاهتمام الملك وليام الرابع ان يبدل من تقاريره وأن يثبت صلاحية النهر للملاحة [٢٠] .

واستطاع جسنى ان يحصل من السلطان محمود على فرمان في ٢٩ ديسمبر ١٨٣٤ يخول له الابحار في ذلك النهر [٢١] . وتشكلت في ١٨٣٤ في مجلس العموم لجنة للملاحة البخارية اعتمدت مبلغ ٢٠٫٠٠٠

---

(١٨) Kelly, J.B; Op. cit; P. 345.

(١٩) Persia and the Persian Gulf, 46, Campbell to Committe, 22 Dec. 1831.

(٢٠) عبدالعزيز سليمان نوار ، المصالح البريطانية في انهار العراق (القاهرة ، ١٩٦٨) ص.ص ٣٦ - ٤٢ .

(٢١) لمعلومات اوفى عن هذا الموضوع راجع : المرجع السابق نفسه . كذلك راجع : الوثائق الهامة في ملاحق الكتاب (١١٢ صفحة) .

جنيه لتشغيل الملاحة النهرية في وادي الفرات وبنت شركة لايارد في ليفربول سفينتين للعمـل هنالـك . وغادرت هذه الحملة انجلترا في ١٨٣٥ ونزلت عند السويدية في الساحل السورى . ومن هنالك حملت اجزاء السفينتين فوق الجبال الى انطاكية ومنها الى بير حيث تم تجميعها وسميتا دجله والفرات . وغرقت دجلة ، وشقت الفرات طريقها بصعوبة حتى وصلت الى البصرة بعد أن عانت كثيرا من مسألة عدم توفر الوقود ، ومن عدم ترحيب السكان على الضفتين (٢٢) بها . ومن البصرة قامت الفرات بزيارة بوشهر . وبهذا كانت الفرات أول سفينة بخارية تمخر عباب الخليج العربى (٢٣) . كما شهدت تلك السنة ايضا وصول السفينتين البخاريتين هج لندسى وسميراميس تحملان الجنود الانجلو هنود لاحتلال خارك .

ومهما تباينت اراء المؤرخين في نجاح او فشل الملاحة البخارية في انهار العراق في هذه الفترة المبكرة ، ولكن تبقى حقيقة واحدة فوق الخلاف هى ان البخار بدأ يشد الخليج العربى تجاه البحر الأبيض المتوسط وان فترة سياسية جديدة — فيما نعتقد — بدأت بفضل البخار تطل على الخليج العربى . وقد نشطت السفن البخارية الانجليزية في البحر الأبيض في هذه الفترة حيث بدأت فيه رحلات شبه منتظمة منذ عام ١٨٣٤ بين بيروت وليفربول (٢٤) .

الملاحة البخارية في الخليج العربى :

منذ ١٨٣٤ بدأت رحلات بخارية منتظمة بين الهند والسويس ، كما انتظمت هذه الرحلات البخارية في الخليج منذ ١٨٦١ وذلك حين بدأت شركة كلكتا بورما تمد رحلاتها على طول السواحل الهندية وتنطلق منها الى

(٢٢) Searight, Sarah, Op. cit; P.P. 121 - 123.

(٢٣) (I. O.) L/P & S/9/60, memo by Blosse lynch.

(٢٤) Issawi, Charless, Middle East Development... P. 400.

سنغافورة شرقا والخليج العربى غربا حيث كانت تلتقى هنالك بشركة لنش التجارية في انهار العراق .

يرجع الفضل في تأسيس هذه الشركة للمدعو وليام ماكنون (وهو اسكتلندى الأصل هاجر من جلاسجو الى كلكتا في ١٨٤٧) وصديقه ماكينزى Mackenzie قام هذان الرجلان بتأسيس شركة كلكتا بورما في عام ١٨٥٦ . وتوقف نشاط هذه الشركة مع الثورة الهندية ولكنها بدأت تنشط وتتسع بعد الثورة . تحمست سلطات الهند لدعم هذه الشركة لأنها بدأت تنقل البريد الهندى الى الخليج العربى . ونادى فريرى عضو مجلس الهند في هذا الوقت برعاية هذه الشركة التى يمكن ان تقوم في أوقات الطوارىء بحمل الجنود الى الخليج العربى . ولهذا قام كانىنج بدعم الشركة حتى لا تصادف خسارة اذا عملت وفق جدول منتظم في الخليج العربى . ومع الدعم تغير اسم الشركة حيث أصبحت شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية BISN وصار على الشركة بموجب الدعم ان تقوم بثمان رحلات كاملة الى الخليج العربى سنويا (٢٥) . ولم تصادف هذه الشركة كسادا من جراء رحلاتها الى الخليج العربى يستدعى الدعم انما صادفت رواجا منقطع النظير ، ذلك لأن امتدادها للخليج صادف جوع القطن العالمى الذى احدثته الثورة الأمريكية ، وصارت سفن هذه الشركة تذهب الى الخليج العربى بالبريد المدعوم وتعود منه بالقطن الإيرانى الى الهند . كما صادف ازدهار الشركة افتتاح قناة السويس فتزايدت أعمالها حتى أصبح لها في عام ١٨٩٥ عدد ٨٥ سفينة بخارية ، وأصبح لها الوكلاء في المنطقة من جنوب آسيا ، الى استراليا ، الى شرق افريقيا وأصبح لها خط مباشر مع لندن عن طريق القناة (٢٦) . كما أحدث افتتاح نهر قارون للملاحة منذ

---

(٢٥) Kelly, J.B; Op. cit; P. 349.

(٢٦) Landen R.G; Op. cit; P.P. 89 - 91.

عام ١٨٨٨ ازدهارا أكبر في عمل هذه الشركة (٢٧) وأدى هذا كذلك الى زيادة عدد الرحلات وزيادة انضباط جداولها خاصة وان تجارة القارون بدأت تتسع في حجمها وثرائها ، مما جعل السلطات الهندوبريطانية تقوم بانشاء أول نيابة قنصلية في عام ١٨٩٠ في المحمرة في عربستان (٢٨) (ارتفعت الى قنصلية في ١٩٠٤) ولم تكن هذه الرحلات موضع ترحيب من العرب القاطنين في المنطقة لأنها ادخلت الادارة الفارسية الى المنطقة التي كانت مستقلة تحت حكامها العرب (٢٩) .

وتجدر الاشارة الى ان افتتاح قناة السويس كان أكبر عمل مادى قام به الانسان وأحدث به أثرا عميقا في علاقات الأمم بعضها ببعض ، ففى الوقت الذى انجزت فيه القناة كانت التجارة البحرية هى التجارة الرائجة كما شهد ذلك الوقت ايضا تنشيط الملاحة البخارية . وتعاصر فتح القناة كذلك مع بداية تنظيم الإمبراطورية البريطانية في الهند ، ولهذا يمكن ان يقال ان افتتاح القناة قد أثر على التوازن الاقتصادى والسياسى في اوربا تأثيرا يمكن ان نلاحظ بعض مردوداته في تاريخ مصر والبلاد العربية الأخرى وزاد عدد السفن التى تأتى الخليج العربى او أطرافه .

وبالرغم مما للدور الفرنسى من بروز في انشاء القناة الا ان الملاحة فيها كانت منذ عام ١٨٦٩ محتكرة تقريبا لبريطانيا التى مثلت ملاحتها في

---

(٢٧) Searight, Sarah, Op. cit; P. 242.

(٢٨) Wilson, A.T; The Persian Gulf, 3 rd ed. (London, 1959) P. 266.

(٢٩) Searight, Sarah, Op. cit; P.

العقدين الأولين من عمر القناة ٧٥٪ ولم تقل النسبة فيها حتى نهاية القرن في أى سنة من السنين عن ٧٠٪ (٣٠) .

امتداد البرق :

بدأت الخدمة البرقية في الهند منذ عام ١٨٣٩ حيث وضع سلك على ضفتى نهر هوجلى ليربط برقيا بين شطرى كلكتا . وتقدمت فكرة الربط بالأسلاك عبر المسطحات المائية في العشرين سنة التالية لهذا . وفي اوربا أمكن منذ عام ١٨٥١ الربط بسلك ممتد من الكابلات بين ساحلى بريطانيا وفرنسا عبر القنال الانجليزى ، وقد احتفل بافتتاح هذا الخط رسميا في ١ نوفمبر ١٨٥٢ (٣١) .

وبعد حرب القرم مباشرة وضعت الكابلات الغاطسة في البحر الأبيض المتوسط فربطت بين كورسيكا وسردينيا ومالطا وكورفو عن طريق مارسيليا . وأصبح هذا الخط نواة لما عرف بالتلغراف الأوربى . أما الهند فقد سارت الأمور فيها بسرعة فائقة ولم يحل عام ١٨٥٦ حتى كانت خطوط البرق تغطى ٤٥٠٠ ميلا . وزادت الحرب الهندية الفارسية التى وقعت في هذه السنة في النظر في أمر امكانية اقامة خط برقى مباشر يربط بين كلكتا ولندن وساد الرأى بإمكانية الوصل بين المدينتين بسلك واحد يعمل عن طريق الشحنات الكهربية المتقطعة (٣٢) .

وجاءت ثورة الهند ١٨٥٧/١٨٥٨ التى أكدت لحكومتى الهند وبريطانيا ضرورة تطوير شبكة البرق في الهند وربطها بسرعة مع شبكة الخطوط الأوربية المتزايدة المتسعة (٣٣) . كان رأى الانجليز في الهند ولندن

---

(٣٠) Hoskins, H.L; The Middle East.... P.P. 39 - 51.

(٣١) Hoskins, H.L; British Routes... P. 373.

(٣٢) Ibid. P.P. 374 - 375.

(٣٣) Hurewtz J.C; Op. cit; P. 360.

قبل الثورة الهندية ان يستفيدوا مما يعتزمه الأتراك من ربط القسطنطينية برقيا بالموصل وبغداد والبصرة . وأجبرت الثورة الهندية حكام الهند هنا وهناك في التفكير في خط هندوبريطاني خالص لا سبيل لقوة اخرى عليه ، واتجه تفكيرهم الى البحر الأحمر . ولهذا تقرر الربط برقيا بين مالطا المرتبطة سلفا بالخط الأوربى وبين الإسكندرية ونشأت بعض الصعوبات التى تداركها الانجليز بتعديل مسار الخط ليربط بين مالطا وطرابلس فبنغازى فالإسكندرية . وكانت مصروفات اقامة الخط حتى في هذه المناطق البعيدة عن الهند تتقاسمها حكومة الهند مع حكومة لندن بنسبة ٢ : ٣ (٣٤) وامتد الخط عبر البحر الأحمر الا انه فشل تماما لما اعترضته من صعوبات تقنية وفنية (٣٥) .

ورجعت حكومة الهند الى تبنى فكرة ربط كراتشى بخط برقى برى الى بلوشستان حتى الخليج العربى . ويمتد الخط الهندى من هنالك كى يتصل بالخط التركى في بغداد ويسير معه الى القسطنطينية يتصل بعدها بالخط الأوربى . وبدأت حكومة الهند مسح الخليج العربى بهذا الهدف منذ عام ١٨٦٢ وقامت المفاوضات بين الحكومة البريطانية وشاه فارس منذ عام ١٨٦٣ ومع سلطان مسقط منذ عام ١٨٦٤. ووقعت بريطانيا مع الباب العالى في اكتوبر ١٨٦٣ ميثاق البرق البرى Overland Tel Convention الذى نصت المادة الثالثة منه على انشاء شبكة من الخطوط البرقية من بغداد الى البصرة ، ومن بغداد الى خانقين على ان تلتقى هذه الشبكة مع الخط البرقى الآتى من الهند عن طريق الخليج العربى . وتلا هذا اتفاق آخر وقع في نوفمبر ١٨٦٣ ليؤكد الاتفاق الأول وليحدث أثرا أكبر في الترتيبات التى سلفت . نص هذا الاتفاق على تأكيد حق البريطانيين في الإتصال المباشر

---

(٣٤) Hoskins, H.L; British Routes.... P. 379.

(٣٥) Wilson, A.T. Op. cit; P. 267.

بالهند وعلى حقهم في استخدام الشفرة في الرسائل البرقية . كما وضعت في هذه الاتفاقية المسائل الخاصة بأجور الإستخدام والفوائد المالية ، والمسائل الإدارية وما الى هذا . وفي سبتمبر ١٨٦٤ وقعت الدولتان العثمانية والبريطانية اتفاقا ثالثا مؤكدا للإتفاقيتين السابقتين لعام ١٨٦٣ مضافا اليهما. وكان أهم ما تضمنته بنود هذا الاتفاق نصاً يعطي للبريطانيين حق اقامة مكتب برق دائم عند الفاو (كان المسئول عنه دائما احد الضباط من استخبارات الهند) ونصاً آخر قضى بتخصيص احد الخطوط البرقية للدولة العثمانية (على الأقل) ليكون بصفة دائمة ومستمرة في خدمة البرق الهندو أوربى (٣٦) .

لم تصادف الحكومة البريطانية أى عقبات في هذا الصدد مع الدولة العثمانية ، أما مع الدولة الفارسية فقد كانت عقباتها كبيرة . أثارت مسألة اقامة الشبكة البرقية في فارس مسائل سياسية كبرى تتعلق بالحدود ، وبالسياسة الفارسية وتطلعاتها في المنطقة . وطلبت حكومة بومباى الى بيرسى بيدجر أن يدرس هذه الصعوبات ويبدى برأيه فيها . وكان رأى بيدجر ان الحكومة الفارسية لن تعترض على اقامة الخط من بوشهر الى بندر عباس . أما المنطقة من بندر عباس الى رأس الجاسك فهى تحت « إمام » مسقط الذى سيقدم كل مساعدة في امكانه . ورأى بيدجر أن المنطقة التى تلى هذا ، وهى الممتدة من رأس بوزيم Puzim الى كراتشى ، (نحوا من ٦٠٠ ميلا) ، فهى في أغلبها من ممتلكات خان كالات Kalat وأشار بيدجر بإجراء دراسة أوفى وذلك بأن تطلب الحكومة الى المعتمد في السند ، والوكلاء السياسيين في كالات ومسقط ، والمقيم في الخليج العربى ، ليرسلوا لها بتقارير عن الأحوال السياسية والجغرافية في مناطقهم وعن المشاكل التي قد تنجم عن اقامة هذا الخط البرقى (٣٧) .

---

(٣٦) Hoskins, H.L; British Routes... P.P. 281 - 282.

(٣٧) Kelly, J.B; Op. cit; P.P. 555 - 556.

كان رأى هرمود راسام Rassam الوكيل السياسى بالإنابة في مسقط انه لن تقوم اى صعوبات في وجه هذا الخط البرقى لأن أغلب الأرض الواقعة في المنطقة بين بندر عباس وجوادر هى إما أنها تحت ادارة السيد ثوينى أو بعض صغار شيوخ البلوش الذين يمكن التعاون معهم كأمر مؤكد . ويضيف راسام ان المنطقة الى الشرق من جوادر تقع تحت قبائل البلوش المتنازعين مع بعضهم البعض بصفة دائمة ، الا أن المنطقة بصفة عامة خاضعة لسيادة خانات كالات ، والخانات المماثلين الذين يمكن التعاون معهم كذلك (٣٨) .

أما مالكولم جرين الوكيل السياسى في كالات فقد كان رأيه ان خان كالات يسيطر على الساحل الممتد الى الشرق من جوادر بل انه يدعى جوادر نفسها . وأفتى جرين بأنه من الأنسب كى تتجنب الحكومة في الهند المشاكل التى تنشأ حول جوادر ، ان تقوم هذه الحكومة بشراء جوادر من سلطان مسقط وتحولها الى خان كالات بشروط محددة (٣٩) .

ونظر بيرجز في التقريرين وخلص الى أن الأرض التى يديرها ثوينى في المنطقة التى تمر بها اسلاك البرق يمكنه حمايتها .وتساءل بيرجر بعد هذا عن مدى اعتراف الفرس لثوينى بحق التعاقد مع بريطانيا في هذا الصدد اذ ان ثوينى بموجب اتفاق ١٨٥٦ بين مسقط وفارس قد صار مجرد ملتزم . وخلص بيدجر من التساؤل بأنه من الأجدى ان تقوم الحكومة بالإتصال بفارس حتى في شأن الأرض التى يديرها سلطان مسقط والشيوخ البلوش . وأشار بيدجر إلى ان هذا الاتجاه الأخير سيثير شيوخ البلوش الذين لا يرضون بالسيادة الفارسية وربما يقطعون خط البرق . واستقرت حكومة الهند على ان تقوم بالإتصال بفارس فيما تخص بعض المناطق من ساحل مكران . وان

---

(٣٨) Ibid. P.P. 555 - 557.

(٣٩) Ibid. P. 557.

تتصل بشيوخ البلوش بخصوص بعض المناطق كيفما يتفق الحال . وأبدت وزارة الهند موافقتها على الخطة وبدأت لندن الاتصالات بطهران . كما قام الميجور جولد سميث ، مساعد المندوب البريطاني في السند ، بزيارة سواحل مكران لمسحها ، وليبدأ المفاوضات مع شيوخ القبائل الذين لا يعترفون بالسيادة الفارسية ، وقضت تعليماته ان ينهى اتصالاته مع الشيوخ عند جوادر حتى لا يستثار الفرس . واستطاع سميث ان يعقد في ٢١ ديسمبر ١٨٦١ اتفاقا في هذا الشأن مع لام لاس بالله وبعض الشيوخ الآخرين وأتم مهمته في فبراير ١٨٦٢ (٤٠) وفي نفس الوقت قام المدعو ولتون يساعده جرين لمسح الساحل الغربى من الخليج العربى بدءا بمسقط ، واحدث الرجلان في ١٨٦٢ اتفاقات مع الشيوخ (٤١) « المتصالحين » شكلت في نظرنا رأس رمح المصالح البريطانية في بر ساحل الجهاد البحرى (المهادن) ولم تنس هذه الاتفاقات ان تذكر هؤلاء الشيوخ المجاهدين بتعهد عام ١٨٥٣ و « الفوائد » التى عادت اليهم منه ، كما التزم الاتفاق بتقديم الخدمات البرقية لأهل المنطقة التى لم يفتح فيها مكتب برق الا بعد حوالى قرن من هذا التاريخ .

وبدأت المفاوضات مع الشاه ليتولى مسئولية مد الخط البرقى الواصل من بغداد الى كرمنشاه ، ثم حمدان ، فطهران ، ومنها الى بوشهر ووجد المشروع معارضة من البعض الا انه أقر أخيرا (٤٢) حيث وقعته فارس في ١٧ ديسمبر ١٨٦٢ . قامت فارس ببناء خط برقى من خانقين في حدود آسيا التركية ومنها الى طهران واصفهان ، وشيراز ، ثم بوشهر حيث يلتقى هنالك بخط برقى آخر التزم البريطانيون بتشييده من خانقين الى بوشهر

(٤٠) Ibid. P. 558.

(٤١) المعاهدات البحارية فيما بين دول البهية البريطانية ومشايخ المتصالحين ١٣٣٦ هـ .
(I. O.) L/P & S/7/195.

(٤٢) Sykes (Sir Percy), A history of Persia, Vol. 11, 3 rd ed. (London, 1951) P. 368.

مباشرة . وبهذا أصبح للهند خطان برقيان يوصلانها ببغداد (٤٣) . وزادت بعد هذا الخدمات البرقية حيث وصل خط برقى ما بين لندن وأوديسا ثم تفليس وتبريز وطهران ليلتقى بالخط القائم فعلا . وقد جعل هذا الخط الأخير الإتصال بين انجلترا والهند اتصالا مباشرا وسريعا. وشهد عام ١٨٧٢ عقد اتفاق آخر اقيمت بموجبه ثلاثة خطوط برقية ، اثنان منها دوليان والثالث محلى (٤٤) .

ولن نستطيع بالطبع تقصى تطور الخدمات البرقية بعد هذا ويكفى ان نشير فقط الى انها تقدمت تقدما مذهلا حتى ان برقية ارسلتها الملكة اليزابيث من لندن في ٢٢ يونيو ١٨٩٧ وصلت الى طهران في خلال دقيقتين ، وبث في حينها الى كراتشى . وزادت أهمية البرق في فارس حتى انهم عينوا في عام ١٨٩٨ وزيرا للبرق جعلوا له مستشارا انجليزيا (٤٥) .

قاد البرق والبخار الى زيادة في القيمة الاستراتيجية الأمنية للخليج العربى فضم الى كونه بداية الحدود الأمنية للهند البريطانية وظيفة اخرى حيث أصبح كذلك شريانا للمعلومات ، وبهذا تضاعفت ميزته الإستراتيجية . وراعت السلطات الهندية القوة البرية للدولة الفارسية وأرادت خطب ودها فإعترفت لها بحقوق السيادة في مناطق لم تكن لها سلفا فيها حقوق سيادة ، أو قل لم تكن حقوق السيادة الفارسية عليها ثابتة .

ازدهرت التجارة في هذه الفترة ١٨٧٣/١٨٦١ كنتاج غير مباشر للبرق والبخار. فمع تنظيم البريد البخارى المدعوم ، ومع الخطوط البرقية التى ازدهرت للأسباب الأمنية والإدارية انسابت المعلومات الاقتصادية ،

---

(٤٣) Hurewitz, J. C. Op. cit; P.P. 360 - 363.

(٤٤) Sykes, (Sir Percy) Op. cit; P. 368.

(٤٥) Ibid. P. 369.

وانتعشت ما اصطلح على تسميته بالتجارة التى لم تكن في نظرنا الا نهب غير منظم لثروة منطقة لا تملك من الثروة الا النذر اليسير. أدى هذا النهب الهندوبريطانى الى ان تتوقف تجارة الخليج العربى وتشل تماما بعد فترة توهج قصيرة استنزف المستعمر فيها كل خير المنطقة وما عاد للتجارة في الخليج بعدها شأن .

فترة التوهج التجارى :

اشتهرت مسقط منذ الجاهلية وصدر الاسلام بأنها مخزن كبير لتجارة الشرق والغرب وقد عمل رجالها بالبحر والإبحار منذ عصور سحيقة (٤٦) واستطاع البرتغاليون أن يخففوا من التيار التجارى لمسقط الذى توقف مع الفتن الأهلية وتدخل الفرس فيها . وانطلق النشاط التجارى متدفقا حين قام العمانيون بطرد البرتغاليين وملاحقتهم حتى السواحل الهندية والأفريقية .

(٤٦) لمزيد من المعلومات انظر : المسعودي : ابو الحسن على بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦ هـ) ، **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ، ٤ أجزاء ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ط ٢ ، القاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ ، ان النواخده في بحر الصين والسند والزنج واليمن والقلزم والحبشه من العمانيين ، المسعودي جـ ١ ص ١٢٨ .
ومراكب الصين كانت تأتي بلاد عمان وسيراف وساحل فارس وساحل البحرين والايله والبصرة وكذلك كانت المراكب تختلف من المناطق التي ذكرناها الى هناك ، راجع المرجع السابق ، ص ١٤٠ .
« سفالة هى اقصى بلاد الزنج واليها تقصد المراكب العمانية » راجع : المرجع السابق ، جـ ٢ ص ٦ .
« اذا ازديه ولدت غلاما فبشرها بملاح مجيد » راجع : المرجع السابق جـ ٣ ، ص ٢٨٨ .
انظر كذلك قول الفرزدق في هجاء يزيد بن المهلب :
اذا نسبت عمان وجدت فيها مذاهب للسفين وللصرارى
الفرزدق (همام بن غالب بن صعصعه) ديوان الفرزدق (بيروت ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠) .

جاء الانجليز الى الخليج العربى بقصد التجارة ولم يفلحوا كما اثبتنا سلفا ، ولهذا لم تعد تجارة الخليج العربى بالنسبة للهند البريطانية وأهدافها الا شيئا ثانويا لا يعتد به — ولم تكن الرئاسات الهندية — فيما سلف لتتحمل عبء تجارة لا تقوم بها الشركة انما يجريها الأفراد . ولم يكن مقيم الخليج العربى الا سلطة سياسية عسكرية استخبارية للقيام بالأعباء السياسية التى كان من ضمنها الإشراف على الرعايا البريطانيين الذين يتجرون في المنطقة او على المراكب التى تنشر العلم الانجليزى . ولم يكن دور المقيم البريطانى في الخليج العربى حتى أطل البرق والبخار الا كدور « سايس » السيارات بالنسبة لسفن التجارة في الخليج العربى يستقبلها عند وصولها ويحصل الرسوم عند مغادرتها . ولم تنظم هذه المهمة الا في عام ١٨١٣ حيث صدرت لائحة خاصة بالسفن التى تزور بوشهر (٤٧) . ولا نعرف من خلال اطلاعنا أى تنظيمات او لوائح او أى تدخل من المقيمية في أمر التجارة إلا في عام ١٨٣٤ بعد أن بدأت الهدنات البحرية . وبدأت السلطات السياسية في الخليج العربى تفكر في الافادة من هذا النظام اقتصاديا . كتب المقيم الى وكلائه في البحرين والشارقة ولنجه ومسقط ليوافوه بتقارير عن حالة التجارة في تلك المناطق . وكان المقيم مدركا انه لن يتوقع ردودا محددة لأنه يدرك انه ليس لهم ما يستطيعون به تقدير مدى تلك التجارة (٤٨) ورأى المقيم ان تقديرات مكاتب جمارك الهند هى أقرب الى الدقة من اى تقديرات جزافية يرسلها الوكلاء التابعون له . وأشار المقيم في عام ١٨٢٤ بأن تجارة بوشهر المتقطعة سلفا قد تناقصت وأن اسواق البصرة وبغداد قد تلاشت تجارتها تماما نتيجة للموجات الوبائية التى لفت المنطقة .

---

(٤٧) تراجع اللائحة في :
(I. O.) <u>L/P & S/20/C. 248, A.</u> Regulation for country ships visiting Bushire.

(٤٨) (I. O.) <u>L/P & S/20/C. 248, A.</u> Report on the trade of P.G. 1834.

وتستمر صورة التجارة في الخليج العربي قاتمة ثم تتوهج في التقارير الثلاثة التي كتبها المقيم بيللى [٤٩] في أعوام ١٨٦٤ و ١٨٦٦ و ١٨٦٩ ثم ما تلبث ان تخفت مرة اخرى.

كتب بيللى في ٢٣ اغسطس ١٨٦٤ الى حكومته في بومباى يتحدث عن النشاط التجاري الذى دب في الخليج العربى ، وينسبه الى الطلب الكبير للقطن والصوف في بومباى ، والأسعار المجزية لهاتين السلعتين هنالك ، كما يعزوه بدرجة ثانوية الى تجارة الافيون التى نشأت حديثا بين فارس والصين ، وتجارة السكر بين بتافيا وفارس . ويرى بيللى ان عائد القطن أحدث في السوق المحلية نشاطا سبب ازدهارا في حركة الإستيراد للحبوب والتمر .

يسند بيللى انتعاش الحركة التجارية في الخليج العربى للحرب الأمريكية ويبدى تخوفه من ان هذا الازدهار سينتهى مع انتهاء تلك الحرب « ولكن ربما أدى استمرار الحرب لفترة طويلة الى تأصيل العادات التجارية والصناعية لتحقيق الرغبة في الثراء التى أثارتها التجارة » . وأفاد بيللى في تقريره بأن كل السفن التى تفد بوشهر تجد شحناتها جاهزة وتوسق هنالك السفينة عن آخرها . وطلب بيللى الى حكومة بومباى مراعاة هذا الأمر ومعالجته بتسيير رحلات مباشرة الى الموانيء الأخرى في الخليج العربى « بدلا عن هذه الرحلة الدائرية التى تصل بوشهر كل ستة اسابيع » . ورأى بيللى ان الرحلات المباشرة الى موانيء الخليج العربى الأخرى ستقلل من اجور النقل التى تحتسب بالميل (بالمسافة) فأسعار النقل على سفينة ترجع من بوشهر الى الهند مباشرة ستكون أقل كثيرا من أسعار النقل على نفس السفينة حين تحمل نفس الشحنة وتدور بها في موانيء الخليج حتى تصل الى

---

(٤٩) راجع هذا في :

(I. O.) L/P & S/20/D. 248, A. Trade, of the P.G. 1865 - 69.

اقاصيه ، وتنحدر مرة اخرى الى ادناه ، ومن هنالك الى الهند . وأضاف بيللى على ان خط بوشهر المباشر سيسرع بوصول بريد المقيمية الى الحكومة (٥٠) .

وأشار المقيم الى الحالة التجارية في مسقط فوصفها بأنها « بين بين » «ولكن علينا ان نتذكر ان مسقط تربعت على عرش التجارة في المنطقة حين كانت سفنها تنسج ساحلى الخليج شرقا وغربا وتخرج منه للقاء عابرات المحيط . كان « لإمام » مسقط في ذلك التاريخ السيادة البحرية على كل مياه الخليج العربى . كان الإمام هو كبير التجار في المنطقة وهو المشترى الرئيسى والمصدر الرئيسى لكل التجارة في الخليج العربى وزادت الأهمية التجارية لإمام مسقط حين أسس لنفسه ملكا في الساحل الشرقى لافريقيا وزاد هذا في تجارته»ويستطرد بيللى فيقول « ان الجزء الأفريقى من مملكة الإمام لم يكن الا استجابة طبيعية لنداء ارضه الآسيوية الجرداء . ويمكن القول ان مسقط قد ورثت هرمز كمخزن لتجارة الخليج العربى وأصبحت مصدر اشعاع تجارى في المنطقة تنتشر خيوطه الى الموانىء الأخرى في الخليج . غير أن ما احدثناه في مملكة عمان (سلخ زنجبار عنها) جعلها في مرتبة تجارية متدنية اذا قورنت بالموانىء الأخرى في الخليج العربى . ولم يبق لمسقط من تجارة الا تجارة الملح التي تقوم بها بعض قواربها الوطنية ، وكذلك الإتجار في بعض كميات من التمر الذى يصدر الى كلكتا وبعض مناطق اخرى . مرة اخرى اقول بأننا قد قطعنا كل أسباب تجارة مسقط البحرية We tore as under this Web & Woof وان منحتنا لسلطان مسقط لا تساوى شيئا على ضوء ما احدثناه من استرخاء تجارى في هذه المنطقة النشطة ولقد كسرنا فيهم تماما تلك الروح البحرية المتوثبة ، ويقينى ان زنجبار بالنسبة لمسقط هى أكبر من حفنة دولارات تعطى » .

---

(٥٠) Same Report.

وأشار بيللى في تقريره هذا الى ان هناك ميناء قرصنة في صور لا زالت به تجارة نشطة. ويذهب التقرير بعد هذا الى أمثل السبل في تنشيط تجارة بندر عباس حيث يرى المقيم انها يمكن ان تكون خير وريث لتجارة المخزن في مسقط قديما ، وينصح الحكومة في أن تعض بالنواجز على بقاء علمها الذى يرفرف في باسيدو عند مدخل الخليج العربى . ويختتم المقيم تقريره بالمكاسب التى أداها البرق لتجارة الخليج العربى ويقترح ان تعمل الحكومة لمد خط بين الهند والخليج العربى منفصلا عن الخط الذى يعمل بين الهند وانجلترا مارا بالخليج العربى .

ويؤكد بيللى في تقرير [٥١] له ثان في عام ١٨٦٦ ان التجارة قد ازدادت ازدهارا وان المصالح التجارية الهندوبريطانية « تقفز » من حسن الى أحسن بصورة متلاحقة. فتجارة الهند البريطانية في الخليج العربى التي لم تزد في السابق عن نصف مليون جنيه وصلت في عام ١٨٦٦ الى خمسة ملايين جنيه ، تضاعفت تجارة القطن الفارسى الى مائة ضعف عما كانت عليه سلفا ، وكما أن تجارة الأفيون بين فارس وبتافيا قد إزدادت بشكل ملحوظ وان تجارة القمح أخذت في الازدهار. ونبه بيللى الى أن هذا الازدهار التجارى سيجر القوى الأوربية الأخرى الى الخليج العربى وسيأتى في ركابه بوكلاء اوربيين للشركات. وأشار بيللى الى خطل السياسة التى تسير عليها حكومة الهند من عدم التدخل في البحر ، وان سياسة التدخل أسهل في مجملها من سياسة عدم التدخل لأنه « أخشى ان اؤكد لكم انه بالنسبة للدول كما هو بالنسبة للأفراد فإن موضوع عدم التدخل يتطلب حكمة أكبر من تلك التى يستطيع العقل البشرى فهمها وكما يحتاج الى قوة ارادة خارقة لتقف معزولا وبمفردك » ونبه بيللى الى استصلاح الأراضى في فارس ومكران والجزيرة العربية « تلك المناطق الفقيرة الشاسعة الإمتداد التى لو جرى استصلاحها لأحدثت تجارة بحرية نشطة في حوض الخليج العربى ».

(٥١) (I. O.) L/P & S/C. 248, Extract from P.R. Letter, 12 May. 1866.

وأشار المقيم الى أن مسقط التى حذف اسمها حاليا من قائمة التجارة النشطة نتيجة لإعتبارين اولها : ان اهميتها كانت في الفترة السابقة تكمن في قيام سفنها بتجارة « المخزن » التى انتهى عهدها وهذا سبب جزئى ، والإعتبار الثانى هو انفصال زنجبار عن مسقط التى كانت نتيجته المؤكدة هى التناقص الحاد في عدد سفنها التجارية التى كانت تنسج الطرق فيما بين المنطقتين . ويضيف المقيم انه بالرغم من ان تجارة مسقط الكلية قد تضاءلت الا أن سوء الأحوال أحسه التجار الوطنيون دون الاجانب ولم يؤثر سلبا في الرعايا الهنود الذين يسكنون مسقط . « وفي اعتقادى انه لم يبق الآن إلا تاجرين او ثلاثة من التجار العرب يجرون تجارة ناجحة ، أما ما تبقى من تجارة مسقط فهى في أيدى التجار الهندوسى والخواجا » (٥٢) . واختتم المقيم التقرير باقتراحات محددة بشأن تشغيل بعض الخطوط البخارية التجارية الجديدة كى تنتظم بعض موانىء اقترحها المقيم حتى يعم الإزدهار التجارى في الخليج العربى ، فاقترح المقيم ان تمتد خدمات السفن البخارية الى رأس الخيمة ، وعجمان ، وأم القوين ، والشارقة ، ودبى ، والكويت ، والبحرين ، وأوصى المقيم بأن تستعمل القوارب الصغيرة في الوصول الى تلك المناطق « فخط الساحل فيها ضحل والشحنات اليها ومنها غيركبيرة» . ان تجمع القوارب الصغيرة تجارة هذه الموانىء الى مركز تجمع (مخزن) عند الرأس الشرقى للخليج العربى .

وأفاد هذا التقرير كذلك الى ان هنالك شركة فرنسية تعتزم فتح خط بخارى فرنسى يمتد في الخليج العربى حتى البصرة « بمجرد ان يسمح قنال دى لاسبس بمرور السفن، وان هنالك تاجرا فرنسيا قد وفد حديثا إلى منطقة الخليج العربى وزار مسقط وشط العرب وتدل التحريات على ان تقريره عن تجارة الخليج العربى كان مشجعا» (٥٣) .

---

(٥٢) Same Extract.

(٥٣) Same Extract.

وفي تقرير لعام ١٨٦٩ يكتب المقيم عن تصاعد النشاط التجارى . يقول التقرير ان التجارة بين عامى ١٨٤٥ و ١٨٦٥ قد قفزت الى أربع مرات عما كانت عليه، ثم انخفضت بعض الشيء في الفترة ١٨٦٦/١٨٦٩م نسبة لعدم الاستقرار على السواحل العربية . أما عن الملاحة البخارية فقد تزايدت في ١٨٦٨/١٨٦٩ في متوسطها فأصبحت بمعدل سفينة تزور الخليج العربى اسبوعيا . وأشار المقيم الى ضرورة انشاء خط ملاحى مباشر بين لندن والخليج العربى بمجرد ان يبدأ تشغيل قناة السويس كما أشار المقيم كذلك الى أن العثمانيين سيفتتحون خطا من القسطنطينية عبر السويس الى الخليج العربى (٥٤) .

وتشير التقارير اللاحقة الى ان هذا الازدهار التجارى لم يستمر اذ لم يكن في حقيقته ازدهارا انما هو نهب غير منظم زاد المنطقة فقرا على فقرها . وستدلنا الأحداث ان سيادة البخار والبرق في المنطقة لم تفد بأى تحديث كما يزعم بعض كتاب الغرب والناقلين عنهم من الكاتبين بالعربية ، انما قادت الى نهب الفقراء الذين هزت هذه السيادة كل اقتصادهم التقليدى القائم على الملاحة الشراعية وتجارة المخزن . وحلت السفن الهندوبريطانية مكان السفن الوطنية التقليدية التى فقدت تجارتها ولم يعد للداو من عمل . وارتبط هذا النهب بالشركات الهندوبريطانية التى تعاملت في وكالاتها مع غير الوطنيين وانتقلت بهذا بقايا تجارة الوطنيين الى أيدى غير وطنية.وكانت هذه السنوات العشر (١٨٦١/١٨٧١) هى التى أجهزت على مسقط وأصبح الوجود الهندوبريطانى بعد هذا هو الوجود الفعال في المنطقة ، ولعقود طويلة .

---

(٥٤) (I. O.) L/P & S/20/C. 248, A. P.R. Letter to GOB; 19 June, 1860.

الفصل السادس
المد الإقليمي
وسياسة الاتفاقات المانعة
١٨٧١م - ١٨٩٨م

- المد العثماني في نجد والمجابهة الهندية.
- قطر عثمانية في سياسة التشطير الهندية.
- قطر دولة عازلة في سياسة التشطير الهندية.
- البحرين وبداية الاتفاقات الشاملة.
- الساحل العماني والتدخل الفارسي.

المد الاقليمي
وسياسة الاتفاقات المانعة
١٨٧١م - ١٨٩٨م

كان لا بد من ان تترك حكومة الهند سياسة عدم التدخل في شئون ظهير ساحل الخليج العربى. لم تكن حكومة الهند تأبه للساحل وترابه قبل عام ١٨٧١ ، فالقوى التى كانت تخشى منها حكومة الهند على أمن الهند كانت قوى اوربية لم تكن تستطيع حتى ذلك الوقت ان تبلغ الهند الا بالمسارات البحرية . ولهذا قامت حكومة الهند باغلاق مسارات الخليج العربى واكتفت بذلك . ولم تثبت هذه السياسة طويلا اذ أدى الانقلاب الذى احدثه البخار في الملاحة النهرية والبحرية الى احتمال ان تبلغ بعض القوى الأوربية الخليج العربى من خلال انهار العراق ، كما أدى البخار الى انتشار الخطوط الحديدية التى بدأت خطط مشاريعها في المنطقة . ولهذا سعت حكومة الهند الى شجب السيادة العثمانية على أكبر قدر ممكن من الأرض العثمانية المطلة على الخليج العربى لإبعاد خطر وصول القوى الأوربية الى الخليج العربى في ثياب عثمانية . وزاد البخار كذلك في تنشيط التجارة الأجنبية في الخليج العربى وخاصة في الأنهار التى تصب فيه فأرادت سلطات الهند البريطانية احتكار تلك التجارة ، ولم تتركها القوى العالمية بل عملت على مزاحمتها . كذلك تسببت ملاحة البحر البخارية في خلل السياسة الهندية بصورة أكبر مما سببته الملاحة البخارية النهرية. كانت ملاحة البحر البخارية تتطلب وجود محطات للفحم ، ومنشآت لخدمة الملاحة على امتداد السواحل التى تغشاها تلك السفن . وكانت حكومة الهند تعتبر هذه المحطات الأجنبية نواة للتدخل في المناطق التى تقام عليها ، وفي هذا صدق . لم تكن حكومة الهند تبغى توسعا في الأرض ، انما سعت خلال

هذه الفترة الى ان تنهى حدود نفوذها في حدود أمن الهند في الخليج العربى ، على ان تتولى الحكومة الإمبريالية ما وراء ذلك. ولم يعد الخليج العربى مع انتشار الملاحة البخارية هو الحدود الأمينة للهند ، حيث امتدت محطات تزويد الفحم على مشارفه والى ما وراءه الى مداخل البحر الأحمر ، وزاد الأمر اشكالا ، افتتاح قناة السويس وما استتبعه ذلك من سهولة وصول بعض السفن غير البريطانية (العثمانية والفرنسية والروسية بصفة خاصة) الى المنطقة .

كذلك أدى استعمال البرق الى متغيرات كان على حكومة الهند معالجتها بتغيير طبيعة سياستها بما يناسب الأوضاع الجديدة . صار على حكومة الهند عبء تثبيت بعض المعدات البرقية في ساحل الخليج العربى ، وكان بهذا لا بد لها أن تتدخل في السياسة القبلية للظهير الذى تخشاه . وزاد الأمر تعقيدا ان البرق زاد في ارتباط حكومة لندن بحكومة كلكتا ، فسقطت سيطرة بومباى ، ولهذا تميزت هذه الفترة بظاهرتين سياسيتين متناقضتين ، فبينما انتهت سيطرة حكومة بومباى ، زادت سلطة (حكومة) بوشهر وأصبح دورها أجرأ مما كانت عليه حينما كان المقيم تابعا لحكومة تابعة لكلكتا ، وسنلاحظ ان المقيم أصبح في كثير من الأحيان يرسم السياسة التى ما تلبث ان توافقه عليها كلكتا ثم لندن . وزاد تدخل حكومة الهند في الظهير من نفوذ المقيم في المنطقة في نفس الوقت أدى البرق الى تشديد قبضة لندن على حكومة كلكتا . أى أن البخار والبرق قد أديا كما نرى الى قوة في دور بوشهر ، والغاء لدور بومباى ، وإضعاف لدور كلكتا ، وزيادة في دور لندن .

وأسرعت سياسة الاستقطاب السياسى العثمانى منطلقة من ولاية بغداد في ان تعيد حكومة الهند النظر في سياستها حتى نلاحظ انه مع نهاية هذه الفترة (١٨٩٩) ان السياسة الهندية قد تبدل شكلها تماما وان لم يتبدل

منطقها . فبدلا من اصرار سياسة حكومة الهند على التمكن من المنافذ البحرية للخليج العربى عند نهاياته الجنوبية وجدت نفسها تسعى لسد المنافذ البرية التى يمكن ان يفد عن طريقها نفوذ الدول الأوربية الأجنبية محمولا على بواخر الأنهار ، أو الخطوط الحديدية، المانية كانت تلك او روسية .

المد العثمانى في نجد والمجابهة الهندية :

لم تبذل الدولة العثمانية محاولات جادة لبسط نفوذها على الخليج العربى قبل عام ١٨٦٩ . فحتى هذا التاريخ لم يتجاوز ولاةبغداد العثمانيين في القسم الشمالى الغربى من الخليج ميناء الكويت ، ولم تكن الكويت في ذاتها حتى هذا التاريخ الا مشيخة يحمل شيخها لقب القائمقام (١) من قبل الدولة التى كان من سياستها ان تدير امور الدولة في الأماكن النائية والجدباء منها بصفة خاصة على هذا المنوال من اللامركزية .

لم تظهر محاولات السيادة العثمانية حتى هذا التاريخ واضحة في البحرين الا في فترات متقطعة حين تحتدم الصراعات الاسرية بين حكامها ويسعى بعضهم للعثمانيين بالتبعية معارضة لآخرين منهم يسعون بالتبعية لفارس ، هذا بالرغم من أن البحرين بوصفها كجزء من العالم الاسلامى السنى كان معروفا ضمنا انها تابعة لخليفة المسلمين العثمانى . أما فيما يلى البحرين جنوبا فلم تكن هناك اثار واضحة للسيادة العثمانية . ولعل مرجع هذا الى ان الحكومة البريطانية كانت قد فرغت قبل هذا التاريخ او أوشكت من فرض سيادتها على الساحل الجنوبى للخليج العربى واعتبرته منطقة لنفوذها . أدى المركز القوى الذى كانت تتمتع به بريطانيا في البلاط العثمانى والذى حازته نتيجة لما قدمته بريطانيا للدولة العثمانية من قروض

(١) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤ ، ص ١٧١ .

عقب حرب القرم الى عدم تعارض كبير بين الدولتين في الخليج إلا ما ندر [٢] .

وفي بداية السبعينات كان لا بد من تصادم القوتين الهندوبريطانية والعثمانية في الخليج العربى . فبالرغم من عدم اهتمام تركيا لمسائل الخليج الأدنى في الفترة التى سبقت شق قناة السويس حيث لم تكن تلك المنطقة تمثل شيئا في الإستراتيجية ولا في الإقتصاد العثمانى ، فقد كان اهتمامها صادقا بالخليج الأعلى لما لذلك من اثر على استراتيجيتها في العراق والشام والحجاز . وكان لا بد من الصدام بين القوتين حين بلغ النفوذ البريطانى البحرين التى حاول بيللى ادخالها في دائرة « التحديث » . وزاد من حدة الشعور بالصراع ان الخليج العربى بدخوله عصر البرق الذى طوى المسافة بين لندن والخليج ، وبدخول انهار العراق عصر الملاحة النهرية البخارية ، أخذ الخليج توجيها بريطانيا وبدأ يخرج بالتدريج عن دائرة التوجيه الهندى ، وصارت جل المسائل تعالج في بوشهر وتحسم بين لندن والقسطنطينية — وأدت بعض العوامل المساعدة الى تنشيط الخلاف الهامد في المنطقة . ويمكن ان تبرز هذه العوامل [٣] فيما يلي :

— التنظيمات التى أعقبت حرب القرم وأصبح الجيش العثمانى بموجبها جيشا نظاميا مجهزا بالأسلحة الحديثة . وقد أثبت هذا الجيش صلاحيته عندما استعان به السلطان عبد العزيز (١٨٦١/١٨٧٦) في اخضاع مقاطعات الدولة العثمانية في المناطق التى تزعزع ولاؤها . وعمل السلطان عبد العزيز على مضاعفة حاميات مكة والحجاز بصفة عامة وكان لا بد له من ان يتجه الى نجد والخليج العربى كى يؤمن حامياته التى تحرس المقدسات الاسلامية .

---

(٢) المرجع السابق ، ص.ص ١٧٢ - ١٧٣ .
(٣) المرجع السابق ، ص.ص ١٧٤ - ١٧٥ .

— تعيين مدحت باشا واليا على بغداد (١٨٦٩/١٨٧١)، وكان مدحت يرى ضرورة ان تبسط القسطنطينية نفوذها على المناطق التابعة لها اسميا ربما تعويضا لها عن الخسائر الإقليمية التى عانتها في البلقان ، ورأى مدحت ان استجابة عرب الخليج للخليفة العثمانى ستكون صادقة . انشأ مدحت باشا في بغداد صحيفة الزوراء التى استمرت حتى بعد انتهاء فترة ولايته تزخر بالموضوعات التى تؤكد السيادة العثمانية على الخليج العربى حتى عمان . وقد نجح مدحت في اقناع الدولة العثمانية بفتح قنصلية لها في بوشهر بقصد رصد التحركات البريطانية في دروب البحرين . وتم هذا بالفعل في نوفمبر ١٨٧١ وكان هذا مثارا لقلق السلطات البريطانية في الخليج العربى .

— حاولت الدولة العثمانية ان تنتهز فرصة انهيار الدولة السعودية عقب وفاة الإمام فيصل في ديسمبر ١٨٦٥ ، وان تتدخل في الفتنة التى وقعت بين أبنائه الأربعة عبدالله ، وسعود ، ومحمد ، وعبد الرحمن ، وذلك خوفا من ان تعود هذه الإمارة الى سابق قوتها ، وما يستتبع هذا من تهديد للمقاطعات العثمانية في الحجاز والشام والعراق فضلا عن مناطق الخليج العربى .

تزعم سعود الثورة ضد أخيه عبدالله ، واستطاع ان يظفر في بعض معارك الاحساء التى دارت بينهما . طلب عبدالله من الوالى العثمانى مدحت باشا ان يعطيه التأييد ويلقى منه التبعية . وبدأ مدحت باشا يعد للحملة في سرية كاملة ، ولهذا لم تنتبه لها السلطات السياسية للهند في الخليج العربى .

تسرب خبر هذه الحملة من القاهرة حيث بعث القنصل البريطانى في ٣٠ ديسمبر ١٨٧٠ رسالة الى وزارة الخارجية البريطانية جاء فيها ان الخديوى أكد له ان القسطنطينية تعد لحملة تقوم من بغداد للسيطرة على

بعض المناطق العربية المطلة على الخليج العربى [٤] . وكلف جرانفيل وزير الخارجية البريطانى ، السفير البريطانى في القسطنطينية السير هنرى اليوت ، للتحرى في هذا الأمر . كما كلفت حكومة الهند هربرت القنصل البريطانى في البصرة ، بالتحرى كذلك . وأفاد الرجلان بأن القصة مختلقة لا أساس لها من الصحة [٥] . غير أن هربرت عاد في ٢٧ مارس ١٨٧١ ليبرق الى حكومة الهند بوصول رسول من عبدالله بن فيصل ، وبأن الحملة التى اعتقد هربرت سلفا بأنها اشاعة كاذبة قد تبلورت وهى تستعد الآن للقيام باتجاه نجد [٦] .

وأضاف هربرت بأن الحملة التى سترسل الى القطيف أو الدمام بحرا تتكون من ستة فيالق ولديها ١٢ مدفعاً . كما أرسل هربرت رسالة بنفس المعنى الى اليوت .

دفعت حكومة الهند بلندن للإتصال بالقسطنطينية للدفاع عن سياسة الهند التى لا تسمح لأى قوة بالتحرك بحرا وطلب ميو إلى لندن ان تشرح للقسطنطينية طبيعة الوجود البريطانى في المنطقة. وحصل اليوت على تصريح من الحكومة العثمانية جاء منه انه ليس لدى الحكومة العثمانية ادنى نية لمعارضة الوضع البريطانى في الخليج العربى ، وان الهدف الأساسى للحملة هو تأمين الاستقرار في نجد التى هى مقاطعة عثمانية قام فيها سعود بخلع عبدالله الحاكم الشرعى في نظر العثمانيين،ولهذا وقع على السلطان واجب دعم عبدالله . وأضاف التصريح التركى بأن الحملة ستحترم الوضع الذى آلت اليه الدول « البحرية » التى لم تكن سلفا تحت السيادة التركية.وأكد التصريح « لسعادة اللورد » بأن الحكومة العثمانية لا تنوى القيام بأى

---

(٤) المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٥) (I. O.) Home corresp; 67, Elliot to Granville, 20 Jun. 1871.

(٦) (I. O.) Same series and Vol. Herbert to Elliot, 29 Mar. 1871.

عمليات حربية في الخليج العربى وأنها على يقين بأن الحكومة البريطانية شديدة الإهتمام بمسألة البحرين التى لن تغشاها هذه الحملة بحال . وأضاف التصريح بأن هذه الحملة هى عمل مشروع تماما إذ لا سبيل للشك في سيادة السلطان على نجد ، كما أشار التصريح الى ان بعض وحدات الحملة المزمعة ستنقل الى المنطقة بحرا وذلك لوعورة التحرك براً (٧) .

ولم يرض هذا التصريح ميو الذى أبرق الى ارجيل وزير الدولة للهند ، بأنه لا يثق في تأكيدات الأتراك ، وان على حكومة لندن أن تسعى لنسف الحملة من أساسها لأن قيام اى نوع من الحروب فوق مياه الخليج العربى هو في عرف حكومة الهند خرق للأمن البحرى . وطالب ميو لندن بأن تعمل على تحريك اليوت حتى لا يقنع بالوعود « لأن هذه الحملة لن تولد الا المتناقضات والتعقيدات وستخلق في المنطقة اثارا بعيدة المدى ... ولهذا فانه لمن المرغوب فيه جدا أن توقف هذه الحملة وذلك من أجل السلام في الخليج العربى ومن أجل الحفاظ على مصالح الباب العالى نفسه » (٨) .

وفي ٢٨ ابريل أبرق هربرت بتحرك الحملة وأشار الى اشتراك مركبات الكويت البحرية فيها . وقد اثار اشتراك الكويت في الحملة سعوداً ، وعلى ابن عيسى شيخ البحرين ، اللذان كتبا الى المقيم بيللى يطلبان اليه التدخل لمنع شيخ الكويت عن المساندة او التصريح لسعود بالحرب ضده بحرا . فشيخ الكويت كما جاء على لسان الشيخ في البحرين سيسعى بالحرب الى البحرين لأن علاقات البحرين بالكويت سيئة ويرى حاكم البحرين بأن حاكم الكويت سيجر العثمانيين للحرب ضد البحرين . ورد بيللى على الشيخ بان بريطانيا ملتزمة بصفة كاملة ، بالدفاع عن البحرين وانها ستضمن وضع الشيخ والشيوخ المتصالحين الآخرين (٩) .

---

(٧) (I. O.) Same series & Vol. Herbert to Elliot, 21 Apr. 1871.

(٨) (I. O.) Sec. Letters and Enc. from India, 8, Vic. to SSI, 31 Mar. 1878.

(٩) Kelly, J.B; Britain and the persian Gulf, P. 721.

ومع تحرك الحملة بدأ ايتشسون يدرس الوضع في منطقة الخليج العربى . ورأى ايتشسون بأنه [١٠] « ما دمنا قد تخلينا عن الأتراك في البحر الأسود فإن علاقة الأتراك بروسيا صارت نتيجة لهذا العمل ، أفضل من أى علاقات جمعت بينهما في مدى هذا القرن الأخير... واعتقد ان فتح قناة السويس قد جعل لزاما علينا — للحفاظ على مصالحنا — ان نعمل على تحسين علاقاتنا بالأتراك عشرة أضعاف ما كانت عليه سلفا » ، ورأى ايتشسون ان الحملة التركية ستقوض اركان السياسة البريطانية في الخليج العربى التى تقوم على أسس اعتبارية اكثر منها أسسا قانونية « ان الوضع البريطانى في الخليج (العربى) يقوم على دعائم هشه خادعة كالسراب يصور الماء حيث لا ماء » فالوضع البريطانى ، كما يرى ايتشسون لا يقوم الا على ما سمى بالسبق الدولى للبريطانيين بالإهتمام بمنطقة الخليج العربى ، أو على غزو البحر في أحسن الفروض . فمن الناحية العامة فإن الأسطول البريطانى « يسبغ حمايته على الامارات العربية والمتهادنة فقط ».ويرى ايتشسون ان اطار اتفاقات الهدنة هو اطار محدود غير شامل . واستشهد ايتشسون بتعهد البحرين عام١٨٦٨ ورأى ان مثل هذا الإتفاق لا يعطى بريطانيا صراحة حق الدفاع عن البحرين ما لم تبتعد البحرين عن الصراعات البحرية في المنطقة . ويضيف ايتشسون انه لا يجد في تعهدات الشيوخ ضماناً محدداً من بريطانيا بحماية المنطقة « فنحن لا نحمى الا الأفراد المتعاقدين الداخلين في سلك التعهد ونقصر الحماية لهم بأن نكف عنهم أيدى الأفراد الآخرين الموقعين على نفس النمط من الإتفاقات . ويستتبع هذا أنه ليس لبريطانيا حق التدخل المشروع الا حين يقوم البعض من هؤلاء المتعاقدين بمهاجمة البعض الآخر من المتعاقدين ، ولكن لا حماية بريطانية لهم تجاه الدول الأخرى . حقيقة ، لقد تدخلنا في الماضى بالتحريض

---

(١٠) (I. O.) Sec. Letters & enc. from India, 8, Note by Aitchison, 3 May. 1871.

احيانا ، وبالجبر احيانا اخرى ، لنبعد هؤلاء الشيوخ المتعاقدين معنا عن غيرهم من غير المتعاقدين . ولكننا لا نستطيع في الحالة الراهنة التعامل من هذا المنطلق . فالحملة التركية الى نجد لا تشبه الحملات الأخرى التى كانت تثير الاضطرابات في الخليج سلفا » . ويمضى ايتشسون ليقرر بأن الهدف الظاهرى لهذه الحملة ليس هو السلب والنهب في اراضى تابعة لمنطقة اخرى ، « انما هى حملة لدولة تريد ان تدفع تمردا في أرض تدعيها » ، ورأى ايتشسون انه ليس لبريطانيا أساس قانونى للمعارضة ، ولا الحق في منع الشيوخ المهادنين من معارضة الحملة حتى في البحر ، وأضاف ايتشسون بأن السياسة البريطانية في الخليج العربى لا تصان الا بتكاملها الذى يقضى فرض الوجود البريطانى دون سواه في الخليج العربى من اقصاه الى أقصاه . وأن أي غياب للنفوذ البريطانى في اى بقعة من الخليج سيؤدى الى نسف السياسة البريطانية في المنطقة من أساسها . وخلص ايتشسون بعد هذا الى عدة اعتبارات هى [11] :

— ان سياسة حكومة الهند تقوم دعائمها على البحر دون البر ، وان هذه الحكومة لا ترغب في ان تضع لهذه السياسة ركائز مادية على البر وذلك حتى لا تشدها هذه الركائز الى العلاقات المحلية بين القبائل ، « وأمر السياسة القبلية ، أمر لا نعرفه وليست لدينا الدراية لفهمه » . وأوصى ايتشسون بالثبات على سياسة عدم التدخل في البر لأن ذلك سيمكن للقوى الأخرى ، الصغيرة منها والكبيرة على السواء ، من أن تنقل خلافاتها عبر الركائز البرية ومعارضة السياسة البريطانية في البحر . « اننا اذا سمحنا بقيام قوة ما بحملة بحرية ضد قوة اخرى فلا ادرى الى اين ينتهى بنا المطاف » .

— يترتب على ما سبق ، في رأى ايتشسون انه في حالة قيام الأتراك بحملة

---

(١١) Ibid.

بحرية كما هو الحال الآن « فلسعود والعرب الذين يناصرونه الحق في مهاجمة الأتراك بحرا » . ولكننا حين نصرح بهذا نفتح المجال لعدة احتمالات هى : —

أ — اذا هزم العثمانيون العرب المعارضين لهم فلن تستطيع الحكومة البريطانية ان تحرم الأتراك من ان يجنوا ثمار نصر أحرزوه . وبهذا سيمكن الأتراك لأنفسهم في الأرض العربية . ويعنى هذا بعبارة صريحة « ان على سياسة حكومة الهند في الخليج (العربى) ان تتراجع لتبحث لها عن قبر يأويها » .

ب — « اذا رغب العرب مستقبلا في القيام بحملة ضد الأتراك فكيف لا نسمح لهم وقد سمحنا للأتراك سلفا . غير ان حيازة هؤلاء العرب لأسطول بحرى هى طعنة نجلاء نافذة الى قلب السياسة الهندية لن تفوق بعدها أبدا » .

جـ — «اذا استثيرت فارس وحاولت توطيد دعاويها في السيطرة على الخليج العربى ، واعتمدت في بلوغها هذا الهدف على قوة اجنبية وحصلت منها على سفن تدعم بها هذه الدعاوى فكيف نتصرف».

خلص ايتشسون في مذكرته بأنه يتعين على حكومة لندن ان تخطر القسطنطينية بأنها لن تهادن في أمر البحر ، وانها لن تنظر بارتياح لوجود اسطول تركى في المنطقة. ورأى ايتشسون ان على حكومة الهند ان تعض بالنواجذعلى السيادة التامة في البحر وان لا تقوم فيه أى قوة اسطولية سوى قوة الأسطول البريطانى (١٢) .

حولت الهند الرأى الى لندن التى طلبت الى اليوت ان ينقل مخاوف

---

(١٢) Ibid.

حكومة الهند للحكومة العثمانية . وأكدت الحكومة العثمانية (١٣) من جديد انها لا تسعى الى تحدى قوة البريطانيين في المنطقة . وان كل هدفها هو ادراج نجد تحت سلطة السلطان الذى يهمه ، بصفته خليفة للمسلمين ، استقرار الأمور في تلك الفجاج حتى يطمئن الحجيج فالسلطان هو الخليفة الأوحد لجميع المسلمين ويهمه أن لا تقع مفاتيح المدن المقدسة في أيدى الشيوخ المشاغبين لأن ذلك سيحط من كرامة السلطان وسيودى بسمعة الخلافة وربما أدى الأمر الى فقدان السلطان لسلطته على المسلمين . وأشارت الحكومة العثمانية الى أن الاسطول التركى في تلك المنطقة لا يعمل الا من أجل تلك الغاية فقط . وعبرت الحكومة العثمانية عن قلقها (١٤) من أن بريطانيا ربما أرادت بمقاومتها المشروع العثمانى في المنطقة ان تستغل تدخل روسيا في بعض مناطق الدولة العثمانية لتظفر هى الأخرى ببعض المكاسب في مناطق أخرى . وترى الحكومة العثمانية « انه كان الأحرى ببريطانيا ان تقاوم روسيا حتى لا تمهد لنفسها الطرق في آسيا وتسبب لبريطانيا قلقا عميقا في مستقبل الأيام » (١٥) .

ونقلت هذه التأكيدات إلى ميو أيضا الذى علق عليها بأن « الباب العالى أنهى الى اليوت قبل ثلاثة أشهر انه لا يعتزم القيام بحملة . ويقوم الآن بحملته في منطقة الخليج ، وعلى هذا فان تأكيداته الطارفة كالتليدة لا يوثق بها أبدا».ومع هذا رأت حكومة الهند ان تفيد من هذه التأكيدات الجديدة فأبرقت بها الى المقيم بيللى وأصدرت له تعليماتها بأن يقوم بمظاهرة بحرية يستخدم فيها كل ما تحت أمرته من سفن حربية ، وان يقصد الى البحرين ليبلغ شيخها بما جاء من تأكيدات تركية ويحضه على عدم الاشتراك

---

(١٣) (I. O.) Home Corresp; 67, Pissani to Elliot, 25, Apr. 1871.

(١٤) (I. O.) Same series & Vol. Elliot to granville 11, May. 1871.

(١٥) (I. O.) Sec. Letters and Enc. from Iodia, 8, Vic. tn SSI, 16 June, 1871.

في أى نشاط حربى بحرى . ويؤكد له عزم الحكومة البريطانية على حمايته بموجب تعهده في عام ١٨٦١ . وذلك اذا التزم بالوفاء بما جاء في ذلك التعهد . وعلى بيللى ان يتجه بعد هذا الى الشيوخ « المتهادنين » ليحذرهم من العبث بأمن البحار . أو التدخل في الصراع التركى الدائر في المنطقة بأى حال من الأحوال . ورد بيللى على حكومته بأن سفنه متفرقات في الخليج « بلفنش Bullfinch قرب مسقط . وماجبى Magpie تتعقب تجار الرقيق . وكلايد Clyde » في بومباى للإصلاحات الدورية ، وليس لديه حاليا الا هج لندسى . وانه سيقوم بتلك المظاهرة حالما توفرت له السفن لإظهار الأبهة اللازمة (١٦) . وأبلغ هربرت مدحت باشا بأن الكولونيل بيللى سيقوم برحلة في الخليج العربى لكى يطمئن العاملين في مصائد اللؤلؤ بان مصالحهم لن تضار بالعمليات الحربية لتركيا ، ولكى يبلغ الشيوخ المتصالحين بأن الحكومة التركية لا تنوى ان تهاجمهم وانها لا تنوى فرض سيادتها على أى دولة أو قبيلة مستقلة .

تم لمدحت الإستيلاء على الإحساء . وصرح نافذ باشا ، قائد الحملة ، عقب سقوط الهفوف بان غاية حملته هى تأكيد السيادة العثمانية واقرار عبدالله في حكم المنطقة «قائمقام» من قبل العثمانيين . وبدأ في هذه المرحلة اهتمام السلطات الهندوبريطانية بالبر صادقا . ارسل هربرت الى حكومة الهند في اغسطس ١٨٧١ بأن غازيته ولاية بغداد تحدد نجد وتوابعها فتدخل فيها البحرين وثمان مناطق اخرى منها الشارقة ودبى وأبو ظبى (١٧) . وازعجت هذه الأخبار حكومة بومباى التى حولتها الى حكومة الهند تحثها على القيام بعمل حاسم وسريع . رأت بومباى في اخبار هربرت منطقا

---

(١٦) (I. O.) L/P & S/18/B. 248, Precis of Turkish Expansion on the Arab Litorial of the P.G. and Hassa & Katif Affairs.

(١٧) (I. O.) Sec. Letters and Enc. from India, 8, Herbert to Simla, 2 June 1871.

معقولا لأن الرياض كانت تحصل على الزكاة من البحرين وساحل قطر وأبو ظبى ومسقط فاذا أعيد عبدالله محمولا على اسنه الرماح العثمانية فإن حكومة بومباى لا تشك أبدا في ان يعاد بعث قضايا السيادة من جديد وحينئذ لن يكون هناك ما يعوق التدخل التركى على طول الساحل الغربى من ادناه الى أقصاه . تساءلت حكومة بومباى عن امتداد حدود نجد التى يريد الأتراك فرض سيادتهم عليها ... « ان أمير الرياض كان يدعى دائما السيادة على مسقط والبحرين . ويبدو جليا الان أن غازيته بغداد تدرج البحرين وبعض مناطق عمان في مقاطعة نجد . انه لمن المستحيل علينا أن نتنبأ بما ستقود اليه تلك الادعاءات». أما حكومة الهند فقد كتبت بأنها عاجزة تماما عن مقاومة المد التركى في منطقة الخليج لأن التعامل مع هذا الأمر «يتطلب شيئا أكبر من التعامل على المستوى المحلى » . كتب ايتشسون يشجب رأى بومباى وجاء في مذكرته « ان حكومة الهند لتعى تماما طبيعة التعقيدات المحتملة . إن ما يحدث على بر الخليج لا يعنينا الا فيما يخص تأثيره على وضعنا العام في الخليج . أرى انه لا يعنينا بحال ما إذا كانت البوريمى تابعة لنجد أو مسقط . ولا يهمنا الوضع في أبو ظبى أو الشارقة إذا لم تكن تربطنا بها الاتفاقات . علينا ان نتحرى ما إذا كانت هذه المناطق الأخيرة في التخطيط التركى داخله في حدود نجد أم لا . وأرى انه حتى اذا حدث واعترفنا بنجد باشويه تركية وبأن أميرها موظف تركى . وبمناطق ابو ظبى والشارقة داخلة في حدود نجد فلا يعنى هذا بالضرورة ان تلك المناطق ليست مستقلة أو أنها تشكل جزءاً من الأمبراطورية التركية . فالواقع ان حكام مسقط والشيوخ العرب الاخرين كانوا يدفعون الزكاة لنجد ولا أرى سبباً بمنع استمرار ذلك » . وكتبت حكومة الهند الى هربرت ان لا يتدخل مع الوالى في شأن هذه الحملة وتأثيراتها او يناقش امورها لأن تدخله سوف لن يثمر . وأفادت الهند هربرت بأن الدور المطلوب إليه تأديته هو ان

(I. O) Same Series and Vol. Simla to Herbert, 5 Jun. 1871. (١٨)

يذكر الوالى ، بصفة دائمة ومتواترة بوعود القسطنطينية للندن [١٩] ، كما طلبت الهند الى لندن الإسراع بحل المسألة المتفاقمة في الخليج . وبهذا انفتح الباب أمام لندن للدخول بصفة مباشرة في شئون الخليج العربى ولكنها كانت في كل خطواتها رهن بما تشير به حكومة الهند وان حاولت تلطيف العبارات الهندية لتظهر بمظهر الدبلوماسية البريطانية الهادئة .

قطر عثمانية في سياسة التشطير الهندية حتى عام ١٨٨٢ :

بناء على دعوة تلقاها نافذ باشا من قاسم بن ثانى خرجت قوة عثمانية متألفة في الأصل من عشائر بدوية كويتية بقيادة عبدالله الصباح واتخذت من الدوحة مركزا لها . وكان مما دفع قاسم الى تقديم هذه الدعوة للعثمانيين والاقرارهم بالسيادة انه رغب في التخلص من سلطة آل خليفة وذلك بعد ان حاز قاسم الحكم عنوة عن أبيه . ولما عرف بيللى ان العلم العثمانى يرفرف في المنطقة ارسل مساعده ليتحرى الأمر ويتدبر وأكد سميث ، مساعد بيللى ، النبأ وأبرق بيللى به الى هربرت ليستوضح مدحت باشا في شأنه . جادل هربرت مدحت بأن قطر كانت ترفع علم الهدنة منذ عام ١٨٦٨ وان الحملة التركية قد احدثت فيها وضعا جديدا . وانكر مدحت علمه [٢٠] بأن الباب العالى أصدر فرمانا يمكن لقطر بموجبه ان ترفع علم الهدنة ، « وقطر لم تدخل في النطاق الذى تعهد الباب العالى بأن الحملة لن تبلغه وليس هناك ما يمنع من ضمها » . وعلق ايتشسون في مذكرته بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٧١ بأن احتلال البدع يتناقض مع روح التأكيدات التى بذلتها الحكومة العثمانية سابقا ورأى ايتشسون في هذا الأمر خطوة جادة في سبيل اقامة النفوذ التركى

---

(١٩) (I. O.) L/P & S/18/B£ 19, Turkish Jurisdiction Along the Arabian Coast Part (1).

(٢٠) (I. O.) Secret letters & Enclosures, Vol. 9, Midhat & Herbert, 28, Rabi 11, 1288/18 Jul. 1871.

في شرق الجزيرة العربية تطبيقا لما جاء في غازيته بغداد التى اعتبرت هذه المناطق تابعة لنجد . وأضاف ايتشسون بأن الأتراك من الدهاء بمكان فهم لا يقومون بتأكيد ادعاءاتهم بشكل قوى ومثير ومفاجيء ولكنهم يتسربون . إن التأكيدات التى اعطاها الباشا للحكومة البريطانية هى « بشأن القبائل المستقلة وليس هنالك في نجد قبائل مستقلة » . « ان الاتراك حريصون على نشر نفوذهم اكثر من حرصهم على تثبيت عبدالله » (٢١) .

أرادت سلطات الهند ان تضع حدا يقف عنده المد التركى لا يتعداه وذلك باستثمار ما سبق ان أعلنته الحكومة العثمانية من أن حملتها لن تبلغ الساحل المهادن فما هى حدود الساحل المهادن ؟ .

كانت هذه أول مسألة من مسائل الحدود تخوض فيها سلطات الهند التى كانت ترفض سلفا التدخل لوضع حدود في رمال الساحل وسبخاته . وبهذا فارقت حكومة الهند سياستها الثابتة من عدم التدخل في الظهير .

أثار بيللى مسألة خور العديد حيث أقام الشيخ خادم بن نهيان المنشق بقومه عن أبو ظبى والذى أعلن تبعيته لقطر. طلب خادم منذ اوائل عام ١٨٧١ رايات « الصلح البحرى » من السلطات السياسية للهند في الخليج ولكنهم رفضوا طلبه . ومع تقدم المد العثمانى في الإحساء بعث بيللى في مايو ١٨٧١ الى الشيخ زايد بن خليفة شيخ أبو ظبى يؤكد له بأن العديد هى جزء من أرض أبو ظبى (٢٢) ولم يرض الشيخ بطى بن خادم بهذا الإجراء ، وذكر لمساعد المقيم سيدنى سميث بأن العديد هى أرضهم ورثوها عن أجدادهم وليس لأبو ظبى فيها سيادة . ومع اعتراض الشيخ بطى خشى بيللى من أن ينحاز بطى وقومه للعثمانيين الذين بلغوا قطر ، ويتعقد

---

(٢١) (I. O.) L/P & S/18/B. 19, Turkish Jurisdiction.

(٢٢) Memorial of the government of Saudi Arabian Arbitration of the settlement of the territorial Dispute, P.P. 253 - 255.

الأمر . فأوصى بيللى بالتريث والترقب الحذر لما يجرى في منطقة العديد والتى لو أصبحت عثمانية فربما انحاز الشيوخ الآخرون كلهم الواحد أثر الآخر للعثمانيين . « وبهذا يخرج الساحل المهادن عن قبضة حكومة الهند نكاية فيها » . ولربما شكلت هذه الوحدة تحت العثمانيين خطرا عظيما على السياسة الهندية في الخليج العربى فكان لا بد من مقاومتها عند العديد حفاظا على استقلال الشيوخ المهادنين ولكى تحتفظ السياسة الهندية بوضعها السابق . وحسمت الأحداث الأمر حين علم المقيم المناوب روث في أوائل اغسطس ١٨٧٣ بأن الأتراك بدأوا يراسلون شيوخ الساحل المهادن . ارسل روث مساعده شارلس جرانت الى منطقة البحرين وقطر والساحل المهادن ليتقصى . وكان رأى جرانت ان الشيخ زايد (ابو ظبى) قد يقبل فكرة الانحياز للعثمانيين كى يمد في سلطاته حتى خور العديد ، وان على حكومة الهند أن تتحرك في سرعة حاسمة لوقف المد العثمانى عند خور العديد [٢٣] . كان رأى ليتون [٢٤] ، نائب الملك في الهند ، وان امتداد العثمانيين الى سواحل قطر سيقلل من الهيبة البريطانية في نفوس الشيوخ ، وانه لن يكون هنالك أمل لتثبيت دعائم الأمن في سواحل قطر الا باجتثاث الوجود التركى . وكان التفكير ، كما اشار السكرتير السياسى لحكومة الهند ، في تعديل الاتفاقات التى تربط بريطانيا بالشيوخ المهادنين وصياغتها بما يسمح بالتدخل البريطانى بشكل مباشر في البر [٢٥] . وهنا نلاحظ انقلابا في التفكير السياسى للهند لم تقره لندن في البداية ولكنه شكل على اى حال مقدمة لما عرف بالاتفاقات الشاملة بعدئذ .

لم تكن لندن تحبذ تفكير كلكتا وبومباى من ورائها في التدخل الواضح

(٢٣) Kelly, J.B; Op. cit; P. 805.

(٢٤) (I. O.) Pol & Sec. Letters and Enc. from India, 22 Goi. inc. to SSI 22 May. 1871.

(٢٥) Ibid.

في السياسة الداخلية لما اسميناه بالسياج الأمنى للهند او الخوض في سياساته القبلية المتشابكة . ورأت لندن في تدخلها المباشر او من خلال حكومة الهند اثارة لمشاكل دولية . فهناك مسألة مسقط والإعلان الفرنسى البريطانى بشأنها في عام ١٨٦٢ وهناك وضع البحرين وما يحتمل ان يجره من تعقيدات مع تركيا . « وربما فارس ايضا » .

وفي ٢٧ اغسطس وصلت البارجة العثمانية لبنان في صحبة القارب الحربى اسكندرية في طريقهما الى الخليج العربى . وأبلغ عارف بك الكابتن العثمانى ، مقيم عدن بأن الحكومة العثمانية تزمع بناء محطة اسطولية في المنطقة تمتد من ساحل حضرموت الى البصرة وانه سيكون مسئولا عن هذه المحطة (٢٦) . وغادر عارف الى مسقط التى صرح فيها للوكيل السياسى البريطانى بأن هنالك عشر سفن حربية اخرى للعثمانيين ستبلغ الخليج العربى قريبا وتنضم للسفن الحربية الأخرى التى تحت امرته . وأفاد عارف بأن العثمانيين يزمعون اقامة مخزن للبارود والوقود في البصرة ليكون في خدمة سفن الحرب العثمانية في الخليج العربى (٢٧) .

ارسل ميو الى ارجيل ينهى اليه بأن وجود سفن حربية للعثمانيين في الخليج العربى يقضى تماما على المكانة التى حصلت عليها بريطانيا في الخليج العربى. جاء في خطاب نائب الملك في الهند « ان سعادتكم لتدركون يقينا الصعوبات التى ستنشأ عن وجود اسطول تركى دائم في الخليج وانعكاس ذلك على الوضع الذى جهدت بريطانيا على المحافظة عليه في الخليج والذى لقينا منه أحسن النتائج . ان وجودنا من غير مشاركة أى قوة اخرى هو الخط الذى نتمسك به والذي لن تزيدنا الايام الا قناعة بوجاهته».

---

(٢٦) (I. O.) Sec. letters and Enc. from India 9, Aden News Rep. 31 Aug. 1871.

(٢٧) (I. O.) Same Series & Vol. Pol. Sec. Bombay to F. Sec. Simla, 17 Sept. 1871.

وأشار ميو انه بالإعتبار لما يحدث في المناطق المجاورة للهند فان هنالك حاجة « مادية » للحفاظ على أمن البحار الهندية . وأشار ميو الى ان الباب العالى أفاد سلفا من تطبيق السياسة الهندية في الخليج العربى « وأنه يؤسفنا ان تقوم دولة صديقة كتركيا التى ضحت انجلترا من أجل استمرار امبراطوريتها تضحيات كبيرة ، بتغير طبيعة الأشياء التى نراها ضرورية للحفاظ على مصالح امبراطوريتها الهندية . ولهذا فاننا نلح بشدة على حكومة جلالتها لتستبين وتتأكد بصورة محددة عن سياسة الباب العالى تجاه الخليج ، وهل في نية الحكومة التركية اقامة محطة اسطولية في الخليج ؟ » (٢٨) .

احتجت لندن لدى القسطنطينية ، وأجاب الباب العالى بأن أمر تواجد اسطول عثمانى في الخليج العربى هو أمر لا غبار عليه لأن الخليج العربى يشكل احدى قواعد الاسطول العثمانى خاصة وان الخليج العربى يشكل امتدادا لنهرى دجله والفرات وشط العرب عموما (٢٩) . وفي محادثة لاحقة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٨٧١ أكد صغر باشا للسفير البريطانى أن الخليج العربى كان دائما أحد محطات الادميرالية التركية وكان لها عدد من السفن فيه غير ان فتح قناة السويس قد جعل في مقدور الباب العالى ان يخطط لوجود قوة أكثر نفعاً وأبقى أثرا (٣٠) . وحذرت حكومة لندن الباب العالى من زيادة اعداد سفنه الحربية في الخليج خاصة وانها ستجد نفسها في المقابل مضطرة لزيادة اعداد سفنها الحربية في الخليج « وسيرى الشيوخ في ازدياد القوة البريطانية أكبر مشجع لمقاومة السيادة العثمانية ، وسيحذو العرب الواقعين تحت السيادة العثمانية حذو اخوانهم ، ويحاولون التخلص من القبضة العثمانية خاصة وانهم غير راضيـن عنها » .وأشارت لندن بأن هذه

---

(٢٨) (I. O.) Same series & Vol. Goi in C. to SSI, 26 Sept. 1871.

(٢٩) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٠ .

(٣٠) (I. O.) L/P & S/18/B. 19, Turkish Jurisdiction, Part 1.

السياسة ستكلف الدولة العثمانية الكثير الذى لا طائل من ورائه في تلك الجهات ، ويبدو ان الدولة العثمانية عادت الى تراجعها فاصدرت تصريحا اخر في ٢٣ يونيو ١٨٧٢ تؤكد فيه تصريحاتها السابقة (٣١) .

كثر التعدى من القبائل التابعة للعثمانيين كبنى هاجر وآل مرة وغيرها (٣٢) ، وخشيت السياسة الهندية ضياع هيبة قوتها في الخليج العربى . ودخلت الهند في مراسلات كثيرة ومتعددة لتقنع لندن بالتدخل الأسطولى لحسم هذه الاضطرابات وظلت لندن ثابتة على سياستها من عدم التدخل في الظهير لعدم مجابهة تركيا . وظلت لندن تذكر الحكومة العثمانية بانها يجب ان تقوم بواجباتها تجاه قبائلها في تلك المنطقة وان تبعدهم عن التعدى في البحر . وبعد مداولات ومراسلات استمرت بين لندن وكلكتا قرابة الخمس سنين ، وافقت لندن للمرة الأولى ، على التدخل في البرحين وافقت على الرأى الذى نادت به حكومة الهند من وجوب التدخل في مسألة خور العديد لصالح شيخ ابو ظبى « وذلك بغية وضع حد صريح للمد العثمانى ولتأديب القبائل في المنطقة » .

وفي ٩ يوليو ١٨٧٧ ارسلت لندن الى سفيرها في القسطنطينية تطلب اليه ان يلفت نظر الباب العالى الى ان سواحل قطر تفتقر الى الأمن . وكان هذا بمثابة تمهيد لما يزمع ان يقوم به مقيم الخليج العربى لمساندة شيخ ابو ظبى عسكريا في منطقة العديد . ولا يخفى بالطبع ان هذا الأمر قد توافق مع التغيير الذى طرأ على السياسة البريطانية تجاه تركيا والتى عبر عنها سالسبرى في مذكرته للورد ليتون بقوله « ان السياسة التى سرنا عليها زمنا والتى الزمتنا الحفاظ على اسرة عثمانية لنخدم بها المصالح البريطانية أصبحت

---

(٣١) المصدر السابق ، نفس الصفحة .

(٣٢) المصدر السابق ص ٢٠٥ .

سياسة غير عملية . وانى ارى ان الوقت قد حان لاستحداث طرق بديلة » (٣٣) .

قام شيخ أبو ظبى بحملته على العديد في مارس ١٨٧٨ وتمكن منها دون مساندة من المقيم الذى تأخر وصوله . ولما وصل المقيم الى المنطقة اخذ على زايد تعهدا مكتوبا تحمل فيه شيخ أبو ظبى مسئولية سلوك قبائل البنى ياس النازلين في المنطقة من خور جنيزه الى خور العديد (٣٤) وبهذا تحقق طبقا للمصالح الهندية ، أول انفصال في البر المتفكك حيث ثبتت حدود الساحل المهادن الذى اعترف فيه الأتراك لبريطانيا سلفا بالنفوذ الرائد . بل أن العثمانيين أنفسهم أكدوا هذا الإعتراف حين احتجوا لدى لندن رسميا عن سلوك شيخ ابو ظبى الذى ساعده « أحد قادة السفن البريطانية » في ضرب خور العديد . وأخذ الاحتجاج العثمانى مجراه من لندن الى كلكتا فبوشهر حيث افتى المقيم « بأن سياستنا تقتضى الحفاظ على الريادة البريطانية في الخليج العربى بصورة غير متنازعة » . وأفاد المقيم في مذكرته بأن تولى العثمانيين لأى مسئولية في الخليج العربى لحراسة أمن الخليج سيثير في فارس شهوة اقتناء قوة بحرية «ولا يبقى ، والحال هذه ، الا رأى واحد يجب التشبث به وهو أن يبقى الاسطول البريطاني في الخليج عزيز الجانب مهابا ، لا يشاركه أحد في حراسة تلك المياه أبدا » . وخلص المقيم الى أن اتاحة الفرصة في اشتراك الحكومة العثمانية في حفظ الأمن في الخليج العربى يعنى اقتسام النفوذ الذى تمارسه بريطانيا في المنطقة،وهو أمر غير مرغوب فيه على الإطلاق من وجهة النظر الهندية . ونادى اللورد ليتون ، استنادا على هذا ،

---

(٣٣) Raymond, Andre Salisbury & the Tunisian Question 1878 - 1880 in St. Antonys papers No. 11, Middle Eastern affairs No. 2, ed. Hurani, Albert (London, 1967) P. 109.

(٣٤) (I. O.) Pol & Sec. Letters and Enc. From India, 22, lyttons dispatch, 22 May. 1879 on Turkish Juris. on the Arabian coast.

بمراجعة الاتفاقات التى تربط بين بريطانيا وشيوخ وأمراء الساحل المهادن والبحرين ومسقط . فالحكام العرب كما يرى ليتون [٣٥] يتمتعون بالفوائد الجمة الناجمة عن سيادة الأمن في الخليج العربى ، وقد حققت بريطانيا ذلك الأمن بنفقات هائلة وبأسطولها الكفء الذى لا زال يحرس الأمن ويحافظ عليه . ويرى ليتون ان حالة الأمن هذه قد زادت في تجارة الخليج العربى وانها ستضمن للتجارة في الخليج ازدهارا مضطردا. ويضيف ليتون ان شيوخ العرب وسلطان مسقط قد تمتعوا بنتائج الأمن المستقر المستمر المتواصل بيد انهم لم يقدموا شيئا في مقابل هذه الحماية « بل اننا لن نجد حتى في تعهداتهم لنا ما يفيد بصورة محددة باعترافهم بأن الحكومة البريطانية هى الحكومة صاحبة القوة في المنطقة . ان حكومة الهند لم تمارس في المنطقة اى شكل من أشكال السيادة الا ما كان من أمر الاجراءات البحرية التى هى مظهر من مظاهر السيطرة . وأرى انه ، لكى نحصل على وضع معترف به في هذه المنطقة يكون أساساً عالميا مقبولا يقوم عليه الوضع الذى حازته الحكومة البريطانية في هذه المنطقة ، يجب ان نفرض على هؤلاء الشيوخ اتفاقا يقوم بموجبه الشيوخ بدفع جزية صغيرة لنا في مقابل حمايتنا اياهم ... ارى ان للحكومة البريطانية في هذه المنطقة حقوقا ليس لأمة اخرى مثلها .. لقد سبرنا غور كل ضحضاحة في الخليج ورسمناها وكشفنا عن كل عقبة في طريق السفن فرسمنا الطرق المائية الخطرة ووضعنا كل هذه في خدمة سفن جميع الأمم . ان الفضل في هذا العمل راجع الى حد بعيد الى حكومتنا والى ما قدمته من تضحيات بأرواح ضباطها ورجال البحرية الهندية . لقد ضربنا بيدنا القوية على القرصنة ولا تزال سفننا المسلحة تقوم بواجبات الحراسة في ذلك البحر ، وتدرأ عنه كل الممارسات العربية القديمة في القرصنة .. عقدنا مع شيوخ الساحل العربى اتفاقات منع تجارة الرقيق من أجل الإنسانية . وبالرغم من هذا كله تجاهلنا أمر استخلاص جزية من

(٣٥) Same Dispatch.

شيوخ هذا الساحل وهذا أمر يجب ان ننتبه له الان .. لو كان هؤلاء الشيوخ الصغار وإمام مسقط تابعين لنا تبعية مباشرة لكان لنا بعض الأسس القانونية لوقف تقدم الاتراك . ولكن بما أن الحال ليس كذلك فعلينا ان نفرض هذه الجزية لتصبح مسوغا قانونيا لوقف المد التركى واذا لم نفعل ذلك فسنجد في غضون سنين قلائل قوة تركية في مسقط الواقعة في وجه بومباى . وهذا أمر يبدو قليل الأهمية حاليا ولكنه سيكون لنا عنصر ازعاج. لما سيسببه لنا وسط رعايانا من المسلمين في الهند » .
وذهبت المذكرة الى المناداة بالحدود البرية للشيوخ المتهادنين «وذلك في كل المناطق التى نستطيع ان نعرف ان لهم عليها سيادة « وجدير بالذكر ان هذه أول سابقة فيما نعرف ، تدعو فيها حكومة الهند الى اقحام نفسها في سياسة الظهير على امتداد الساحل العربى . وتشير المذكرة الهندية بأن الحكومة البريطانية اذا لم تقم بضمان الحدود البرية لأولئك الشيوخ فلربما كان من السهل على الحكومة العثمانية ان تضغط من ظهير الساحل في امتداد البحر ويمكن للشيوخ ان يرفعوا علم الصلح البحرى او العلم التركي ، كلما حقق هذا أو ذاك لهم نفعا (٣٦) وبهذا يشكل الأمر في نظر الهند أكثر خطورة .
وأشارت مذكرة الهند بأن وقوفهم الى جانب شيخ أبو ظبى أمر لازم وحتى لو تجاهلوا حقوق شيخ ابو ظبى في المنطقة » فإنى اعتقد ان هنالك خطورة كبيرة على المصالح البريطانية في الخليج ، وعلى النفوذ البريطانى بصفة عامة في حالة سماحنا للحكم التركى ، ان يمتد الى العديد . فالعديد ستصبح كما كانت سلفا ملجأ للقراصنة في المنطقة بطبوغرافيتها التى تجعل هذا الأمر شيئا ميسورا» ، ويشير تقرير الهند الى ان « قراصنة » العديد تحولوا بعد تخريب المكان الى القطيف (٣٧) .

---

(٣٦) Same Dispatch.

(٣٧) Same Dispatch.

وتظل مسألة العديد دون حل يرضى العثمانيين فحكومات الشرق كما تعرف السياسة البريطانية تلجأ للصياح ساعة وقوع الحدث وسرعان ما تنتهى الضجة بعد ثبوت الأمر (٣٨) وعموما فان الأتراك قد فقدوا ديناميكية حركة المد المتزايد منذ عام ١٨٧٤ حين فترت شهيتهم في المنطقة التى تركوها في يد أحد الشيوخ المحليين وبدأ المد السعودى منذ ذلك الحين يحاول بلوغ الساحل ولكنه ما يلبث ان يتراجع فقد قام الشيخ ناصر باشا السعدون شيخ قبيلة المنتفق في عام ١٨٧٥ باعادة بناء صرح الادارة التركية المتداعية في المنطقة . وعاد ناصر السعدون الى البصرة وتكونت ولاية البصرة التى ضمت اليها الإحساء (٣٩) ، وأصبح هذا الشيخ العربى أول حاكم لهذه الولاية المستحدثة . وشهدت فترة ولاية ناصر التعنت الهندى في الخليج العربى اذ أصبحت الادارة في المنطقة لشيخ عربى تابع تبعية كاملة للعثمانيين فخشوا تعاظم سلطة نفوذه وسط العرب الآخرين وجرهم الى المعسكر العثمانى وواجه البريطانيون هذا التغيير في الإدارة التركية بأن رفعوا في عام ١٨٧٩ منصب نائب القنصل البريطانى في البصرة الى رتبة القنصل (٤٠) .

لم تنته مسألة خور العديد بين بريطانيا وتركيا وذلك في قناعتنا لأنها أول مسألة حدود فوق رمال شبه الجزيرة العربية وسبخاتها حيث كان يكثر النزاع بين قبائلها الضاربة فوقها بلا عوائق او حدود ، تحالف بعضها بعضا وتحارب بعضها الأخرى . ولعل أبرز ما في هذا الصدد ذلك النزاع الذى شجر بين قاسم بن ثانى في قطر وزايد بن خليفة في أبو ظبى في عام ١٨٨٠ والذى جاء نتيجة لإحتكاك بين القبائل الداخلة في حلف كل منهما . واستمر

---

(٣٨) Lorimer, J.G; Gazetteer of the persian gulf, Oman & central Arabia, Vol. 1. Historical, part 1. P. 268.

(٣٩) Ibid. P. 269.

(٤٠) Ibid. P. 280.

هذا النزاع لفترة تقرب من السنين العشر . ولقى قاسم في صراعه هذا الدعم من الدولة العثمانية من خلال ابن رشيد . ووصل رجال قاسم حتى مشارف عمان حين ساندهم في عام ١٨٨٩ محمد بن على شيخ النعيم (٤١) واستمر العثمانيون يطالبون في مناسبات مختلفة بخور العديد ولم يحسم الأمر بين لندن والقسطنطينيه حتى توقيع اتفاق عام ١٩١٣ الذى قبلت بموجبه الدولة العثمانية الإنسحاب نهائيا عن هذه المناطق والغاء ما بها من مديريات (٤٢) .

قطر دولة عازلة في سياسة التشطير الهندية :

بعد أن رسمت حكومة الهند حدود الساحل العمانى عند العديد صار هناك اعتراف علنى وضمنى متكرر بأن قطر منطقة عثمانية . ورأت حكومة الهند بعد هذا ان حوادث البحر التي تقع بالقرب من ساحل قطر او تنطلق منه تقضى بأن تكون قطر دولة عازلة غير مرتبطة بالبحرين ولا بتركيا لكى يقع على المقيم اتخاذ الاجراءات التى يراها كفيلة بحفظ أمن البحار . ورأت حكومة الهند أن ارتباط قطر بالبحرين ربما جلب معه مؤثرات السياسة التركية التى تسعى تلك الحكومة لإزالتها من قطر وارتباطها بتركيا سيدخل الأتراك طرفا في حفظ أمن البحار ، وهذا ما لا تريده السياسة الهندية بحال .

جاء في تقرير للمقيم روث بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٨٧٤ ان بعض قبائل البنى هاجر حازوا على قوارب من البدع وطفقوا بها صوب البحرين الا انهم جانبوها حين لمحوا السفينتين ماى فريرى وهج روز في المنطقة ، ويفيد التقرير أن هج روز قامت بمطاردة البنى هاجر حتى ميناء الزبارة التى قصفته بقنابلها مما أدى الى استشهاد بعض البنى هاجر .

---

(٤١) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .

(٤٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

احتج السفير العثماني في لندن [٤٣] على ضرب السفينة البريطانية لميناء الزبارة واعتذرت الحكومة البريطانية بأنها لا تنازع الدولة العثمانية في السيادة على قطر الا انها تطلب الى الحكومة العثمانية بأن تطلب الى حاكم قطر قاسم آل ثاني والى رؤوف باشا ، والى بغداد ، بأن لا يشجعا بني هاجر في خططهم تجاه البحرين كما قامت حكومة الهند باخطار مقيمها في الخليج العربي بأن لا يشجع تدخل شيخ البحرين في امور الساحل ، وان يبتعد تماما عن التدخل في السياسة العربية على الساحل [٤٤] .

وفي نوفمبر ١٨٧٥ قامت تيسر Teaser سفينة الحرب البريطانية بضرب الزبارة مرة اخرى وذلك أثر قيام اضطرابات أهلية في قطر والبحرين . واحتج العثمانيون مرة اخرى واكدت لندن مرة اخرى بأن قصف تياسير للزبارة لا يعني انتقاصا للسيادة العثمانية على شبه جزيرة قطر ، انما هو اجراء أمني استوجبته ظروف المنطقة .

ونلمح التغيير في السياسة الهندية تجاه الوضع في قطر منذ عام ١٨٧٦ حين زار احد الضباط البريطانيين الدوحة . جاء في تقرير ذلك الضابط ان قاسم آل ثاني يعاني من فساد الإدارة العثمانية . وان شيوخ آل ثاني كانوا قد رحبوا بالإحتلال العثماني اعتقادا منهم انه وسيلة لزعزعة كيان الحكم البريطاني في المنطقة الا أن شيوخ آل ثاني ما لبثوا ان ضاقوا ذرعا بالعثمانيين وأساليبهم .

كانت الحرب الروسية التركية ١٨٧٧/١٨٧٨ التي كان من اثارها في الخليج العربي ان العثمانيين ارخوا قبضتهم على المناطق التابعة لهم في الساحل الغربي من الخليج . ورأت حكومة الهند اهتبال هذه الفرصة لتقوم بواجباتها البوليسية في حراسة أمن الخليج حتى في المناطق التابعة للعثمانيين

---

(٤٣) (I. O.) Home Corresp; 81, Musurus Paha to Derby, 13 Oct. 1878

(٤٤) (I. O.) Sec. letters and Enc. from India, 19, Sec. Calcutta to P.R; 21 Oct. 1878.

فيه . وطلبت الهند الى لندن الاتصال بتركيا كي تخولها هذا الأمر رسميا . وقد جاء اتصال الهند بلندن في هذا الشأن لاحقا لما قامت به حكومة الهند حين اتصلت بالقنصل البريطاني في البصرة تطلب اليه لكى « يتولى بالإتفاق مع عبدالله باشا حاكم ولاية البصرة صيانة أمن الخليج العربى في المناطق التابعة للحكومة العثمانية وذلك بأن يوكل عبدالله باشا أمر استتباب الأمن في هذه المناطق للسفن الحربية البريطانية ورفض عبدالله الإقتراح (٤٥) . أحالت لندن اقتراح الهند الى سفيرها في القسطنطينية ليارد ليدلى برأيه في المسألة ورأى ليارد ان ضعف تركيا قد اطلق العنان للقبائل العربية في المنطقة كي تسوى خلافاتها في البحر . وأشار ليارد بأنه يمكن ان تضرب السفن البريطانية كل شغب تصادفه في مياه الخليج على ان لا تلاحق هذه السفن العرب الى البر او ان تحدث تغييرا في الحالة الراهنة . وانه يمكن لحكومة الهند ان تعتبر ان تركيا مسئولة عن كل ما يحدث للرعايا البريطانيين وممتلكاتهم في المناطق الخاضعة للسيادة العثمانية . ورفضت حكومة الهند رأى ليارد خاصة وأنها بعد ان ثبتت حدود الساحل العمانى عند العديد راحت تفكر في استبعاد قطر عن السيادة التركية حتى تخلق فيها منطقة عازلة ، خاصة وان هذا النتوء في شبه الجزيرة العربية المصوب تجاه البحرين ، يمكن اذا لم يعالج بحذر ، ان يربط البحرين الى السيادة العثمانية . وردت حكومة الهند صراحة على مذكرة ليارد بأنها لا تعرف للعثمانيين حقا في قطر وان السيادة العثمانية تنتهى عند العقير . أما المنطقة الى الجنوب من العقير فان السيادة عليها « مكان شك » ورأت مذكرة الهند بأن الوجود العثمانى في البدع التى قام شيخها في عام ١٨٧١ بوضع نفسه تحت السيادة التركية من خلال حاكم الهفوف لا يعنى ان قطر عثمانية . ورأت الهند « انه سوف يكون من المستحيل علينا ان نسمح بامتداد الحكم التركى او حتى النفوذ التركى في المنطقة وذلك تمشيا مع الأهداف البريطانية وما

(٤٥) Kumar R; India and the Persian Gulf Region P.P. 119 - 120.

يقتضيه اداء واجباتنا تجاه المصالح البريطانية . ان للهند امورا حيوية لن تنتظر ان يدافع عنها لها الباب العالى » (٤٦) . واقترحت حكومة الهند أن تعترف الحكومة البريطانية بحقوق تركيا في الأرض الممتدة حتى العقير وان يعترف الباب العالى في مقابل هذا باستقلال البحرين والدول المهادنة ومسقط على ان تقوم حكومة الهند بعدئذ بوضع صيغة متينة لربط هذه المناطق العربية الأخيرة بالهند ، وان تدفع هذه المناطق ضرائب رمزية لحكومة الهند لتقنين مسئولياتها في تلك الجهات .

وعلق سالسبرى على هذا الرأى بأنه ممتاز حين ننظر له بمنظار هندى « ولكن لماذا توافق تركيا عليه ؟ ان هذا المشروع لا يقدم للقسطنطينية اى شيء » . وأوصت وزارة الخارجية البريطانية الهند بالمرونة وأضافت بأنها لا ترى ضيرا في ان يقوم الأسطول البريطانى في الأحوال « غير العادية » بالتدخل في أى منطقة في الخليج العربى . وعلق كارنبروك Crabrook وزير الهند بأن هذه التعقيدات الحادثة تولدت عن امتداد العثمانيين في الخليج في عام ١٨٧١ ، ورأى انه ليس لدى العثمانيين القوة الكافية لإدارة شئون المناطق التى حازوها نتيجة لتلك الحملة . ويضيف كرانبروك بأن على الخارجية البريطانية يقع أمر تنظيم مسألة السيادة في الخليج العربى بحرا وبرا على أن يكون للأسطول البريطانى مطلق التصرف في الحفاظ على أمن الخليج على امتداد الساحل العربى كله (٤٧) .

وقد انتهى أمر اتصال قطر بالبحرين اداريا في عام ١٨٧٨ حين قامت بعض قبائل قطر بمهاجمة الزبارة واستولوا عليها وانهوا آخر سيادة لشيخ البحرين على الساحل (٤٨) وبهذا تحققت أولى خطوات جعل قطر دولة

---

(٤٦) Ibid. P.P. 121 - 123.

(٤٧) Kelly, J.B; Op. cit; P. 807.

(٤٨) Lorimer, J.G; Op. cit; P. 277.

عازلة في خدمة السياسة الهندية . واستطاعت سلطات الهند في الخليج العربى ان تضرب في عام ١٨٧٨ بعض السفن العربية على ساحل القطيف ، بيد أن سالسبرى لم يقر في عام ١٨٧٩ بضرب السفن العربية في تلك المنطقة وذلك نظرا للاعتبارات الدولية (٤٩) .

لم يكن سالسبرى يقبل ، كما تكشف مراسلاته مع وزارة الهند ، اراء حكومة الهند المتشددة وحتى عام ١٨٨٠ كانت تعليمات سالسبرى بالنسبة لأمن الخليج تقوم على عدم الإعتراض من أن يتولى الأسطول البريطانى العامل في الخليج ضرب كل سفينة لا تلتزم بأمن الخليج العربى شريطة ان يكون ذلك فيما وراء العديد على الساحل ، أما فيما يلى العديد شمالا فلا يصرح للسفن الحربية البريطانية بذلك الا في أعالى البحار فقط . بمعنى آخر ان سالسبرى قد التزم حتى عام ١٨٨٠ بالخط الذى رسمته الهند سلفا حدا للسيادة العثمانية ولم يحاول التنصل منه كما حاولت الهند .

غير ان الأحداث بعد هذا دارت بصورة غيرت السياسة البريطانية ورجحت كفتها لصالح السياسة الهندية المتشددة . أصبح السلطان عبد الحميد سيء الثقة في بريطانيا بعد مؤتمر برلين الذى تنصلت فيه بريطانيا من سياستها القديمة الداعية الى الحفاظ على تكامل الإمبراطورية وكانت بريطانيا قد دعت في هذا المؤتمر الى اعادة توزيع المناطق Re-distribution of territories . حدث أيضا ان كسب حزب الاحرار الجولة الانتخابية وجاءت حكومتهم برئاسة جلادستون وأصبح جوشهن Goshen سفيرا لبريطانيا لدى تركيا ثم ما كان بعد هذا من أمر احتلال مصر في عام ١٨٨٢ وشعور عبد الحميد بالمرارة لأنه كان يعرف أن مستقبل امبراطوريته المتداعية في البلقان يكمن في آسيا (٥٠) . وحدث في عام

(٤٩) Ibid. P. 279.

(٥٠) Kumar, R; Op. cit; P.P. 124 - 125.

١٨٨٢ ان قام شيخ قطر قائم مقام العثمانيين في المنطقة بطرد الرعايا البريطانيين من البنيان من الدوحة .

اتهم المقيم روث الشيخ بأنه يريد التخلص من التجار الهنود لتبقى تجارة قطر كلها خالصة له ، وأوصى المقيم باستعمال القوة ضد الشيخ باعتباره شيخا مستقلا عن تركيا . ووافقت حكومة الهند على هذا الرأى واحالته الى وزارة الهند التى تبنته. أما وزارة الخارجية البريطانية فقد ترددت في قبوله متعللة بأنها قد اعترفت بالبدع مرارا منطقة تركية وبان بريطانيا غير ملزمة بتتبع خطوات رعاياها في مناطق العالم المختلفة ومساندتهم بالسيف والنار . لم تقبل وزارة الهند رأى وزارة الخارجية واحتجت بأن علاقة بريطانيا بالخليج العربى هى علاقة متفردة تختلف عن كل علاقة اخرى في العالم « فنحن ندعى النفوذ المطلق في البحر ونتمسك بعدم التدخل في البر وأن هذا النزاع سيضعف بصورة خطيرة نفوذنا الذى استعملناه لضرب « القرصنة » في الخليج : (٥١) اقتنعت وزارة الخارجية ووافقت على اعتبار الشيخ مسئولا عن ممارساته بصفة مباشرة ، ولكنها اشترطت أن لا تستعمل القوة مع الشيخ الا بعد أن لا يكون من استعمالها بد .

ارسل المقيم مبعوثا الى شيخ قطر فلم يهتم قاسم بالتهديد . واتبعت المقيمية ذلك المبعوث بآخر فقدم لهم الشيخ قاسم عدة تنازلات . أصر المبعوث على قاسم بتنفيذ شروط الهند جميعها ورأى قاسم في ذلك اجحافا فرفضه وهدد مبعوث المقيمية بأنه في حالة ان يحاول البريطانيون استخدام القوة ضده فإنه سيجند عشرة آلاف رجل يرمى بهم البحرين في حملة تقتل البنيان والبريطانيين وكل من يريد قتله في البحرين . وحين تهكم المبعوث على قاسم وسأله هل يحلم بأنه سيصير « عرابيا » آخر (٥٢) كعرابى مصر رد قاسم في ثقة بأنه عرابيان وليس عرابياً واحداً .

---

(٥١) (I. O.) L/P & S/18/B. 19, Turkish Jurisdiction, Part 111.

(٥٢) Loc. cit.

قام المقيم الى الدوحة لمعاقبة الشيخ وذلك بعد ان وافق مجلس الوزراء البريطانى على هذا الرأى . ساق المقيم سفن الأسطول البريطانى في الخليج الى الشيخ فأذعن . واحتج العثمانيون بعد ذلك على اجراء المقيم وممارسته القوة ضد شيخ قطر . وردت لندن في هذه المرة صراحة بان قطر غير مندرجة تحت السيادة العثمانية ، وان لبريطانيا الحق في التعامل مع شيوخ ساحل الخليج العربى بصفة مباشرة (٥٣) . وبهذا انتصرت السياسة الهندية .

حاول قاسم الثانى ضرب الانجليز بالعثمانيين كى يبعد عن أرضه سيطرة كلا القوتين ولكنه لم يوفق ، ولم تؤد محاولاته الا لمصادرة أملاكه في البحرين وفي بومباى بواسطة حكومة الهند ، طرد شيخ الدوحة في عام ١٨٨٦ بعض الرعايا البريطانيين ولكنه عاد واعتذر (٥٤) خشية ان تتكرر مسألة عام ١٨٨٢ . وفي عام ١٨٨٧ قامت بعض اضطرابات في قطر عانى منها بعض الرعايا البريطانيين فصادرت الهند ممتلكات الشيخ قاسم في البحرين وبومباى واعتبرتها تعويضا لرعاياها . كتب قاسم الى عيسى بن قرطاس وكيله في البصرة ليرفع أمر المصادرة للدول العثمانية لإنصافه . وانتهز العثمانيون الفرصة لتأكيد نفوذهم الذى قضى عليه البريطانيون في البحرين . كتب محمد بن صالح حاكم الإحساء الى عيسى شيخ البحرين يطلب اليه رفع الحجز عن أموال قاسم . حذر محمد بن صالح بأن هذا الإجراء غير شرعى ، وان أى ادعاء لشيخ البحرين او لأى احد من رعيته على الشيخ قاسم يجب ان يرد الى احدى المحاكم العثمانية في نجد او البصرة لتحكم فيه . والواقع كما يقول جمال زكريا قاسم (٥٥) ، انها كانت مناورة

---

(٥٣) Lorimer, J.C; Op. cit; P. 282.

(٥٤) Ibid. P. 291.

(٥٥) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

طيبة لتأكيد السياسة العثمانية الا انها لم تؤت ثمارها . فقد رد عيسى على خطاب محمد بن صالح ، بناء على نصيحة المقيم في الخليج العربي ، بأن المصادرة وقعت بأمر من الحكومة البريطانية .

حاولت حكومة الهند أن تتخذ من هذه الأزمات دثارا تمد من تحته سيطرتها على قطر بعد ان أنكرت تبعيتها للباب العالى . وظلت لندن تذكر القسطنطينية بعجزها عن العمل على كبح جماح القبائل التابعة لها في الخليج العربي في منطقة الاحساء . وبلغت هذه السياسة ذروتها في المذكرة التى قدمها كلار فورد السفير البريطانى لدى العثمانيين الى سعيد باشا ناظر الخارجية العثمانية بتاريخ ٢٢ ابريل ١٨٩٣ يخطره فيها بعزم حكومة الهند على ارسال قوة الى قطر لإستلام مقاليد السلطة فيها . واحتج سعيد باشا على هذا الإجراء وذكر بعض الحوادث التى اثبتت في نظره تبعية قطر للعثمانيين (٥٦) .

غير ان الحكومة البريطانية كانت قد فرغت من رسم سياستها تجاه قطر وذلك بمشورة حكومة الهند وتوجيهها . تتلخص تلك السياسة في الإعتراف بالسيادة العثمانية في الخليج العربي في المنطقة الممتدة من القطيف حتى البصرة على ان تكون قطر خارجة عن هذا النطاق . ولم تشأ السياسة البريطانية ان تدخل قطر في هذه المرحلة في النظام التهادنى حتى لا تتفاقم المسائل مع تركيا حول قطر . ولهذا رأت السياسة الهندوبريطانية ترك مناقشة أمر السيادة على قطر في الوقت الراهن ، وان يظل الأمر مائعا حتى يسهل التهامها فيما بعد او المساومة بها . وصاغت الخارجية البريطانية مذكرة في اغسطس ١٨٩٣ بعد دراسة رغبة حكومة الهند وخلصت الخارجية بأنه يمكن أن يعترفوا للعثمانيين بالسيادة الإسمية على الدوحة ، وانه لا خطر من

---

(٥٦) المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

وجود العثمانيين في تلك المنطقة طالما لم يتحركوا الى ما وراءها ، غير انه يتعين على حكومة الهند ان تقاوم اى محاولة للأتراك للتوسع في المنطقة او لتأكيد السيادة التركية . كما وافقت وزارة الخارجية حكومة الهند من انه ليس لتركيا ان تتدخل في تقييد حرية العمل الخاص بالسلطات الهندية في الخليج العربى ، او ان تمنع حكومة الهند من الإتصال بشيوخ قطر اذا رأت تلك الحكومة ان الإتصال بهؤلاء الشيوخ امر مرغوب فيه . واستقر الرأى على هذا بأن لا تقترب سفن الاسطول البريطانى من الدوحة الا في حالات الضرورة القصوى وذلك بتجنب الخوض في مسألة الاعتراف بالوضع العثمانى في تلك المنطقة (٥٧) واستمرت هذه السياسة حتى عام ١٨٩٥ حين أعلنت لندن بأنها لا تعترف للعثمانيين بالسيادة على قطر (٥٨) وزادت هذه المرة بأن قالت بأن وجود حامية تركية في المنطقة خطر على أمن البحرين (٥٩) .

وجدت قطر نفسها مضطرة لمسايرة السياسة الهندية في الخليج العربى وقد اتسمت السنين ١٨٩٣/١٩١٤ بتغير واضح في سياسة الشيخ قاسم الذى تغير ولاؤه عن الدولة العثمانية بعد ان فشلت تلك الدولة في مجابهة السياسة المتشددة التى اتبعتها حكومة الهند والتى كان جورج هملتون Hamilton وزير الهند في تلك الفترة من أبرز دعاتها والمدافعين عنها . دافع هملتون بايمان عن ضرورة استخدام القوة لإضعاف الولاء للدولة العثمانية على كل من البحرين وقطر والقطيف وبالرغم من الضعف العثمانى الواضح في حماية ارض قطر من اغارة السفن البريطانية كان المأمورون

---

(٥٧) Bush, B.C; Britain and the persian Gulf 1894 - 1914 P.P. 29 - 30.

(٥٨) (I. O.) L/P & S/18/166, memo Respecting British interest in the B.G. by F.O; 12 Feb. 1908, Henceforth M.R.B.I.P.G; 1908.

(٥٩) (I. O.) L/P & S/18/B. 181, British Relations with Turkey in the P.G. 1 st Dec. 1910.

والمديرون التابعون للدولة العثمانية على صلة سيئة برجال البدو الموالين لآل قاسم ، كما جهدت الادارة المالية التركية في استنزاف مصادر قطر المالية الشحيحة . واشتدت الجفوة حين ارسلت ولاية البصرة العثمانية في عام ١٨٩٥ جيشا على شيوخ آل ثاني لم يصب نجاحا. واعتذرت الحكومة العثمانية على ان والى البصرة قام بحملته هذه دون تفويض منها ، فقبل قاسم نتيجة لهذا الإعتذار ان يتنازل عن ميناء الزبارة للدولة العثمانية . ولهذا بدأ الاشكال بين الدولة التركية وحكومة الدولة البريطانية وحكومة الهند من ورائها . وقام قائد سفن الخليج البريطانية بتدمير ميناء الزبارة وأسرع المدير العثمانى هاربا تاركا راية دولته تحت الانقاض . والواقع أن تدمير ميناء الزبارة كان نهاية للنفوذ العثمانى على ساحل قطر . فحين وجد قاسم بن ثانى نفسه وجها لوجه أمام القوة البريطانية في الخليج العربى أعلن انسحابه من مركزه كقائمقام عثمانى . وعرض المقيم البريطانى على قاسم آل ثانى وثيقة التسليم التى كان من أشقها ان يقوم الشيخ بتسليم كافة قواربه للمقيم البريطانى . وقبل قاسم بهذا الشرط الذى يعيد الى الاذهان ما فعلته حكومة الهند في عام ١٨٦٨ في البحرين . غير ان حكومة الهند استقطبت البحرين بعد هذا الشرط لأنها جزيرة يسهل الدفاع عنها ، ولم تشأ ان تستقطب قطر بنفس الأسلوب لإتصالها بالظهير حيث لا حول فيه للقوى الهندوبريطانية التى أمنت بهذا الشرط عدم قيام شيوخ قطر بالهجوم على البحرين مرة اخرى أو حتى الظهور في مياه الخليج العربى الا وفقا للتقدير البريطانى الذى نظم سلفا طريقه واسلوب صيد اللؤلؤ وحراسة مغاصاته بالسفن الحربية [٦٠] .

البحرين وبداية الاتفاقات الشاملة :

كان للبحرين ، كما هو واضح — علاقة وحدة بقطر تتضح بصورة

(٦٠) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .

خاصة في منطقة الدوحة وبصورة اخص في منطقة الزبارة وقطر الشمالية . نظم المقيم البريطانى في الخليج العربى صورة التعامل بين قطر والبحرين منذ عام ١٨٦٨ ، وباعد بينهما وجعل الصلة بين الشقين صلة مال تدفعه قطر الى البحرين وكان على شيوخ آل ثانى —بموجب الاتفاق— ان يقسموا الحصة المالية التى تدفعها قطر فيعطوا بعضها الى قبائل النعيم اتقاء لغاراتها ، ويرسلوا الجزء الآخر الى المقيم الذى يحوله بدوره الى شيخ البحرين الذى يدفعه كجزء من الزكاة الواجبة عليه للرياض وجاء في تفسير دفع المال القطرى الى البحرين انه بغرض « رد الوهابيين واتباعهم عن المنطقة ولا يشكل اى ضرب من ضروب التبعية للبحرين او يمس « استقلال قطر » .

ولما كانت حملة الاحساء ، وكانت معارضة الهند للإمتداد العثمانى صوب البحرين وعد مدحت باشا الذى كان يرى ان البحرين من توابع نجد بأن لا يتدخل في شئون البحرين حتى تحل المسألة بين الحكومتين البريطانية والعثمانية (٦١) . ولكن مدحت لم يلتزم بوعده للقنصل البريطانى . وأرسل عقب نجاح حملته على الإحساء عارف بك قائد بحرية البصرة لبناء ما يلزم لمستودعات السفن العثمانية هنالك . وعبر شيخ البحرين لعارف اولا عن سروره بوصول السفن العثمانية الى البحرين وتبرع بقطعة ارض لبناء المستودعات المطلوبة . وما لبث الشيخ ان تراجع عن تبرعه خوفاً من البريطانيين وخشية ان يتدخل العثمانيون في شئون مغاصات اللؤلؤ (٦٢) وحدث ان اتصل ناصر بن مبارك احد شيوخ البحرين الخارجين على حاكمها ، بمدحت الذى استغله في التدخل في شئون البحرين . بدأ ناصر اتصالاته بمناصريه في البحرين وحدث ان اغتال بعض البحارنة المناصرين

---

(٦١) (I. O.) Sec. letters and Enc. From India, 10 Midhat to herbert, 28 Rabi 11, 1288, 18 Jul. 1871.

(٦٢) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

لعيسى بن على حاكم البحرين ، رسولا لناصر ينتمى الى قبيلة بنى هاجر النازلة في بر قطر. وبلغت هذه الحادثة بغداد في اكتوبر ١٨٧١ . وأرسل مدحت الى عيسى بانه سيغادر الى الإحساء حالا ثم يعرج الى البحرين للتحقيق في حادث اغتيال الموظف التركى ، وارسل هربرت بهذا الخبر الى حكومة الهند التى ارسلت له بعدم التفاوض مع الوالى في هذا الخصوص الا ما كان من « التعبير عن دهشته بين الفينة والأخرى من قيام الوالى بنشاط في اتجاه البحرين » . وأضافت رسالة الهند أن لندن كفيلة بمعالجة هذا الأمر مع القسطنطينية. ارسل فيتزجيرالد (٦٣) الى ميو مقترحا ان يقوم المقيم بيللى بالإحتجاج لدى مدحت باشا على استخدام ابن مبارك اداة له في التدخل في البحرين ، وان الحكومة البريطانية لم تكن تنظر لإستخدام هذا الشيخ (الذى نعته بانه سفاح خارج على القانون) بواسطة الحكومة التركية بعين الصداقة . ورد ميو في ٨ نوفمبر لفيزجيرالد بأن تبتعد السلطات المحلية لحكومة الهند عن أى إتصالات مع الوالى ، وأكد ما سبق ان ارسل به لهربرت من أن الأمر يجب ان تعالجه لندن دون غيرها . وأضافت رسالة ميو أن على بيللى ان يراقب الأمور في منطقة البحرين مراقبة فعالة ولا بأس من ان يتواجد بنفسه في هذه الفترة هنالك وان يظل في البحرين يرقب وصول مدحت . واذا حدث ان وصل مدحت الى البحرين فيمكن لبيللى ان يحاول اقناع الوالى بأن تأكيدات الباب العالى للندن تفيد بأن وضع البحرين لن يتغير بحملة الاحساء . وأبرق ميو بعد هذا الى ارجيل بالأمر وصور خطورته ، وسم أبعاده وطالب بخط واضح يتبعه تجاه الوالى اذا وصل البحرين . ورد ارجيل في ٢٠ نوفمبر ١٨٧١ بأن اليوت أكد له مرة اخرى بعد اتصاله بالحكومة العثمانية بأن الباب العالى لا ينوى التدخل في البحرين ، وأضاف ارجيل بأنه يستوجب على شيخ البحرين دفع دية الرسول القتيل وان

---

(٦٣) (I. O.) Sec. Letters and Enc. From India, 10, G,B. to Vic. 5 Nov. 1871.

يستصدر بيللى خطابا من عيسى الى مدحت يعتذر فيه عن الحادث ويعد بتسوية الأمر حالا . وقد كان (٦٤) .

قام بيللى الى البحرين في ١١ نوفمبر ووجد عيسى شديد التعاطف مع سعود بن فيصل . وطلب بيللى الى عيسى التزام الحياد حتى يبعد البحرين عن دوامة الصراع ولما بلغت بيللى تعليمات ارجيل استكتب الشيخ خطابا وأرسله . ووصل عارف بعد هذا الى البحرين ليعلن عن قرب وصول مدحت للتحقيق . غير ان مدحت لم يأت البحرين وأبحر من الاحساء في ١٦ ديسمبر صوب البصرة وارسل الى عيسى خطابا يرفض فيه الاعتذار ويطالبه باجراء تحقيق دقيق ودفع ١٠٫٠٠٠ درهم دية يحولها الى قاسم بن ثانى قائمقام قطر (٦٥) .

رأت الهند ان تعالج لندن مسألة الدية مع القسطنطينية حتى لا تعالج على مستوى الشيخ والوالى ويتدخل الوالى مستغلا ملابسات هذه القضية في شئون البحرين (٦٦) . وطلبت لندن الى سفيرها لدى الدولة العثمانية في يناير ١٨٧٢ ان يقوم بمعالجة هذا الأمر مع الحكومة العثمانية . وكتب عيسى بناء على تعليمات بيللى بانه أحال خطاب الوالى ومسألة الدية الى الحكومة البريطانية لتعالج الأمر مع الحكومة العثمانية (٦٧) . وقبل أن تعالج هذه المسألة استدعى مدحت في ربيع ١٨٧٢ الى القسطنطينية ونسى الجميع مسألة الدية التى لم تثر بعد هذا .

وفي عام ١٨٧٣ أثار الشيخ عيسى مسألة تدخل العثمانيين في شئون

---

(٦٤) من عيسى بن على الى مدحت باشا ، ١٢ رمضان ١٢٨٨ (مترجم) .
(I. O.) Sec. Letters and Enc. From India, 11.

(٦٥) من مدحت باشا الى عيسى بن على ، ٢١ رمضان ١٢٨٨ .
(I. O.) Same series and Vol.

(٦٦) (I. O.) Same series and Vol. Vic to SSI, 12 Jan. 1872.

(٦٧) (I. O.) Same series and Vol. Pelly to Pol Sec. Bombay 27 Jan. 1872.

المناطق التابعة له في ساحل الجزيرة العربية وطالب بأن تقوم الحكومة البريطانية بموجب تعهد عام ١٨٦١ بوقف هذا العمل (٦٨) ولم يؤبه لطلبه بالطبع . كما اثيرت في عام ١٨٧٣ ايضا مسألة الخدمة العسكرية الإجبارية للبحارنة في الجيش العثماني . وارسلت حكومة لندن مدفوعة من حكومة الهند مذكرة بتاريخ ١٤ ابريل ١٨٧٤ الى السفير التركى في لندن تلفت فيها نظر الحكومة التركية الى ان أمر استخدام البحارنة في الجيش التركى يتنافى مع ما جاء من تأكيدات الباب العالى بشأن استقلال البحرين (٦٩) واوقفت الحكومة التركية هذا الأمر . واستمر التدخل التركى بواسطة شيوخ الساحل العربى في شئون البحرين خافتا حتى ١٨٧٩ . ولم تشهد هذه الفترة حدثا مهما الا ما كان من أمر رد المقيم في عام ١٨٧٤ بسفن الأسطول لغزو قام به بعض عرب قطر في اتجاه البحرين (٧٠) ولما عبر شيخ البحرين للمقيم برغبته في دعم قبيلة النعيم التى تسيطر على الزبارة نصح المقيم روث شيخ البحرين بالابتعاد عن مشاكل البر . ولم يكن الشيخ ميالا لإتباع هذه النصيحة وأخطر المقيم حكومة الهند برأى الشيخ . وردت الهند في ٥ فبراير ١٨٧٥ بأن حقوق الشيخ على بر قطر حقوق غير محددة ولهذا فيجب ان يثبط في ارسال دعم لحلفائه في البر . أضافت الرسالة بأن حكومة الهند ستساعد الشيخ في تثبيت كل الحركات التى تثور في البر وتقصد البحرين بشرط أن يلتزم شيخ البحرين بتعهده للحكومة البريطانية وان لا يكون هو البادىء بالعداء . ولم يقتنع شيخ البحرين بشجب حقوقه على الزبارة فاضطرته حكومة الهند بأنه إذا خالف نصيحتها وزج بنفسه في التعقيدات التى تكتنف بر قطر فعليه وحده ان يتحمل التبعات وستقوم الحكومة البريطانية باتخاذ الإجراءات اللازمة ضده (٧١) .

---

(٦٨) Kumar, R; Op. cit; P. 120

(٦٩) (I. O.) L/P & S/18/166, M.R.B.I.P.G; 1908.

(٧٠) Lorimer, J.G; Op. cit; P. 269.

(٧١) (I. O.) L/P & S/18/B. 19, Part 11. Turkish Jurisdiction.

وفي مايو ١٨٧٩ أبرق القنصل البريطاني في بغداد بأن الحكومة العثمانية تفكر في تشييد مخزن للوقود في البحرين . ورأت وزارة الهند أن هذا الأمر سيزيد من تعقيدات المسألة الخليجية وطلبت الى الخارجية البريطانية سرعة الإتصال بالباب العالى لوقف هذا المخطط فورا . وردت نظارة الخارجية العثمانية في ١٦ يونيو بأن الغرض من انشاء هذا المخزن هو الحفاظ على أمن الخليج كما تقتضى المصالح البريطانية . وأشارت الخارجية العثمانية الى أن ضرب « القراصنة » في المياه العثمانية في الخليج يقتضى تواجد سفنها في المنطقة وان العثمانيين اذا لم يقيموا هذا المخزن في البحرين فسيكون على السفن العثمانية ان تتجه الى البصرة للتزود بالفحم ، وان في ذلك مضيعة للوقت والجهد . وأحيل الرد الى حكومة الهند التى وافقت على ما قاله مقيمها في الخليج العربى من أن الأتراك استخدموا الحجة البريطانية في ضرب القرصنة ليثبتوا أنفسهم في الساحل العربى للخليج . وطلب ليتون الى كرانبروك وقف هذا العمل فورا وأن لا يسمح به ابدا . وأدعت لندن بأن اقامة مخزن فحم في البحرين يتعارض واستقلال البحرين وان على الأتراك مراعاة للصداقة البريطانية — ان يبطلوا كل مخططاتهم في هذا الشأن (٧٢) كما اتصلت لندن بالهند تطلب اليها اصدار أمرها للمقيم في الخليج بأن يحرض حاكم البحرين على عدم السماح لتركيا بتشييد هذا المخزن الا بموافقة الحكومة البريطانية (٧٣) .

وحصل المقيم روث على تعهد من عيسى بهذا المعنى في يونيو ١٨٧٩ ، وكان هذا أولى بذور الإتفاقات الشاملة التى بدأت نموها في البحرين . وتدرجت البحرين بعد هذا بصورة أو بأخرى تحت مظلة النفوذ الهندى الذى بدا واضحا حتى في السياسة الداخلية وذلك حين قام المقيم في هذه

---

(٧٢) Kelly, J.B; Op. cit; P.P. 806 - 807.

(٧٣) (I. O.) L/P & S/18/166, M.R.B.I.P.G; 1908.

السنة (١٨٧٩) بارسال احد الضباط السياسيين الى البحرين في معية مجموعة من الجنود ليسكتوا بعض الإضطرابات الأهلية (٧٤) .

دعا مايلز القنصل البريطاني بالإنابة في بغداد في اغسطس ١٨٧٩ لوجوب اسكات الإضطرابات البحرية التى تثيرها قبائل الساحل العربى التابع بتركيا ، وخشى مايلز من أن تقوم قبائل الساحل المهادن بالرجوع الى اساليبها القديمة في ممارسة « القرصنة » حين يرون بأعينهم ان البنى هاجر يتحدون سلطة المقيم (السلطة الوحيدة التى تعترف بها قبائل الساحل المهادن لبشر) لا لشيء الا لأن البنى هاجر يقفون تحت نوع غير محدد من السيادة التركية ـــ ورأى مايلز ضرورة ان تعزز سلطة المقيم في المنطقة (٧٥) .

قام روث في مارس ١٨٨٠ بإستصدار تعهد آخر من شيخ البحرين (٧٦) وجهدت حكومة الهند في تحريم بناء مخزن الوقود العثمانى في البحرين خشية من ان يتخذه العثمانيون نواة لبسط نفوذهم السياسى في البحرين خاصة وانهم كانوا لا يزالون يتعاملون مع أبناء ناصر بن على الذين كانوا يطمحون الى حكم البحرين تحت علم تركى . وقام المقيم في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٠ بأخذ تعهد ثالث على الشيخ اكد به التعهدين السابقين . ويعتبر الاتفاق الاخير * الشكل الأول لاشكال التعهدات المانعة او الشاملة التى حكمت بريطانيا الخليج من خلالها بعدئذ .

---

(٧٤) Lorimer, J.G. Op. cit; P. 277.

(٧٥) (I. O.) Pol and Sec. Letters and Enc. from India, 11, Miles to Lyard, 5 Aug. 1879.

(٧٦) Hurewitz, J.C; The Middle East and north Africa in world Politics - A documentary Record, Vol. 1, P. 465.

(*) تجرى نصوصه على النحو التالي :
« أنا يا عيسى ابن خليفة حاكم البحرين بهذا التزم على نفسي ووراثى واخلافى في حكومة البحرين التزاما للدولة البهية القيصرية الانكليسية بالتجنب عن عمل العهد أو عقد المعاهدة بأى نهج مع أى من الدول أو الحكومة غير الدولة البهية الانكليسية سوى برضاء =

تعهد عيسى في ديسمبر ١٨٨٠ اصالة عن نفسه ونيابة عمن يخلفه بأن لا يقوم بالدخول في أى مفاوضات او ان يعقد اى اتفاقات مع أى قوة اجنبية سوى الدولة البريطانية وأوجب التعهد على الشيخ أن يرفض اعطاء اذن بالإقامة لوكيل اى حكومة اجنبية في أرضه او ان يسمح بأى تمثيل دبلوماسى او اجنبى او ان يسمح لأى قوة اجنبية ان تقيم مخازن للفحم في أرضه الا بموافقة الحكومة البريطانية . وضمن التعهد للشيخ حرية الإتصال بالشيوخ الآخرين في الساحل في الأمور التى ليست لها اهمية قصوى .

وفي يناير ١٨٨١ كتب ناصر بن مبارك (٧٧) إلى المقيم البريطانى في الخليج بأن جماعة من أهله في البحرين كتبوا يستقدمونه وانه يسير اليهم برجاء ان تساعده الحكومة البريطانية في مسعاه . كما كتب قاسم بن ثانى (٧٨) أيضا للمقيم بأن لناصر بن مبارك في البحرين حقوقا يصعب عليه التنازل عنها . ويضيف قاسم أنه أثنى ناصر عن عزمه في مهاجمة البحرين

= الدولة المذبورة وايضا تنفى الاجارة لأى من الدول أو الحكومة ما عدى الدولة البهية الانكليزية لأجل التقرر الوكالة الدولية أو القنسلية أو محل للفحم في ملكنا الا بقبولية الدولة البهية الانكليسية وهذا العهد ما يخص ولا يؤثر في المحاورات الصدوقية المتداولة مع مأموري المحلية الدول المتجاورة في أمور قليل الاهتمام وهذا العهد المذكور في الاعلا مشروط على المطبوعية والقبولية من جناب سعادة الريس راى والكورنر جنرال الهند ان كونسل اعنى نائب السلطنة ووالى ولات الهند » .

جرى وحرر في ١٩ محرم ١٢٩٨ .
22 Dec. 1880.

صحيح عيسى بن حمد ال خليفة
صحيح احمد بن على ال خليفة

وقع وختم في البحرين بحضورى .

E. C. Ross
Political Resident

راجع : المعاهدات فيما بين حاكم البحرين والدولة البهية القيصرية الانكليس ١٨٢٠ - ١٩١٣ . (B. M.) IS/58/20, 1 - 5.

(٧٧) من ناصر بن مبارك الى روث ، ١٠ صفر ١٢٨٩ .
(I. O.) Pol & Sec. Letters and Enc. From India, 28.

(٧٨) من قاسم الثاني الى روث ٨ صفر ١٢٨٩ . (I. O.) Same series & Vol.

سلفا ولكنه يجد ان الاستمرار في حجره عن حقوقه أمر صعب . وطلب قاسم الى المقيم روث التدخل لإنهاء الخلاف بين ناصر وعيسى . ورد روث على ناصر بأن السلطات البريطانية ستقاوم بالقوة كل هجوم على البحرين وانها سترد المهاجمين (٧٩) . وكتب روث الى قاسم (٨٠) بأنه لا يعرف لناصر بن مبارك في البحرين أى حقوق ، وان الشيخ عيسى بن على قد صادر كل ممتلكات مبارك ليعوض بها المتضررين من الهجوم على البحرين في عام ١٨٦٩ . أما اذا أعطى عيسى لناصر واسرته اى جراية فذلك من عنده . وسيكون رهنا برحيل ناصر عن قطر الى أى منطقة اخرى . انهى خطاب روث الى قاسم بأنه سيكون مسئولا عن سلوك ناصر طالما أقام ناصر في قطر .

لم يرض ناصر حكم المقيم فكتب في فبراير ١٨٨١ الى قاسم بانه ينوى الهجوم على البحرين وطلب اليه ان يمكنه من استعمال موانىء قطر وان يساعده . وأحال قاسم الخطاب الى المقيم ليبرىء نفسه من العواقب . ورد روث على قاسم بأن أى هجوم على البحرين من موانىء قطر سيقع وزره على قاسم . ووافقت حكومة الهند على اجراء المقيم . وعمدت لندن الى ابلاغ الباب العالى بأن الحكومة العثمانية ستكون مسئولة عن أى هجوم تتعرض له البحرين من المناطق التى تسيطر عليها الدولة العثمانية . واستمر التدخل من الأتراك والشيوخ التابعين لهم متقطعا (*) في شئون البحرين

(٧٩) (I. O.) Same series & Vol. Ross to Nasir B. Mubarak.

(٨٠) (I. O.) Same series & Vol. Ross to Qassim B. Thani, 28 Jan. 1881.

(*) لم يتمكن ناصر بن مبارك من البحرين وادرك انه يجب ان يستعين بالمقيم ليرجع الى البحرين الواقعة تحت حكم الشيخ عيسى . كتب بريدوكس الى عيسى في ٢٢ يونيو ١٩٠٥ بأنه استلم خطابا من ناصر بن مبارك يعرب عن رغبته في مقابلته في قطر او القطيف ، ولما كان الشيخ ناصر احد رعاياكم المتمردين عليكم فهل يعرفون لماذا كتب لي ؟. ورد عيسى بأن ناصراً متمرداً مسئولاً عن قتل « ابى الشيخ على بن خليفة في ١٢٨٦ هـ وانه يوالى اعتداءاته منذ ذلك التاريخ » . وفي ٣ ديسمبر ١٩٠٥ كتب ناصر الى بريدوكس صراحة التمس اليكم مصالحتى مع شيخ البحرين لأعيش على ثرى =

حتى عام ١٨٩٢ حين جاءت اشاعة بان هنالك هجوما عثمانيا وشيكا على البحرين . وأخطرت لندن الحكومة العثمانية بأنها ستواجه بالقوة اى محاولة للعثمانيين لبلوغ البحرين . وقامت سلطات الهند بأخذ تعهد على شيخ البحرين بأن لا يستضيف ممثلين لأى قوة اخرى وان لا يتنازل عن أى قطعة من أرضه الا بموافقة الدولة البريطانية . وانتهى الأمر في عام ١٨٩٣ وهى السنة التى أثارت فيها لندن مع العثمانيين موضوع التجنيد الاجبارى للبحارنة في الجيش التركى بأن طلبت بريطانيا الى ممثليها القنصليين رعاية البحارنة وادراجهم ضمن المشمولين « بحسن النوايا » .

الساحل العمانى والتدخل الفارسى :

مع المد المصرى في شبه الجزيرة العربية حصلت السلطات الهندية في الخليج العربى على مجموعة من التعهدات من شيوخ ابو ظبى ودبى والشارقة وام القوين في عام ١٨٣٩ . جاء في التعهدات ان الشيوخ المعنيين يعارضون المد المصرى ويساندون السياسة البريطانية التى تعارض ذلك المد ايضا . وجاء في تعهد الشيخ سلطان بن صقر بندا الزم فيه ذلك الشيخ نفسه

= اجدادى وذلك بعد ان تركت كل امل لى في ان ادرك حصتى في الميراث وسلمت بأمر الحكومة البريطانية وأمر أهل البحرين من أن يكون الحاكم على البحرين واحدا فقط . وبما انى اود ان اعيش في البحرين كأحد افراد اسرة آل خليفة ارجو ان تتم ، على يد الحكومة البريطانية ، مصالحتى مع ابن عمى عيسى بن على ، وان تقوم الحكومة البريطانية بتوجيه الشيخ لكي يجرى علينا ما نعيش به انا واخوانى المنتمين الى فرع آل خليفة . واتعهد بأن ابتعد عن كل ما يثير المشاكل . كما انى لست مسئولا عن المشاكل السابقة فقد كنت صغيرا وجاهلا وتابعا للشيخ محمد بن عبدالله . ارجو ان يتم الصلح بين آل عبدالله والسلمان على يد الحكومة البريطانية .... راجع صيغة الخطابات في :
Bidwell, R. Foreign office confedential print, the Affairs of Arabia, 1905 - 1906, Vol. II, Part P.P.

بعدم الدخول في علاقات تعاهد مع أى قوة اجنبية وان لا يتفاوض مع أى قوة اجنبية الا عن طريق الحكومة البريطانية . كما جاء في ذلك التعهد على لسان الشيخ المذكور بأن صديق بريطانيا صديق له . وان عدوها عدوه .

نسيت السلطات البريطانية أمر هذه المعاهدة بعد انحسار المد المصرى بل انها ما لبثت ان انكرتها . . خشيت حكومة الهند التدخل في الشئون الداخلية للساحل العمانى الذى حبست جهاده فما عادت مياهه تضطرب تحت فرسانه من القواسم وبنى ياس . ولم تتدخل حكومة الهند مرة اخرى الا مع المد العثمانى بحملة الاحساء التى جهدت حكومة الهند في ابطال أثرها وحددت عند العديد حدا تقف عنده كل المؤثرات العثمانية ، وبهذا اقامت حكومة الهند حدود الساحل العمانى الذى استمرت تحجبه عن كل القوى الاخرى .

تجرى صيغة المعاهدة على النحو التالى :

« هذه المعاهدة الشيخ البحرين يتعهد بأن لا يكون له علايق مع الدول الأجنبية الا الدولة البهية الانكليسية سنة ١٨٩٢ .

أنا عيسى بن على في حضور كرنيل اى اس تالبوت سى أى أى الباليوز خليج فارس قد التزمت بهذه الورقة وقبلت على نفسى ولورثتى ولخلفائى الشروط الذيل انى لا أدخل أبدا في قرار ما ولا محاورة مع احد من الدول سوى الدولة البهية الانكليس .

بغير رضاء الدولة البهية الانكليس لا أقبل أن يسكن في حوزة ملكى وكيل من دولة غير الدولة البهية الانكليس ابدا لا اسلم ولا ابيع ولا أرهن ولا اعطى لتصرف او التبوء بنوع ما شيئا من ممالكى لأحد الا الدولة البهية الانكليس .

جرا ذلك في اليوم الثالث عشر من شهر مارج سنة الف وثمانمائة واثنين

وتسعين المسيحية مطابق اليوم الرابع عشر في شهر شعبان المعظم سنة الف وثلاثمائة وتسع هجرية .

صحيح عيسى بن علي آ خليفة

الواثق بالعلى عيسى بن على »

Treaties and Understandings in Force Between The British Government and the Rulers of Bahrain. 1820 - 1914, Dec. 8.

شهد عام ١٨٨٧ نشاطا لفارس على الساحل العماني (٨١) وتحركت سلطات الهند في الخليج لقمعه . ففي اغسطس ١٨٨٧ عندما كان روث في البحرين يعالج فيها بعض الأمور السياسية وصلته معلومات تفيد بأن المدعو الحاج احمد خان ، وهو أحد القادة العسكريين الفرس كان في فترة ما نائبا لحاكم بوشهر ، قد تقدم في سفينة تجارية الى الساحل العماني . وشكك المقيم في ان زيارة الحاج أحمد خان هي - كما جاء في هدفها المعلن - للقاء الأصدقاء القدامى ولكنها ذات طبيعة أكثر أهمية وأبلغ خطورة . وكان من رأى المقيم ان حكومة طهران هي التي دفعته الى هذه المبادرة التي يؤيدها ويشجعها احد الرأسماليين الفرس (٨٢) .

ارسل مقيم الخليج العربي السفينة لورنس الى ابو ظبي وعليها المساعد الأول للمقيم كي تراقب تحركات الجنرال الفارسي ، تحاول ان تتحرى في اهداف زيارته . ودلت التحريات بعدئذ ان الحاج احمد خان نزل الى بوشهر في بزته العسكرية ، وبقي في ضيافة شيخها اياما رحل بعدها الى دبي ، ثم رجع الى ابو ظبي مرة اخرى ، ثم أبحر الحاج احمد من هنالك الى لنجه . ولم تتمكن سلطات الخليج الهندية ان تستبين بصفة دقيقة مهمة

---

(٨١) حول هذا الموضوع راجع : عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم ، بريطانيا وامارات الساحل العماني - دراسة في العلاقات التعاهدية (بغداد ، ١٩٧٨) كله .

(٨٢) المرجع السابق ، ص.ص ٣١٨ - ٣٢١ .

الحاج احمد خان لأن شيخ أبو ظبى وعد الحاج احمد ان يبقى غرض زيارته سرا عن البريطانيين . غير ان شيخ ابو ظبى أبلغ سلطان مسقط بطرف من خبر بعثه الحاج احمد ، وهى ان الحاج احمد يرغب في ان يقيم علاقة سياسية بين شيخ ابو ظبى والحكومة الفارسية للعمل على ضرب الوجود البريطانى في الخليج العربى . « ذلك لأن القائمين بالأمر في طهران يريدون احلال السيادة الفارسية في مياه الخليج العربى وجزره بدلا من النفوذ البريطانى » . وخلص المقيم في خطابه الى الهند بأنه «كى نحافظ على وضعنا فيما يخص العرب المتصالحين في عمان ، ولكى نثبت في أذهانهم ما ارتبطوا به سلفا من تعهدات خاصة بالبريطانيين فعلينا ان نستصدر منهم تعهدات مكتوبة لرعاية الارتباطات السابقة ، وذلك بأن يقوم الشيوخ الستة بالكتابة للمقيم بأنهم سوف لن يدخلوا في اى مراسلات ، او يقيموا اى اتفاقات مع أى حكومة اجنبية ، وانه سوف لن يكون من حقهم الا بموافقة الحكومة البريطانية — السماح لأى وكيل لحكومة اجنبية ان يسكن في أرضهم ، فيما عدا وكيل الحكومة البريطانية . ووافقت حكومة الهند مقيمها الرأى ، فحصل المقيم روث على تعهدات من شيوخ ابو ظبى ، ورأس الخيمة ، وعجمان ، وأم القوين ، والشارقة ، ودبى ، في تواريخ متباينة من شهر ديسمبر ١٨٨٧ . ارتبط هؤلاء الشيوخ بموجب هذا التعهد بما يلي : (٨٣)

— انهم لن يدخلوا في أى مراسلات مع أى حكومة اخرى عدا الحكومة البريطانية .

— انهم لن يسمحوا لأى وكيل لحكومة اجنبية ، عدا وكلاء الحكومة

(٨٣) المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

البريطانية ان يسكن في مناطقهم الا بموافقة الحكومة البريطانية .

وأرسلت حكومة الهند هذا الاتفاق الى وزارة الهند بموجب خطابها رقم ٦٢ بتاريخ ٢٤ ابريل ١٨٨٨ مشيرة الى أن هذه التعهدات هى تأكيد لولاء هؤلاء الشيوخ لإرتباطاتهم السابقة بالحكومة البريطانية .

وفي يناير ١٨٨٨ قام الجنرال احمد خان مرة اخرى الى الساحل العمانى وفي معيته بعض الأعلام الفارسية . ركب الحاج احمد من بوشهر واراد ان ينزل عند رأس البيبال Albibal على شبه جزيرة مسندم فاعترضه العرب من سكان المنطقة فانحاز منها الى ام القوين . ونزل الحاج احمد في ام القوين وبرفقته شيخ قشم وبعض جماعة من المسلحين ، وقد أثار وصوله هياجا وسط المواطنين العرب .

أظهر الحاج احمد رحلته بأنها ذات طابع شخصى « غير ان غرضه ليس بخاف » . ولما لم يصب الحاج احمد نجاحا في مهمته « تراجع الى بندر عباس . وفي طهران طلب القائم بالأعمال البريطانى الى الحكومة الفارسية توضيحا لأهداف رحلة الجنرال احمد خان . وانكرت طهران كل علم لها بتحركات هذا الجنرال ، ووعدوا بأنهم سيعنفونه على ما قام به . ولم يحدث هذا بالطبع ، بل على العكس من هذا ، قامت الحكومة الفارسية بتكريم الحاج احمد ، واناطت به « سيف شرف » تقديرا لأعماله .

وهدأت الخواطر على الساحل الغربى حين قام قائد السفينة اوزبرى Osbery موفدا من المقيمية البريطانية كى ينهى الى أهل الساحل عدم مسئولية الحكومة الفارسية فيما قام به احمد خان ، وان فارس لا تريد ان تفرض لها نفوذا على الساحل .

الفصل السابع

المد الدولي وسياسة الاتفاقات المانعة

١٨٧١م - ١٨٩٨م

- شابوي وسلسلة الاتفاقات الشاملة.
- حكومة الهند والوصاية على فيصل في عمان .
- حكومة الهند والتدخل الفرنسي في مسقط.
- حكومة الهند وروسيا في الخليج العربي.

المسند الدولي وسياسة الاتفاقات المانعة ١٨٧١م - ١٨٩٨م

شابوى وسلسلة الاتفاقات الشاملة :

قام فرنسى إسمه شابوى Chapuy في عام ١٨٩١ بزيارة ام القوين ، والتردد على شيخها . وصف المقيم شابوى بانه متآمر ، نصف مغامر ، ونصف تاجر (*) ، كسب شابوى وصديقه ثورمى Thormy ود شيخ ام القوين التي وفدا اليها بحجة شراء الأصداف . اظهر هذان الفرنسيان للشيخ مدى قوة فرنسا ، وان الانجليز وسلطاتهم في الخليج العربي لن يجرأوا على اعتراض اى مركب يرفع العلم الفرنسي . وعرف الشيخ من الرجلين ان هنالك ٣٠ سفينة لأهل صور تبحر تحت العلم الفرنسي دون ان يتمكن البريطانيون من اعتراضها . ويبدو ان الشيخ وجد في الفرنسيين ودولتهما ما يرد به على سياسة حكومة الهند في الساحل العماني ، وملاذا يعصمه من القيود التي فرضها عليه الوجود البريطاني في الخليج العربي واقترح الشيخ ان يكتب للحكومة الفرنسية خطابا يدعو فيه مواطنى الجمهورية الفرنسية للتعامل معه .

(*) وفد الكابتن شابوى الخليج العربي في أواخر عام ١٨٨١ وعمل بالتجارة بين الموريتوس ومناطق عمان وفي عام ١٨٨٥ اصبح شابوى وكيلا قنصليا فرنسا في مسقط الا انه لم يرفع العلم الفرنسى لغيابه المتواصل عن مسقط . افلس شابوى في ١٨٨٨ واضطر للعمل ضابطاً « التاني بعد القائد » في السفينة الحربية الفارسية برسلبوس واعفى من منصبه في عام ١٨٨٩ حيث انتقل للعمل قبطانا في السفينة التجارية ايران . غادر شابوى لفرنسا في ١٨٩٠ وعاد في ١٨٩١ الى الخليج العربي حيث اصبح نشاطه السياسى لصالح فرنسا مبعث خوف للسلطات الهندية ، لمعلومات اوفى راجع :
(I. O.) L/P & S/20/C. 247, Memo of Information about M. Chapuy.

كتب طالبوت مقيم الخليج العربي في خطابه رقم ٦٧ بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٨٩١ يذكر حكومة الهند بمحاولات فارس السياسية في الساحل الغربي في عـــام ١٨٨٧ وكيف ان روث سلفه، رأى ان يستكتب هؤلاء الشيوخ تعهدات تبعدهم عن الدخول في اى علاقات الا مع الحكومة البريطانية وبأن لا يسمحوا لأى وكيل لحكومة اجنبية ان يقيم في ديارهم الا اذا كان وكيلا للحكومة البريطانية او بموافقة الحكومة البريطانية ، والتي تعهدوا فيها كذلك بمراعاة ارتباطاتهم السابقة بالحكومة البريطانية . وقد ارسلت هذه التعهدات بموجب خطاب المقيم المرقوم ١٣ بتاريخ ١٨ يناير ١٨٨٨ « ولكن يبدو ان حكومة الهند لم ترد على هذا الخطاب . وبما ان هذه التعهدات لم توثق من حكومة الهند فانها من الناحية العملية لن تكون اتفاقات ملزمة .. وعموما فانى اقترح ان تعتمدوا تلك الاتفاقات وتوثقوها باتفاق جديد يدخل فيه نص لايسمح لهؤلاء الشيوخ بان لا يتنازلوا عن أى جزء من ارضهم الى اى قوة اخرى الا لإنجلترا. وفي خطابى رقم ٢ بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٩١ اشرت الى التحركات المشبوهة لشابوى وزميله وقد عرفت من وكيل المقيمية في لنجه ان شيخ ام القوين اعطاهما قطعة ارض ليسكنا عنده ... ولم يأت ما يؤكده هذا التقرير من وكيل المقيمية في الشارقة بعد » . ويستطرد الخطاب[1] « ربما قيل ان شابوى هو مجرد مغامر ، متآمر ، يعمل لغايته الخاصة .، وان الحكومة الفرنسية سبق ان تنصلت من نشاطه ونفت مسئوليتها عنه ، ولكنى اعتقد بوجوب الإحتراس منه لأنه قد يصيب تشجيعا من حكومته وعلى ضوء ما هو حادث بين شابوى وشيخ ام القوين علينا ان نتدبر امر العديد وما يحدث فيها لإبعاد اى تدخل من الحكومة العثمانية بشأنها . وعلى هذا فانى اقترح صيغة اتفاق توضع فيه الشروط التي تم التوصل اليها في عام ١٨٨٧ ، فذلك الاتفاق ، حتى لو كان سارى المفعول ، فانه ليس بملزم الا للشيوخ الذين كانوا

---

(١) (I. O.) L/P & S/20/C. 248, D. British Relations with the Trucial chiefs.

بالسلطة عند ابرامه وهو غير ملزم لمن جاء بعدهم » . وقبل ان يصل رد حكومة الهند امر المقيم طالبوت وكيل المقيمية في الشارقة كي يلفت انتباه شيخ ام القوين الى خطابه بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٨٨٧ والى تعهده بمنع تجارة الرقيق لعام ١٨٤٧ (٢) .

وافقت حكومة الهند على صيغة الاتفاق الذي اقترحه طالبوت . وذلك كما جاء في خطابها بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٨٩١ وعلى هذا قام المقيم طالبوت بعقد اتفاقات مع شيوخ ابوظبي ودبى وعجمان والشارقة ورأس الخيمة وشيخ البحرين وذلك في تواريخ مختلفة من شهر مارس ١٨٩٢ (٣) .

وفي هذا الاتفاق التزم الشيوخ اصالة عن انفسهم ونيابة عمن يخلفهم بالشروط التالية : —

— عدم الدخول في مراسلات او اتفاق مع اى قوة اخرى عدا الحكومة البريطانية .

— لن يوافق الشيوخ ما لم توافق الحكومة البريطانية ، ان يسكن في الأراضى التابعة لهم اى وكيل لأى دولة احنبية اخرى .

— لن يتنازل الشيوخ او يبيعوا او يرهنوا او أن يعطوا بأى صورة من الصور أى أرض تابعة لهم الا للحكومة البريطانية .

وصادقت حكومة لندن على هذا الإتفاق بموجب خطاب وزير الهند رقم ٢٧ سرى المؤرخ في ٨ يوليو ١٨٩٢ واصبحت الاتفاقات ملزمة .

---

(٢) (I. O.) L/P & S/20/C. 247, From F. Simla to P.R. 15, Oct. 1891.

(٣) لصور الإتفاقات راجع : Hurewitz, J.C; Op. cit; P.P. 405 - 450.

لأصل النص العربي راجع :

— عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم ، بريطانيا وامارات الساحل العماني ، بغداد ، ١٩٧٨ .

لم تؤد اتفاقات عام ١٨٩٢ الخاصة بالساحل العماني الى تعقيدات مع تركيا وذلك لإعترافها الضمني ، كما سبق الاشارة بأن الساحل العماني يقع تحت النفوذ البريطاني . اما بالنسبة للبحرين فان بريطانيا اعتبرتها بموجب هذا الإتفاق وما سبقه داخلة تحت الحماية البريطانية ، واخطرت الباب العالي في نوفمبر عام ١٨٩٢ بان « البحرين هي حاليا تحت حماية حكومة جلالة ملكة انجلترا ... واننا لن نسمح بأن تتدخل السلطات العثمانية في شئون مواطني هذه الجزيرة » (٤) . ولكن الباب العالي ، رغم ضعفه في مواجهة بريطانيا ، كان مصرا على أن البحرين عثمانية ولهذا اصدرت الحكومة العثمانية امرها الى والي البصرة الذي كان يتولى الحكم في الاحساء وبعض مناطق من قطر ، ان يعتبر البحرين أرض تركية ، وان يتصرف على هذا المنوال وحركت السلطات الهندية في الخليج العربي قطع اسطولها للمرابطة في مياه البحرين لرد اي هجوم يمكن ان يقع على الجزيرة وسرعان ما عبرت الحكومة العثمانية بأنها لا تنوى مهاجمة البحرين . وفي يناير ١٨٩٣ أمر قائمقام القطيف بعض المراكب البحرانية بنشر العلم العثماني . وثارت سلطات الهند في الخليج العربي لهذا الإجراء وتم الاتصال بين لندن والقسطنطينية وانكر الباب العالي معرفته بالأمر . وانهى للسفير البريطاني بانه سيبرق الى البصرة يسأل عن حقيقة الأمر .

حكومة الهند وفرض الوصاية على فيصل في عمان : (٥)

ما ان قتل الإمام عزان بن قيس عام ١٨٧١ حتى سارع تركي بالإتصال بحكومة الهند بطلب الإعتراف به سلطانا ، ودلل على ولائه بما سرده في خطابه من العلاقات الحميمة التي ربطت عمان بالهند منذ عهد السيد

(٤) Bush, B.C. Op. cit; P. 28.

(٥) Kumar, R; Op. cit; P. 80.

سعيد [٦] ، وكان من رأى بيللى الإسراع بالإعتراف به خاصة وان السلطات البريطانية قدمت له كل الدعم الذي تستطيعه وبالرغم من ان حاكم بومباى شكر بيللى على الدور الذي لعبه في احداث مسقط الا ان ميو آثر الإنتظار وعدم الاسراع بالإعتراف . رأت حكومة الهند ان حكم تركى لا يزال يفتقر الى دعم العناصر المحافظة في الداخل ، وان ابراهيم بن قيس (اخ عزان) لا يزال يسيطر على صحار ومناطق اخرى في الباطنة ، بالإضافة الى الرستاق اخصب الاماكن العمانية .

وفي الاسبوع الأخير من مايو ١٨٧٠ ابرق روث الذي صار وقتها وكيلا في مسقط نقل اليها من وكالة جوادر ، يطلب بضرورة الإسراع بالإعتراف بتركى حالا حتى يوقف هذا الاعتراف مطامع الطامعين من افراد اسرة البوسعيد في حيازة كرسى السلطنة وكان من رأى روث ان الوضع خطير لوجود ابراهيم بن قيس في صحار وبعض مناطق الباطنة ، وانه ربما تقدم ضد تركى واحدث عليه نصرا ، واشار الوكيل روث الى أن الوهابيين قد حازوا البوريمى ، واقاموا علاقات حسنة مع زايد بن خليفة شيخ ابوظبي . وافق حاكم بومباى على هذا الإقتراح ووافقت عليه كلكتا ثم ارسلت الموافقة الى ارجيل وزير الدولة للهند بلندن ، الذي اعتمده وصدر الأمر لروث في ١٦ يونيو ١٨٧٠ كى يعترف بتركى باسم الحكومة البريطانية « وأن الحكومة سترعى صداقتها به كما راعتها مع ابيه سلفا » [٧] .

لم يكن ميو راضيا تماما عن مجئ تركى الى الحكم على اكتاف سلطات الهند البريطانية في الخليج العربي ، ورأى ان التدخل في الصراعات الأسرية التي تلف عمان أمرا لا يمكن الدفاع عنه بل هو خطر « كما جاء في تعبير ايتشسون سكرتير الشئون الخارجية لحكومة الهند . وكان رأى ايتشسون

---

(٦) Ibid. P. 80.

(٧) Kelly, J. B; Op. cit; P. 712.

ان مبدأ التدخل في عمان وما يدور فيها من اضطرابات لا يعنى حكومة الهند في شئ البته ، ووافقه ميو في هذا الرأى تماما. كان مجلس ميو يعارض سياسته في عدم التدخل في الشئون العثمانية ولا يرى رأى ميو في الفصل بين سياسة الخليج العربي ، وسياسة خليج عمان « فكلاهما له وضع استراتيجى خطير بالنسبة للهند » .

كتب ميو في ١٣ ابريل ١٨٧١ الى وزير الدولة للهند يقول بأنه يعتقد في أن السياسة العامة المتصلة بمسقط وبحر عمان في حاجة الى اعادة صياغة ومراجعة تامة[٨] . واشار ميو الى ما سبق أن نادى به سلفا في اواخر مايو ١٨٧٠ من ان حماية الهند ومسئولياتها عن أمن البحار تقتصر على الخليج العربي فقط ولا تمتد الى ما وراءه. واضاف ميو بأن سياسة حكومة الهند في الخليج العربي القائمة على التعهدات والإتفاقات مع شيوخ العرب وعلى ما يتخذونه من تدبيرات كفيلة بحفظ الأمن دأبوا عليها زمنا يربو على الخمسين سنة قد ادت الى احسن النتائج . ودافع ميو عن هذه السياسة ويرى انه يجب ان لا يحاد عنها قيد انملة . « اما في خليج عمان فالأمر مختلف لأن سياسة تأكيد تفوقنا في هذه المنطقة ترجع الى فترة حديثة جدا اذ لم تقم الحكومة البريطانية قبل نهاية عام ١٨٦٨ بأى محاولة لمنع العمليات الحربية في خليج عمان .. اننا قد دخلنا في السياسة الأسرية في عمان بشكل ليس به الكثير من الحكمة » . واوصى ميو بأن تبدأ السلطات الهندية الإبتعاد تدريجيا عن هذه السياسة ومفارقها وذلك بالتقليل من ممارسة النفوذ شيئا فشيئا « هذا النفوذ الذي اذا لم نستخدمه بحرص زائد وبحكمة فائقة ، فيمكن ان يؤدى بنا مع تقادم الزمن الى تعقيدات خطيرة » . واضاف ميو بأنه بصدد اخطار تركى بأن يتعامل بحرية مع المناطق النائية من السلطنة في كل الأرض التابعة له خارج نطاق الخليج العربي . « وبهذا نبدأ التخلص تدريجيا من السياسة التي اقحمنا انفسنا فيها بحفظ الأمن البحرى في هذه المناطق » .

---

(٨) Ibid. P. 713.

وفي الحقيقة فإن رأى ارجيل كان من رأى ميو . رأى ارجيل « انه نظرا لتولى حاكمين جديدين في كل من مسقط وزنجبار فانه يمكن لحكومة الهند التدخل لتسوية الأمور بين المملكتين بطريقة تجعل تدخل الحكومة البريطانية في تسيير هذه الأمور في المستقبل تدخلا طفيفا جدا .. إن اجود سياسة نوصى بها هي عدم الدخول في اى ارتباطات مهما كان نوعها وان نعترف بالحاكم الذي يختاره الشعب دون ان ندخل في تحديد اى ارتباطات اعترفنا بها سلفا مع الاحتفاظ بحقنا في تعديل مسار هذه السياسة كلما كان هذا مرغوبا فيه »(٩) .

ومع مطلع عام ١٨٧١ كان المد التركي تجاه اليمن كما كان في اتجاه الإحساء . وهنا برزت الأهمية الاستراتيجية لمسقط ومكانها في سياسة الهند . وكان رأى سلطات الخليج البريطانية في مسقط وبوشهر الذي وافقت عليه بومباي انه يجب دعم تركى بن سعيد ، فهو مفلس ، ولا طريق أمامه الا ان تصله منحة زنجبار ، وان تركى اذا لم يجد دعما من الهند فانه قد يدير لها ظهره ، ويتجه الى المعسكر التركى .

وفي الحقيقة فان أمر منحة زنجبار كان من شئون حكومة الهند التي فرضتها باتفاق كاننج(١٠) . ولذلك لم تستطع لندن ان تتخذ قرارا حتى ارسل ماجد الى وزارة الخارجية بها مقترحا قطع الدعم الذي يرسله الى مسقط واحالت الخارجية هذا الأمر الى وزارة الهند التي احالته الى حكومة الهند لمعرفة رأيها . وكان رأى حكومة الهند انه يجب المحافظة على دفع زنجبار المنحة لمسقط لأن هذه « المنحة اذا سقطت سقطت معها كل ثقة للعرب في كلمة حكومة الهند »(١١) . واضافت حكومة الهند الى انه سيكون من

---

(٩) Ibid. P. 714.

(١٠) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

(١١) Kumar, R. Op. cit; P. 82.

الصعب استمرار اى حكومة منتظمة في عمان دون دعم من زنجبار ، وان سيادة النفوذ البريطاني في الخليج العربي مرتبطة ارتباطا وثيقا باستقرار عمان . ورأى لورنس نائب الملك في الهند ان ما قرره سلفه كاننج هو كل متكامل لا يقبل التجزئة . وفي عهد عزان بن قيس وتجدد طلب سلطان زنجبار عهد الى الهند بدراسة هذا الأمر مرة اخرى، وإختلفت الآراء في المجلس . ومع مجئ ميو الى نيابة الحكم ورأيه في الإبتعاد عن السياسة النشطة التي انغمسوا فيها في عمان والتي لا اساس لها فان مجئ تركى الى الحكم سيفك كل ارتباطات سلفه على ان ينظم امر منحة عمان » (١٢) .

ومع نهاية عام ١٨٧١ كانت هنالك مصاعب سياسية ومالية كبرى تعترض حكومة تركى ، كان ابراهيم بن قيس يعارضه في صحار ، وصالح بن على يعارضه في الشمالية ، وسالم بن ثوينى يعارضه في الجعلان ، وعبد العزيز بن سعيد يعارضه على ساحل مكران ، ويتربص لغزو جوادر ، وبرغش بن سعيد سلطان زنجبار يمنى نفسه بتوحيد المملكة مرة اخرى حتى يصبح إماما للأباضية في عمان . هذه المسائل المتفاقمة حول تركى ادت فيتزجيرالد للإعتقاد بأن اهداف السياسة البريطانية في مسقط التي يحمل تركى اوزارها معرضة للخطر العميق . وكتب فيتزجيرالد الى كلكتا بهذا المعنى في فبراير عام ١٨٧٣ (١٣) وطلب دعم تركى ماديا . وكتب فيتزجيرالد بنفس المعنى مرة اخرى في مارس ١٨٧٢ محذرا « بأنه يبدو اننا قد تأخرنا في دعم تركي ماديا لأنى اكاد ارى العلم التركى يرفرف فوق مسقط » .

لم تتحرك كلكتا في فبراير للرد اذ صادف ذلك الخطاب هلاك ميو في كلكتا على يد احد المجاهدين من الهنود المسلمين. ورد ايتشسون في مارس ١٨٧٢ بأن حكومة الهند تدرك تماما فائدة وجود حكومة قوية في مسقط

---

(١٢) Ibid. P. 84.

(١٣) Kelly, J.B; Op. cit; P. 742.

بشكل يرعى اهدافهم ، وانهم راغبون في ان تظل هذه الحكومة في البوسعيديين ، وانهم يعملون من اجل هذه الغاية وسيبذلون في سبيلها كل مساعدة ودعم معنوى ، ولكنهم لن يزيدوا فوق هذا ، فأى زيادة تعنى خروجا عن السياسة المقررة بشأن عمان . وخلص ايتشسون الى ان حكومة الهند لن توافق على اعتمادات مالية لتركي من الدخول الهندية ولكنهم سيوصون وزير الدولة للهند كى يحث سلطان زنجبار لإستئناف دفع منحة مسقط المقررة (١٤) .

ارسل ارجيل الى نورثبروك Northbrook الذي خلف ميو على نيابة الملك في الهند يوصى بان تتحمل خزانة الهند دفع منحة زنجبار اذا وافق برغش على عقد اتفاق يحرم بموجبه تجارة الرقيق . واعترض نورثبروك على هذه السياسة لأن وقف تجارة الرقيق هو امر امبريالي وليس من اهداف الهند في شئ . ورد ارجيل في ١٢ اكتوبر ١٨٧٢ بخطاب شديد اللهجة على نائب الملك جاء منه « بأن هذه المنحة تمخضت في الأصل من اتفاق ابرمته الهند ، وان فصل مسقط عن زنجبار كان اصلا لأهداف خاصة بأمن البحار والتجارة التى تهم الهند » ، واضاف ارجيل بأنه يعرف بأن اتفاق كاننج لم يكن اصلا يهتم بأمر تجارة الرقيق الا ان حكومة الهند يجب ان تراعى تنفيذ هذا الإتفاق لأنه من مصلحتها ان تظل مسقط وزنجبار سلطنتين منفصلتين . ورغم ادراكى بأن امر وقف تجارة الرقيق يقع عبئا على حكومة الوطن إلا انى ادرك كذلك انه لا يحق لأى مصلحة تابعة لهذه الحكومة ان تقول ان لا شأن لنا بهذه المسألة وانها خارج اهتمامنا . وان حكومة الهند ليست الا مصلحة تابعة لهذه الحكومة ، وخلص ارجيل ان على حكومة الهند ان تتولى دفع نصف التكاليف الناجمة عن الإرتباطات بين مسقط وزنجبار كما قرر مجلس الوزراء البريطاني (١٥) .

---

(١٤) Ibid. P. 743.

(١٥) Ibid. P.P. 743 - 744.

ورد نورثبروك على ارجيل انه شخصيا لا يستطيع ان يوافق على ما تصدره حكومة لندن بخصوص منحة زنجبار الا بعد نقاش واقناع . واردف نورثبروك هذا بأنه لا يعترض على دفع نصف تكاليف مبلغ المنحة بشرط ان يحقق هدفين من وراء هذا : الهدف الأول هو هدف الحكومة الإمبريالية من وقف تجارة الرقيق ... اما الهدف الثاني فهو ان تتولى الهند تسيير الأمور في عمان مستقبلا . وهنا نلحظ مفارقة نورثبروك لسياسة سلفه ميو ، فقد استجاب نائب الملك لسياسة التدخل في عمان التي نادى بها المقيم بيللى منذ فترة ، والتي كان ميو دائم الاعتراض عليها(١٦) .

ارسلت لندن فريرى ليرى في امر وقف تجارة الرقيق وتنظيم الأمر بما يناسب الأهداف البريطانية في المنطقة . ووصل فريرى الى مسقط في ١٢ ابريل ١٨٧٣ وطلب الى تركى توقيع اتفاق يحرم به تجارة الرقيق على ان يضمن بذلك استمرار دفع منحة زنجبار . واخطر فريرى تركياً بأن لا يهتم بعد هذا ، بأمر دفع منحة زنجبار ، لأن الانجليز سيدفعونها له باقساط شهرية ثابتة من بومباى عن طريق الوكيل السياسي بمسقط . واضاف فريرى بأنه سيصرف لتركى كل متأخرات المنحة منذ توليه السلطة في يناير ١٨٧١ وبهذا وقع تركياتفاقا في ١٤ ابريل حرم بموجبه تجارة الرقيق في المناطق التابعة له ... وفي اليوم التالي لتوقيع هذا الإتفاق اصدر فريرى امره الى الوكيل مايلز Miles ان يدفع لتركى فورا متأخرات المنحة عن مدة سنة ، وان يدفع له كذلك متأخرات المنحة لمدة نصف سنة في مدى ثلاثة أشهر اخرى ... وكان من رأى فريرى ان دفع منحة زنجبار بصفة منتظمة هو في الحقيقة امر ذو اهمية قصوى لتقيم في مسقط حكما مستقرا .. « أن أى تقصير في امر دفع هذه المنحة سيجعل العرب يهاجمون زنجبار وسيضار رعايانا الهنود المتحكمين في تجارة هذه المنطقة . ان على حكومة الهند ان

---

(١٦) Kumar, R. Op. cit; P. 85.

تتولى حالا دفع هذه المنحة ثم تسوى امورها بعدئذ مع حكومة لندن. ان دفع هذه المنحة من الخزانة الهندية سيبعد تركياً عن مضايقة زنجبار كما ستقوى في عضده ضد مناورات برغش ، بالإضافة الى انها ستوقف تجارة الرقيق . ورأى فريرى[١٧] ان حكومة الهند تستطيع ان تستخلص مبلغ المنحة من برغش باللين او بالقسر حيث يمكنها التحكم في جمارك زنجبار وذلك حتى يصل برغش الى اتفاق بشأن تجارة الرقيق ، واستعان فريرى بتقرير كتبه بيرسى بيدجر . كان تقرير بيدجر مطولا مسهبا جاء فيه سرد لبعض تاريخ الدولة العباسية وكيف انفصلت عمان عن جسم الخلافة ، وان الادعاء التركى باسم الخلافة سيدخل البحار الشرقية في اضطرابات دون فوائد مادية محسوسة يجنيها الأتراك . وعلق فريرى على هذا التقرير بأنه يخشى من هبّة شعبية في الشرق الإسلامي معادية للمسيحيين والأوربيين بصفة عامة ، وان فكرة الخلافة الاسلامية لهى فكرة « خطيرة » يمكن أن تنال من الوجود الانجليزى في الهند نفسها حيث ستبعد المسلمين من الهنود عن الولاء للتاج البريطانى . واضاف فريرى بأن العديد من زملائه في حكومة الهند من امثال رولنسون وكى يقاسمونه الثقة في ارائه .[١٨]

وصلت هذه المذكرة الى نورثبروك بصفة رسمية في اواخر عام ١٨٧٣ وحولها لايتشسون الذى رأى ان ما يحدث في تلك الأرجاء لا يعدو ان يكون نتيجة طبيعية لأحداث المنطقة . فحملة الاحساء التركية هي نتيجة منطقية لوفاة فيصل بن تركى ودخول الاتراك في الخلاف بين عبدالله وسعود . أما في اليمن فقد ادى تمرد القبائل في عسير الى هذه النتيجة ايضا . ونادى ايتشسون في مذكرته بأن الخلاف التركى الهندى يحسن معالجته محليا ما امكن حتى لا يصبح الخلاف مجال بحث بين لندن والقسطنطينية حيث

---

(١٧) Ibid. P.P. 85 - 86.

(١٨) Ibid. P. 86.

قد يجر النشاط الدبلوماسي في القسطنطينية الدول الأوربية الأخرى الى الخليج العربي لتحقيق مصالحها ومطامعها .

وعلى اية حال فقد قبلت حكومة الهند بما حكم به فريرى كما قبلت ان تقتطع حصة من المنحة تخص بها سالم وعبدالعزيز[١٩] ، وكان كلاهما في بومباى ، بشرط التزام الرجلين بأن يسلكا مسلكا ترضاه حكومة الهند . طلبت حكومة الهند من الرجلين عدم محاولة اثارة الشعب في عمان لأن استقرار الأمر فيها هو هدف مهم من اهداف السياسة الهندوبريطانية في المنطقة . ورأى « فريرى اننا بدون اشارة الى القوى الأوربية الأخرى في المنطقة التي تعتبر مسقط خطوة في طريق الهند ، فانه من الملاحظ ان تركيا وفارس قد بدأت تهتمان بأمور ما كانت تعنيهما سلفا عندما كان السيد سعيد قويا قوة تتحدى مخططات هاتين الدولتين في الخليج العربي ـ بدأنا نسمع حاليا ان الفرس قد حكموا في فترة ما (حيث الزمن طفلا) مسقط وبدأت الدولة العثمانية ترجع أصداء ذكر زمن كانت فيه الخلافة الاسلامية في عمان قوية. ان مصالح الهند تمنعنا من أن يقع خور مسقط في قبضة الأتراك أو أن يكون في مسقط حاكم يعمل وفق الإشارات المنبثقة من فارس . بالإضافة الى هذا فان الهند لن تهدأ ابدا لو تحكم احد « العسكريين » من الوهابيين في عمان . وهذا الأمر الأخير يبدو محتملا لأن المد التركى ، والزحف الفارسى في المنطقة سيوقظان الحس العربي ، الذي يمثله الوهابيون »[٢٠] .

اقتنعت حكومة الهند خاصة وان نورثبروك سار على عكس السياسة التى اوصى بها ميو منساقا مع سلطات الخليج السياسية . وفي ٩ يونيو ١٨٧٣ ابلغت الهند الوكيل روث بأن حكومة الهند وافقت على ان يدفع منحة زنجبار من خزانة الوكالة بشرط ان يقوم تركى برعاية تعهداته ومراعاة

---

(١٩) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢١ .

(٢٠) Kumar, R. Op. cit; P. 66.

صداقة بريطانيا التي يجب عليه ان يترجمها الى عمل محسوس . وحدث ان وقّع في ٥ يونيو عام ١٨٧٣ برغش على اتفاق منع تجارة الرقيق في زنجبار فسقطت عنه المنحة لتتولاها حكومة الهند وحكومة لندن مناصفة وبدأ الدعم المالي لتركى ، وبدأ تركى في شراء القبائل بالمال ، ولكنه رغم هذا لم يصب نجاحا فيها .

تعددت الثورات حول تركى وكان من ابرزها الثورة التي قادها اخوه عبدالعزيز الذي كان نائبا له في مسقط ، والتي ادت بتركى ان يهرب بجلده الى جوادر . ورأت حكومة الهند الاعتراف بعبدالعزيز على مسقط ، وبتركى على جوادر ، حتى تستتب الأمور الا أن اتجاه عبدالعزيز للتحالف مع القوى المحافظة في الداخل ادى الى عدم رضاء حكومة الهند عنه ، ولم تدفع له منحة زنجبار(٢١) . وبهذا صار سهلا على تركى ان يسترد السلطنة مرة اخرى ، انتهز تركى فرصة انشغال عبدالعزيز بالقضاء على فتنة بعض القبائل في مقاطعة اسماعيل فقام الى مسقط ، واحتل قلاعها(٢٢) .

في عام ١٨٧٧ قام تحالف بين صالح بن علي وابراهيم بن قيس ادى الى وقوع مطرح في ايدى قواتهما وذلك رغم ان صالح بن على قام في عام ١٨٧٤ باحتلال مطرح ولم توافق سلطات حكومة الهند في الخليج العربي على ذلك . بل ان ايتشسون اوصى في تلك السنة بان يقوم الأسطول البريطاني العامل في الخليج بدعم تركى مما ادى الى انسحاب صالح (٢٣) . كما كان ابراهيم يعرف سلفا ان سلطات الهند لن توافق على احتلالهما لمطرح اذ هاجمت في الفترة الماضية السفن البريطانية قلاع ابراهيم بن قيس في ساحل الباطنة (٢٤) . ادت اضطرابات عام ١٨٧٧ بوكيل مسقط كي يرسل الى

---

(٢١) Ibid. P. 67.

(٢٢) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٤ .

(٢٣) Kumar, R. Op. cit; P. 67.

(٢٤) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢١ .

حكومة الهند يطلب اليها ان تعلن في صراحة تامة انها تحمى نظام تركى ولن تتحمل الثورات ضده وذلك حتى تعى القبائل هذه الحقيقة فتكف عن مضايقة الساحل ، كان وكيل مسقط يؤمن بأنه لولا التدخل البريطاني المتواصل لما تمكن تركى من الاحتفاظ بعرشه . ولم تقم حكومة الهند بما اقترحه الوكيل .

واستمر الغليان القبلى ضد فيصل ولم يستطع ان يشترى هدوء القبائل بالمال الذي يلقاه من منحة زنجبار . وفي عام ١٨٨٠ عقد فيصل مع الحكومة البريطانية عقدا أقام بموجبه حامية عسكرية هندية في دار الوكالة بمسقط (٢٥) .

وفي عام ١٨٨١ ناقشت الهيئة الخارجية في حكومة الهند مسألة الخلافة ووراثة الملك بعد تركى في عمان وتقرر انه في حالة وفاة تركى فان على حكومة الهند ان تبقى محايدة ترقب الصراعات الأهلية التي تنشأ من جراء هذه المسألة ، ولكن عليها ان تقف بصفة خاصة ضد أى محاولة لتوحيد فرعى السلطنة في مسقط وزنجبار ، وان تضرب اى محاولة لأى فرع من فروع الأسرة يسعى لهذه الغاية . ورأت الهيئة الخارجية للهند كذلك انه من الأنسب لأهدافهم ان يبقى الملك في البوسعيديين ذلك في حدود السياسة المقررة بعدم التدخل (٢٦) .

وفي عام ١٨٨٢ أعلن عبد العزيز انه سيقود البلاد ضد تركى ، وابلغ هذا للمقيم في الخليج . وفشلت محاولات عبد العزيز في عام ١٨٨٢ وفي عام ١٨٨٣ تحالف عبد العزيز مع صالح بن على وتدخل الاسطول البريطاني في الخليج العربي ضد هذا التجمع . وفي اضطرابات عام ١٨٨٥

---

(٢٥) المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٢٦) Kumar, R. Op. cit; P. 71.

اوصى المقيم روث ، الخبير بالسياسة المسقطية والذي وثق فيه رؤساؤه حتى تركوا له حرية اتخاذ القرار (٢٧) ، بأن تقوم حكومة الهند باعلان مسئوليتها الكاملة في حماية تركى لتبعد عنه بهذا الاعلان خطر مهاجمة القبائل الدائم ورأى روث ان في سقوط تركى سقوطا لهيبة الحكومة البريطانية التي ارتبطت به ودعمته واشار المقيم ان حكومة الهند يجب ان تتخذ قرارها بأن تكون سياسة التدخل في الشئون العمانية سياسة قائمة وثابتة واختلف الرأى في الهيئة الخارجية لحكومة الهند حيث استصوبه البعض ورفضه البعض الآخر ، واحيلت نتيجة المداولات الى مقيم الخليج العربي . وعلق المقيم بما يساند رأيه الأول وقال « ان تركياً عميـــل بريطانى » وتلك حجة القبائل عليه فاذا هوى تركى هوت معه سمعة بريطانيا . وافق مايلز وكيل مسقط الجديد المقيم على رأيه وأشار بوجوب ان تصل سياسة التدخل في الشئون العمانية حتى نهايتها . واستعرض مايلز تاريخ الأسرة الحاكمة وخلص الى ان السيد سعيد ، رغم علو ذكره الا انه اضطر الى ان يستند الى ذراع الحكومة البريطانية وكان يمكن ان يطاح به « لولا مساندة الأسطول الهندي له » (٢٨) واضطرت حكومة الهند بعد هذا الى مساندة سياسة التدخل التي اعلنتها على لسان المقيم في دربار ، اقيم احتفال بمسقط تخليدا لهذه المناسبة. وقد اهدى الى تركى بمناسبة اعلان عام ١٨٨٦ وشاح نجمة الهند من درجة فارس (٢٩) . بهذا اكتملت سياسة التدخل التي نادى بها بارتل فريرى منذ عام ١٨٧٣ ووصلت الى ذروتها واصبح التدخل الهندوبريطاني امرا لازما لمساندة تركى كلما احتاج الى مساندة . وقد ادى هذا الاعلان ـ في نظرنا ـ الى أول انقسام حقيقى بين مسقط وعمان حيث ادركت قبائل الداخل انها

---

(٢٧) Landen, R.G; Oman Since 1856, Disruptive Modernization in a traditional Arab Society, P. 207.

(٢٨) Kumar, R. Op. cit; P.P. 69 - 70.

(٣٥) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٧ .

لا تستطيع مقاومة البريطانيين على الساحل . وكان تركي يدرك بدوره أن لا حول له على قبائل الداخل فلم يحاول مهاجمتها ، وبهذا ساد الفريقين هدنة غير مؤكدة . وصار بهذا الاعلان اعتماد سلطات مسقط على البريطانيين مؤكدا خاصة وان اتفاق الرقيق لعام ١٨٧٣ زاد سلفا من اعتماد سلطان مسقط على الدعم والمعونة الهندية واصبحت اعانة زنجبار خلال التاريخ العماني العصا الغليظة التي تشهرها سلطات الخليج العربي السياسية في وجه أي حاكم يحاول الخروج عن مقررات سياسة حكومة الهند .

وبهذا يمكن ان نوافق لاندن الذي رأى انه في عصر تركي (١٨٧١ - ١٨٨٨) صارت هنالك شبه حماية بريطانية وصلت (٣٠) الى شئ يماثل الحكم غير المباشر في عمان .

وحين توفي تركي آل الحكم الى ابنه فيصل ، وكانت الهيئة الخارجية لحكومة الهند تشك في مقدرته على مجابهة منافسيه وهما عمه عبدالعزيز بن سعيد وابراهيم بن قيس ، وارجأت لذلك الإعتراف به غيران حكومة الهند رغم عدم اعترافها بفيصل رأت أن تستمر في دفع منحة زنجبار له واستطاع فيصل ان يشترى بهذا المال رضاء صالح بن على وغيره من الشيوخ البارزين. وخشى عبدالعزيز وابراهيم من التدخل ضد فيصل ظنا منهما ان اعلان الحماية على تركي في عام ١٨٨٦ يمتد الى ابنه فيصل . وقام ابراهيم بالاتصال بمايلز الوكيل في مسقط ، وعبد العزيز بالاتصال بالمقيم روث ، وكان الرد الذي تلقياه ان حكومة الهند لا تأبه بزيد أو عمرو على عرش مسقط ولكن يهمها في المقام الأول استقرار عمان تحت سلطة رجل يعترف به اهل البلاد (٣١) . وبهذا خفتت المقاومة الساحلية بالنسبة لفيصل كما كانت بالنسبة لأبيه . وقامت حكومة الهند بعدئذ بالاعتراف به سلطانا على مسقط .

---

(٣٠) Landen, R.G; Op. cit; P. 202.

(٣١) Kumar, R; Op. cit; P. 71.

حكومة الهند والتدخل الفرنسي في مسقط :

شهدت الستينات المتأخرة من القرن التاسع عشر تصاعد حمى الإمبريالية الأوربية وسباقها المسعور في الأرض الأفروآسيوية . تجددت في هذا الوقت اهتمامات فرنسا السياسية في الشرق الأوسط تجددا تشهد به رحلة بلجريف في عهد نابليون الثالث . وفي الثمانينات من القرن التاسع عشر اصبح النشاط الفرنسي في الخليج العربي محسوسا لدى حكومة الهند . ففي عام ١٨٨١ قام السادة ازوارد وشركاهم Izoard في باريس بارسال الباخرة سفرين Severien لرحلة تجارية تجريبية الى الخليج العربي . وقد حملت الباخرة اصنافا متعددة من السلع الفرنسية ، كما صحب هذه الباخرة الكولونيل ريفوار Rivoire . وصلت هذه الرحلة الى مسقط وتعدتها الى البصرة ، ورجعت الى فرنسا بخسائر بالغة وفي عام ١٨٨٢ قامت شركة كويست مونيه للبخاريات الفرنسية Quest Menier (٣٢) بتنظيم رحلات تجارية الى الشرق وكان الخليج العربي في جدول سفرياتها وشهد عام ١٨٨٢ على الأرض الفارسية نشاطا فرنسيا تمثل في اعطاء الشاه لبيوتال Biotal امتياز اقامة وتشغيل خط حديدي من رشت Resht الى طهران وخشيت حكومة الهند من الإمتياز الجديد الذي اعطى لبيوتال لتمديد هذا الخط الى بوشهر ولم يلبث الشاه ان الغى الامتيازين لخلافه مع بيوتال حول التمويل وضماناته (٣٣) . وفي عام ١٨٨٥ قامت بعثة علمية فرنسية برئاسة ديولوفوى Dieulofoy وزوجته الى خوزستان . غادرت هذه البعثة

---

(٣٢) (I. O.) L/P & S/20/C. 247, French Commercial Enterprise in P.G. 1881 - 1882.

(٣٣) (I. O.) L/P & S/20/C. 247, Concession to Biotal for Railway to the Gulf.

خوزستان لبوشهر التي بلغتها في ٣١ يناير عام ١٨٨٥ وفارقتها بعد هذا الى البصرة والمحمرة (٣٤) .

كتب الميجور بيت وكيل مسقط في عام ١٨٨٦ يطلب سرعة الاعتراف بتركى حتى لا ينساق وراء اى دولة اخرى في الخليج العربي وكان رأى المقيم انه لا فرنسا ولا قوة اخرى تستطيع ان تنكر دون ان تجانب « العدالة » بأن عمان تقع « شرعيا » في دائرة النفوذ البريطاني واضاف المقيم بأنه لا يجد سببا واحدا يجعله يخشى من التقليل من هذا النفوذ .

ولم يكن المقيم البريطاني بالطبع محقا في اطمئنانه لأنه حول هذا الوقت قامت في مجلس النواب الفرنسي جماعة استعمارية اظهرت اهتمامها بعمان بصفة خاصة . وتشهد مضابط مجلس النواب الفرنسي لتلك الفترة العديد من الأسئلة الخاصة بالنفوذ الفرنسي في عمان . ولم تكن لندن تخشى النقاش الذي تثيره تلك الفئة الاستعمارية فقد كانت واثقة من القبضة الهندية على قصبة مسقط والتي كان من سياسة الهند المقررة فيها بأن لا تترك من الأرض العمانية قدما مربعا واحدا (٣٥) يدخل تحت النفوذ الفرنسى .

اقترح المقيم البريطاني في الخليج العربي منذ عام ١٨٨٧ عقد اتفاق جديد مع سلطان مسقط ليحل محل اتفاق عام ١٨٣٩ تسد فيه فجوات الإتفاقية الأخيرة ووافقت كلكتا على رأيه . وأدت وفاة تركى في عام ١٨٨٨ الى توقف هذا العمل وفي عام ١٨٨٩ كانت هنالك محاولة فرنسية لإنشاء خط حديدي من سامسون Samson بفرنسا حتى البصرة ، وسعت جاهدة الى هذا ، إلا أن الحكومة التركية رفضت اقرار المشروع كما جاء في عام ١٨٨٩ إن فرنسا ستقيم قنصلية في بوشهر (٣٦) .

---

(٣٤) (I. O.) L/P & S/20/C. 427, French scientific Mission to Arabstan.

(٣٥) Zwemer, S.M. Arabia, The Cradle of Islam, A study in geography, people, and politics of the Peninsula with an account of Islam Mission (London, 1908) P. 235.

(٣٦) (I. O.) L/P & S/20/C. 247, International Rivality in P.G.

وفي عام ١٨٩٠ اثار نائب الملك في الهند مسألة فرض الحماية على عمان، وأيدتها في ذلك وزارة الهند بدعوى ان هنالك شواهد حية تؤيد حماية الهند لعمان فبريطانيا من خلال الهند، تضمن مصالحة كانِنج لعام ١٨٦١، وتدفع إعانة زنجبار الى مسقط، كما أن سلطات الهند في الخليج العربي تتدخل في المشاكل الأسرية لتؤيد من تريده للسلطنة ولتنفى من لا تريده الى الهند. وجاء من رأى وزارة الهند كذلك ان الاعتراف الهندى بسلطان مسقط هو الذي يثبت عرشه فاذا تأخر هذا تعذر عليه الحكم - كما ان هنالك سيطرة انجلوهندية على المصالح الاقتصادية «والقومية» في عمان وفوق هذا وذاك فان المقيم في الخليج العربي هو الذي اشرف في عام ١٨٧٧ على مفاوضات الإتفاق التجارى [٣٧] بين هولنده وعمان. ولم تر وزارة الخارجية هذا الرأى اذ اشار سالسبرى لوزارة الهند بأن الاتفاق الانجلو فرنسى لعمان عام ١٨٦٢ سيقف حجر عثرة في سبيل فرض الوصاية على مسقط الا اذا تم تفاهم في هذا الصدد بين لندن وباريس، وان هذا «ربما كان غير عملي في الوقت الراهن» [٣٨]. ونصح سالسبرى وزارة الهند بأن لا يثار امر كهذا مع فرنسا في الوقت الراهن خاصة وان هنالك «حاليا حماية بريطانية ضمنية لمسقط». غير أن سالسبرى وصل في نفس العام الى تفاهم في شرق افريقيا مع المانيا ورأى ان يستغل هذا في ابعاد باريس عن عمان [٣٩]. استجاب سالسبرى لتوصيات حكومة الهند ووزارتها واصدر موافقته على الحصول على اتفاق مع سلطان مسقط يبعد بموجبه كل النفوذ الأجنبي عن أرضه [٤٠] واستطاعت سلطات الهند البريطانية في الخليج العربي أن تعقد في ١٩ مارس ١٨٩١ اتفاقا مع سلطان مسقط بدلا عن اتفاق عام ١٨٣٩، وبالاتفاق

(٣٧) Landen, R.G; Op. cit; P. 222.

(٣٨) Loc. cit;

(٣٩) Bush, R; Op. cit; P. 19.

(٤٠) Kumar, R; Op. cit; P. 76.

ملحق سرى * جاء فيه أن سلطان مسقط لن يتنازل او يبيع او يرهن اى جزء من ارضه الا للحكومة البريطانية. وبهذا الإتفاق انقلب النفوذ البريطاني الهندى في عمان الى حكم غير مباشر يتولاه المقيم ومساعدوه في

(*) تجرى نصوصه على النحو التالي :

الحمد لله وحــده

المقصود من تحرير هذه الحجة الشرعية المعتبرة المرعية هو ان بهذه الكلمات قد انعقدت المعاهدة المرضية بين سعادة السيد فيصل بن تركي بن سعيد سلطان مسقط وعمان اصالة لنفسه من طرف وكرنل ادوارد جاركس راص الحائز الرتبة الأولى من النيشان الممتاز أى كوكب الهند والآن وكيل جلالتها البريطانية في خليج (فارس) من جانب الدولة البريطانية من طرف اخر ان سعادة السيد فيصل بن سعيد سلطان مسقط وعمان المومى اليه يتعهد ويلتزم لنفسه ولورثته ولخلفائه ان ابدا لا يترك ويبيع ولا يرهن ولا يعطى للتصرف بنوع ماممالك مسقط وعمان أو شيا من متعلقاتها لمن عدا الدولة البريطانية ولأجل اختتام هذه الحجة الشرعية المرعية سعادة السيد فيصل بن تركى بن سعيد سلطان مسقط وعمان وكرنل ادوارد جاركس راص الحايز الرتبة الأولى من النيشان الممتاز أى كوكب الهند والان وكيل جلالتها البريطانية في خليج (فارس) الأول المعزى اليه لنفسه ولورثته ولخلفائه الثانى المومى اليه من جانب الدولة البريطانية كل واحد منهما بمحضر الشهود يسجل امضائه بيده في هذا اليوم التاسع من شهر شعبان الف وثلاث ماية وثمانية من الهجرة المطابق ليوم العشرين من شهر مارج في سنة الف وثمانماية واحدى وتسعين المسيحية .

Signed in our Presence	صحيح السيد فيصل بن تركى (SD.) E. Mockler

صحيح درويش بن احمد
(L-S) Lansdowne

صحيح السعادة الاود لينسدون نائب من سعادة الملكة الانكليزية بالهند ووالى ولاتها .

حضرة سعادة نائب ملكة الانكليز بالهند ووالى ولاتها اصدق المعاهدة اعلاه في شملة بيوم ثلاث وعشرين من شهر مئي سنة ١٨٩١ع ..

المعاهدات والمقاولات الجارية فيما بين الدولة البهية القيصرية الانكليس وسلاطين مسقط عمان ١٢٦١ - ١٣٣٢ . (B. M.) IS/58/20. 1 - 6.

مسقط بموجب هذه الوثيقة . وبموجب الممارسات السابقة . والعلاقات الشخصية . واصبح الحكم غير المباشر في مسقط أمرا نشأ بالزمن وتطور بالممارسة مما يعكس افكار وتطلعات البريطانيين الذين نشأ دستورهم كله بالزمن وتطور بالممارسة .

احس الفرنسيون بازدياد الوطأة البريطانية على مسقط . واحتج في عام ١٨٩١ السفير الفرنسي في لندن على هذا الأمر(٤١) . وزاد نشاط الفئة الإستعمارية في مجلس النواب الفرنسي حيث حرض دى لانجل حكومته للإهتمام بمسائل الخليج العربي الذي اقامت فيه بريطانيا امتيازا اعتباطيا واعلن دى لانجل (٤٢) في عام ١٨٩٢ ان شرف فرنسا يتطلب ان يكون هنالك قنصلية فرنسية في مسقط لتسجيل الرعايا الفرنسيين في تلك المنطقة(٤٣) . ويجدر بنا في هذا المقام أن نقول انه اذا قاد التفاهم البريطاني الالماني الى ان تتبنى لندن سياسة اكثر شجاعة في الخليج العربي فان التفاهم الروسى الفرنسى قد قذف بالخليج العربي الى دوامة المنافسة الدولية . فالمشهور عن اتفاق باريس وسانترسبرج انه كان اتفاقا موجها ضد المانيا الا اننا اذا عرفنا انه كان للفرنسيين تطلعاتهم في شمال افريقيا وفي الشرقين الأوسط والأدنى وكانت بريطانيا هي العقبة الأساسية التي تقف دون تحقيق اهدافهم ، لتبين لنا ان هذا الاتفاق على الأقل من وجهة النظر الفرنسية ـ كان ضد بريطانيا . وذهب بعض المؤرخين إلى ان هذا الاتفاق ربما قصد به ضمان حياد المانيا حين تقوم فرنسا وروسيا مجتمعتين بتحقيق اهدافها(٤٤) . وقد صرحت الحكومة الفرنسية في عام ١٨٩٣ بأنها ستنشىء قنصلية في مسقط ، واعتبرت لندن ان هذه الخطوة الفرنسية قد اتخذت

---

(٤١) Lorimer, R.C; Op. cit; P. 301.

(٤٢) Kumar, R. Op. cit; P. 75.

(٤٣) Landen, R.G; Op. cit; P. 246.

(٤٤) Kumar, R; Op. cit; P. 76.

لزيادة حدة مسألة العلم الفرنسي ، ولمساندة اهداف السياسة الروسية في الخليج العربي . وقد زارت احدى بوارج الحرب الروسية مسقط في عام١٨٩٣ (٤٥) . وفي ٨ نوفمبر١٨٩٤ عينت فرنسا المدعو اوتافي قنصلا لها في مسقط ، وكان شأنه شأن كل ممثلي فرنسا في الشرق من كورسيكا . وكان اوتافي ذا دراية باللغة العربية ، فقد خدم في عمان وموانئ الخليج العربي الأخرى فترة ليست بالقصيرة كما خدم فرنسا في وكالتها السياسية بزنجبار وقد نقل من هنالك تحت ضغط بريطاني (٤٦) ، ولما لم يكن لفرنسا تجارة رائجة في مسقط والبلاد المجاورة لها فان انشاء قنصلية فرنسية في مسقط كان في حقيقته امرا سياسيا اكثر من كونه هدفا اقتصاديا او هذا ما قدرته السلطات البريطانية على الأقل . (٤٧)

لم يرحب السلطان فيصل بمندوب فرنسا اول الأمر الا انه غير رأيه فيه تماما ولم تمر خمسة اشهر على مجيئه . في اواخر عام ١٨٩٤ حين ازدادت الثورة الاباضية وتمكن الثوار بقيادة صالح بن علي من مسقط في فبراير/مارس ١٨٩٥ ولم يبق لفيصل الا قلعة في ميناء مسقط تقيه من الثورة ، لم يسرع الانجليز لنجدة فيصل الذي استنجدهم . كان رأى المقيم ويلسون F.A. Wilson ان يترك فيصل وقدره . واستطاع فيصل شراء رضاء الثوار بالمال ، وعرف ان حكومة الهند لا تسانده الا لتحقيق غاياتها الخاصة ولا تأبه له . ولم يقف الانجليز عند عدم نجدة فيصل ولكنهم طلبوا اليه بعد ان تراجع الثوار عن مسقط ان يدفع مبلغ ٧٧٨٩٥ ريالا ماريا تريسا تعويضا للرعايا البريطانيين (٤٨) . اما اوتافي فإن دوره في الثورة ظل غامضا وما ان

---

(٤٥) Lorimer, R.G; Op. cit; P. 302.

(٤٦) Landen, R.G; Op. cit; P. 246.

(٤٧) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٧ .

(٤٨) Landen, R. G; Op. cit; P. 247.

انحسر الأباضيون عن مسقط حتى جاءت ترود Troude ، المركب الحربية الفرنسية لتعرض مساعدتها ودعمها لفيصل . كما جاءت اخبار الثورة في صحف القاهرة وصرح فيصل بعد هدوء الحال بأن قنصل فرنسا عرض ان يتوسط بينه وبين الثوار حين كانت الإضطرابات في اوجها وانه لم يقبل عرضه « خشية ازعاجه » . وان المركب الحربى الفرنسى وصل الى مسقط عارضا خدماته الا انه وصل بعد ان هدأت الاضطرابات . واضاف فيصل بأن العلاقة بين حكومته وبين الحكومة الفرنسية هي علاقات حميمة ومتأصلة ثابتة [٤٩] .

هكذا نجح اوتافى الذي توصفه سلطات الهند بانه رجل هادئ ومثقف لا يميل الى العداء[٤٩] . وفي ابعاد السلطان عن بريطانيا . كان لأوتافى ، كما تقول مصادر الهند قدرة على تحريك المؤتمرات وقد جعل همه الدائم هو التقليل من النفوذ البريطاني في مسقط ، والنيل من هيبة الموظفين البريطانيين في المنطقة . واكتسب اوتافى ثقة الكثير من شيوخ العرب حيث كان يزور ديارهم متزينا بالزى العربي ، كما استعمل المدعو عبدالعزيز وهو احد الذين طردهم الانجليز من زنجبار في عام ١٨٩٣ لوقوفه ضد مخططاتهم ، وربما تعارف اوتافى وعبد العزيز في زنجبار . كان عبد العزيز مترجم اوتافي وكاتب السلطان في نفس الوقت وهكذا صار اوتافى يعمل بموجب ما يمكن ان نسميه « بدبلوماسية السلم الخلفى » ويعرف كل ما يدور في قصر السلطان [٥١] .

خشى سادلير Sadler وكيل مسقط ، من تفاقم الأمور في مسقط نتيجة الثورة وموقف اوتافى منها ، وزاد من خوفه ان بريطانيا ارغمت

---

(٤٩) Kumar, R; Op. cit; P. 78.

(٥٠) Bush, B. C; Op. cit; P. 62.

(٥١) Ibid. P.P. 62 - 63.

السلطان على وضع ضربية تأديبية على القبائل التي احدثت الثورة ، والتي كان فيصل يريد مهادنتها . أوصى سادلير بثلاثة حلول يمكن لحكومة الهند ان تختار منها حلا تعالج به الموقف :

أ ــ ضم مسقط ومطرح عسكريا . ويرى الوكيل ان هذا اخر الحلول وابعدها مدى .

ب ــ اعلان الحماية على عمان . ويرى الوكيل السياسى انه اكثر الحلول حكمة ، وابعدها اثرا ، واوجبها قبولا في عمان ، فأهل عمان ـ في زعمه ـ سيرحبون بالحماية البريطانية لأنها ستضع حدا لفوضى الاضطرابات السياسية . كما أن اهتمام روسيا الدائم بالخليج العربي وتحركاتها في الأرض الفارسية ، واهتمام فرنسا بالمنطقة العمانية التي ليس لها فيها مصالح يستوجب عملا كهذا .

جـ ــ صدور اعلان لصالح فيصل يكون شبيها باعلان عام ١٨٨٦ على ان تلجأ الهند لهذا الحل في حالة تعذر اى من الحلين السابقين اذا وقفت دونهما الظروف الدولية . ورأى المقيم في الحل الأخير من تأكيد مساندة حاكم مسقط ، ورعاية مصالحه ، وضمان نفوذه ، حفظا لنفوذ بريطانيا في الشريط الساحلى (٥٢) .

ووجد اتجاه فرض الحماية قبولا كبيرا في الأمانة السياسية لحكومة الهند ، ولكن سالسبرى رأى أن هذا العمل متعذر التنفيذ في الوقت الراهن غير ان أمر ايجاد سياسة ثابتة لمسقط كان أمرا لا بد منه خاصة بعد ان استولى احد الشيوخ المعروفين بموالاتهم لتركيا على اقليم ظفار . استطاع هذا الشيخ سلفا ان ينتزع ظفار من تركى ، وتمكن تركى بفضل الدعم البريطانى من استرداد ظفار وقام هذا الشيخ مرة اخرى بالإستيلاء على ظفار في عام

---

(٥٢) Kumar, R; Op. cit; P. 78.

١٨٩٥ وأرسل بعثة الى كرومر في مصر ، كى تتعهد برعاية المصالح البريطانية في المنطقة واحيل طلب هذا الشيخ الى وزارة الخارجية البريطانية التى رفضته لمعرفتها بالميول التركية لهذا الشيخ. وطلب الجن Elgin نائب الملك في الهند أن تسمح له لندن بدعم فيصل اسطوليا ضد ظفار . ورأى سالسبرى ان يسمح بهذا العمل بعد ان يستشير السفير الفرنسى في لندن ويؤكد له بأن الدعم الاسطولى لفيصل لا يسعى الى وضع عمان تحت الحماية البريطانية. ورفضت فرنسا الطلب البريطانى واحتجت بأن العمل من جانب واحد لمساندة السلطان هو خرق لاعلان عام ١٨٦٢. ولما يئس سالسبرى من فرنسا أعطى موافقته على العمل العسكرى المنفرد لسلطات الهند . ورفض فيصل الدعم البريطانى اذ اوضح له اوتافى من خلال عبد العزيز أهداف حكومة الهند من العمل في ظفار ، وربما زاد بأن قال له بأن حكومة الهند تسعى لفرض الحماية على ظفار. وعلق المقيم ويلسون على رفض فيصل بأن « هنالك نفوذا خارجيا يعمل في بلاد السلطان ويجب العمل على مجابهته ، وان أسلم السبل لهذا هو فرض الحماية على عمان » . ورفض سالسبرى هذا الحل بالرغم من ان جورج هاملتون وزير الهند قد احتج عليه « بأن خلق محميات في السواحل العربية هو أمر تحتمه سلامة طرق الامبراطورية الى الهند والشرق عامة » وقال هاملتون بأن مسقط كان ينبغى ان تكون احدى هذه المحميات الا انها خرجت عن هذا لوجود الاعلان الانجلوفرنسى في عام ١٨٦٢ . ورأى وزير الهند انهم تغلبوا على مسألة الاعلان بأن فرضوا على مسقط توجيها بريطانيا كان يسير الأحداث فيها ،ولكن فيصلا نفر عن هذه السياسة وتركها . واستطرد وزير الهند ليقول بأن الجفوة من فيصل أمر مقدور عليه ، ولا يسبب ازعاجا او اشكالا ولكن احتمال تدخل تركيا او فرنسا في ظفار فذلك أمر لا يمكن السكوت عليه . ويجب ان يستأصل من جذوره . وأفادت مخابرات البريطانيين في باريس . وفي القسطنطينية بأن مسألة ظفار لا تحظى بأى اهتمام محلى في أى من العاصمتين . واستقرت السياسة الهندية بعد مداولات بين المقيم والوكيل في مسقط وبينهما وبين الهند

وبين الأخيرة ولندن على استرضاء فيصل . وقام المقيم ويلسون الى فيصل من أجل هذا الهدف (٥٣) وانزعج المقيم من ان فيصل لم يستقبل انباء المساندة البريطانية له بالإمتنان رغم انه حاول ان يبين له ان هذا العمل يعتبر دعما قيما من بريطانيا الا ان السلطان اعتبر ان هذه السياسة ليست شيئا جديدا او طيبا انما هي « عمل عادى » (٥٤) والحقيقة ان فيصلا قد تلقى الإعلان البريطانى بفتور تام ، ولم يشأ ان يقيم حفلا رسميا لاعلان الدعم البريطانى له ، واكتفى باستنساخ الأمر ، ودفع به الى زعماء البلاد بعد ان وافق المقيم على صيغة المنشور . وارجعت مسقط بمساعدة بوشهر ودعمها ظفار الى حظيرة مسقط مرة اخرى (٥٥) .

وهكذا بدأت السياسة الهندية تفقد بريقها في نظر فيصل وذلك بفضل دبلوماسية اوتافى وتعاون عبد العزيز معه . فقد كان اوتافى داهية كما سبق القول — ولم تستخدم بريطانيا ضده دبلوماسيين انما عسكريون لا يحسنون غير استخدام القسوة مع حكام مسقط هذا على المستوى المحلى . أما على المستوى العالمى فقد عانت انجلترا منذ ١٨٩٥ بعض الاضطرابات الاقتصادية حيث تطورت في اوربا سياسة التعريفة الجمركية تطورا أصاب صادرات بريطانيا بالكساد . نشطت في هذه الفترة صناعة الصلب في المانيا والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة . وبزّت الدولتان بريطانيا في هذه الصناعة مما كان له انعكاساته الضارة على الاقتصاد البريطانى ، وبدأت البلاد تعانى من البطالة (٥٦) وبدأت حول هذه الفترة —

---

(٥٣) Ibid. P.P. 89 - 90.

(٥٤) Bush, B.C; Op. cit; P. 58.

(٥٥) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٩ .

(٥٦) Young, Kenneth, Arther James Balfour, the Happy life of the Politician. Prime minster, statesman and Philospher 1840 - 1930, (London, 1963) P. 167.

الولايات المتحدة تنشط في سياستها الخارجية بصورة لم تكن تتناسب (في نظر الكثير من الساسة الانجليز) مع الأهداف الإمبريالية لبريطانيا . وقد أدت المتغيرات الدولية في السياسة او الإقتصاد ، وتطور الصناعات الحربية الى ان تشكل بريطانيا بناء على اقتراح تقدم به بلفور — ما سمى بلجنة الدفاع عن الامبراطورية CID من عسكريين ومدنيين (٥٧) لدراسة المسائل السياسية والعسكرية التى تجابه بريطانيا وتبدى فيها بالرأى وبالرغم من ان هذا الجهاز الذى بدأ في عام ١٨٩٥ كان لا يعمل الا نادرا حتى تم تنشيطه في بداية القرن ، الا انه كان مقدمة لإنهيار دور حكومة الهند في توجيه السياسة الخارجية لمنطقة الخليج العربى والاضطلاع فيها بالدور الأول كما كان الحال سابقا .

سعت حكومة الهند جادة لمقاومة كل المحاولات الأجنبية الساعية الى ان تظفر بمنطقة من الخليج العربى لتخدم بواسطتها طرق مواصلاتها وارادت قصر هذا المجال على النطاق الأمنى للهنـد . عملت بريطانيا على مقاومة المد البحرى لفرنسا . ففى عام ١٨٩٦ قامت شركة المساجيرى Messageries البحرية الفرنسية برحلات الى موانىء الخليج واستمرت هذه الرحلات المدعومة من الحكومة الفرنسية لتعمل في الخليج العربى عاما كاملا حتى توقفت في مارس ١٨٩٧ . ولم تحدث هذه الشركة منافسة تذكر لشركة الهند البريطانية البخارية للإبحار .

وخشى المقيم في الخليج العربى من الأخبار التى راجت من ان الحكومة الفرنسية تزمع فتح خط تجارى اخر بين فرنسا والخليج العربى والقارون الأعلى . كما أكد المقيم ميد بأن رحلة القنصل الفرنسى التى تمت مؤخرا لمنطقة القارون الأعلى كانت بهدف ترقية التجارة الفرنسية مع مقاطعة عربستان ومنطقة القارون الأعلى . وشهد عام ١٨٩٧ كذلك اعادة افتتاح القنصلية الفرنسية في بوشهر ، وتعيين فيراند M. Ferrand قنصلا

(٥٧) Ibid. P.P. 167 - 223.

هنالك . وصل فيراند بالفعل الى بوشهر في يوينو من عام ١٨٩٧ ، وبقى بها حتى اكتوبر ١٨٩٧ ، وخلفه بريوس Bryois على المنصب بعدئذ . وامتد النشاط القنصلى لفرنسا في الخليج العربى حيث فتح الفرنسيون لهم وكالة قنصلية في لنجه ، وحاولوا تثبيت نفوذهم هنالك بإسباغ الحماية الفرنسية على بعض مواطنى المنطقة ، وقد وصل مترجم قنصلية بوشهر الى لنجة في ١٩ ابريل ١٨٩٩ على بارجة حربية ونزل المنطقة في قارب ينشر العلم الفرنسى ، ولم يسمح الادميرال الفارسى اولا بنشر العلم الفرنسى في ذلك الساحل وأمر بطيه ، ولكن لم تمض ايام حتى كان العلم الفرنسى يرتفع وسط طلقات المدفعية الفارسية التى كانت ترسل قذائفها تحية له (٥٨) .

وفي سبتمبر ١٨٩٨ نقلت بعض المصادر الفارسية الى البعثة البريطانية في طهران ان هناك من الشواهد ما يؤكد بأن الرحلة التى يزمع ارلوت Arlot القائم بالأعمال الفرنسى في طهران ، القيام بها الى أصفهان ليست هى رحلة سياحية ترفيهية كما هو معلن ولكنها ذات أهداف سياسية . وأكد هذا المصدر بأن فرنسا تسعى لتحصل على امتيازات في المحمرة من الحكومة للفارسية ، وكذلك في سشتر وبعض المناطق الأخرى . وفي نفس هذا العام حذرت بعض المصادر الفارسية ايضا من ان البعثة الفرنسية العلمية التى يرأسها مورجان Morgan والتى قضت في المحمرة شهورا لم يكن نشاطها علميا صرفا . كما أفادت بعض المصادر الفارسية ايضا ان الفرنسيين يعملون في فارس لمصلحة روسيا (٥٩) وأثار هذا النبأ الأخير حكومة الهند كما يتضح في مراسلاتها مع لندن . واستمر هذا التدخل نشطا حتى وجد المجابهة في فترة نيابة اللورد كيرزن للهند .

---

(٥٨) (I. O.) L/P & S/20/C. 247, International Rivality in P.G.

(٥٩) (I. O.) L/P & S/20/C. 247, Admin. Report P.G; 1897 - 1898.

حكومة الهند وروسيا في الخليج العربي :

كانت روسيا أكبر قوة دولية يؤرق امتدادها الى الخليج العربي حكومة الهند ،فروسيا كقوة برية مجاورة لفارس وكقوة أصبحت بعد اتفاق تركمانشي عام ١٨٢٨ وكأنها راعية الأسرة القاجارية ، وبامتدادها المتكرر في اتجاه فارس بل وفي ارضها في اعوام ١٧٣٧ ، ١٨٦٩ ، ١٨٨١ ، ١٨٨٤ كانت تستدعي جهدا أكبر من حكومتي لندن والهند من أي جهد آخر تبذله لمواجهة امتداد اى قوة اخرى . وقد وفقت الدبلوماسية البريطانية بموجب اتفاق باريس في عام ١٨٥٧ بجعل فارس تترك كل دعاويها في هيرات . وحرمت بريطانيا بهذا روسيا من فرصة الإتصال بتلك المنطقة العازلة .

ويمكن الإشارة الى ان طبيعة الصراع الروسى الهندوبريطانى قد تلونت بعد الثورة الهندية وامتداد البرق والبخار الى المنطقة ، ودخل فيه عامل اقتصادى لم يكن مؤثرا تماما قبل هذا التاريخ . صار لبريطانيا منذ ستينات القرن التاسع عشر امتيازات للبرق في فارس كما أصبح لها في ١٨٧٠ امتيازا لتشغيل البخاريات في القارون الأسفل . وأصاب دى رويتر في عام ١٨٧٢ امتيازا من الشاه نصر الدين بمد الخطوط الحديدية والبرقية في فارس وجهدت روسيا في الضغط على طهران لإلغاء هذا الامتياز (٦٠) كما أصاب دى رويتر امتيازا لإستخراج المعادن في فارس بما في ذلك النفط وان حظر عليه العمل في استخراج الذهب والفضة والاحجار الكريمة . ووجهت بريطانيا كل هذه المشاريع لمجابهة المحاولات الروسية لبلوغ الخليج العربى (٦١) . كما وثقت حكومة الهند ارتباطاتها ببعض الشيوخ في المنطقة المتطلعين إلى الانفصال او الاستقلال عن فارس حيث لم تكن علاقة هؤلاء الشيوخ بطهران الواقعة تحت النفوذ الروسى جيدة الا فيما ندر .

---

(٦٠) Lenezowisky, George, Russia and the west in Iran, 1918 - 1948 A study of Big Power Rivality (N-Y. 1949) P. 4.

(٦١) Bush, B.C; Op. cit; P. 40.

تطل فارس على الخليج العربى من خلال اربع مقاطعات هى عربستان وفارس ولارستان ومكران . ويحكم الساحل — فيما عدا عربستان — موظف فارسى برتبة داريا بجى Darya Begt وكان الداريا بجى هو قائد الاسطول الفارسى الذى لم يكن له وجود فعلى . أما عربستان فكان يديرها شيخ من عرب المحيسن تتزايد قوته وتتناقص بصورة عكسية مع قوة طهران . وجاء خزعل الى الحكم في عام ١٨٩٧ في عربستان ووقفت عقبة اتساع التجارة الأجنبية في القارون وتزايد الدخل الجمركى عقبة أمام هذا الشيخ وتأكيد استقلاله في وجه طهران . وأدى تزايد التجارة في أعوام ١٨٩٠/١٩٠٠ الى ان تقوم بريطانيا في عام ١٨٩٠ بافتتاح نيابة قنصلية في المحمرة في تلك السنة . أما بوشهر ، حيث كان يقيم الداريا بجى فقد ضمت بالإضافة الى المقيمية البريطانية ممثلى البرق ووكلاء الأعمال التجارية . وازدهرت في المنطقة كذلك بندر لنجه . وكانت في هذه الفترة من أنشط الموانىء في الخليج العربى حيث كان سكانها من العرب السنيين يمارسون التجارة وصيد الاسماك. وبالرغم من قيام الحكومة الفارسية في عام ١٨٨٧ بطرد الأسرة القاسمية التي كانت تحكم المنطقة ، الا أن هذا الازدهار استمر حتى عام ١٨٩٠ حين تدهور الميناء بعد ذلك تحت وطأة الادارة الفارسية وثقل الجمارك . أما بندر عباس فلم يكن له أهمية الا اهميته الاستراتيجية عند مدخل الخليج العربى . وبالرغم من مراقبة السلطات الهندوبريطانية الدقيقة لهذه البلدة الا أن موظفى الادارة الخارجية والسياسية لحكومة الهند كانوا لا يريدون الإستقرار بها فقد كانت موبوءة بالملاريا ، والدوسنتاريا ، بالاضافة الى شدة حرارتها ، وقد وصفت بأنها « ليس فيها ظل لشجرة » . وكانت ميناب من المدن التى تقع الى الخلف من بندر عباس تليها الجاسك . وكانت المنطقة من ميناب الى الجاسك منطقة رمال متحركة ومستنقعات لم تستكشفها السلطات الهندية ولم تعرف عنها شيئا الا بعد هذا التاريخ حين بدأت في مكافحة تجارة السلاح التى كانت تمر بالمنطقة . أما الجاسك فلم

يكن فيها للبريطانيين الا محطة للبرق الهندو أوربى نقلت اليها من مسندم في عام ١٨٦٩ نتيجة لقسوة الظروف الطبيعية في مسندم (٦٢) .

وصف كيرزن (٦٣) حكومة فارس في ذلك الوقت وصفا لا يبعد عن الحقيقة حين قال بأنها ليست اكثر من جهاز لممارسة السلطة التصالحية في مجموعة وحدات تبدأ بالملك وتصغر شيئا فشيئا حتى تصل الى شيخ القرية الصغيرة . ولهذا كان هم السياسة الهندوبريطانية هو التسرب بين هذه الوحدات لعزلها عن بعضها البعض لتبقى مفككة على الساحل حتى لا تحجب عنهم الطريق الى طهران ان كان لا بد من ذلك أما فارس الداخلية فقد كانت السياسة الهندوبريطانية تسعى لجعلها متماسكة بشكل يمكنها من مقاومة الزحف الروسى ولا يمكنها من الغزو لمناطق تخرج عن النطاق الفارسى المرسوم .

ان معالجة السياسة الروسية في فارس يخرج عن نطاق بحثنا ويكفى ان نشير الى ان مناهضة الإمتداد الروسى في الأرض الفارسية كان في فترتنا هذه من شئون حكومة لندن لا الهند ، وان استعانت حكومة لندن بالكثير من العاملين في الهند في تخطيط السياسة وتنفيذها . تركز دور حكومة لندن في إبعاد روسيا عن فارس بصفة خاصة ، وأبعادها عن الخليج العربى بصفة أخص . ولهذا عارضت حكومة لندن كل امتداد للخطوط الحديدية الروسية في فارس بل انها ذهبت لمحاربة الخطوط الحديدية التى تربط بين الحدود الفارسية واوربا . فمنذ ان احتل الروس التركستان في عام ١٨٦٥ بدأوا يفكرون في ربط المنطقة باوربا . وتبلورت هذه المشاريع منذ عام ١٨٦٧ ودخلت طور التنفيذ في عام ١٨٧٣ حين ارسل مهندس روسى لمسح المنطقة وكتابة تقرير عن مدى امكانية ربط اورنبيرج Orenburg

---

(٦٢) Ibid. P. 45.

(٦٣) Persia and the Persian Question, Vol. 11, (London, 1892) P. 391.

بطشقند . وقام السفير الروسى في القسطنطينية المدعو اجناتيف Ignatieff في نفس السنة بالدعوة لخط حديد يبدأ من كاليه الى كلكتا بجهد دولى مشترك (٦٤) . وقد تبنت هذا الأمر احدى الجمعيات الفرنسية ثم توقف المشروع نتيجة للمعارضة البريطانية بالرغم من ان بريطانيا كانت مدعوة للإشتراك . وأظهرت حملات روسيا على منطقة التركمان في عام ١٨٧٩ مدى حدة خطورة المواصلات على زحفها العسكرى بالمنطقة اذ نفق لها ٨٣٧٧ جملا من أصل ١٢٢٧٣ بدأت بها الحملة وبهذا دعا الجنرال الروسى سكيبلوف Skubeloff الى بناء خط حديدى في المنطقة . ويمكن ان نلاحظ رد الفعل البريطانى في كلمات كيرزن الذى نفى كل قيمة اقتصادية لهذا الخط حين قال « يجب ان نعرف ان هذا الخط هو خط عسكرى في فكرته ، وفي هدفه المباشر ، فالمشرف عليه هو وزير الحربية في بترسبيرج ، ومديره عسكرى والاعمال التشييدية من تقنيه وعادية هى من شأن العسكريين (٦٥) .

واستمر البريطانيون يعارضون تشييد الخطوط الحديدية الروسية كما استمر الروس يعارضون اقامة خطوط حديدية بريطانية تجاه طهران حتى لا يحيد ذلك النفوذ الروسى. وعندما حصل الوزير البريطانى في طهران في عام ١٨٨٨ على امتياز لفتح نهر القارون للملاحة البخارية ، وتحدثت الصحافة البريطانية عن أثره في المنطقة ، ومدى فوائده ردت الصحافة الروسية بأن هذا المشروع سيسبب اختلالا في موازين القوى في المنطقة . واستطاعت روسيا ان تحصل بعدئذ من الشاه على قرار بتعطيل بناء السكك الحديدية في كل فارس لمدة خمس سنوات (٦٦) .

---

(٦٤) Curson, G.N; Russia in Central Asia, (London, 1889) P. 38.

(٦٥) Ibid. P. 47.

(٦٦) Curson, G.N; Persia and the Persian Question, 11, P. 622.

أما على الجانب العربى ، فقد ظهر النفوذ الروسى واضحا منذ عام ١٨٨٠ حين افتتح الروس لهم قنصلية عامة في بغداد ، وصار الكولونيل ابرهارد Eberhard أول قنصل لروسيا في المنطقة . ولم تعمر القنصلية في بغداد كثيرا اذ عاد القنصل الى روسيا في عام ١٨٨٦ تاركا للقنصلية الفرنسية رعاية المصالح الروسية في المنطقة .

وشهدت سنة ١٨٨٦ أول نشاط روسى على ساحل الخليج العربى وذلك حين قامت شركة بوجهانوف Boghanoff بتعيين احد الأرمن وكيلا لها في بندر عباس كما صادف مشروع سبانيوزا Sapienza المواطن الروسى الذى دعا الى ربط قزوين بالخليج العربى بالسكك الحديدية فشلا ذريعا في طهران . وقد ضخمت السلطات البريطانية في الخليج العربى هذا النشاط الروسى البادىء في الخليج حتى اشيع في عامى ١٨٨٨/١٨٨٧ ان شاه فارس سيتنازل لروسيا عن احدى جزر الخليج العربى ونفى الشاه هذه الإشاعة بشدة . وأعلن انه لا يجد دافعا يدفعه لهذا الهدف الذى يعوق المصالح البريطانية في الخليج العربي (٦٧) .

أعاد الروس في عام ١٨٨٩ فتح قنصليتهم في بغداد ، وربما يرجع هذا الى ان الانجليز بدأوا فتح القارون للملاحة ، كما ارسلت روسيا في تلك السنة المدعو دارشينبجز مليانشيف Derchinbegs Millioncheff الى ستشتر ومنطقة القارون كى يراقب تحركات البريطانيين في تلك المنطقة (٦٨) .

ومنذ عام ١٨٩١ انضوت فرنسا وروسيا تحت هدف واحد في الخليج العربى فحواه معارضة النفوذ الانجليزى في المنطقة . وظهرت في هذا العام مدرعة روسية في ميناء مسقط وقابل قائدها السلطان . وفي العام التالى

---

(٦٧) (I. O.) L/P & S/20/C. 277, Russian Activities in P.G.

(٦٨) Ibid.

بذلت روسيا محاولاتها لتقيم لها قنصلية في مسقط . واشتدت الشائعات في هذه الفترة عن اقامة عدد من المشروعات الروسية في الخليج العربى . وفي عام ١٨٩٣ زار المركب الروسى نجم توفاجرود Novgorod مسقط ونزل بعض ضباطه حيث التقوا بالسلطان وقد اشيع في تلك الفترة ان للروس عملاء سريين في مسقط ، وانهم يدبرون المؤامرات ضد بريطانيا .

وفي عام ١٨٩٥ قام أحد الضباط الروس بزيارة جزيرة هرمز وقام بمسحها وربما كان هذا أول ترجمة عملية للمخططات الروسية في الخليج العربى . وفي عام ١٨٩٧ تم تنشيط القنصلية الروسية في بغداد حين نقلت روسيا في نهاية تلك السنة كروجلو Krouglow من قنصلية القدس الى قنصلية بغداد وقد قيل ان الهدف الرئيسى لكروجلو هو النظر في أمثل السبل في كيفية اقامة محطة فحم تتزود منها البواخر الروسية التى ستفد الخليج العربى . كما أشيع بعد هذا ان للروس مخططات معينة في الكويت . ولم تسفر الاشاعات عن شيء (٦٩) ولم يعد الأمر الا ان يكون من قبيل التضخيم الذى تتولى سلطات حكومة الهند في الخليج تغذيته خوفا على ان تشاركها النفوذ أية دولة اخرى .

أهتم الروس ببندر عباس منذ عام ١٨٩٧ وكذلك ببوشهر حيث ارسلوا في تلك السنة طبيبين هما مارك Marc واوست Oust لمكافحة مرض الطاعون الذى أعلن عن احتمال تفشيه في المنطقة . وقد وصل هذان الطبيبان الى بوشهر في محاولة لدراسة نوع هذا المرض الوبائى ولم يظهر المرض في المنطقة الا في عام ١٨٩٩ وقام مارك في هذه السنة بزيارة بندر عباس وهنالك كان يتولى تطبيب المرضى مجانا ، وكان يرسل التقارير الى حكومته من بندر عباس تباعا . كما وصل الى المنطقة اداموف Adamoff وهو روسى كان فيما يبدو من سلاح المدفعية . وقد قام هذا الضابط بزيارة

---

(٦٩) (I. O.) L/P & S/20/C. 247, Russian activities in P.G.

بوشهر والبصرة وارتفع عدد الأطباء الروس في المنطقة الى أربعة في عام ١٨٩٨ حين جاء الى المنطقة الطبيبان رودزويتز Rodzewitz وكورنا جوسكى Kornajeuski اللذان زارا البصرة وبوشهر.

وفي يوليو ١٨٩٨ تقدم الكونت كابنست Kapnist ابن أخ السفير الروسى في فيينا بمشروع خط سكة حديد من طرابلس الشام الى الخليج العربى (٧٠) وطلب الى الباب العالى امتيازا يمكنه من البدء في العمل. وقد ساندت السفارة الروسية في القسطنطينية فيما يبدو هذا العمل. ووجد الخط معارضة من البريطانيين لم يكن السفير الروسى في تركيا شديد التحمس له لأنه كان يفضل اقامة خط حديدي من قزوين الى الخليج العربى. وقامت وزارة الاشغال العامة التركية بفحص طلب كابنست وأقرته مع بعض التعديلات حين جعلت بدايته الاسكندرونه وليست طرابلس على ان يسير الخط من هنالك حتى حلب، ثم يأخذ طريقه الى بغداد ثم البصرة، لينتهى في الخليج العربى. كما أقرت وزارة الاشغال التركية اقامة خط فرعى يبدأ من بغداد وينتهى الى نجد عن طريق كربلاء وخط آخر يبدأ من قونية ليقابل الخط الرئيسى في منطقة ما فيما بين حلب والإسكندرونه. ونشط الروس حيث قامت في فبراير ١٨٩٩ بعثة روسية من البصرة الى الكويت تحمل خطابات توصية من والى البصرة ولم يصب هؤلاء نجاحا مع شيخ الكويت (٧٠).

دللت الدراسات البريطانية النشطة حول الإمتداد الروسى التى اجروها منذ عام ١٨٧٨ على خطورة هذا الإمتداد. واتجهت السياسة البريطانية الى مكافحة المد الروسى حتى في اوربا كى يعوقوا بذلك المد الروسى في اتجاه آسيا الصغرى. أفادت تلك الدراسات بأن روسيا، لو استطاعت بصورة

---

(٧٠) Ibid.

(٧١) (I. O.) L/P & S/12/

مباشرة او غير مباشرة ، أن تجد لها نفوذا في آسيا الصغرى فان آسيا « التركية » ستقع تحت سيطرتهم وسيكون في مقدور روسيا والحال كذلك ، ان تنشيء وان تسوق وتمون الجيوش في هذه المنطقة ، وأن تصبح قوية بدرجة لا تستطيع معها اى قوة اوربية تعتمد في مواصلاتها على البحار أن تقاومها بكفاءة او ان تنقل من الجيوش ما يمكنها من الوقوف أمام الغزو الروسى ، وستكون سوريا بموجب هذا الافتراض تحت السيطرة الروسية المباشرة التى ستحس قناة السويس ومصر بوطأتها (٧٢) وتذهب الدراسات البريطانية الى ان بريطانيا قد تضطر لدخول الحرب لمنع التوسع الروسى في هذا الاتجاه . ولم يمض عقدان من الزمن على هذا الافتراض الاخير حتى كانت محاولات روسيا لبلوغ الخليج العربى عن طريق خط كابنست. واثار هذا بريطانيا والهند على السواء بالرغم من ان تحريات السفارة البريطانية في القسطنطينية اثبتت ان الدعم الروسى لمشروع كابنست غير مؤكد تماما . وأشارت هذه التحريات كذلك الى انه يبدو ان سياسة الباب العالى تسعى لربط بلاد ما بين النهرين بخط حديد عن طريق الاناضول . وحذر اوكنور السفير البريطانى في تركيا من ان يقوم رجال المال البريطانيون بتقديم اى دعم او مساندة لمشروع كابنست ، وطالب بمنع المدعو مير Meyer ومن على شاكلته من الانجليز من ان يدعموا هذا المشروع (٧٣) .

لم تكن حكومة الهند تملك حق التعامل مباشرة مع روسيا او تركيا انما كانت تتعامل مع هاتين القوتين كما كانت تتعامل مع فرنسا عن طريق لندن . وقد بحثت حكومة لندن في هذه الفترة في أمر اثراء الأمانة الخارجية بحكومة الهند ببعض خبراء الشئون الأوربية ، ورأى النائب الجن (١٨٩٤/١٨٩٩) بأنه ليس هنالك ما يستوجب هذا الأمر وانه عندما يجد لدولة اوربية بعينها

---

(٧٢) Lenozewisky, george, The Reluctant Imperialists, Vol. 11, Documents (London, 1969) P. 6.

(٧٣) (I. O.) L/P & S/3/368, Ocnor to F.O; 29 Dec. 1899.

دورا في المسائل الخاصة بالهند فانه لن يبت في اى أمر ، مهما كان تافها ، الا بعد ان يرده للخارجية البريطانية لدراسته والموافقة عليه . أما لندن فقد كانت ترى في جهاز الأمانة الخارجية لحكومة الهند في هذه الفترة جهازا غير كفء وغير مواكب للأحداث . أما رأى الخارجية البريطانية بصفة خاصة في وزارة الهند ذاتها في هذه الفترة بأنها جهاز يفتقر الى صلاحية تقييم الأحداث الخارجية وهى بهذا لا تصلح للتعامل في المسائل السياسية التى تستوجب قرارا حاسما . وعبر سالسبرى في هذه الفترة صراحة عن عدم موافقته بان تقوم سلطات الهند البريطانية باصدار أى قرار ذاتى في المسائل الخاصة بالسياسة الخارجية . ولعل هذا هو بداية الصراع الذى ستزداد حدته مع كيرزن وإدارته في الهند وبين لندن في الفترة القادمة . أما الجن فلم يعترض على تخفيف الأعباء عن كاهل الهند التى كان لحكومتها ثقة في أن الأمن بها مستتب جدا حتى فكر في خفض النفقات العسكرية ، وفي عام ١٨٩٦ شكا الجن من أن الأوراق الخاصة بمسقط تشكل أكبر الاضابير التى يتعامل معها وانها مكدسة في مكتبه بصورة مزعجة ، وان له من المشاكل الأخرى التي يجب عليه التعامل معها وهى اكثر اهمية له « من التعامل من ظلال التهديدات التى تظهر وتخبو في الخليج العربى » . وكان من رأى الهند أن المقيم جدير بالتعامل مع أمور الخليج وهذه سمة ميزت الفترة من حكومة الهند حيث باتت تترك مسائل الخليج العربى الى المقيمين الأقوياء الذين توالوا من عهد روث (٧٤) . ولم يظهر كيرزن نفسه بعدئذ اعتراضا على هذا الإزدياد في قوة المقيمين بل انه استبدل الادارة الهندية الضعيفة التى وجدها في الخليج العربى حين تولى مسئوليته نائبا للملك في الهند بأخرى اكثر قوة ، وأقدر على تحمل مسئولية القرار .

---

(٧٤) Landen, R.G; Op. cit; P. 258.

الخاتمة

الخاتمة

جهدت حكومة الهند في الفترة ١٨٥٨ — ١٨٩٨ في اقامة أمن الخليج العربى وحمايته . وتختلف طبيعة هذه المرحلة عن المرحلة التى سبقتها والتى تبدأ منذ عام ١٨٠٥ م والتى اقتضت طبيعتها التعامل العسكرى مع الخليج لضرب جهاد أهله والفتّ في عضدهم لتمنع كل حركات المد السلفى خاصة والإسلامى عامة من بلوغ الهند . سعت الهند البريطانية لمقاومة كل المؤثرات الإسلامية والعربية التى تسعى لضم او توحيد . وصار على حكومة الهند في الفترة ١٨٥٨ — ١٨٩٨ واجب المحافظة على هذه الاستراتيجية وان تقيم الأمن على مياه الخليج العربى بعد أن حبست حكومة الشركة قبلها الجهاد على سواحله . طوّرت حكومة الهند في خطة الإبحار الدائم لتبطل كل أثر للجهاد الاسلامى والعربى في البحر ثم جهدت بعد ذلك في بناء قواعد اسطولية دائمة .

لم تكن حكومة الهند تريد للنطاق الأمنى للهند أن يمتد الى ما وراء حدود الخليج العربى وذلك حتى تنأى بنفسها من الخوض في مسائل امبريالية معقدة ممتدة على امتداد العالم لتقصير مجهوداتها على الهند دون سواها . ولتطبيق هذه الاستراتيجية عملت الهند على ان تباعد بين شقى عمان الآسيوى والأفريقى حتى تفصل كل المؤثرات الدولية التى بدأت تعتمل على الساحل الشرقى لأفريقيا وتبعدها عن الخليج العربى . تعللت حكومة الهند بتجارة الرقيق واستطاعت بالتدريج ان تخفف من الاتصال بين شقى المملكة حين رسمت دروب التجارة ومسارات السفن العمانية ، تمكنت حكومة الهند بعد موت السيد سعيد من ان تقص الجناح الأفريقى

للمملكة وحبست مسقط ومدخل الخليج العربى بنطاق من الرقابة البحرية . وعانت سفن التجارة المشروعة من التسلط الهندوبريطانى في البحر وما عادت هنالك تجارة مربحة الا تجارة المغامرين بتجارة الرقيق او تجارة السلاح . وبهذا تحقق لحكومة الهند قفل الخليج العربى بمسقط وكانت تلك دعامة انبنى عليها السلام البريطانى فيما بعد .

سارت سفن تجارة السلاح رغم كل مصاعب الإبحار التى وضعتها السلطات الهندوبريطانية . ورأت حكومة الهند ان تضع حدا لتلك التجارة في البر والبحر لتحقق هدفها في تعميق الانفصال بين البوسعيدين في مسقط وزنجبار ، ولتمنع وصول السلاح الى الخليج حتى لا يحرض أهله على الثورة او الى الهند وأطرافها حتى لا يضطرب أمن الهند . وقد امتدت خطوات منع تجارة السلاح الى ما وراء الحدود الزمنية لهذه الدراسة وذلك لارتباط هذه المسألة بمسائل الامتيازات الدولية ، وهى مسائل لا تستطيع حكومة الهند ان تعالجها الا من خلال دبلوماسية لندن . ولهذا لم يتحقق وضع حد نهائى لتجارة السلاح الا في عهد السلام البريطانى الذى تلى هذه الفترة في الخليج .

شهدت هذه الفترة تزايدا طاغيا في المد الهندى في مسقط التى نزلت الى مستوى الدولة التابعة ،خاصة بعد ان ادت الأوضاع السياسية والاقتصادية في مسقط الى أن تفقد مسقط أطرافها في شرق الخليج العربى التى بترتها سياسة الهند الأمنية والقمتها لفارس . وبهذا انقطع الخليج وأصبح قسمين شرقي للفرس وغربى للعرب وبين القسمين نطاق حرام يتكون من مياه الخليج وجزره استبقاه النفوذ الهندى لنفسه ، وتحكم بعدئذ في كل ما يخصه .

خدم الخليج العربى استراتيجية أمن الهند بعد أن نزلت حكومة الهند بكل القوى الوطنية في المنطقة الى مستوى الدول التابعة . دخلت هذه القوى بموجب المعاهدات في دائرة النفوذ الهندى وأصبح دورها دور الدول

العازلة . ولم تسلم فارس من مؤثرات استراتيجية الهند بالرغم من انها قد أفادت منها . عملت الاستراتيجية الهندوبريطانية على أن تكون فارس قوية في البر بدرجة تمكنها من مقاومة كل غزو أجنبى او عرقلته حتى لا يصل الغزاة الى حدود الهند ، كما قضت هذه الاستراتيجية ان تظل قوة فارس دون المستوى الذى تستطيع ان تقوم فيه بذاتها أو بمساعدة دولة أخرى لمهاجمة الهند . كان الخليج العربى هو الضمان لهذا التوازن الدقيق حيث يستطيع الأسطول البريطانى ان ينقل الى الساحل الفارسى والجزر القريبة منه القوات التى يمكن ان تسير في اتجاه طهران إذ سار الشاه بمفرده او في ركاب قوة اخرى في اتجاه هيرات .

لم تهتم حكومة الهند بالبر الخليجى اذ لم يكن به ما يحرك فيها شهوة الاهتمام . أما مياه الخليج وجزره فذلك نطاق حرام على سفن كل الدول وأساطيلها الحربية . ولهذا كانت علاقة حكومة الهند بالخليج العربى علاقة متفردة ليس لها مثيل في العلاقات الدولية اذ كانت حكومة الهند تسعى الى حكم البحر وتهرب عن كل ما يشدها الى ساحل ذلك البحر وذلك لأن مياه الخليج العربى كانت تمثل الحد الأمنى للهند . ولهذا قامت حكومة الهند بعقد الإتفاقات مع شيوخ البحرين وحماية الجزيرة وتوابعها من الأطماع الفارسية وقطعها عن السواحل العربية . وامتدت تلك الاتفاقات الى أطراف سواحل الخليج العربى لتحقيق نفس الهدف الذى يقوم على البحر ، وعلى البحر وحده . وظل البحر هو المسيطر في توجيه السياسة الأمنية للهند طيلة هذه الفترة .

ملحق

معاهدة ١٨٩١م بين مسقط وبريطانيا

المعاهدة الودادية والتجارية وعلى مايختص أسفار المراكب البحرية بين جلالة الملكة وجناب العالى سلطان مسقط

فبناء على رغبة كل من جلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلندا وقيصرة الهند وسعادة السيد فيصل ابن السيد تركى ابن السيد سعيد سلطان مسقط وعمان في تأكيد الودادية الكائنة الآن بين الدولتين وفي احكامها وكذلك في ترويج علائقهما التجارية واتساعها فلأجل الحصول لهذا المرام كل من جلالة الدولة البريطانية وايرلندا المتحدة وقيصرة الهند وسعادة الملك فيصل بن تركى قد عين مرخصا لابرام المعاهدة الآتى ذكرها لذلك اي ان جلالة ملكة الدولة البريطانية العظمى وايرلندا وقيصرة الهند قد عينت كرنل ادورد جارلس داص الحائز الرتبة الاولى من النيشان الممتاز اي كوكب الهند والآن وكيل جلالتها البريطانية في خليج فارس وسعادة سلطان مسقط بنفسه واتفقا على الشروط الآتية وعقداها .

الشرط الأول

المعاهدة المنعقدة بين الدولة البريطانية والسيد سعيد بن سلطان سلطان مسقط وعمان في يوم واحد وثلاثين من شهر مي سنة ١٨٣٩ الف وثمانمائة وتسع وثلاثون المسيحية مطابق ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ ينسخ ويبطل بهذا والمعاهدة الحالية حين المبادلة تكون عوضا لذلك.

الشرط الثاني

ان بمقتضى هذه المعاهدة رعايا ملوك الهندية المتعاهدين مع الدولة

البريطانية يكونون محسوبين على الدولة الفخيمة المزبورة أيضا وتكون لجميع رعايا الدولة البريطانية الرخصة ان يتمتعوا حالا بدون شرط في كافة ممالك سعادة سلطان مسقط نظرا الى التجارة واسفار السفاين وممارسة الصنايع والحرف كذلك من كل الوجوه بجميع الحقوق والامتيازات والمعافات من الضرائب والمنافع والحماية من أي قبيل كانت يحوزونها ويتمتعون بها او التى ستعمل في المستقبل وسيتمتعون بها او التى سيفترضون بها فيما بعد لرعايا أفضل الملل او اولادها وخصوصا لا تكون عليهم رسومات او ضرائب او شروط والتزامات من أي صفة غير او ازيد عن التى يسلمونها او يلتزمون بها رعايا أفضل الامم او اهلها الان او التى سيسلمونها أو سيلتزمون بها فيما بعد .

الشرط الثالث

ان كلا من الدولتين الفخيمتين المتعاهدتين تقبل حق الأخرى لتعيين قناصل في ممالكهما حيثما تحتاج لإقامتهم فيها للامور المتعلقة بترويج التجارة والقناصل المذكورين يحسبون في الممالك التى يسكنون فيها قرناء لقناصل أفضل الأمم في المرتبة ثم ان كلا من المتعاهدين الفخيمين يقبل ان يرخص رعاياه ليصير قنصلا لجانب آخر ولكن ليس لهؤلاء القناصل ان يروجوا شغل القنصلية الا بعد تحصيل الاستيذان من دولته المتبوعة ثم ان أصحاب المناصب من الطرفين المقيمين في ممالك الطرف الآخر سيتمتعون بامتيازات ومعافاة واستثناءات كما يتمتع بها أصحاب المناصب المقيمين هناك لغير الدول .

الشرط الرابع

ان ستكون حرية كاملة بين الطرفين الفخيمين المتعاهدين من جهة التجارة وسفر السفائن في البحر وكل منهما سيرخص رعايا الآخر بان يدخلوا

جميع البنادر والخيران والانهار المختصة بالدولتين مع سفنهم وأموالهم وأيضا بأن يترددوا او يقيموا او يباشروا المتجر والبيع والشراء بالجملة او بالمفرق في ممالك كليهما او بأن يستأجروا او يشتروا او يملكوا فيها المنازل والمخازن والدكاكين والذخائر والأراضى ويسوغ لرعايا الدولة البريطانية في كل مكان ان يشاروا او يشتروا او يبادلوا او يبيعوا ذلك رأسا او بواسطة عمالهم جميع الاجناس من الامتعة المجتلبة او من المحصولات البلدية للبيع كانت في ممالك سعادته او للنقل الى الممالك الأجنبية ويسوغ لهم ايضا ان يصطلحوا على اسعار تلك البضائع والمحصولات مع صاحبها او عامله بدون ادنى مداخله منطرف مأمورية سعادته ويقبل سعادة سلطان مسقط بأنه لا يؤذن بالإحتكار والامتياز فيما يتعلق بالتجارة في ممالكه بدولة ما او بشركة او بشخص مخصوص .

الشرط الخامس

سيسوغ لرعايا جلالة الملكة البريطانية في ممالك سعادة السلطان جميعها ان يقتنوا الاراضى والمساكن والاملاك من كل قبيل تنقل او لا تنقل وذلك بطريق الهدية او الشراء او بالوراثة بدون وصية او بوصية او بأى طريقة شرعية كانت وان يتملكوها ويتصرفوا فيها اطلاقا واختيارا بالبيع او بالمعارضة او بالموهبة او بطريق آخر حسب مرادهم .

الشرط السادس

سيسوغ لسعادة السلطان ان يأخذ رسم دخول لا يجاوز خمسة في المائة من ثمن جميع البضائع والسلع التى تجلب بحرا من البلدان الأجنبية الى ممالك سعادته فهذا الرسم يدفع في البندر الذى تنزل فيه البضائع اولا في ممالك سعادته وعقب دفعه ستكون تلك البضائع معافة في ممالك سعادته من

ساير الرسوم والعوائد الاخرى التى تؤخذ من طرف سعادة السلطان بأي اسم كانت وكذلك لا يطلب من رعايا البريطانية رسم دخول يزيد على الرسم الذى يدفعونه رعايا وأولاد بلاد أفضل الملل ثم ان هذا الرسم اذا دفع مرة واحدة يعفى عن جميع العوائد الاخرى من قبل سعادة السلطان كل جنس من البضائع التى تجلب بحرا من الممالك الاجنبية للتصرف بها في تلك المحلات او للنقل الى مكان آخر أو للتصرف في البلد جملة أو مفصلا وكانت باقية على حال جلبها أو صارت مصنوعة وأما الامتعة الآتية ذكرها فستكون معافة من الرسوم قاطبة وهى اولا جميع الامتعة والبضايع التى مقصدها بندر من البنادر الاجنبية وهى التى تنقل من سفينة الى سفينة اخرى في اى بندر من بنادر سعادة سلطان مسقط أو قد نزلت لأجل اجراء هذا المقصد واستودعت موقتا في احدى الفرض السلطان انتظارا لوصول سفينة تتنقل فيها ثانيا الى الخارج فاذا نزلت البضايع بهذا المنوال لا تكون معافة الا ان اودع المرسل اليه او عامله عند وصول السفينة البضايع المذكورة للحفظ في الفرضة واقرانها نزلت لأجل النقل الى سفينة غيرها واخبر باسم البندر في الخارج الذى ستنقل اليه البضايع وكذلك لا تكون معافة تلك البضايع الا اذا نقلت حقيقة لإرسالها للبندر المذكور في الاقرار الأول في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تنزيلها وشرط ان لا يصير في اثناء ذالك تغيير الملك فيها .

ثانيا جميع البضايع والأمتعة التى ليست مرسولة تعمداً لبنادر السلطان ونزلت خطاء ولكن على الشرط ستحمل ثانيا في تلك السفينة وتنقل الى الخارج في ضمن شهر الا اذا فتحت البضايع المذكورة أو حولت من حفظ مأمورية الفرضة فحينئذ تكون متعرضة لدفع رسم الدخول عليها بالتمام .

ثالثا الفحم الحجرى والمؤنة البحرية والذخائر والملحقات المختصة بدولة جلالة الملكة التى تنزل في ممالك سعادته لإستعمالها للمراكب الحربية المختصة بجلالتها .

رابعا جميع البضايع والامتعة التي تنقل الى مراكب اخرى او التى تنزل في البر لاجل مرّمة العوار الحاصل من الطرفان او غيره من المصايب التي تقع في البحر ولكنه على الشرط ان البضاعة المذكورة تحمل ثانيا وتنقل اما في تلك السفينة وأما اذا حكم عليها بالبطلان او تأخره عن سفرها جملة البضايع بأى نحو كان .

الشرط السابع

ان البضاعة من كل جنس تكون فليس عليها منع دخولا في ممالك السلطان او خروجا منها ولا يكون رسم على الاموال التى تخرج من ممالك سعادته الا برضاء الدولة البريطانية المعظمة وذالك الرضاء سيتعلق بالشروط التى تصدر في الاعلانات المخيرة بذالك الرسم .

الشرط الثامن

من المفهوم والمقبول عند الطرفين الفخيمين المتعاهدين انه اذا حصل اتفاق بين سعادته والدول المعاهدات مع الدولة مسقط والدولة البريطانية العظمى تكون مع اولئك الدول راضية بهذا الاتفاق على أخذ رسوم الحمل او المطرحانية او الرسومات التي توخذ بموجب التن من المراكب التي تدخل بندر مسقط ويكون تدبير واجراء تلك الرسوم في يد ادارة مختصة بالامور المتعلقة بتصليح البندر وببناء المنارات وقيامها ولغير ذلك فلا تدل الشروط المتقدم ذكرها على ان المراكب التجارية للبريطانية تكون معافة عن تلك رسوم الحمل او المطرحانية او الرسومات التي تؤخذ موجب التن التي تتفق عليها الدول في المستقبل .

الشرط التاسع

يكون اختيار رعايا البريطانية انهم سيدفعون الضرائب بموجب حساب

المأة المشترط في الشرط السادس أما بنقد وأما بعين البضاعة او**المحصولات** مساوات بمبلغ الرسم ان يمكن الاخذ منها وان يكون دفع مبلغ الرسم بنقد تحسب قيمة الامتعة والبضائع التى توخذ عليها الضرائب حسبما تبتاع البضايع بدراهم نقدية حاضرة في وقت اخذ الضرائب عليها فأما في شأن البضايع المجتلبة من البلدان الخارجية فتحسب قيمتها حسب السعر الرايج في سوق مسقط وأما في شأن البضايع والمحصولات البلدية فحسب سعر سوق المكان الذى يختاره التاجر ان يدفع الضرائب فيه ثم اذا حدثت مشاجرة بين رعية بريطانى ومأمورية الفرصة نظرا الى قيمة تلك البضايع فيعرض الأمر على كشافين معينين من الجانبين وسيكون السعر الذي يحكم عليه بتا وأما اذا لم يتفقا هذان الكشافان فعلى الطرفين ان يختارا حكما وليكن حكمه قاطع .

الشرط العــاشر

ثم ان سعادة سلطان مسقط بموجب هذه المعاهدة يعهد على انه سيرتب ترتيبا في مرور البضايع حتى لا تتعوق ولا تتعطل في الطريق بالتكلفات والالتزامات المصجرة وغير لازمة وكذلك يعاهد سعادته على ان يحصل للبضايع تسهيلات في النقل .

الشرط الحادي عشر

ثم اذا دخلت سفينة بريطانية بندرا منْ بنادر سلطان مسقط وهى في شدة فعلى مأمورين المحل ان يساعدوها بجهد طاقتهم في كلما يحتاج اليها لكى تعود وتتزود تتجهز حتى يتسهل سفرها واذا انكسرت سفينة بريطانية على سواحل البر من ممالك سعادته فعلى مأمورينه ان يساعدوا السفينة المنكسرة على قدر طاقتهم لكى تنجى السفينة وشحنتها وراكبها وكذلك عليهم ان يساعدوا الذين نجوا من الغرق ويعينوهم على الوصول الى القنصلية

البريطانية الأقرب بهم وكذلك عليهم ان يهتموا غاية الاهتمام ان البضائع التى سلمت من الغرق توضع امانة في المخازن لأجل تسليمها الى أصحابها او الى القبطان أو الى وكيل السفينة او الى القنصل البريطانية ولكن تلك البضائع لا زالت ستكون معرضة لأجرة نجاتها وفضلا عنه يكون على مأمورين بسعادته عند بلوغ الخبر لهم عن حدوث مصيبة كمصائب المذكورة انهم يخبرون القنصلية البريطانية الأقرب لهم واذا انكسرت سفينة بريطانية على سواحل البر من ممالك سعادته ثم نهبت فعلى مأمورين سعادته عند بلوغ الخبر لهم من الواقعة ان يبذلوا جهودهم ويتخذوا التدابير اللازمة لتلاحق وتعاقب النهاب ولأسترجاع الاشياء المنهوبة وكذلك اذا دخلت سفينة من سفاين سعادة سلطان مسقط أو من رعاياه بندرا بريطانيا وهى في شدة او انكسرت على جانب ممالك جلالة الملكة فعلى مأمورية البريطانية ان يقدموا لها المساعدة والاعانة كالمذكورتين أعلاه .

الشرط الثانى عشر

ثم اذا فرت بحرية او غيرهم من مركب من المراكب الحربية للدولة البريطانية او سفن تجارية والتجأوا الى بر مسقط او الى سفينة من سفن سلطان مسقط فعلى مأمورية سعادته بحسب مطالبه مأمور من القنصلية انكان حاضرا وإلا فبمطالبة قبطان السفينة ان يتشبثوا بالوسايط اللازمة للقبض على الشاردين ولتسليمهم الى مأمور القنصلية او الى القبطان وعلى مأمورية القنصلية والقبطان كلاهما ان يقدما غاية مساعدتهما في اجراء هذا الأمر .

الشرط الثالث عشر

فلرعايا جلالة الملكة البريطانية القاطنين ممالك سعادة سلطان مسقط ان يتمتعوا بحقوق اوطانهم نظرا الى اشخاصهم واموالهم وبناء على ذالك فلا اختيارا لمأمورين سعادة السلطان ان يتدخلوا في المشاجرات التى تحدث بين

رعايا جلالة ملكة البريطانية او بينهم وبين غيرهم من الملل النصرانية فان الحكم فيها جنائية كانت او غير جنائية تختص بحكومة المأمورية القنصلية البريطانية وكذالك المجازات من جميع الجنايات والذنوب التى تتهم بها رعايا البريطانية في ممالك سعادة السلطان وأيضا الاستماع والفصل عن جميع المسائل الحقوقية والدعاوى والمشاجرات التى تصير بين رعايا البريطانية مشكيا عليها فهو حق مخصوص لمأمورين القنصلية ولمحكماتها ومن ثم يكونون مأمورين السلطان محرومين عن ذالك ثم اذا حدثت مشاجرة بين أحد رعية سعادة السلطان او رعية دولة غير نصرانية لم يكن لها قنصل في مسقط واحد رعية جلالة ملكة البريطانية ويكون هو مدعيا فستعرض المادة الى سمو فصل السلطان او نائب موكل من جانب سعادته في ذالك واجراء الفصل في أمثال تلك الدعوة لا تكون ثابتة إلا ان يعلن القنصل البريطانية او نائبه لينتهز احدهما بالفرصة للحضور عند فحص المقدمة او الحكم بها .

الشرط الرابع عشر

ان رعايا سعادة السلطان ورعايا دول ليست نصرانية ولا يكون قناصل موكله منها في مسقط اذا كانوا في خدمة حقيقية لدى رعايا بريطانية في ممالك سعادته فانهم سيتمتعون بذات الحماية التى يتمتع بها الرعايا البريطانية وأما اذا اشتكى عليهم بجناية او بسيئة كبيرة يجب عليها القصاص حسب سفن الشرع فعند ايراد شهادة كافية لتبر اقامة الدعوى عليهم سيسلمونهم مخدموهم البريطانيون من تلقاء أنفسهم أو بأمر من القنصل البريطانى الى مأمورى سعادة السلطان لأجل فحصهم وقصاصهم .

الشرط الخامس عشر

ثم اذا أفلس أحد من الرعايا البريطانية القاطنين في ممالك سعادة

سلطان مسقط فعلى القنصل البريطانى ان يلم ويضبط كافة اموال المفلس ويصرفها بالنقد ويتصرف في الجملة ويوزعها على موجب نظاماة قوانين الافلاس الانكليسية .

الشرط السادس عشر

ثم اذا يأبى أحد رعايا سعادة سلطان مسقط ان يدفع الدين المعتدل الحلال الذى عليه لأحد من رعايا البريطانية فعلى مأمورين سعادة السلطان ان يساعدوا الدائن بأى وجه ويعاونوه في تحصيل حقه مه وكذالك على القنصل البريطانى ان يساعد رعايا سعادة سلطان مسقط ويسهل عليهم تحصيل الديون المعتدلة المستوجبة لهم على أحد رعية بريطانى .

الشرط السابع عشر

ان مات احد رعية بريطانية في ممالك سعادة سلطان مسقط او في غير ممالكه وهو حائز على عقار أو مال ينقل في ممالك السلطان ففي سعة القنصل البريطانى ان يجمع متروكاته ويضبطها لكى يتصرف بها بموجب قوانين الشرع الانكليسية .

الشرط الثامن عشر

ان دخول البيوت والمساكن والمخازن وغيرها من الأماكن المختصة بالرعايا البريطانية في ممالك سعادة سلطان مسقط او المختصة باشخاص الذين في خدمتهم المطردة وكذالك استكشافها بأى حجة فهو محرم على مأمورين سعادته بدون رضاء المقيم بها الا بإطلاع ومساعدة القنصل البريطانى او نائبه .

الشرط التاسع عشر

قد اتفق الطرفان الفخيمان المعاهدان ان فيما بعد ان سعادة سلطان مسقط والدول المتعاهدين مع سعادته ومنها البريطانية العظمى التي لا بد من رضائها تراضو بينهم على القاء الضرائب المحلية على القاطنين في ايالة أو بلدة ويكون ذالك لعموم القاطنين بدون ملاحظة تبعيتهم لدولة والضرائب المذكورة تكون لأجل اغراض بلدية وصحية وتحديدها وتعيينها يكون على مقتضى نظامات مجلس مخصوص وتحت ادارته .

فانما لا شيء في هذه المعاهدة يدل على ان رعايا البريطانية الساكنين تلك النواحى يكونون معافين من الضرائب المذكورة .

الشرط العشرون

ان رعايا الطرفين الفخيمين الساكنين في ممالك كلاهما سيتمتعون بحرية في اديانهم وآرائهم وتكون لهم رخصة في تبع مذاهبهم واجراء مناسك الأديان ظاهرا وكذالك في بناء المعابد .

الشرط الحادي والعشرين

جميع ما اتفق عليه في هذه الشروط العهدية سيكون جاريا على البلدان المستعمرة وعلى الأملاك الخارجية المختصة بجلالة الحضرة البريطانية على قدر امكان اقتضاء القوانين الا في شأن هذه الأماكن الآتى ذكرها .

مملكة كاندى
نيوفون لند
الكب الكودهوب
النتال

فيوسوت ولس
ويكتوريا
كوينس لند
تسمانيا
سوت استرليا
نيوزيلند

فهذا الاتفاق العهدى انما يتعلق بهؤلاء المذكورين اذا اعطوا أعلاما لسعادة سلطان مسقط بواسطة وكيل جلالة الحضرة البريطانية المقيم في مسقط وذالك يكون قبل سنتين من مدة التبادل والتصديق المختص بهذه الشروط العهدية .

الشرط الثاني والعشرين

هذه المعاهدة منصوصة في أربع نسخ اثنتان منهما بالعربية واثنتان باللغة الإنكليزية والظن انها بأسرها تحتوى على معدن واحد وتأويل واحد ولكن اذا حدث فيما بعد شك في النص الانكليزى او العربى أو في تأويل الشروط المتضمنة في هذه المعاهدة فسيرافع الشك الى مضمون النص الانكليزى لقطع الخلاف فستجرى المعاهدة هذه بعد شهر عقب المبادلة .

الشرط الثالث والعشرين

بعد مضى اثنى عشر سنة من تاريخ جريان هذه المعاهدة وباعلان احدى الطرفين بمدة اثنى عشر شهرا تصير هذه المعاهدة معرضة للتبديل والتجديد على يد المختارين المفوضين من الجانبين لذالك المرام الذين سيتفوضون لأجل تأسيس واختيار المعارضاء التي يثبت امتيازها بحسب التجربة .

وللإعتماد على هذه المعاهدة كرنل ادورد جارلي داص سي يس أى منطراف سعادة الملكة البريطانية العظمى وقيصرة الهند وحضرة السيد فيصل بن تركى سلطان مسقط بنفسه قد وضعنا امضائنا واختامنا على هذه المعاهدة المنعقدة في مسقط في اليوم التاسع عشر من شهر مارج من سنة الف وثمانماية واحدى وتسعون المسيحية موافقا ليوم الثامن من شهر شعبان من سنة الف وثلاثماية وثمانية من الهجرية .

صحيح السيد فيصل بن تركى

للبيـــــان

المعاهدة المندرجة الاعلاه أمضاها الطرفين في نصها الانكليس لا في نصها العربى فنظرا على ذالك النص الانكليس هو المستند .

(Sd.) H.M. Durand, Secretary to the Government of India, Foreign Department.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصـــادر : —

أ — وثائق غير منشورة : —

١ —رسائل حكومة بومباى وحكومة الهند مع وزارة الهند ، ورسائل وزارة الهند مع الوزارات والمصالح المعنية خاصة وزارة الخارجية .

— Boards Collection.
— Bombay Political letter Received.
— Bombay Political Proceedings.
— Cnclosures to Bombāy Secret Letters.
— Home Correspondance.

٢ —ملفات المقيمية في بوشهر والوكالات التابعة لها :

— R/15/1, Perian Gulf Residency.
— R/15/2, Politicl Agency, Bahrain.
— R/15/3, Political Agency, Bahrain, Court Records.
— R/15/4, Political Agency, Trucial Coast.
— R/15/5, Political Agency, Kuwait.
— R/15/6, Political Agency, Muscat.

ونجد في المجموعة (R/15/6) بعض الوثائق الخاصة بجوادر وزنجبار وغيرها من المناطق التي كانت تتبع مسقط .

٣ —المذكرات السياسية والسرية والملفات المصنفة على اساس الموضوعات :

اعتمدنا بصفة اساسية على :

— L/P & S/18, Political & Secret Memoranda.

وهى مجموعة المذكرات السرية والسياسية التي كانت تقدم لوزير الهند من مكتبه حين يطلب الوزير الالمام باطراف قضية معينة أو حين تقوم الوزارة بدراسة موضوع معين فترسل نسخة من دراستها الى الوزير . وبالرغم من غنى هذه السلسلة بالمادة الوفيرة السهلة الا أنها تفتقر للتفاصيل التي يمكن للباحث أن يرجع اليها في مظان اخرى من نفس هذه السلسلة . مثلا :

— L/P & S/11, Departmental Papers: Political and Secret annul Files 1912 - 1930.

وتحوى هذه السلسلة الكثير من المراسلات والمذكرات والدراسات التي تطورت عن :

— L/P & S/3, Home correspondance 1807, 1911.

وهذه الأخيرة هي مجموعة مذكرات ورسائل صادرة عن وزارة الهند وملحقات تابعة لهذه الرسائل . وكذلك المجموعة :

— L/P & S/7, Political & Secret Correspondance with India 1875 - 1911.

وتحوى هاتان المجموعتان الأخيرتان بالاضافة الى L/P & S/5, — مذكرات ورسائل ربما لا يجمع بينها موضوع بعينه الا من حيث أنها مذكرات ورسائل ودراسات ترسل من الهند للحكومة البريطانية بغرض

اعلامها بمجرى الأحداث أو بيان رأى حول مسألة معينة أو دراسة حول موضوع بذاته . ولا تنتظر حكومة الهند الحصول على رأى أو رد أو تعليق من حكومة لندن بشأن هذه الدراسات .

أما مجموعـــة :

— L/P & S/9, Correspondance Relating to Areas outside India 1881 - 1911.

فهى تضم مجموعة المذكرات المتبادلة بين الحكومة البريطانية والوكلاء التابعين لها في مسقط وزنجبار واثيوبيا وسوريا وبغداد وطهران وعدن وبوشهر .

أما مجموعـــة :

— L/P & S/10, Departmental Papers, Political & Secret, 1781 - 1911.

فهي سلسلة يطلق عليها كذلك Subject Files حيث أن كل ملف فيها يعنى بموضوع معين . وبالرغم من أن هذه السلسلة ليست ، في أعمها ، مذكرات أو دراسات الا أن كل ملف فيها يجمع رسائل تخص موضوع قائم بذاته .

أما مجموعـــة :

— L/P & S/11, Political & Secret Subject Files, 1912 - 1930.

فهى امتداد لسابقتها وتمتد هذه السلسلة بدورها الى :

— L/P & S/12, Departmental Papers, 1931 - 1950.

كذلك اعتمد البحث على : — L/P & S/20.

وهى مجموعة كتب وكتيبات ونشرات تعنى ببحث قضايا

بذاتها وذلك بغرض اعلام الموظفين المعنيين بالمسائل التي تقع في دائرة اعمالهم . وهى فى أعمها كتب في التاريخ والجغرافيا والسياسة المحلية في منطة معينة كما يعنى بعض هذه الكتب بالسياسة العالمية كذلك .

٤ ـــأما استعمالنا لوثائق الارشيف البريطانى العام (P.R.O) فقد اقتصر على السلسلة (F.O. 371) وهى سلسلة المراسلات الخارجية بوزارة الخارجية ، وبعض ملفات من السلسلة F.O. 78 الخاصة بتركيا . كما نظرنا في بعض ملفات المجموعة F.O. 84 الخاصة بتجارة الرقيق . ومن وثائق الأرشيف البريطاني العام الممنا ببعض من ملفات CABوهى اوراق مجلس الوزراء البريطانى و C.O. وهى مجموعة من أربع ملفات خاصة بالفترة التي تولت فيها وزارة المستعمرات شئون الخليج العربي المتصلة بالسياسة العالمية .

ب — وثائق منشـــورة : —

— Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and the Neighbouring Countries, Vols. X, XI.
Calcutta, 1892.

— Bidwell, R., Foreign Office Confidential Print, the Affairs of Arabia, 1905 - 1906. 2 Vols.
London 1972.

— ——————— (ed), Foreing Office Confidential Print, the Affairs of Kuwait, 1896 - 1899. 2 Vols.
London 1977.

_ Hertslet's Commerical Tresties: A Collection of Treaties and Conventions Between Britain and Foreign Powers and the laws, Decrees, orders in Council. Vol, XXV.
London 1895 - 1925.

_ Hurewitz, J.C., (ed) Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record, 2 Vols.
U.S.A., 1956.

_ Hurewitz, J.C., The Middle East and North Africa in World Politics, Vol. 1.
Yale, 1975.

_ Lenzowicky, George, The Reluctant Imperialists Vol. 11.
London, 1969.

_ Lorimer, J.C., Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Arabia, Vol. 1, Part 1, Historical.
Calcutta, 1915.

_ Magnus, Ralph, (ed), Documents on the Middle East,

U.S. Interests in the Middle East Series.
Washington, July., 1969.

_ Memorial of the Government of Saudi Arabia, Arbiteration for Settlement of the Territorial Dispute Between Muscat and Abu Dhabi on one Side and Saudi Arabia on the other side.
N. P., 1955.

Selections from the Records of India, Bombay New Series XXIV.
Bombay, 1856.

ثانيا : المراجـع : ـــ

أ ـــ المراجع العربية : ـــ

ـــ جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ـ دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ ـ ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٦٦ .

ـــ ـــــــــــــــ : الخليج العربي ـ دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٣ .

ـــ صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ١٩٦٥ .

ـــ عبدالعزيز عبدالغنى : بريطانيا وامارات الساحل العمانى ـ دراسة في العلاقات التعاهدية . بغداد ١٩٧٨ م .

ـــ ـــــــــــــــ : حكومة الهند والادارة البريطانية في الخليج العربي ـ دراسة وثاثقية ، الرياض ١٤٠١ .

ـــ ـــــــــــــــ : السلام البريطاني في الخليج العربي دراسة وثائقية الرياض ١٤٠٢ .

ـــ ـــــــــــــــ : علاقة ساحل عمان ببريطانيا ـ دراسة وثائقية الرياض ١٤٠٢ .

ثالثا : المراجع الانكليزية : —

Brydges, An Account of His Majesty's Mission to the Court of Persia in the Years 1807 - 1811.
London, 1834.

— Bush, B.C. , Britain and the Persian Gulf 1894 - 1914.
California, 1967.

— Chirol, Valentine, Fifty Years of Changing World.
London, 1925.

— Churchil, W., A History of the English Speaking People, 4 Vols, 3 rd ed.
London, 1955.

— Coupland R., East Africa and its Invaders.
Oxford, 1938.

— Crafton, P.H., The Old Conslate of Zanzibar.
London, 1935.

— Cromer (Lord), Modern Egypt.
London, 1908.

— Curson, G.N., Russia in Central Asia.
London, 1889.

— ————, Persia and the Persian Question, Vol. 11.
London, 1892.

— Dodwell, H.H., The Founder of Modern Egypt, A Study of Mohmed All.
Cambridge, 1937.

— Eric Marco , Ycmen and the Western World Since 1571.
London, 1968.

— Grey, J., A History of Zanzibar From the Middle Agest to 1856.
London, 1962.

— Hoskins, Harford, L., British Routes to India.
London, 1928.

— ————————, The Middle East, Problem area in World Politics.
N.Y., 1957.

— Kay J.W., The Adminsteration of the East India Company. A History of the Indian Progrss.
London, 1853.

— ————————, Life & Correspondance of Major General Sir Jhon Malcolum.
London, 1856.

— Kelly J.B., Eastern Arabian Frontiers.
London, 1964.

— ————————, Britain and the Persian Gulf.
Oxford. 1968.

— Kumar, R., India and the Persian Gulf.
India, 1965.

— Landen, R.G., Oman Since 1856, Disruptive Modernization in A Traditional Arab Society.
Princeton, 1957.

— Langer, William L., The Diplomacy of Imperialism.
N.Y., 1956.

— Lencaowisky, George, Russia and the West in Iran, A Study of Big Power Rivality.
N.Y., 1949.

— ————————, Oil and State in the Middle East.
N.Y., 1960.

— ————————, United States Interests in the Middle East, U.S. Interests in the Middle East Series.
Washington, Oct., 1968.

— ————————, Soveit Interests in the Middle East, U.S. Interests in the Middle East Series.
Washington, Feb., 1977.

— Low, C.R., History of the Indian Navy, 2 Vols.
London, 1977.

— Lyne, R.N., Zanzibar in Contemporary Times.
London, 1952.

— Majumder, R.C., An Advanced History of India.
London, 1946.

— Malcolum (Sir John), Sketches of Persia.
London, 1845.

— Norman, R., Bennett, Americans in Zanziber, 1865 - 1915, Studies in East African History, Boston University, African Research Studies, No. 4.
Boston, 1963.

— Palgrave, W.C., A Year's Journey Through Central and Eastern Arabia.
London, 1865.

— Pudney, Jhon, Suez: De Lessp's Canal.
London, 1968.

— Roger, W.M. (ed), France and Britain in African Imperial Rivality and Colonial Rule.
London, 197.

— Russel, Mrs. E.E.B. (d), General Rigby and the Slave Trade.
London, 1935.

— Searight, Sarah, The British in the Middle East.
London, 1969.

— Skeet, Ian, Muscat and Oman. The End of an Era.
London, 1974.

— Stocking, G.W., Middle East Oil. U.S.A., 1970.

— Sykes, (Sir Percy), A History of Persia, Vol. 2.
London, 1951.

— Webster Third New International Dictionary (Unabriviated).
Massachusetts, 1971.

— Wilson, Arnold T., The Persian Gulf.
3 rd Imp., London, 1959.

محتويات الكتاب

مطابع دار الهلال للأوفست
الرياض : تلفون ٤٠١٥٢٦٨

مطابع دار الهلال للأوفست
الرياض : تلفون ٤٠١٥٢٦٨